



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الحقوق

قسم القانون العام

دور الأحزاب ونظم الانتخاب في الاستقرار الحكومي

« دراسة مقارنة »

بحث علمي قانوني أُعدّ لنيل درجة الماجستير في القانون العام

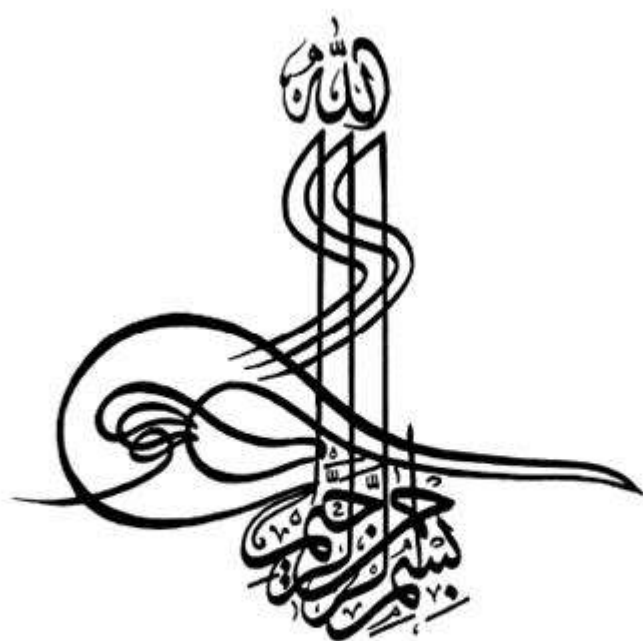
إعداد الطالب

حسن فهد عيسى

إشراف الدكتور

حسن مصطفى البحري

الأستاذ المساعد في قسم القانون العام



﴿ لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والأحزاب والجماعات السلمية ولا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما ﴾ .

المادة (٢٠) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨

﴿ لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية. وإن إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت ﴾ .

المادة (٢١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨

الله

الى الأرض الطاهرة الطيبة والأم الأعظم لكل السوريين .

الى وطني سورية

الى السند الأول في حياتي .

أبي

إلى من اعطاني ومازالت تعطيني في كل يوم كل الاهتمام لكي أواصل عملي بنجاح .

أمي

إلى من يدعموني ويدونني بكل اسباب القوة كي أقدم الافضل .

اخوتي

إلى من بوجودهم اشعر بجمال الحياة ، إلى من كانوا يشجعوني ومازالوا يشجعوني لاستمر

واتابع أكثر في طريق العلم .

أصدقائي

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين الذي لا يبلُغ وصف صفاته الواصفون، ولا يدرك كُنْه عظمته المتفكرون، ويقر بالعجز عن مَبْلَغ قدرته المعتبرون، الذي أحصى كل شي عدداً وعلماً، ولا يحيط خَلْقُهُ بشيءٍ من علمه إلا بما شاء. أحمده كثيراً، عدد خلقه وكلماته، ومِلءَ أرضه وسمواته.

أما بعد : فإن الشُّكْرَ حَبْلٌ مِنَ الثُّقَى ، ولا شيء أقبح من كفران نعمة الناس وترك الشكر لمعروفهم لذلك فإنني أتوجه بخالص شكري وتقديري، وعظيم عرفاني وامتناني إلى أستاذي الفاضل، العظيم في تواضعه، العالم في فكره، الكبير في ترفّعه، الأستاذ الدكتور حسن البحري، أستاذ القانون العام المساعد بكلية الحقوق في جامعة دمشق على تكرمه بقبولي تلميذاً له، وتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، و الذي فتح قلبه لي وزودني بأفكاره ونصائحه، وعلمّني كيف يكون رجل العلم معطاءً بلا حدود، وكريماً بلا حدود، ومتواضعاً بلا حدود، فطوّقَ عنقي بفضل لن أنساه ما حييت. فله مني جزيل الشكر، وبالغ الامتنان، وجزاه الله تعالى عني وعن طلابه خير الجزاء، ومثّعه بموفور الصحة والعافية.

كما أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني وتقديري إلى الدكتورة جميلة الشريجي، أستاذ القانون العام المساعد بكلية الحقوق في جامعة دمشق لتفضلها بقبول الاشتراك في لجنة الحكم على هذا البحث بالرغم من

مشاغلها الكثيرة ومسؤولياتها الجسيمة ، فلسيادتها مني كل الشكر والتقدير والامتنان.

وأتقدم أيضاً بعظيم عرفاني وتقديري للدكتور الفاضل محمود الصران مدرس القانون العام بكلية الحقوق في جامعة دمشق على عطائه ومجهوده واشتراكه في لجنة الحكم على هذا البحث فله مني كل المحبة والاحترام .

كما أتقدم أيضاً ، بخالص شكري إلى كافة الأساتذة في قسم القانون العام ، وفي كلية الحقوق الذين علمونا أن دراسة القانون هي أولاً وقبل كل شيء رسالة إنسانية ورسالة الأخلاق والقيم الفاضلة والعدالة.

مُكَلِّمَةٌ

تقوم الديمقراطية على تعددية المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً ، وهذا يعتبر نتيجة منطقية للثقة بالفرد ومنحه الحرية.

فالتعددية السياسية تنجم عن حرية الرأي ، حيث يكون من حق المواطنين ، أفراداً وجماعات ، أن تختلف آراؤهم حول سير الشؤون العامة وحول القرارات السياسية ، وحول تنظيم المجتمع وأسسـه. وهذه التعددية السياسية تتجلى في حرية التجمع والمشاركة ، وتعددية الأحزاب السياسية وتعددية المرشحين نتيجة الانتخابات التنافسية ، وتعددية الكتل البرلمانية في المجالس التشريعية.

والمجتمع التعددي هو نقيض المجتمع الإجماعي في الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد والخيار بين المجتمع التعددي والمجتمع الإجماعي لا يتعلق فقط بالتناقضات بين الإيديولوجيات أو المعتقدات للمذهب السياسي المعتقد ، بل في النظرة إلى الحل الذي يمكن أن نتبعه لحل التناقضات التي يحتويها كل مجتمع في المجالات المختلفة ، وبهذا الصدد لدينا موقفان ممكنان تجاه هذه التناقضات:

الموقف الأول يكمن في الاعتقاد بأن هذه التناقضات غير ممكنة الحل وأن محاولة حلها تولد تناقضات جديدة ، وأنه من الممكن للمجتمع أن يتقدم في ظل هذه التناقضات ، وبالتالي علينا القبول بتعدد المصالح والأحزاب والآراء. أي نقبل بالمجتمع التعددي.

أما الموقف الثاني فيسوده الاعتقاد بأن حل هذه التناقضات ممكن ، بل ضروري وذلك لأن مختلف التناقضات الجزئية تنطلق من تناقض أساسي

يمكن تجاوزه من خلال مجتمع الحزب الواحد الذي من خلاله يمكننا نشر معتقد واحد رسمي حول أسس المجتمع.

تتركز نظم التعددية في الغرب ويزعم بعض الباحثين بأن ميل الأنظمة الغربية نحو المجتمع التعددي يعود إلى جملة من العوامل تتمحور في نقطتين:

١ - إن التعددية اعتمدت في بلدان سبق لتكوين الأمة فيها أن تكامل وتبلور مما أكسبها رشداً لتحقيق ما يسمى بالعيش المشترك.

٢- إن الليبرالية الاقتصادية، القائمة طبعاً على التعددية، الموجودة في هذه البلدان أسهمت في قيام المجتمع التعددي سياسياً.

المجتمعات الديمقراطية أنتجت ثنائية السلطة/المعارضة. هذا الأمر منطقي لأنه ينجم عن قيام هذه المجتمعات على الثقة بالفرد وخاصة حرية الرأي، وعن الإيمان بفضيلة الحوار والمجتمع التعددي.

ويقصد بالمعارضة *Opposition* بالمدلول العضوي، الهيئات (الأحزاب والتجمعات السياسية) التي تختلف مع الحكومة وتنتقدها، وتسعى للحلول محلها. ويقصد بالمعارضة بالمدلول الموضوعي، كل نشاط أو عمل يتضمن نقداً للحكومة، سواء أكان صادراً عن أحزاب أو تجمعات سياسية، أم عن أفراد وتجمعات غير سياسية.

فالسلطة في الأنظمة الديمقراطية الغربية، على الرغم من أنها غير منازع عليها ككل، لا تظهر بالمظهر الشامل والتوحيدي بين المتناقضات في المجتمع. فالقبول بها ليس بحاجة إلى أن تكون مقدسة، فهي ليست سوى سلطة سياسية تمارس على أناس أحرار. والحرية تفترض وجود انسجام أو توافق على نظام يكفل ممارسة هذه الحرية، ولكن هذا النظام الذي تضمنه مفهوم السلطة ليس نظاماً شمولياً، بل مجرد نظام ينطلق من أسس المجتمع للمحافظة على هذه الحرية.

فرفض المعارضة يعني السعي لإقامة مجتمع إجماعي يفكر فيه جميع أفرادَه على نحو موحد. أما قبول المعارضة فيعني السعي لإقامة مجتمع تعددي يحقق ثنائية الأكرثية/الأقلية، التي تجعل الحياة السياسية أقرب إلى فهم المواطنين، من خلال مناقشة المسائل العامة، بين الأكرثية والمعارضة، بشكل علني، وهذا ما يشكل أحد أهم أسس الديمقراطية الغربية.

وقبول المعارضة من قبل السلطة الحاكمة، تسمح لهذه الأخيرة بالاستفادة من نقد الأولى من أجل حسن سير المؤسسات السياسية في سبيل خدمة الإنسان. والإنسان بفضل المعارضة يتمكن من تأكيد استقلاليتِه الذاتية ويحافظ على حريته في مواجهة السلطة. فبواسطة المعارضة يستطيع الإنسان مراقبة السلطة الحاكمة، مباشرة من خلال عملية الانتخاب، أو بصورة غير مباشرة عن طريق ممثليه، ويمكنه من المشاركة في الحكم. فوجود المعارضة يضيق مجال السرية، ويوسع مجال الشفافية السياسية وما ينجم عنها حيث تبقى كالسيف المسلط على رقبة السلطة. باختصار يمكننا القول: إنَّ المعارضة تشكل أهم "آليات" سير المؤسسات السياسية في الأنظمة الديمقراطية الغربية.

إن القبول بثنائية السلطة/المعارضة يقتضي القبول بمبدأ تداول السلطة فيما بينهما. وتداول السلطة يعني انتقال السلطة من شخص لآخر، أو من جماعة سياسية لأخرى وفقاً للطرق والآليات المحددة في الدستور وأهمها سحب الثقة من الحكومة وإسقاطها وتنظيم انتخابات جديدة ولا يشترط أن يتم هذا التداول بشكل فعلي خلال فترات محددة، وإنما يكفي أن تكون هناك فرصة جدية لمن في المعارضة أو للأقلية أن يصبح في السلطة، أو يشكل الأكرثية.

تقوم الأنظمة الديمقراطية على تنظيم عقلائي لعنصرين نقيضين هما السلطة والحرية، أو ثنائية السلطة/الحرية: سلطة الحكام وحرية

المحكومين ، الذين هم في آن واحد مواطنون يتبادلون المواقع وفقاً لمبدأ تداول السلطة.

هذه العقلانية في التوفيق بين هذين العنصرين تقوم على عدة أسس: التنظيم السياسي يقوم على مبدأ التمثيل (النظام التمثيلي) ، ورقابة الممثلين على الحكام ، والانتخابات التنافسية لمدة معينة ، واتباع رأي الأكثرية دون التقيد بمبدأ الإجماع وهذا نتيجة منطقية للمجتمع التعددي.

قيام السلطة والمعارضة في اي بلد يعتمد على اليات قانونية هي الترشح والانتخاب. يعتبر حق الانتخاب أحد أهم الحقوق السياسية التي كفلتها المواثيق والتشريعات الدولية والمحلية الناطمة لحقوق الانسان وحرياته. فعلى الصعيد الدولي، تناولت هذا الحق وأكدت عليه نصوص الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. فقد أكدت المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الانسان على أن لكل فرد الحق في الاشتراك في ادارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشراً أو بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً وعلى أن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ، ويعبر عن هذه الارادة بانتخابات حرة نزيهة دورية تجري على اساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي اجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

وبشأن مكانة هذه الحق على الصعيد الداخلي للدول افردت الدساتير والقوانين الاساسية الداخلية لحق المواطنين في الترشح والانتخاب مكانة مميزة ، سواء من جانب تحديدها للضمانات القانونية المقررة لكفالة هذا الحق أو لضمان تمتع المواطنين به على قدم المساواة ودون اي تمييز.

إن تقنين هذا الحق والنص عليه في متن التشريعات والمواثيق الدولية والداخلية هو الخطوة الأولى. اما الخطوة الثانية والاهم فهي الممارسة الفعلية لهذا الحق ووجود الضمانات القانونية التي تحول دون الاعتداء عليه أو

الانتقاص منه وعلى أساس هذا نميز بين الانظمة الديمقراطية وغيرها من نظم الاستبداد.

وعلى هذا الأساس سعت الانظمة السياسية المعاصرة إلى ضمان الممارسة الفعلية لحق الانتخاب العام بواسطة تبني انظمة انتخاب اساسية وهي : نظام الانتخاب بالأكثرية أو نظام الاغلبية ونظام التمثيل النسبي والنظام المختلط بين نظام الاغلبية ونظام التمثيل النسبي. فقد اعتمد كل مجتمع من المجتمعات الديمقراطية واحدا من هذه الانظمة وفضله على غيره انطلاقا من قناعة القائمين على الاختيار والمفاضلة بان النظام المعتمد هو النظام الاكثر تماشياً مع خصوصية وواقع مجتمعهم السياسي والاجتماعي ، واختلاف الانظمة الانتخابية من شأنه خلق أنظمة حزبية مختلفة ، كما أن الأحزاب القائمة لها تأثير في وضع وتعديل النظام الانتخابي القائم من خلال المشاركة في صياغة قوانين الانتخاب في البرلمانات وهذا التأثير المتبادل بين الأنظمة الانتخابية والأحزاب السياسية من شأنه أن يؤثر سلباً أو إيجاباً على استقرار الحكومات في البلدان التي تقوم على مبدأ التعددية السياسية وتداول السلطة ، حيث أننا نجد بعض الحكومات يصعب اسقاطها من خلال آلية سحب الثقة التي يمتلكها البرلمان ضد الحكومة بسبب سيطرة الحزب الذي شكل الحكومة على البرلمان بأغلبية قوية اضافة إلى الالتزام والتماسك داخل الحزب الذي تم تكليفه بتشكيل الحكومة ، كما أننا نجد حكومات بلدان أخرى ضعيفة تسقط خلال فترات قصيرة بسبب تعدد الأحزاب التي تتشكل منها الحكومة اضافة إلى ضعف الأغلبية التي تؤيدها في البرلمانات وكثرة التيارات والاتجاهات ضمن الحزب الواحد أو الأحزاب التي تتشكل منها الحكومة مما يعطي الفرصة للمعارضة والبرلمان بشكل عام لتفعيل الية سحب الثقة عند حدوث مشاكل يصعب حلها وبالتالي سقوط الحكومة و

تنظيم انتخابات جديدة قد يكون من شأنها وضع المعارضة في السلطة وهذا ما سنتعرف عليه بالتفصيل في بحثنا المتواضع .

أ- أهمية البحث:

تنوع الأنظمة الانتخابية في دول العالم الديمقراطي من شأنه أن يجعل لكل بلد من هذه البلاد نوع من الأنظمة الحزبية ، فبعضها ينتج نظامه الانتخابي نظام حزبي ثنائي وبعضها ينتج نظام حزبي تعددي من ثلاثة احزاب وأكثر ، والنظام الحزبي القائم من شأنه أن يؤثر على وضع الحكومة استقراراً أو عدم استقرار. ولذلك من الضروري تسليط الضوء على العلاقة والتأثير المتبادل بين الأنظمة الانتخابية والحزبية وكيفية تأثيرها على استقرار الحكومة في عدد من الديمقراطيات الاصلية والمعروفة في العالم (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا).

وعليه فإنه يمكن لهذا البحث أن يشكل قاعدة علمية تساعد الباحثين، والطلاب وكذلك الجهات ذات الصلة في التعرف بشكل تفصيلي على الآثار الايجابية والسلبية للنظم الانتخابية والحزبية ودور ذلك في استقرار الحكومات.

ومن شأن هذه الدراسة الاستفادة في معرفة النظام الانتخابي والحزبي المناسب لكل بلد حسب ظروفه ومكوناته المختلفة وذلك لدور هذه الظروف والمكونات في النظام السياسي القائم في البلد سلباً أو ايجاباً.

ب- إشكالية البحث:

إنَّ المشكلة التي يدور حولها البحث هي:

إنَّ كل نظام انتخابي ينتج نظام حزبي خاص به ومن شأن ذلك أن يكون متناسباً مع وضع الدولة وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي ترسيخ وتدعيم الاستقرار الحكومي في البلد، ولكن قد يكون النظام الانتخابي غير متناسب مع وضع البلاد وبالتالي نشهد حالة

من عدم الاستقرار الحكومي، لذلك كان من الضروري البحث في كيفية اختيار نظام إنتخابي يتناسب مع وضع كل بلد بحيث ينتج استقرار حكومي وسياسي، حيث نجد أن كثير من بلدان العالم تشهد أزمات سياسية كبيرة تؤدي إلى سقوط الحكومات وتبدلها في فترات متقاربة نتيجة النظام الحزبي الذي يحتوي على أحزاب ضعيفة لا تتمتع بتأييد برلماني قوي يمكنها من الحفاظ على وجودها في السلطة فترة زمنية طويلة إضافة إلى تعدد الاتجاهات ضمن الحزب الواحد وكثرة الانشقاقات في صفوف الأحزاب السياسية وكل ذلك نتيجة عدم اختيار النظام الانتخابي الملائم للبلد.

وعليه يجب البحث في كيفية اختيار النظام الانتخابي الملائم لكل بلد والذي يمكنه من تحقيق التمثيل المتوازن لكل شرائح المجتمع إضافة إلى تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد.

ج- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

- ١ - بيان علاقة التأثير المتبادل بين النظم الانتخابية والحزبية.
- ٢ - بيان تأثير علاقة النظم الانتخابية بالحزبية على عملية الاستقرار الحكومي
- ٣ - تقديم التوصيات والمقترحات اللازمة.

د- الصعوبات التي واجهت الباحث:

واجهت الباحث بعض الصعوبات التي ترجع في سببها الرئيسي إلى تبعات الأزمة التي تمر بها البلاد، نسأل الله ان يفرجها على سورية في أقرب وقت ويحل فيها السلام والأمان. وهذه الصعوبات تتمثل بانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة مما أعاق استخدام الحاسب والإنترنت في إطار البحث، كما أن الوضع الأمني كان له أكبر الأثر في صعوبة التنقل بين المحافظات والجامعات المختلفة مما أعاق عملية الحصول على مزيد من المراجع لإغناء البحث.

هـ- منهج البحث:

سوف نعتمد في إعداد هذا البحث على المنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن، حيث يظهر المنهج الاستقرائي من خلال قيام الباحث بالاطلاع على ما ورد في الكتب العلمية والدوريات والأبحاث ومعالجة الجزئيات والاشكاليات المطروحة وصياغة قواعد ونتائج عامة.

أما المنهج التاريخي فيظهر من خلال استعراض تاريخ نشوء وتطور الأحزاب والنظم الانتخابية وأثر ذلك في تحقيق الاستقرار السياسي من عدمه في كل بلد من البلدان التي نتناولها في هذه الدراسة.

أما المنهج المقارن فيظهر من خلال قيام الباحث بالاطلاع على الأنظمة الانتخابية والحزبية لبعض الدول (بريطانيا - فرنسا - إيطاليا - ألمانيا) ومقارنتها ببعضها، وبيان ما بينها من اختلاف أو اتفاق للتوصل إلى نتائج محددة، وبيان أثر كل منها في الحياة السياسية للبلاد، وقد تم اختيار هذه العينة من الدول كونها تعتبر دول الديمقراطية العتيقة في العالم.

و- خطة البحث:

تقوم خطة البحث على تقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين رئيسيين متبوعين بخاتمة تُبين النتائج التي تَكشَّفت عنها الدراسة، وأهم التوصيات المقترحة.

بالنسبة للفصل الأول سنتحدث فيه عن مفهوم الانتخابات والأحزاب وعلاقة التأثير المتبادل بينهما انطلاقاً من التعريف بالانتخاب وبالأنظمة الانتخابية المتداولة وأثارها الإيجابية والسلبية على النظام الحزبي، والتعريف بالأحزاب ومفهومها واثار النظام الحزبي على العملية الانتخابية والناخبين وتأثير الأحزاب على بعضها البعض وبيان نتائج ذلك.

أما الفصل الثاني سنتحدث فيه عن كيفية تأثير العلاقة بين النظام الانتخابي والحزبي على عملية الاستقرار الحكومي في كل من بريطانيا

وفرنسا وايطاليا والمانيا وذلك باختلاف انظمتهم الانتخابية والحزبية. وذلك
كله ضمن المخطط التالي :

الفصل الأول

التأثير المتبادل بين النظم الانتخابية والأحزاب

المبحث الأول: تأثير النظام الانتخابي على العمل الحزبي.

المطلب الأول : ماهية الانتخاب

المطلب الثاني: تأثير نظام الأغلبية التعددية على العمل الحزبي

المطلب الثالث: تأثير نظام التمثيل النسبي على العمل الحزبي

المبحث الثاني: تأثير الأحزاب على النظام الانتخابي والعملية الانتخابية

المطلب الأول : ماهية الأحزاب السياسية

المطلب الثاني: تأثير النظام الحزبي على بنية النظام الانتخابي

المطلب الثالث: تأثير الأحزاب على سير العملية الانتخابية

الفصل الثاني

علاقة النظم الانتخابية والأحزاب بالاستقرار الحكومي

المبحث الأول: الاستقرار الحكومي في ظل نظام الأغلبية التعددية

المطلب الأول: الأغلبية التعددية والثائية الحزبية والاستقرار الحكومي

المطلب الثاني: الأغلبية التعددية والتعدد الحزبي والاستقرار الحكومي

المبحث الثاني: الاستقرار الحكومي في ظل نظام التمثيل النسبي ونظام

الانتخاب المختلط

المطلب الأول: التمثيل النسبي والتعدد الحزبي والاستقرار الحكومي

المطلب الثاني: النظام المختلط والاستقرار الحكومي

الخاتمة ونتائج البحث

الباحث

الفصل الأول

التأثير المتبادل بين النظم الانتخابية والأحزاب

تمهيد وتقسيم :

يؤثر النظام الانتخابي على العمل الحزبي وهذا من شأنه خلق نظام حزبي يختلف باختلاف النظام الانتخابي، بالمقابل فإن الأحزاب تؤثر في وضع وتعديل النظام الانتخابي في البلاد ، وفي سير العملية الانتخابية سواء بتأثير الأحزاب على الناخبين أو تأثيرها على بعضها البعض وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال المبحثين الرئيسيين التاليين:

المبحث الأول : تأثير النظام الانتخابي على العمل الحزبي

المبحث الثاني : تأثير الأحزاب على النظام الانتخابي والعملية الانتخابية

المبحث الأول

تأثير النظام الانتخابي على العمل الحزبي

أجمع العديد من المفكرين الغربيين على ضرورة وجود عناصر أساسية لاعتبار النظام القائم نظاماً ديمقراطياً ، ومن هؤلاء المفكرين (روبرت دال) الذي أكد على مجموعة من المقاييس التي تختص بها الديمقراطية وهي:

- ١ - حرية إنشاء الجمعيات السياسية والانضمام إليها.
 - ٢ - حرية التعبير عن الرأي.
 - ٣ - حق الانتخاب.
 - ٤ - حق المواطن في ترشيح نفسه للمناصب السياسية.
 - ٥ - المنافسة السياسية.
 - ٦ - وجود بديل للدولة كمصدر للمعلومات.
 - ٧ - وجود انتخابات حرة ونزيهة.
 - ٨ - قيام المؤسسات السياسية التي تستمد سلطتها من الشعب.
- إذا توافرت هذه العناصر، يمكن اعتبار النظام السياسي نظاماً ديمقراطياً ، ولكن على حد تعبير (روبرت دال) فإنه من غير الممكن توافر كل هذه المعايير في نظام واحد ولذلك يمكن وصف النظم السياسية التي تتوافر فيها غالبية هذه المقاييس بالنظم الديمقراطية^(١).

(١) انظر :

Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven: Yale University Press, 1971), p. 3.

ويقول ديفرجيه ان الديمقراطية الليبرالية مأخوذة بمعناها السياسي والاقتصادي. فهي بالمعنى السياسي تعني المؤسسات السياسية التي تركز إلى مبادئ " السيادة الشعبية الانتخابات، البرلمانات، استقلالية القضاء، حريات عامة، التعددية الحزبية " ومن الناحية الاقتصادية تعني كل فرد له الحرية في انشاء مؤسسة له إدارتها كما يحلو له في بيع وتسويق منتجاتها في إطار قوانين السوق^(١).

والانظمة الليبرالية السائدة في امريكا وبريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا... الخ لها كما رأينا خصائص وسمات مشتركة هي المبادئ التي ذكرها ديفرجيه ولكن مع ذلك يختلف بعضها عن البعض اختلافا جوهرياً يميز كل نظام عن الآخر لذلك شكلت دراستها اهمية استثنائية^(٢).

ويعتبر الانتخاب أهم ركيزة من ركائز الديمقراطية، وللنظام الانتخابي أثراً هاماً على الحياة السياسية وبشكل رئيسي على العمل الحزبي، فما هو الانتخاب وما تكييفه القانوني؟ وكيف يؤثر النظام الانتخابي على العمل الحزبي؟

هذه التساؤلات نجيب عليها بتفصيل في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب رئيسية :

المطلب الأول : ماهية الانتخاب

المطلب الثاني: تأثير نظام الأغلبية التعددية على العمل الحزبي

المطلب الثالث: تأثير نظام التمثيل النسبي على العمل الحزبي

(١) انظر : موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري ، ترجمة جورج سعد (بيروت،

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٢) ، ص ٣٧.

(٢) انظر: د. عبد الغني بسيوني، النظم السياسية (اسس التنظيم السياسي)، (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٤) ، ص ١٠.

المطلب الأول

ماهية الانتخاب

سنعمل من خلال هذا المطلب على إيضاح مفهوم الانتخاب، وسنستعرض تاريخه وتطوره والتكليف القانوني لمؤسسة الانتخاب، وفي نهاية هذا المطلب نعرف هيئة الناخبين وتكوينها وهي محور العملية الانتخابية وذلك في أربعة فروع رئيسية:

الفرع الأول

تعريف الانتخاب

إنَّ مبدأ مشاركة الشعب أو المواطنين في السلطة يعتبر من أهم المبادئ التي تميز النظام التمثيلي. هذه المشاركة في السلطة تتم من خلال الانتخاب الذي يعتبر الوسيلة الأساسية لإسناد السلطة في الديمقراطية التمثيلية. فوجود برلمان منتخب من الشعب يعتبر جوهر النظام الديمقراطي .

الانتخاب هو نمط لأيلولة السلطة يرتكز على اختيار يجري بواسطة التصويت أو الاقتراع، و الانتخاب يعتبر الطريقة الأساسية لإسناد السلطة في الديمقراطية التمثيلية، بل أصبح الوسيلة الوحيدة لمنح الشرعية للسلطة. فالانتخاب أضحى بمثابة عقيدة للديمقراطية وأضحت الفترة الانتخابية أهم الأوقات في الحياة السياسية للشعوب. فعلى الرغم من العيوب التي يمكن أن

تُسند لمبدأ الانتخاب كوسيلة لتعيين الحكام، يبقى هذا المبدأ الوسيلة الأنجع في الطريق نحو الديمقراطية التي تجتاح دول عالمنا^(١).

ويقول ديفرجيه (إنَّ الانتخابات التنافسية حيث يختار المواطنون بين عدة مرشحين هي حجر الزاوية في الديمقراطيات الليبرالية. إذ أن كل البشر متساوين وأحرار، لا يستطيع أن يأمرهم إلا من تم اختياره لهذا الغرض من قبلهم. هكذا فكل سلطة يجب أن تركز على الانتخاب، ويجب أن تتجدد الانتخابات بفوارق زمنية منتظمة ومتقاربة، كي لا يشعر الحكام بأنهم مستقلون عن المحكومين، وكي يبقى تمثيلهم لهم مستمرا^(٢).

أولاً. الانتخاب لغةً:

ورد في معاجم اللغة العربية إنَّ الانتخاب هو اسم فعله اُنْتُخِبَ، وهذا الفعل مزيد وأصله (نُخِبَ)، فيقال: نُخِبَ نَخْباً: أي أخذ نخبة الشيء، و (اُنْتُخِبَ): أي اختاره وانتقاه و(الانتخاب): الاختيار، و (المُنْتُخِبُ) أو (النَّاحِبُ): من له حق التصويت في الانتخاب و(المُنْتُخَبُ): من أُعطي الصوت في الانتخاب أو من نال أكثر الأصوات في الانتخاب فكان هو المُختار^(٣).

ثانياً. الانتخاب اصطلاحاً^(٤):

هناك تعريفات متعددة لكلمة (الانتخاب) في معناها الاصطلاحي نذكر منها الآتي:

(١) انظر: د. سام دله، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية (دمشق، مطبعة المحبة، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٢) ص ١٦٩.

(٢) انظر: مورييس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٣) انظر: المعجم الوسيط (القاهرة، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤)، ص ٩٠٨ وابعضاً راجع المعجم الوجيز (القاهرة، مطابع الدار الهندسية، الطبعة الأولى، ١٩٨٠)، ص ٦٠٧.

(٤) انظر: د. حسن البحري، الانتخاب كوسيلة لاسناد السلطة في النظم الديمقراطية (دمشق، بلا ناشر، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٤) ص ٥ ومابعداها.

- الانتخاب هو نمط لأيلولة السلطة يرتكز على اختيار يجري بواسطة تصويت أو اقتراع^(١).

- الانتخاب هو اصطلاح يطلق على مجموعة العمليات التي يتم بمقتضاها اختيار الناخبين لمن يُمثلهم طبقاً للقوانين المنظمة للانتخابات.^(٢)

- الانتخاب هو إجراء قانوني يحدد نظامه ووقته ومكانه في دستور ليُختار على مقتضاه شخص أو أكثر لرئاسة مجلس أو نقابة أو ندوة أو لعضويتها أو نحو ذلك.^(٣)

- الانتخاب هو السلطة الممنوحة بالقانون لبعض أفراد الأمة - المواطنين الذين تتكون منهم هيئة الناخبين - في المساهمة في الحياة العامة مباشرة أو بالنيابة عن طريق الإفصاح عن إرادتهم فيما يتعلق بتعيين الحكام وتسيير شؤون الحكم.^(٤)

الفرع الثاني

تاريخ الانتخاب وتطوره

إن اختيار الشعب لحكامه اختياراً حراً ليس إلا وليد الفكر الحديث ونتيجة لانتشار المبادئ الديمقراطية التي تجعل الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات ، حيث كان الحاكم في الماضي مصدر كل السلطات ويسيطر

(١) انظر :أوليفيه دوهاميل & ايف ميني ، المعجم الدستوري ، ترجمة منصور القاضي (بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ١٩٩٦) ص ١٥٢ .

(٢) انظر : معجم القانون (القاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، طبعة ١٩٩٩) ، ص ٧

(٣) انظر : معجم الوسيط ، مرجع سابق ، ص ٩٠٨

(٤) انظر : د . كمال الغالي ، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، (دمشق ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، طبعة سنة ١٩٨٥)، ص ١٩٧

على كل شيء ، فالاستيلاء على السلطة هو الأسلوب الشائع في إسناد الحكم ، والوراثة الأسلوب العادي لانتقال السلطة والأسلوبان ينفيان بطبيعتهما أي اختيار^(١).

وحتى في الديمقراطيات القديمة التي عرفت المدن اليونانية والرومانية لم يكن للانتخاب دور بارز حيث اخذت بصورة الديمقراطية المباشرة والتي يحكم فيها الشعب نفسه بنفسه وعلى انتفاء التمايز بين الحكام والمحكومين عن طريق الجمعية الشعبية التي تتعقد صباح كل يوم كنوع من البرلمان المفتوح لكل المواطنين ، أما نظام الانتخاب فكان مطبق في أضيق الحدود وبصفة ثانوية محضة فلم يكن يتعدى كبار الموظفين الإداريين والقضاة ، أما بالنسبة لبقية أعضاء الهيئة الإدارية والقضائية والجهاز التشريعي بأكمله كان يتم تعيينهم بواسطة الاختيار بالقرعة^(٢).

ومع نمو نظريات السيادة الشعبية في القرن الثامن عشر في أوروبا انتشرت فكرة حق الشعوب في اختيار حكامها وممثلها في المجالس النيابية عن طريق الانتخاب ، واستقرت الفكرة في ضمائر الشعوب ، وارتبطت في أذهان الناس بالديمقراطية ، لتبدو اليوم الأسلوب الوحيد الطبيعي والمشروع لإسناد السلطة السياسية ، حيث أصبح الانتخاب أهم الأسس التي يقوم عليها الحكم في الديمقراطيات الغربية ، كما أنه الوسيلة التي يستطيع بها المحكومون حماية حرياتهم المدنية وحقوقهم الفردية ضد استبداد الحاكم فلا قيمة لتقرير الحرية الشخصية أو حرية الفكر أو حرية الاجتماع أو حرية العمل أو حرية التملك تلك الحريات العزيزة عند دعاة المذهب الفردي والتي

(١) انظر : د . حسن البحري ، النظم السياسية (دمشق ، بلا ناشر ، الطبعة الثانية ، عام ٢٠١٥) ،

ص ٣٨٧ .

(٢) انظر : د . حسن البحري ، النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣٨٧ .

تقوم عليها الديمقراطيات الغربية ما لم تكفلها الحريات السياسية التي تتبلور في حرية الانتخاب لأن الارتباط وثيق بين وجود تلك الحقوق والحريات وبين قيام انتخابات حرة نزيهة^(١).

فالديمقراطية والانتخابات صنوان متلازمان فلا تستقيم الديمقراطية بدون انتخابات حرة نزيهة فالديمقراطية أسلوب للحكم والانتخاب وسيلة لتحقيق ذلك.

وقد جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٢) في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة / ٢١ / من هذا الإعلان ما يلي:

الفقرة الأولى: لكل شخص حق الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون بحرية.

الفقرة الثالثة: إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة تجري دورياً على أساس الاقتراع العام المتساوي، عن طريق التصويت السري أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

كما أكدت المادة / ٢٥ / من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية^(٣) وخاصة في الفقرة / ب / منها على أن كل مواطن يمتلك الحق في أن يتمتع دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً أو غير سياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من

(١) انظر : د. حسن البحري ، الانتخاب كوسيلة لاسناد السلطة في النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٢) انظر: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (Universal Declaration of Human Rights) أعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في ١٠ كانون الأول /ديسمبر عام ١٩٤٨ .

(٣) انظر :العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (International Covenant on Civil and political) اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في ١٦ كانون الأول عام ١٩٦٦ تاريخ بدء النفاذ: ٢٣ آذار ١٩٧٦ وفقاً لأحكام المادة ٤٩ .

الأسباب وبدون أية قيود غير معقولة في " أن ينتخب ويُنتخب في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام والمتساوي، وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين "

الفرع الثالث

التكييف القانوني للانتخاب

في الحقيقة تعتبر دراسة مسألة تحديد الطبيعة القانونية للانتخاب مسألة فقهية بحثة على الرغم من الآثار القانونية التي تترتب على تحديد هذه الطبيعة. في هذا الصدد ظهرت عدة آراء فقهية لتحديد الطبيعة القانونية للانتخاب : فهناك من يقول إن الانتخاب هو حق شخصي، و هناك من يقول إن الانتخاب هو وظيفة، و هناك رأي وسط يقول إن الانتخاب هو حق و وظيفة، أما الرأي الراجح في الفقه المعاصر فيقول إن الانتخاب هو سلطة قانونية سياسية^(١).

أولاً. الانتخاب حق ذاتي أو شخصي :

يرى أصحاب هذا الاتجاه إن الانتخاب حقاً ذاتياً أو شخصياً يتمتع به كل مواطن ويثبت لكل فرد باعتباره من الحقوق الطبيعية التي لا يجوز حرمان أحد منها. واعتبار أن الانتخاب حق شخصي هو من أهم نتائج نظرية سيادة الشعب على أساس أن كل فرد منه يملك جزءاً من السيادة الشعبية وأن حق الانتخاب وسيلة الأفراد في ممارستهم لهذه السيادة التي هي مجموع حقوق الأفراد في السيادة. وقد عبر عن هذا المعنى جان جاك روسو في مؤلفه نظرية

(١) انظر : د. سام دله ، مرجع سابق ، ص ٢٧٨.

العقد الاجتماعي بقوله " إنَّ حق التصويت في الانتخابات في أي عمل من أعمال السيادة هو حق لا يمكن لأحد انتزاعه من المواطنين ^(١) .

ويترتب على قول الانتخاب حق شخصي ما يلي ^(٢) :

١ - لا يجوز للمشرع أن يقيّد من حق الانتخاب فيجعله قاصراً على فئة دون أخرى، فما دام الانتخاب حقاً طبيعياً يثبت لكل فرد بصفته عضواً في الجماعة صاحبة السيادة، فإنّه يكون أسبق على وجود المشرع وأسمى من أن ترقى إليه سلطة التشريع المنظمة للانتخاب ويكون لكل مواطن في هذه الحالة استعمال هذا الحق ولا يصبح الحرمان منه إلا استثناءً وبالنسبة لأفراد معدودين كعديمي الأهلية ومن في حكمهم، ومن ثم يلزم الأخذ بنظام الاقتراع العام لا الاقتراع المقيد.

٢ - طالما أن الانتخاب يعد من الحقوق الشخصية الطبيعية للصيقة بالمواطنين فإن لصاحبه حرية استعماله أو عدم استعماله، أي أن ممارسة حق الانتخاب يجب أن يكون أمراً اختيارياً لا إجبارياً وبالتالي لا يستطيع المشرع وضع قوانين تلزم الأفراد باستعمال هذا الحق وتعاقب من يتخلف عن أداء أو مباشرة هذا الحق.

٣ - إن الانتخاب بوصفه حقاً من الحقوق يؤدي إلى نتيجة مهمة مفادها جواز التصرف فيه بكافة أعمال التصرف، حيث يمكن للفرد أن يتصرف فيه بأي وجه يحلو له مثل: البيع والهبة والتنازل عنه لغيره، كما يجوز له تركه دونما

^(١) انظر :

The political writings of Jean – Jacques Rousseau ,Volume II, Contract social,Livre IV, Chapter1,1915,p.104.

^(٢) انظر : د .حسن البحري ، الانتخاب كوسيلة لاسناد السلطة في النظم الديمقراطية، مرجع سابق ،ص٢٩.

استعمال أو تصرف، وفضلاً عن ذلك فإن الناخب الحق في الاعتداد بفكرة الحق المكتسب في هذا المجال.

ومن هنا فإن تكييف حق الانتخاب على أنه حق شخصي يعطي الدولة حقين أولهما الحق في توسيع هيئة الناخبين من خلال الأخذ بنظام الاقتراع العام والثاني الحق في اعتناق مبدأ الاقتراع الاختياري.

ثانياً. الانتخاب وظيفة:

خشية من تطبيق مبدأ الاقتراع العام ومشاركة جميع أفراد الجماعة في الحياة العامة وطمعاً في احتكار السلطة بين يديها فقد عمدت الطبقة البرجوازية بعد الثورة الفرنسية إلى المناداة بمبدأ سيادة الأمة بدلاً من مبدأ السيادة الشعبية. ومبدأ سيادة الأمة يقول بأن السيادة لا تعود إلى أفراد الجماعة وإنما إلى شخصية معنوية مستقلة عن الأفراد الطبيعيين وهذه الشخصية المعنوية هي (الأمة)، وإن الأفراد الذين يمارسون عملية التصويت والانتخاب إنما يقومون بذلك نيابة عن الأمة ويؤدون وظيفة وهم لا يحصلون على هذا الحق (حق تأدية الوظيفة وممارسة عملية الانتخاب) إلا من الدستور ومن قوانين الدولة التي لا تعترف بهذا الحق إلا لمن تراهم أهلاً لذلك، أي ليس هناك حق للفرد ولا للجماعة بالانتخاب وإنما يحصل أفراد معينون تتوفر فيهم شروط معينة على حق التصويت من خلال القوانين التي تضعها الدولة. وبذلك تستطيع الدساتير والقوانين أن تحرم شرائح معينة من المجتمع من حق التصويت وتقضي بالتالي على مبدأ الاقتراع العام، كما تستطيع تلك القوانين أن تجعل عملية التصويت الزامية والامتناع عنها يؤدي إلى فرض العقوبات إذا اقتضى ذلك^(١).

(١) انظر : د. صالح جواد الكاظم و د. علي غالب العاني ، الأنظمة السياسية (بغداد ، مطبعة دار

الحكمة ، الطبعة الأولى ، عام ١٩٩١) ، ص ٣٦ .

ومن هنا فإن تكييف الانتخاب بأنه وظيفة، يعطي للدولة حقين، أولهما الحق في تقييد عدد الناخبين، أي الأخذ بنظام الاقتراع المقيد، والثاني الحق في اعتناق مبدأ الاقتراع الإجباري.

واستناداً إلى نظرية "الانتخاب وظيفة" قيدت الجمعية التأسيسية الفرنسية وميز الدستور الفرنسي سنة ١٩٧١ استناداً إلى اعتناق نظام الاقتراع المقيد، بين طبقتين من المواطنين العاملين أو الإيجابيين الذين يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية وهؤلاء وحدهم هم الذين يحق لهم أن يمارسوا الحقوق المدنية والسياسية، وهؤلاء وحدهم الذين يحق لهم الانتخاب وطبقة من المواطنين غير العاملين أو السلبيين الذين يتمتعون بالحقوق والحريات المدنية المنصوص عليها في الدستور دون الحقوق السياسية وثم فإنه لم يكن لهم أن يمارسوا حق الانتخاب^(١).

ثالثاً. الانتخاب حق ووظيفة؛

حاول أصحاب هذا الاتجاه الجمع بين الرأيين السابقين، أي القول بأن الانتخاب هو حق ووظيفة بنفس الوقت. ولكن الانتخاب ليس حقاً فردياً خالصاً لأن القول بذلك يصطدم باعتبارات عملية من أهمها ضرورة حرمان بعض الأفراد من ممارسة الانتخاب كالقُصَّر والمحكوم عليهم بجرائم تخل بالشرف، ولأن تكييف الانتخاب حق يقتضي القبول بجواز التصرف فيه أو التنازل عنه، وهذا الأمر لا يمكن القبول به. والانتخاب ليس وظيفة فحسب لأن ذلك يسمح للمشرع بإمكانية تضيق دائرة هيئة الناخبين، أو الأخذ بنظام الاقتراع المقيد بأوسع حدوده، وبالتالي تصبح المشاركة الشعبية هامشية.

(١) انظر: د. محمد الشافعي أبو الراس، نظم الحكم المعاصرة (دراسة مقارنة في اصول النظم السياسية، الجزء الأول — النظرية العامة في النظم السياسية، القاهرة، عالم الكتب، طبعة سنة ١٩٧٧)، ص ٣٩٧.

وبالتالي فإن الانتخاب ليس حقاً ووظيفاً في نفس الوقت ولو كان كذلك لم نتمكن من الجمع بين المفهومين، ولكن ما أراد قوله اصحاب هذا الرأي هو أن:

الانتخاب حق شخصي تحميه الدعوى القضائية التي تمكن الناخب من تقييد اسمه في الجداول الانتخابية، ويصبح الانتخاب بعد ذلك وظيفة تمكن الناخب من الاشتراك في اختيار من يتولى السلطات العامة في الدولة عن طريق ممارسته لعملية التصويت أو الاقتراع^(١).

ويترتب على تكييف الانتخاب بأنه حق ووظيفة النتائج التالية :

- ١_ الأخذ بنظام الاقتراع العام لان الانتخاب حق شخصي
 - ٢_ الأخذ بمبدأ الإقتراع الإجباري لان السلطات العامة تنظم هذا الحق
- رابعاً. الانتخاب سلطة قانونية مقررة للناخب لمصلحة المجموع:**

يتجه الرأي الراجح في الفقه المعاصر إلى أن التكييف القانوني الصحيح للانتخاب لا يعده حقاً ولا وظيفةً، وإنما هو سلطة أو مكنة قانونية يستمدّها الناخب مباشرةً من الدستور وقانون الانتخاب اللذان يحددان مضمون هذه السلطة وشروط استعمالها بالنسبة لجميع المواطنين دون تفرقة، وهذه السلطة أو المكنة القانونية وإن كانت تتقرر للأفراد فليس منوطاً لتقريرها للصالح الخاص لهم وإنما للصالح العام^(٢).

ويترتب على تكييف الانتخاب بأنه سلطة قانونية النتائج التالية^(٣):

(١) انظر: د. سام دله، مرجع سابق، ص ٢٧٨-٢٧٩.

(٢) انظر: د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية والقانون الدستوري وتحليل النظام الدستوري المصري (الإسكندرية، منشأة المعارف، طبعة ٢٠٠٠، ص ٢٦٩.

(٣) انظر: د. حسن البحري، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٤١٢، وانظر في ذلك أيضاً د. ثروت بدوي، النظم السياسية، (القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، عام ١٩٤٩)، ص ٢٣٧ وما بعدها.

١ - لا يمكن أن يكون حق الانتخاب محلاً للتعاقد أو الاتفاق، وبالتالي لا يصح التصرف فيه أو النزول عنه، أو الاتفاق على تقييد استعماله أو على استعماله بطريقة معينة، بل إن صاحب حق الانتخاب لا يمكنه أن يفوض غيره في ممارسته:

٢ - للمشرع أن يعدل في نظام الانتخاب في كل وقت، لأنه ليس حقاً شخصياً مولداً لمركز ذاتي، ولكنه سلطة قانونية لا يعترف بها لكل شخص، وإنما يُعترف بها للأفراد اللذين يحددهم القانون وفقاً للشروط التي يقررها، وبناءً عليه، فإن المشرع يستطيع أن يعدل من شروط الانتخاب ضيقاً واتساعاً بما يراه متفقاً مع الصالح العام، وأن يعتق نظام الاقتراع المقيد لا الاقتراع العام، دون أن يكون للأفراد الحق في الاحتجاج أو الاعتراض عليه في هذا الخصوص.

وفي هذا الاتجاه ذهب الأستاذ "لافيرير" إلى أن الانتخاب سلطة قانونية تتبع من مركز موضوعي، ينشئه القانون من أجل إشراك الأفراد في اختيار السلطات العامة في الدولة. فالانتخاب سلطة مقررة من أجل الجماعة لا من أجل الأفراد، وهي إذ تتبع من مركز قانوني موضوعي يكون للمشرع أن يعدل مضمونها أو شروط استعمالها في كل وقت.^(١)

وحاصل القول الفكر الدستوري الحديث اتجه إلى أن محاولات تكييف الانتخاب تكييفاً قانونياً كلها محاولات غير موفقة، ذلك أن الانتخاب لا يمثل مسألة أو مشكلة قانونية وإنما هي مسألة سياسية أولاً وقبل كل شيء، وأنه عند تكييف طبيعة الانتخاب تكييفاً صحيحاً، يجب الوقوف على الظروف السياسية.

(١) انظر: د. ثروت بدوي، النظم السياسية (القاهرة، دار النهضة العربية، طبعة سنة ١٩٩٤)،

الفرع الرابع

هيئة الناخبين

سنتناول في هذا الفرع تعريف هيئة الناخبين وتكوينها.

أولاً. تعريف هيئة الناخبين:

يقصد بالهيئة الناخبة مجموع الأشخاص الذين يتمتعون بحق التصويت بموجب قانون الانتخاب. وتحتل الهيئة الناخبة مكاناً أساسياً في سير عمل المؤسسات في الدولة ، إذ إنها تشكل أول أجهزة الدولة ما دامت إرادتها حاسمة في تكوين أجهزة الدولة الأخرى عن طريق الانتخاب المباشر أو غير المباشر. فالهيئة الناخبة هي التي تعين الحكام ، و تمارس الرقابة عليهم عن طريق ممثليها في البرلمان ، و تعتبر سلطة الفصل الحاسمة في النزاع الذي يمكن أن يثور بين السلطات العامة في الدولة^(١).

ثانياً. تكوين هيئة الناخبين:

مما تتكون هيئة الناخبين أو بمعنى آخر من له حق الانتخاب ؟ كانت الديمقراطية الغربية في البداية تأخذ بمبدأ الاقتراع المقيد بشرط الكفاءة العلمية أو الثروة .، غير أن هذا الوضع ما لبث أن تطور نتيجة انتشار الديمقراطية ، فبدأت الدول خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، تتخلص تدريجياً من هذين القيدتين متجهة بذلك صوب مبدأ الاقتراع العام ، وكانت سويسرا أول دولة تأخذ بمبدأ الاقتراع العام في سنة ١٨٣٠ ، ثم تبعتها فرنسا في دستورها عام ١٨٤٨ ، فإنگلترا بقانون الانتخاب الصادر عام

(١) انظر : د. سام دله ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩.

١٩١٨. ومن هذه الدول انتقل مبدأ الاقتراع العام كقاعدة عامة إلى باقي الدول الديمقراطية في العالم^(١).

ويجب ان نشير إلى نقطة هامة وهي دخول المرأة عالم الانتخاب، حيث ظلت النساء محرومات من حق الانتخاب لفترة طويلة من الزمن وفي دول كثيرة ، ومازالت محرومة من هذا الحق حتى الآن في بعض دول العالم الثالث كـبعض دول الخليج العربي ، وذلك بسبب الاعتقاد الذي كان سائداً من أن السياسة من شؤون الرجال فقط وإن المرأة لا تصلح سوى لشؤون البيت والعائلة ، وكما كان هناك ادعاء بأن من يساهم في الشؤون العامة للدولة هو القادر على حمل السلاح للدفاع عن وطنه ودولته ، وبما أن الرجال فقط هم الذين كانوا يحملون السلاح لذا فإن حق الانتخاب وغيره يجب ان يقتصر عليهم فقط ، وهكذا بقي نصف المجتمع معطلاً وممنوعاً من المساهمة في الشؤون العامة غير أن الاتجاه إلى إعطاء المرأة حق التصويت قد ظهر ، رغم معارضة الرجال ، في نهاية القرن التاسع عشر ، إذ أعطيت المرأة ولأول مرة حق التصويت في ولاية (ويومنغ) الأمريكية عام ١٨٩٠ ، ثم عمم هذا الحق على جميع النساء في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٢٠ ، أما أوروبا فقد حصلت المرأة على حق الانتخاب في انكلترا عام ١٩٢٨ وفي فرنسا عام ١٩٤٤ . أما في سويسرا فإن عدة استفتاءات شعبية قد اخفقت في استحصال المرأة لهذا الحق — الرجال وحدهم يشتركون في عملية الاستفتاء — غير ان المرأة السويسرية كانت قد حصلت على حق التصويت على مستوى الكانتونات . المقاطعات السويسرية ولم تحصل على المستوى الفيدرالي حتى عام ١٩٧٣^(٢).

وفي العالم العربي تعتبر المرأة السورية أول امرأة عربية تحصل على حق التصويت غير ان هذا الحق قد اقتصر على شريحة معينة من النساء اذ اشترط

(١) انظر: د. حسن البحري ، النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص ٤١٦ .

(٢) انظر: د. صالح جواد الكاظم و د. علي غالب العاني ، الأنظمة السياسية، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

القانون الصادر عام ١٩٤٩ ان تكون حاصلة على شهادة التعليم الابتدائي كحد أدنى بالوقت الذي لاتزال بعض الدول العربية تحرم الانتخاب بشكل كلي كالسعودية أو اجراء انتخابات مقتصرة على مشاركة الرجال دون النساء فيها^(١).

وبناء على ما تقدم فإن المشرع وهو بصدد تنظيم هيئة الناخبين قد يأخذ إما بنظام "الاقتراع المقيد" أو بنظام "الاقتراع العام" وذلك بحسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة ، ومدى نضجها الديمقراطي والسياسي.

بعد ان تعرفنا على مفهوم الانتخاب فانه يجدر الإشارة إلى ان كل دولة من دول العالم لها نظام انتخابي خاص بها واختلاف الدول في اعتماد أنظمة انتخابية مختلفة من شأنه أن يخلق نتائج مختلفة على مستويات عدة بين هذه الدول وأهم هذه النتائج ما يتعلق بالنظام الحزبي الذي يخلقه النظام الانتخابي. يوجد في العالم نظاميين انتخابيين رئيسيين هما نظام الأغلبية التعددية ونظام التمثيل النسبي وينضوي تحت لواء كل منهما عدد من الأشكال للأنظمة الانتخابية.

تختلف الأنظمة الحزبية والعمل الحزبي باختلاف هذه الأشكال ، حيث تشجع بعض النظم الانتخابية أو حتى أنها تلزم قيام الأحزاب السياسية بينما تعمل نظم أخرى من خلال المرشحين الأفراد فقط ، وعلى ذلك يؤثر النظام الانتخابي على عدد الأحزاب السياسية وأحجامها وقد تدفع هذه النظم بالأحزاب السياسية نحو تشكيل التحالفات فيما بينها أو على العكس من ذلك ، بأن تبتعد عن تلك الممارسة وقد توفر النظم الانتخابية محفزات

(١) انظر: د. صالح جواد الكاظم و د. علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، مرجع سابق ، ص ٤١.

للأحزاب السياسية لتوسيع قاعدتها الشعبية على أوسع نطاق ممكن ، أو حصرها في أطر ضيقة ضمن نطاق القبيلة أو صلة القرابة^(١).

نتيجة التوسع في قاعدة الهيئة الانتخابية عن طريق إقرار نظام الاقتراع العام وبروز الأحزاب السياسية يشكل جلي وواضح في بداية القرن العشرين لم يعد مقبولاً أن يكون البرلمان ممثلاً للأمة كهيئة مجردة بل على البرلمان أن يمثل جميع المواطنين بحقائقهم المختلفة وأمانيتهم المتنوعة ومصالحهم المتفاوتة لكي لا نقول المعارضة وهذا الأمر لن يتم إلا باعتماد النظام الانتخابي الأمثل للأمة ، والذي بمقتضاه يصل إلى البرلمان قدر الإمكان نواب يمثلون مختلف التيارات والاتجاهات الموجودة بين الشعب.

بهذا الصدد نرى أن الأنظمة الانتخابية تختلف من دولة إلى أخرى وذلك تبعاً لعدة ظروف خاصة بكل منها (تاريخية - اجتماعية - سياسية - اقتصادية ثقافية الخ) وهذه الأنظمة الانتخابية لها دور هام في تحديد نتائج الانتخاب والاتجاه السياسي للأغلبية الحزبية الفائزة في الانتخابات.

في الواقع إن الأنظمة الانتخابية ليست حيادية بل إنها تمارس تأثيراً كبيراً في تمثيل القوى السياسية وفي نمط الحكم على السواء، واختيار أحد هذه الأنظمة لا ينم عن اعتبارات نظرية أو تقنية فحسب. بل يتم أو يؤخذ بعين الاعتبار النتيجة المتوقعة في الحساب وذلك في ضوء المعطيات السياسية في الدولة ، لذلك نجد أن الأغلبية أو من في السلطة تسؤل لها نفسها دائماً العمل على تبني نظام انتخابي يبدو لها أنه الأفضل من أجل تحقيق مصالحها^(٢).

(١) انظر : اندرو رينولدز - اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA) ، تعريب أيمن أيوب ، (السويد - ستوكهولم ، الطبعة الثانية ، عام ٢٠١٠) ، ص ٢٠.

(٢) انظر : د. سام دله ، مرجع سابق ، ص ٢٩٧.

المطلب الثاني

تأثير نظام الأغلبية التعددية على العمل الحزبي

في الواقع يوجد خمسة أشكال لنظام الأغلبية التعددية هي:

١ - نظام الفائز الأول *First past the post* ^(١) :

يعد نظام الفائز الأول أبسط أنظمة الأغلبية التعددية حيث يتم استخدامه ضمن دوائر انتخابية أحادية التمثيل. وهو نظام يتمحور حول المرشحين الأفراد ولو تم طرحهم من قبل أحزاب، إذ يقوم الناخب باختيار واحد فقط من مجموع المرشحين المدرجين على ورقة الاقتراع، وببساطة فإن المرشح الفائز هو الحاصل على أعلى عدد من أصوات الناخبين.

٢ - نظام الكتلة *Bloke vote* :

يتمثل نظام الكتلة ببساطة في استخدام دوائر انتخابية متعددة التمثيل (أي الدوائر التي تنتخب أكثر من ممثل واحد عن كل منها) حيث يتمتع الناخبون بعدد من الأصوات يساوي عدد المقاعد المخصص لدائرتهم الانتخابية ويمكن للناخب أن يختار أي مرشح بغض النظر عن انتماءه الحزبي، ويمكن

^(١) إلى يومنا هذا نجد أن نظام الفائز الأول أكثر شيوعاً في كل من بريطانيا والبلدان المتأثرة بها تاريخياً. فبالإضافة إلى بريطانيا تمثل كل من كندا والهند والولايات المتحدة الأمريكية أبرز الأمثلة على هذا النظام، ومن أصل ٢١٣ بلد في العالم تم البحث في انظمتهم من قبل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات تبين أن ٢٢% من هذه البلدان تستخدم نظام الفائز الأول.

انظر : اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص٥٣.

أيضا للناخب أن يدلي بما شاء من الأصوات شريطة أن لا يتجاوز عددها عدد المقاعد المخصصة لدائرته الانتخابية^(١).

٣ - نظام الكتلة الحزبية *party block vote* :

يملك الناخب في ظل هذا النظام صوتاً واحداً كما هو الحال في نظام الفائز الأول ولكن بخلاف نظام الفائز الأول توجد دوائر متعددة العضوية ويختار الناخبون بين قوائم حزبية ولا يختارون الأفراد، ويحصل الحزب الذي يفوز بأكثرية أصوات الناخبين على جميع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية الفائز فيها، ويتم انتخاب قائمة المرشحين بصورة كاملة، وكما هو الحال في نظام الفائز الأول فإنه لا توجد أي متطلبات للفوز بأغلبية مطلقة من الأصوات^(٢).

٤ - نظام الصوت البديل *Alternative vote* :

تُعقد الانتخابات في ظل نظام الاقتراع البديل (التصويت التفضيلي) في دوائر فردية كما هو الحال في ظل نظام الفائز الأول، وهنا يجب التأكيد على موضوع هام وهو أن المرشح قد يكون مرشح من قبل حزب معين وليس

(٢) في الجمهورية العربية السورية تم الأخذ بنظام الكتلة على الرغم من عدم النص عليه صراحة في دستور عام ٢٠١٢ أو في قانون الانتخابات العامة (القانون رقم ٥ لعام ٢٠١٤) وبالرجوع إلى التطبيق العملي وإلى بعض أحكام قانون الانتخابات في الفصل الثالث في المواد ١٩ و٢٦ يتضح بأنه في كل دائرة انتخابية يحل ناخب ان ينتخب في ورقة الاقتراع عددا من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصصة لهذه الدائرة، فإذا تضمنت ورقة الاقتراع التي أدلى بها عدد من أسماء المرشحين أقل من عدد المقاعد المخصصة اعتبر اقتراعه صحيحا، أما إذا تضمنت ورقة الاقتراع التي أدلى بها عدد من أسماء المرشحين يزيد عن عدد المقاعد المخصصة

(٢) يقع هذا النظام بين نظام الفائز الأول ونظام تصويت الكتلة ويتم استخدام هذا النظام في تشاد — الكاميرون — جيبوتي — سنغافورة — تونس — الإكوادور. لمزيد من التفاصيل انظر الموقع الإلكتروني التالي:

بالضرورة مستقل سواء كان في نظام الفائز الأول أو في ظل نظام الصوت البديل.

يُمنح نظام الصوت البديل خياراً أوسع للناخبين من نظام الفائز الأول عند قيامهم بوضع العلامات على ورقة الاقتراع، فبدلاً من مجرد التأشير على المرشح المفضل يقوم الناخبون بتصنيف المرشحين وفقاً لاختياراتهم التفضيلية وذلك بوضع الرقم (١) أمام المرشح المفضل لديهم أولاً والرقم (٢) للمرشح المفضل ثانياً لديهم والرقم (٣) للمرشح المفضل ثالثاً وهكذا. يتم احتساب الأصوات وفق الخيار الأول، ويعتبر فائزاً في الانتخابات المرشح الذي يحصل على الأغلبية المطلقة للأفضلية الأولى (أي الرقم واحد) وإذا لم يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة يتم إقصاء المرشح الذي حصل على أقل عدد من الأفضليات الأولى وتحسب أوراقه حسب الأفضلية الثانية لصالح المرشحين الآخرين، وعندها سيحصل أحد المرشحين الآخرين على أكثرية الأفضليات الثانية في أوراق المرشح المحذوف فتضاف هذه الأفضليات الثانية إلى أفضلياته الأولى التي فاز بها بالأصل وإذا أصبح عدد الأصوات (الأفضليات الأولى والثانية) يشكل أغلبية مطلقة يعتبر فائزاً في الانتخابات وإن لم يحصل على الأغلبية المطلقة يصار إلى إقصاء مرشح آخر حاصل على أقل النتائج (الأفضلية الأولى) وتتكرر العملية السابقة حتى حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة^(١).

(١) من الممكن، وليس من الضروري، أن يطلب من الناخبين في ظل النظم التفضيلية كنظام الصوت البديل أن يقوموا بتقييم كافة أو معظم المرشحين على ورقة الاقتراع حسب ترتيب الأفضليات، وذلك لتفادي ضياع الأصوات في المراحل المتقدمة من عملية العد بسبب عدم تعبيرها عن مزيد من الأفضليات المتسلسلة. إلا أن ذلك من شأنه أن يعمل على زيادة عدد الأصوات الباطلة كما وأنه يرفع من أهمية الأفضليات التي يجبر الناخب للتعبير عنها بين مرشحين لا يعنونه بأي شكل من الأشكال أو يرفضهم بشكل تام، يتم استخدام نظام الصوت البديل في كل من أستراليا، وفيجي وبابوا غينيا الجديدة.

٥ - نظام الجولتين *Two-Round system* :

طبقاً لهذا النظام لا يكفي للفوز في الدورة الأولى الحصول على الأغلبية البسيطة أو النسبية من عدد الأصوات المدلى بها في الانتخابات، بل يجب على المرشح أن يحصل على الأغلبية المطلقة *Majorité absolue* من عدد هذه الأصوات أي بما يعادل ٥٠٪ + صوت واحد بشرط أن تكون هذه الأغلبية تمثل نسبة محدده (يحددها قانون الانتخاب) من عدد الناخبين المسجلين في السجلات الانتخابية للدائرة الانتخابية. فإذا لم تتحقق هذه النتيجة من أول دورة في دائرة انتخابية معينة يلجأ إلى دورة انتخابية ثانية، ولا يسمح للتقدم إليها سوى للمرشحين اللذين حصلوا على أعلى عدد من الأصوات (أو المرشحين اللذين حصلوا على نسبة معينة من الأصوات في الدورة الأولى يحددها قانون الانتخاب)، وهذا ما يسمى بالبلتجة *Ballotage*^(١).

وتكفي الأغلبية البسيطة أو النسبية في الدورة الثانية للفوز في المقعد المخصص للدائرة الانتخابية.

كما يستدل من اسمه، يقوم هذا النظام على انتظام العملية الانتخابية من خلال جولتين انتخابيتين بدلاً من الجولة الواحدة، عادةً ما يفصل بينهما أسبوع أو أكثر حيث تسير الجولة الأولى بذات الطريقة التي يتم فيها تنظيم الانتخاب على أساس الجولة الواحدة ضمن نظم التعددية/الأغلبية، وغالباً ما يكون ذلك استناداً إلى نظام الفائز الأول وفي دوائر أحادية التمثيل. إلا أنه من الممكن استخدام نظام الجولتين في دوائر انتخابية متعددة التمثيل، من خلال استخدام نظام الكتلة (كما هي الحال في كيريباتي) أو نظام الكتلة الحزبية (كما هي الحال في مالي). ويفوز في الانتخاب بشكل مباشر في

لمزيد من التفاصيل انظر: اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ٦٩ وما بعدها.

(١) انظر: د. سام دله، مرجع سابق، ص ٣٠١.

ال الجولة الأولى ودون الحاجة إلى جولة ثانية، الحزب الحاصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات الصالحة على الرغم من اعتماد بعض الدول لأغلبية أخرى في الانتخابات الرئاسية لدى استخدامها لنظام الجولتين في حال عدم فوز أي من الأحزاب أو المرشحين بتلك الأغلبية في الجولة الأولى، يتم تنظيم جولة انتخابية ثانية يفوز فيها بالانتخاب الحزب أو المرشح الحاصل على أعلى الأصوات^(١).

(١) أما التفاصيل المتعلقة بالجولة الثانية فتختلف من حالة إلى أخرى. والطريقة الأكثر شيوعاً تتمثل في حصر المنافسة في الجولة الثانية بين المرشحين (أو الحزبين) الحاصلين على أعلى الأصوات في الجولة الأولى، وهو ما يعرف بنظام الجولتين المستند إلى الأغلبية، إذ ينتج عنه بالضرورة فوز أحد المرشحين (أو الحزبين) بالأغلبية المطلقة للأصوات في الجولة الثانية وبالتالي فوزه في الانتخاب. أما الطريقة الأخرى، والتي تعرف بنظام الجولتين المستند إلى التعددية/الأغلبية، والذي يتم استخدامه في الانتخابات التشريعية في فرنسا، فتتمثل في تمكين أي مرشح يحصل على ما يزيد عن ١٢,٥ بالمئة من أصوات الناخبين المسجلين في الجولة =الأولى المشاركة في الجولة الثانية من الانتخابات. ويفوز في الانتخاب في الجولة الثانية المرشح الحاصل على أعلى الأصوات بغض النظر عما إذا حصل على الأغلبية المطلقة للأصوات أم لا. وبالتالي فهذه الطريقة تختلف عن سابقتها، حيث يمكن أن يشارك في الجولة الانتخابية الثانية عدد أكبر من المرشحين لا ينحصر في مرشحين اثنين فقط. يستخدم نظام الجولتين لانتخاب ٢٢ هيئة تشريعية حول العالم، وهو النظام الأكثر شيوعاً في انتخابات الرئاسة بشكل مباشر. بالإضافة إلى فرنسا، يستخدم هذا النظام في الكثير من البلدان التي كانت في الماضي أقاليم أو مستعمرات تابعة لفرنسا أو متأثرة بشكل أو بآخر. ويستخدم نظام الجولتين لانتخاب الهيئة التشريعية في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى، والكونغو (برازافيل)، والغالون ومالي، وموريتانيا، وتوغو من ضمن مجموعة البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية. ويستخدم كذلك في كل من مصر، وجزر القمر وهاييتي، وإيران، وكيريباتي والفيتنام، بالإضافة إلى بعض دول الاتحاد السوفييتي سابقاً (بيلاروسيا، وقيرغيزستان، وتركمانستان وأوزباكستان). وتستخدم نظام الجولتين، كجزء من نظامها الانتخابي المختلط لانتخاب ممثلي الدوائر، كل من جورجيا وكزاخستان، وطاجيكستان، وكذلك في انتخابات مجلس الشعب المصري، إذ يشترط الحصول على الأغلبية المطلقة في الدور الأول وفي حالة عدم حصول أي مرشح على الأغلبية المطلقة تعاد الانتخابات بين أكثر من مرشحين حصلاً على عدد من الأصوات يحددها قانون الانتخاب، وتتم الدورة الثانية بعد مدة يحددها قرار رئيس الجمهورية.

سنحاول في هذا المطلب أن نبين الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الأشكال من نظام الانتخاب بالأغلبية التعددية على العمل الحزبي في الدول التي تطبق فيها على النحو الآتي:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية.

الفرع الثاني: الآثار السلبية.

لمزيد من التفاصيل انظر : اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، مرجع سابق ، ص ٧٦. وانظر أيضا : د. سعاد الشرفاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر (القاهرة، مطبوعات كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧)، ص ١٥٤.

الفرع الأول

الآثار الإيجابية لنظم الأغلبية التعددية على العمل الحزبي

سنستعرض الآثار الإيجابية لكل من هذه الأشكال كلاً على حده.

أولاً - الآثار الإيجابية لنظام الفائز الأول على العمل الحزبي:

١ - يتمكن نظام الفائز الأول من تدعيم نظام الحزبين في الدولة التي تتبعه وذلك بفعل عاملين رئيسيين هما^(١):

العامل الأول: هذا النظام عادة ما يتطلب أن يحصل الحزب المنافس في الانتخابات على غالبية الأصوات للفوز في مقعد الدائرة الانتخابية المعنية، ولأن هذه النسبة لا تستطيع الأحزاب الصغيرة الحجم أو الأحزاب الجديدة والتي قلما تكون كبيرة من تحقيقها، ينتج عن ذلك أن مثل هذه الأحزاب تكون غير قادرة على اختراق النظام الحزبي مادامت أضعف من الأحزاب الكبيرة القائمة وبالتالي يمنع هذا النظام من ظهور أحزاب متعددة داخل النظام الحزبي.

العامل الثاني: يتعلق بالتفكير العقلاني لمؤيدي الحزب الذي تكون فرص حصوله على المقعد في الدائرة الفردية ضئيلة لعدم كونه أحد الحزبين الكبيرين أو أحد الأحزاب الكبيرة بها. في هذه الحالة يعرف مؤيدو هذا الحزب أن فرص فوز حزبهم بالمقعد محدودة ومن ثم فإن الأصوات التي ستذهب لتأييده تكون كأنها أصوات ضائعة لا تترجم إلى مقاعد وبالتالي فإن السبيل لجعل أصواتهم ذات أهمية يكون في التصويت لصالح أحد

(١) انظر: مورييس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد، (القاهرة، مطبعة الهيئة العامة لقصور الثقافة، الطبعة الأولى، ٢٠١١)، ص ٢٣٣ وما بعدها.

الأحزاب التي تكون لها فرصة واقعية في حصد المقعد ، وبالتالي يذهب صوته لأحد الحزبين الكبيرين وهذا ما يسمى بالتصويت التكتيكي.

في بريطانيا مثلاً قد تكون النتائج كما يلي في الدائرة الانتخابية:

المحافظون	العمال	الليبراليون
٣٥%	٤٠%	١٥%

ما هو الحل بالنسبة للحزب الليبرالي في هذه الحالة؟

إنّما الاتفاق مع حزب المحافظين على أن يسحب مرشحه في مقابل تنازلات في دوائر أخرى وفي هذه الحالة سيتحول النظام الحزبي فعلاً إلى نظام الحزبين نتيجة للتحالف والاندماج مع الحزب الأكبر.

أو أن يصر على الاستمرار في المعركة الانتخابية وفي هذه الحالة سيكون النتيجة هي أن يخسر. ويتكرر النتيجة هذه عدد من المرات ستكون النتيجة الطبيعية هي اندثار الحزب الليبرالي واستبعاده من الساحة السياسية وتحول النظام الحزبي إلى نظام الحزبين.

في كلتا الحالتين : سواء كان في حالة الاندماج أم في حالة الاستبعاد فإن النتيجة هي تشكيل نظام الحزبين.

بعض الأحزاب الصغيرة تنجح في مناطق جغرافية يتركز فيها مؤيديها بقوة ومثال ذلك نجاح حزبي تكتل الكيبك وحزب الإصلاح في كندا في المناطق التي يتركز فيها المتحدثون باللغة الفرنسية وكذلك الحال بالنسبة للأحزاب الوطنية في اسكتلندا وويلز وبريطانيا حيث تفوز هذه الأحزاب بمقاعد في مناطق تركز المواطنون الإسكتلنديون والويلزيون ولكن قدرتها على الفوز بأغلبية على مستوى البلاد تبقى معدومة ^(١).

^(١) انظر :

Pippa Norris ,Electoral Engineering, Voting Rules and Political Behavior,Cambridge university press, 2004, p24.

٢ - الإيجابية الثانية لهذا النظام نستنتجها بناء على ما ذكر سابقا ، فإن هذا النظام يؤدي إلى فوز أحد الحزبين الكبيرين ، وبالتالي هذا يجعلنا أمام تشكيل حكومة الحزب الواحد (بفوز الحزب الجمهوري الأمريكي في أمريكا يكون له إدارة كل الحقائق والمؤسسات وكذلك الحال يكون لو فاز الحزب الديمقراطي بالانتخابات ونجد ان الدولة تُصبغ بصبغة الحزب الفائز بالانتخابات) وبالتالي نجد أن الحكومة الائتلافية حالة استثنائية في ظل نظام الفائز الأول .(في عام ٢٠١٠ فاز حزب المحافظين برئاسة ديفيد كاميرون بالانتخابات بما يقل ب ٢٠ مقعد عن الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة بمفرده ، أما حزب العمال فقد حصل على ٢٥٨ مقعدا والديمقراطيون الأحرار حصلوا على ٥٧ مقعدا وحصلت الأحزاب الباقية كلها على ٢٨ مقعد .

كما نلاحظ فإن كل من حزب المحافظين والعمال حصلوا على أكبر عدد من المقاعد ونتيجة ساحقة مقارنة بباقي الأحزاب لكن يحتاج حزب المحافظين الفائز في الانتخابات إلى ٢٠ مقعد لكي ينال الثقة وبشكل الحكومة وهذا دفعه إلى تشكيل حكومة ائتلافية ، وهذا قلما يحدث في بريطانيا فقد تناوب على حكم بريطانيا منذ عام ١٩٧٤ حتى عام ٢٠١٠ حزبي العمال والمحافظين.^(١)

^(١) أهم شرط من شروط حزب الأحرار في هذا التحالف كان اجراء استفتاء شعبي لتغيير النظام الانتخابي من الفائز الأول إلى نظام التمثيل النسبي .ففي نظام الفائز الأول تنقسم بريطانيا إلى ٦٥٠ دائرة انتخابية بحيث يكون نائب واحد لكل دائرة انتخابية يتنافس فيها المرشحون من حزبيون ومستقلون والذي يحصل على أكثرية الأصوات وليس الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى هو الفائز ، أما نظام التمثيل النسبي الذي تطالب به الأحزاب الصغيرة ويعارضه كل من حزب المحافظين والعمال يحقق ل حزب الديمقراطيون الأحرار ١٤٩ مقعد بدلا من ٥٧ مقعد حصل عليهم في ظل نظام الفائز الأول .

٣ - إذا كان نظام الفائز الأول يسمح بفوز حزب لوحده في الانتخابات وتشكيل حكومة بمفرده فإنه بالوقت ذاته يسمح بتشكيل معارضة برلمانية قوية من الحزب الكبير الآخر وبقية الأحزاب الخاسرة معه وبالتالي يكون لها تشكيل قوي ضمن الهيئة المنتخبة وتراقب عمل الحكومة بشكل قوي وتقدم نفسها بديل حقيقي وفاعل عن الحزب الحاكم^(١).

٤ - يعمل نظام الفائز الأول لصالح الأحزاب المرتكزة إلى قواعد واسعة من المؤيدين في المجتمعات المنقسمة عرقياً أو جغرافياً حيث يعمل هذا النظام على تقوية وتشجيع الأحزاب الشمولية التي تضم تحت جناحيها العديد من الفئات الاجتماعية ، حيث يتواجد حزبين رئيسيين فقط في الوقت الذي ينقسم فيه المجتمع إلى العديد من الجماعات وفي هذه الحالات يعمل الحزبين الرئيسيين على تسمية مجموعات مختلفة من المرشحين ، ففي ماليزيا على سبيل المثال تتألف الحكومة من حركة سياسية جامعة تضم ممثلين عن فئات من أصول ماليزية وصينية وهندية موزعين على مناطق ذات تركيبة وتنوع اجتماعي متفاوت^(٢).

٥ - هذا النظام يسهم في تعميق التواصل بين الناخب والنائب في الدائرة الواحدة حيث يكون لكل دائرة نائب واحد يعرفه المنتخبون^(٣)، فالناخب يدلي بصوته عن معرفة تامة واكيدة بجميع المرشحين^(٤).

(١) انظر : اندرو رينولدز- اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، مرجع سابق ، ص ٥٤.

(٢) انظر : اندرو رينولدز- اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، مرجع سابق ، ص ٥٤ — ٥٥.

(٣) انظر : جان ماري دانكان ، علم السياسة ، ترجمة محمد عرب صاصيلا (بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع الطبعة الأولى ، ١٩٩٢) ، ص ٣٠٨.

٦ - يسهم هذا النظام في منع الأحزاب المتطرفة من الدخول إلى الهيئة التشريعية إلا إذا كان مؤيدوها يقطنون منطقة جغرافية محددة وبغالبية فيها وهذا نادر جداً وبالمقابل يتعارض مع نظام التمثيل النسبي الذي سنتعرف عليه لاحقاً بالتفصيل حيث أن توفر نسبة ١٪ من الأصوات على الصعيد القومي يؤدي إلى تمثيل برلماني في حين أن نظام الفائز الأول لا يسمح بأي تمثيل^(٢).

ثانياً - الآثار الإيجابية لنظام الكتلة على العمل الحزبي:

١ - كل الإيجابيات التي يوفرها بنظام الفائز الأول يحققها نظام الكتلة.
٢ - يؤكد على دور أكثر أهمية للأحزاب السياسية بالمقارنة مع نظام الفائز الأول حيث يشجع دور الأحزاب ويقوي تلك التي تمتلك التنظيم والتنسيق الأفضل وذلك على اعتبار أن المنافسة تكون على أكثر من مقعد واحد في الدائرة الانتخابية الواحدة^(٣).

ثالثاً - الآثار الإيجابية لنظام الكتلة الحزبية على العمل الحزبي:

١ - نظام بسيط وسهل الاستخدام.

(١) انظر : اندرو رينولدز— اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، مرجع سابق ، ص ٥٥ وما بعدها

(٢) يكثر استخدام هذا النظام في البلدان التي تفتقر إلى تركيبات وأحزاب سياسية قوية وحسب المعطيات المتوفرة للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حتى عام ٢٠٠٤ فإنه يستخدم هذا النظام في كل من جزر الكايمان ، وجزر الماليفين و(الفوكلاند) ، الكويت ، لبنان ، فلسطين (وتم تغييره إلى النظام المتوازي عام ٢٠٠٦) وتونغا وتوفالو ولقد استخدم في الأردن عام ١٩٨٩ وفي منغوليا عام ١٩٩٢ وفي كل من الفلبين وتايلاند حتى عام ١٩٩٧ ، إلا أن كثير من هذه البلدان قام بتغيير هذا النظام نظراً لعدم الارتياح لنتائجه .
لمزيد من التفاصيل انظر: اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، مرجع سابق ، ص ٦٤.

(٣) انظر : اندرو رينولدز— اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، مرجع سابق ، ص ٦٥.

٢ - يعمل على تحفيز الأحزاب السياسية وتمكينها من ترشيح مجموعات مختلطة من المرشحين وذلك عملاً على تمكين الأقليات من الحصول على تمثيل لها. ويمكن استخدامه لتحقيق تمثيل عرقي متوازن، حيث أنه يمكن الأحزاب من تقديم قوائم مرشحين تشتمل على تنوع عرقي، وقد يتم تصميمه بشكل يلزم الأحزاب القيام بذلك.

ففي جيبوتي على سبيل المثال، يتوجب على القائمة الحزبية أن تشتمل على خليط من المرشحين ينتمون إلى مزيج من المجموعات الأثنية أو العرقية. أما في سنغافورة فيتم انتخاب معظم أعضاء البرلمان من خلال دوائر انتخابية متعددة التمثيل تعرف بالدوائر التمثيلية للمجموعات المختلفة، حيث يجب أن تضم كل قائمة حزبية مرشحاً واحداً على الأقل من المنتمين إلى مجموعة المالاي أو الهنود أو أية أقلية أخرى. كما وأن سنغافورة تستخدم ما يعرف بمقاعد "أفضل الخاسرين" لمرشحي المعارضة في بعض الحالات. أما في بعض الدول الأخرى، مثل السنغال وتونس، فيشكل نظام الكتلة الحزبية الجزء التابع لنظم التعددية/الأغلبية من نظامها الانتخابي المتوازي^(١).

رابعاً - الآثار الإيجابية لنظام الصوت البديل على العمل الحزبي:

١ - هذا النظام مناسب للمجتمعات التي فيها تنوع عرقي أو طائفي أو غيره حيث يسعى الحزب الذي طرح مرشحاً (باعتبار أن التصويت يكون لأفراد وليس لأحزاب) إلى التحالف مع الأحزاب الأخرى لحصول مرشحه على الأفضلية الثانية في الأوراق التي حصل فيها مرشحي الأحزاب الأخرى على الأفضلية الأولى وهذه العملية تسمى بعملية (تبادل الأفضليات) وعليه فإن هذا النظام يعمل على تحفيز الأحزاب السياسية على تقوية دورها وتوسيع قاعدتها.

(١) انظر: اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ٦٩.

٢- يدفع الأحزاب باتجاه طرح برامج سياسية وسطية من خلال برامج مرشحيهم للانتخابات فتعمل تلك الأحزاب على توسيع دائرة تأييدها بدل العمل في أطر ضيقة^(١).

خامساً - الآثار الإيجابية لنظام الجولتين على العمل الحزبي:

١ - يسمح بالتحالفات الانتخابية بين الأحزاب السياسية، وهذه التحالفات قد تكون دائمة (كما هو الحال بين حزب التجمع من أجل الجمهورية R.P.R. و التجمع الديمقراطي الفرنسي U.D.F. الذي يضم بدوره تجمع عدة أحزاب صغيرة)، أو مؤقتة (كما حدث في الانتخابات الفرنسية في حزيران ١٩٩٧ بين الحزب الاشتراكي P.S. و الحزب الشيوعي P.C. و حزب الخضر Vert)، و من خلال هذه التحالفات يمكن أن تدخل بعض الأحزاب الصغيرة إلى البرلمان كما حصل لحزب الخضر الفرنسي الذي دخل البرلمان لأول مرة في عام ١٩٩٧، و بدون تحالفه مع الحزب الاشتراكي ما كان له أن يدخل البرلمان. ولكن هذا النظام الانتخابي مع ما يجره من تحالفات انتخابية قد يمنع بعض الأحزاب القوية من الوصول إلى البرلمان كما هو حال حزب الجبهة الوطنية الفرنسي المتطرف الذي يعتبر ثالث أكبر حزب فرنسي، ففي انتخابات حزيران ١٩٩٧ لم يحصل سوى على مقعد واحد رغم أنه حصل على نسبة ١٥٪ من الأصوات، في حين حصل الحزب الشيوعي على ٣٣ مقعداً على الرغم من أنه لم يحصل سوى على ٩٪ من الأصوات وحصل حزب الخضر على ٧ مقاعد رغم أنه لم يحصل سوى على حوالي ٥٪ من نسبة الأصوات على المستوى الوطني^(٢).

^(١) انظر: اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية

للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ٧١.

^(٢) انظر: د. سام دله، مرجع سابق، ص ٣٠١.

٢ - يعطي الأحزاب السياسية وجمهور الناخبين الفرصة للتفاعل مع المتغيرات السياسية الحاصلة في الفترة الفاصلة بين الجولتين الانتخابيتين.

٣ - الانتخاب الذي يتم على دورين سواء كان فرديا أو بالقائمة، يؤدي في الدور الأول إلى تمييز أحزاب الوسط، ولكن الدور الثاني تعتمد نتائجه على التكتلات سواء من اليمين أو من اليسار، أي إن الدور الثاني لا تتميز فيها الاتجاهات المعتدلة^(١).

٤ - يحد هذا النظام من مشكلة انقسام الأصوات، وهو ما تعاني منه كثير من نظم التعددية/الأغلبية، حيث تنقسم الأصوات بين حزبين أو مرشحين متقاربين أو متماثلين، مما ينتج عنه فوز حزب أو مرشح آخر أقل شعبية^(٢).

الفرع الثاني

الآثار السلبية لنظام الأغلبية التعددية على العمل الحزبي

بعد ان استعرضنا الآثار الإيجابية للنظم الانتخابية في نظم الأغلبية التعددية على الأحزاب السياسية سنعمل على بيان الآثار السلبية لها أيضا على الأحزاب السياسية.

أولاً - الآثار السلبية لنظام الفائز الأول على العمل الحزبي:

١ - في الحقيقة هذا النظام الانتخابي قد يؤدي إلى نتائج غريبة في الدول التي يوجد فيها العديد من الأحزاب بحيث ينتخب برلمان لا يمثل أغلبية الناخبين: فمثلاً لو فرضنا أنه في دائرة انتخابية خمسة مرشحين و حصل المرشح الأول

(١) انظر : د. سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ .

(٢) انظر: اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مرجع سابق ، ص ٧٧

على ٤٠٠٠ صوت و المرشح الثاني على ٣٥٠٠ صوت و الثالث على ٣٠٠٠ صوت و الرابع على ٢٥٠٠ صوت و الخامس على ١٠٠٠ صوت، في هذه الحالة المرشح الأول هو الذي فاز بالمقعد النيابي عن هذه الدائرة الانتخابية رغم أنه لا يمثل أغلبية الأصوات المدلى بها في الانتخابات، ففي مثالنا لم يحصل المرشح الأول سوى على أقل من ٢٠٪ من مجموع الأصوات المدلى بها في دائرته الانتخابية، و على الرغم من ذلك فاز بالمقعد النيابي عن هذه الدائرة. فلو عممنا ما جرى في هذه الدائرة الانتخابية لحصلنا على برلمان لا يمثل سوى أقلية الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم. حتى في الدول التي يوجد فيها حزبان قويان فقط كالولايات المتحدة (الديمقراطي والجمهوري) وبريطانيا (العمال والمحافظين) قد نحصل على نتائج غير عادلة.

ففي بريطانيا، أظهرت الدراسات بأن الفرق بين عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزبان المتنافسان (المحافظين والعمال) لا يتناسب البتة مع الفرق بين نسبة الأصوات التي حصل عليها كل حزب^(١).

٢ - نظام الفائز الأول يؤدي إلى توسيع وتكبير النتائج لصالح الحزب الفائز في الانتخابات من ناحية، كما إنه يؤدي إلى تكبير حجم فشل الحزب المهزوم.

٣ - يتيح نظام الفائز الأول الفرصة لنشوء الأحزاب المستندة إلى قواعد قبلية أو عرقية أو مناطقية، والتي تؤسس حملاتها وبرامجها السياسية استناداً إلى مفاهيم وأطروحات جذابة للغالبية في منطقتها أو دائرتها إلا أنها قد تكون معادية للآخرين وتقوم على استثنائهم. ولقد شكل ذلك معضلة دائمة في بعض الدول الأفريقية، كما هو الحال في (ملاوي و كينيا) حيث تتمركز مجموعات قبلية كبيرة في مناطق جغرافية محصورة. مما يؤدي إلى انقسام البلد إلى مناطق حزبية حيث يتمتع كل حزب بموقع القوة في كل منها، الأمر

(١) انظر : د. سام دله، مرجع سابق، ص ٣٠٠.

الذي لا يحفز الأحزاب على الاهتمام بأية مسائل خارج نطاق مناطق نفوذهم ومجموعات مؤيديهم^(١).

٤ - استبعاد أحزاب الأقلية من التمثيل العادل، بمعنى أن الحزب يفوز بمعدل ١٠٪ من الأصوات ينبغي أن يفوز بمعدل ١٠٪ من المقاعد في البرلمان وهذا ما لا يحصل، ففي عام ١٩٩٣ فاز المحافظون بالانتخابات الاتحادية في كندا بمعدل ١٦٪ من الأصوات وحصلوا على ٧٪ من المقاعد وفي عام ١٩٩٨ فاز الحزب الوطني في ليسوتو ب ٢٤٪ من الأصوات و ١٪ من المقاعد^(٢).

ثانياً - الآثار السلبية لنظام الكتلة على العمل الحزبي:

١ - باعتبار أن الناخب يملك عدد من الأصوات يماثل عدد المقاعد المخصصة لدائرته الانتخابية، فقد يقوم الناخبون بإعطاء كل أصواته لصالح مرشحي حزب واحد وعليه يؤدي ذلك إلى وجود اختلال واضح بين ما يحصل عليه الحزب من أصوات انتخابية وبين ما يحصل عليه من مقاعد في البرلمان، ففي انتخابات عام ١٩٨٢ و عام ١٩٩٥ في موريشيوس، على سبيل المثال، فاز حزب المعارضة بكافة مقاعد البرلمان بحصوله على ٦٤ بالمئة وعلى ٦٥ بالمئة، على التوالي، من أصوات الناخبين. ونتج عن ذلك مصاعب جمة أمام عمل النظام البرلماني بشكل فاعل والقائم على وجود حكومة ومعارضة. وخفف من ذلك ولو بشكل جزئي، اللجوء إلى ما يعرف "بأفضل المواقع الخاسرة"^(٣).

(١) انظر: اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مرجع سابق، ص ٦٣.

(٢) انظر: اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مرجع سابق، ص ٦٥.

(٣) انظر: اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ٦٤.

٢ - هذا النظام قد يؤدي إلى انقسامات داخل الأحزاب السياسية وذلك باعتبار أن الناخب يمكن له التصويت لأكثر من مرشح من انتماءات حزبية مختلفة في دائرته الانتخابية حيث يتنافس مرشحي الحزب الواحد على أصوات الناخبين كون الناخب لا يصوت لصالح كتلة حزبية بل يصوت لصالح أفراد ينتمون إلى أحزاب مختلفة .

ثالثاً - الآثار السلبية لنظام الكتلة الحزبية على العمل الحزبي :

١ - يعاني هذا النظام من جميع مساوئ نظام الفائز الأول.
٢ - يؤدي هذا النظام إلى نتائج غير متناسبة إطلاقاً بين ما يحصل عليه الحزب من أصوات وما يحصل عليه من مقاعد برلمانية وذلك من خلال تمكينه لحزب ما الفوز بكافة المقاعد بالرغم من حصوله على أغلبية بسيطة من الأصوات ففي انتخابات عام ١٩٩٧ في جيبوتي فاز ائتلاف التجمع من أجل الأغلبية الرئاسية الحاكم بكافة مقاعد البرلمان، تاركاً بذلك حزبي المعارضة خارج نطاق التمثيل البرلماني^(١).

رابعاً - الآثار السلبية لنظام الصوت البديل على العمل الحزبي :

١ - يؤدي إلى تنازلات من قبل الأحزاب لأحزاب أخرى حصلت على الأفضلية الأولى وذلك من أجل الحصول على الأفضلية الثانية في مناطق لا تخضع لنفوذهم.

٢ - هذه العملية الانتخابية مجهدة للأحزاب السياسية حتى الوصول إلى النتائج النهائية.

^(١) انظر: اندرو رينولدز- اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

٣ - من شأن هذا النظام أن يؤدي إلى نتائج غير متناسبة كونه يتم في دوائر أحادية التمثيل.

خامساً - الآثار السلبية ل نظام الجولتين على العمل الحزبي :

١ - هذا النظام يؤدي إلى انخفاض مستويات المشاركة في الجولة الثانية مقارنة بالجولة الأولى من الانتخابات وذلك لأنه يثقل كاهل الناخبين باضطرارهم إلى الاقتراع مرتين وعليه قد نشهد نتائج غير متوقعة في الجولة الثانية من الانتخابات خصوصا في حال كان النظام يسمح في الجولة الثانية بتنافس أكثر من حزبين.

٢ - يعاني نظام الجولتين من كثير من مساوئ نظام الفائز الأول، ولقد أظهرت الدراسات بأن هذا النظام يفرز في فرنسا أقل الانتخابات تناسبا في الديمقراطيات الغربية.

٣ - يميل هذا النظام إلى شرذمة الأحزاب السياسية وتشجيع الانقسامات بداخلها في الديمقراطيات الناشئة^(١).

٤ - تتعلق أكثر العيوب الناتجة عن نظام الجولتين جديةً بالتبعات المترتبة على تطبيقه في المجتمعات المنقسمة على ذاتها. ففي انتخابات العام ١٩٩٢ في أنغولا والتي كان يفترض أن تقضي إلى سلام داخلي في البلد، نتج عن الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية فوز قائد المتمردين، (جوناس سافيمبي)، بالمرتبة الثانية بمجموع ٤٠ بالمئة من الأصوات، مقابل ٤٩ بالمئة لصالح مرشح الحزب الحاكم، (جوسيه دو سانتوس) ولقد استدل قائد المتمردين من ذلك بأن حظوظه في الفوز بالجولة الثانية معدومة، وعليه فضل عدم الاستمرار في اللعبة

(١) انظر : اندرو رينولدز- اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، مرجع سابق ، ص ٧٧.

الديمقراطية والقيام بدور المعارضة، وبدلاً من ذلك عاد فوراً إلى إشعال الحرب الأهلية والتي استمرت بعد ذلك لعقد إضافي من الزمن. أما في انتخابات العام ١٩٩٣ في الكونغو(برازفيل)، فلقد أدى الانطباع السائد لدى أحزاب المعارضة بأن الحزب الحاكم سيكتسح الساحة ويحصل على أعلى النتائج في الجولة الثانية إلى مقاطعة المعارضة للجولة الثانية واللجوء إلى الصدام المسلح.

وفي كلتا الحالتين، فلقد كانت المؤشرات الناتجة عن الجولة الأولى بأن أحد المتنازعين سيخسر الانتخابات في الجولة الثانية بمثابة الشرارة التي ولدت العنف. وفي انتخابات العام ١٩٩٢ في الجزائر، نتج عن فوز مرشح جبهة الإنقاذ الإسلامي في الجولة الأولى تدخل المؤسسة العسكرية وإلغاء الجولة الثانية من الانتخابات^(١).

^(١) انظر : اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، مرجع سابق ، ص ٧٧ — ٧٨.

المطلب الثالث

تأثير نظم التمثيل النسبي على العمل الحزبي

التمثيل النسبي: هو نظام انتخابي يمنح بمقتضاه كل حزب من الأحزاب السياسية المختلفة المشاركة في الانتخابات عدداً من المقاعد البرلمانية (مقاعد المجلس النيابي) يتناسب مع عدد الأصوات التي يظفر بها الحزب بالفعل في الاقتراع ، فتصبح قوته في البرلمان مرآة لقوته الانتخابية لدى المقتربين ، وفي ذلك ما يفيد أحزاب الأقلية التي تحرم من التمثيل في الأنظمة الانتخابية الأخرى^(١).

ويُعرف نظام التمثيل النسبي بأنه ذلك الأسلوب من أساليب النظم الانتخابية التي تأخذ به بعض الدول التي يقوم نظامها السياسي على تعدد الأحزاب السياسية، بغية رفع الغبن عن أحزاب الأقلية أو الأحزاب الصغيرة وتخفيف حدة طغيان الأغلبية، ليحصل التوازن النسبي في الخريطة السياسية للدولة^(٢).

وخلافا لنظام الانتخاب بالأكثرية يهدف نظام التمثيل النسبي إلى تكريس ودعم المشاركة السياسية من قبل كافة شرائح المجتمع ، بحيث يكون لكل حزب من الأحزاب السياسية والفاعلة على صعيد المجتمع إمكانية الوصول بعدد من مرشحيه إلى المجلس التشريعي^(٣).

(١) انظر : د. حسن البحري، الأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص ٤٧ وما بعدها.

(٢) انظر : صالح سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي (القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى ، عام ١٩٨٨) ص ٣٧٠.

(٣) انظر : قائد محمد طربوش، تطور النظم الانتخابية في الجمهورية اليمنية من ١٩٤٨ - ١٩٩٢ (صنعاء، منشورات ٢٦ سبتمبر الطبعة الأولى، ١٩٩٣)، ص ٢٠.

تقوم جميع أنظمة التمثيل النسبي على مبدأ : تقليص التفاوت بين حصة الحزب من مجموع الأصوات الانتخابية وحصته من مقاعد البرلمان ، فالحزب الذي حصل على ٦٠٪ من الأصوات الانتخابية يجب ان ينال نسبة مساوية تقريباً من المقاعد في البرلمان.

مع تطبيق نظم التمثيل النسبي ، يختفي العاملان اللذان يؤديان إلى ظهور حزبين كبيرين ^(١) ، لأن ما يحدث عادة هو اختفاء الفروق الشاسعة بين نسبة الأصوات التي يحصل عليها الحزب ونسبة المقاعد التي يحتلها بالفعل في البرلمان ، ويصبح الحزب الثالث - أو الرابع - والذي كان الأكثر تضرراً من النظام الانتخابي في حالة نظم الانتخاب بالأغلبية مستفيداً من النظام النسبي ، نتيجة لتيقن الناخبين من أن لكل صوت قيمته ، عندما يتم تحويل عدد الاصوات إلى مقاعد برلمانية.

يترتب على إتباع نظم التمثيل النسبي نتيجتان متلاحقتان ^(٢) :

النتيجة المباشرة تكون وضع حد للتوجه نحو نظام الحزبين ، حيث لا يوجد ما يدفع الأحزاب ذات التوجهات المختلفة للاندماج وتوحيد قواها ، على أساس أن انقسامها لا يلحق بها ضرراً كبيراً ، وهنا تأتي النتيجة الثانية ، وهي زيادة احتمال حدوث انشقاقات بين الأحزاب وداخلها ، حيث أنه من الناحية الانتخابية فإن مجموع ما سيحصل عليه حزبان .كانا في الأصل حزب واحد لا يكون أقل بكثير عما كانا يحصلان عليه في فترة توحدهم .ولكن قد يختلف الأمر من الناحية النفسية السيكولوجية عند الناخبين ، وذلك بسبب الارتباك الذي قد يحدثه الانقسام في عقلية الناخب.

^(١) انظر: ص ٣٧ من هذا البحث وما بعدها حيث سبق وأن تناولنا كيفية تأثير النظام الانتخابي على خلق نظام الثنائية الحزبية أو الحزبين الكبيرين .

^(٢) انظر : موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية ، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

الأثر المضاعف الذي قد يحدثه التمثيل النسبي على النظام الحزبي يظهر في حالتين رئيسيتين ، الأولى هي حالة الانشقاقات التي تحدث داخل الأحزاب القائمة بالفعل ، والثانية هي حالة ظهور أحزاب جديدة .

الحالة الأولى لا تكون قاصرة فقط على نظام التمثيل النسبي فالانقسامات والانشقاقات الحزبية قد تحدث أيضا في إطار نظام الأكثرية فالحزب الليبرالي البريطاني شهد عددا من الانشقاقات ، قبل وبعد ظهور حزب العمال ، لكنها تبقى ذات طابع مؤقت ومحدود وتنتهي إما بأن يقرر الفصيلان المنشقان إعادة الاندماج بعد فترة من الوقت ، أو أن يقرر أحدهما التوحد مع حزب منافس كما حدث مع الليبراليين الوطنيين في بريطانيا الذين انضموا إلى حزب المحافظين بعد ذلك.

أما في إطار التمثيل النسبي ، فتستطيع الفصائل المنشقة أن تستمر في المنافسة ، حيث يوفر النظام الانتخابي لها الحماية من الإطاحة خارج النظام. ولذلك فغالبا ما يصاحب التحول نحو التمثيل النسبي زيادة في عدد الانشقاقات داخل الأحزاب القائمة ، إما ظاهرياً كأن ينقسم حزب قائم إلى حزبين أو أكثر ، أو بصورة غير مباشرة ، كأن يتم تشكل حزب يزعم أنه جديد لكنه يضم ضمن عضويته عدد من قادة حزب قديم لا يزال قائما.

أما بالنسبة للحالة الثانية وهي حالة ظهور أحزاب جديدة : فالواقع العملي يؤكد أن نظم التمثيل النسبي تفرض عملياً حاجز انتخابي بمعنى حد أدنى من الأصوات لازم لدخول أي حزب إلى البرلمان - أقل بكثير من نظم الانتخاب بالأغلبية ، ففي حين تشترط نظم الأغلبية إما أغلبية مطلقة أو نسبية ، فإنه في ظل نظم التمثيل النسبي يكون من الممكن أن يستطيع حزب ما دخول البرلمان ومعه ١٠ ٪ أو ٢٠ ٪ من الأصوات في الدائرة الانتخابية المعنية حتى لو كان ترتيبه الثالث أو الرابع في هذه الدائرة - خاصة إذا كان عدد المقاعد عن الدائرة الانتخابية الواحدة كبيرة ولنقل عشرة مقاعد على سبيل المثال تلك

حقائق تدركها مع الوقت الأحزاب الجديدة ، التي عادة لا تكون كبيرة الحجم يما يمثل دافعاً قوياً لها للتشكل والظهور وخوض غمار المنافسة الانتخابية ، باعتباره أنها بعدد غير كبير من الأصوات تستطيع أن تحصد نفسها عدد من المقاعد في البرلمان ، على عكس نظم الانتخاب بالأغلبية . لعل هذا هو السبب أن العديد من الدول التي أخذت بنظم التمثيل النسبي وضعت ضوابط معينة بهدف منع ظهور أحزاب جديدة صغيرة تسعى للاستفادة من النظام الانتخابي القائم ، خوفاً من تفتت النظام الحزبي القائم ، مثل استخدام طريقة العالم هوندت أو المتوسط الأكبر للذان يتميزان بدرجة كبيرة من عدم النسبية حسب ما سنرى لاحقاً وبالتالي لا يشجعان على قيام واستمرار الأحزاب الصغيرة وهو ما دفع البعض على الاعتقاد بأن نظام التمثيل النسبي لا يطبق بصيغته النظرية في الحياة العملية ، ليس بسبب الصعوبات الفنية فحسب ، حيث أن هذه الصعوبات من الممكن التغلب عليها ، وإنما بسبب الأثر المضاعف لهذا النظام الذي قد يؤدي إلى تولد أحزاب صغيرة غير مستقرة.

بدأ التفكير الجدي بنظام التمثيل النسبي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما التفت إليها علماء الرياضيات ، وكان أولهم الدنماركي (أندريا) الذي كان معلماً ثم وزيراً للمالية ، وذلك من أجل أن يطبق في انتخابات مجلس الشيوخ . وتم الأخذ بنظام التمثيل النسبي عندما نص الدستور الدنماركي لعام ١٨٥٥ على اتباع هذا النظام في انتخابات مجلس الشيوخ ، وفي هذا العام (١٨٥٥) كتب المحامي البريطاني (توماس هيس فينشر) مقالا بعنوان عملية التمثيل النسبي ، فكانت هذه المقالة موضوع مناقشات حادة اشترك فيها الفيلسوف البريطاني (جون ستيوارت ميل) الذي تحمس لها ولكن دون أن يصل إلى درجة التخلي عن المبدأ التقليدي الأول وبعد عدة سنوات أعيد البحث بالنظام النسبي وكان ذلك في بلجيكا وتحديداً في

الأوساط الكاثوليكية المحبذة لصيغة التعدديات ، والتي أرادت إنقاذ الحزب الليبرالي المهدد فعلياً من الحزب الاشتراكي ، وبناء على طلب وزير العدل قام البروفسور فكتور هوندت بإعداد مشروع على أساس النظام النسبي أقره البرلمان البلجيكي بتاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٨٩٩ . وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى توجهت أوروبا الغربية بمجمل دولها إلى المطالبة بتطبيق النظام النسبي ، لأنها رأت فيه ضماناً لعدم سيطرة طبقات سياسية معينة على الحكم في الدول ومما يمكن أن ينجم عنه من تولد نزاعات قائمة على التناسب والحروب بين هذه القوى التقليدية ، فكان النظام النسبي هو الذي يضمن تمثيل جميع القوى مما يخفف من هيمنة الإقطاع السياسي على الحكم ^(١) فشهدت السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى انتشار تطبيق نظام التمثيل النسبي في الدول الأوروبية . فأخذت به ألمانيا وهولندا وإيطاليا وسويسرا الخ .

لقد كانت الأحزاب الاشتراكية والقوى اليسارية أول المطالبين بتطبيق نظام التمثيل النسبي لأن هذا النظام يخدم القوى والأحزاب التي لها وزن وأنصار في كل مكان ولكنهم لا يشكلون الأغلبية فتضيع أصواتهم هدرًا في ظل نظام الأغلبية ، بينما تحصل على عدد من المقاعد في ظل نظام التمثيل النسبي ^(٢) .

إن نظام التمثيل النسبي لا بد وأن يطبق مع أسلوب التصويت على أساس القائمة لأن لا يمكن بطبيعة الحال تقسيم المقعد النيابي الواحد نسبياً بين عدة أحزاب إنما يجب أن تكون المنطقة الانتخابية واسعة إلى حد أنها تنتخب عدة نواب ولهذا فإن الأحزاب تتقدم بقوائم تضم أسماء مرشحيها في كل

^(١) انظر : (عبدو سعد — علي مقلد — عصام نعمة اسماعيل)، النظم الانتخابية، (بيروت ، إعداد قسم الدراسات الانتخابية في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٥)، ص ٢٣٠ وما بعدها.

^(٢) انظر: د. صالح جواد الكاظمي، د. علي غالب العاني، مرجع سابق، ص ٤٧.

منطقة انتخابية تتقدم إليها .وعليه فإن نظام التمثيل النسبي يرتبط دائماً بالمنطقة الانتخابية الكبيرة وبالتصويت على القائمة.

في الواقع إنّ نظام الانتخاب على أساس التمثيل النسبي أخذ يعم معظم الدول الأوروبية الديمقراطية ، و من الدول التي لا تعتمد هذا النظام الانتخابي فرنسا^(١) وبريطانيا^(٢)

و السبب في هذا التعميم لنظام الانتخاب على أساس التمثيل النسبي ، هو أن هذا النظام يسمح بانتخاب برلمان يمثل قدر الإمكان الاتجاهات المعبر عنها من

(١) طبق نظام الانتخاب النسبي في فرنسا في بعض الفترات بالنسبة للانتخابات البرلمانية ثم عدل عنه، ولا يزال نظام الانتخاب النسبي معمولاً به في الانتخابات البلدية وانتخابات البرلمان الأوروبي. ومنذ فترة قصيرة بدأ موضوع الأخذ بنظام التمثيل النسبي يطفو على سطح المناقشات السياسية بين مؤيدين ومعارضين، ويلاحظ أنه توجد انقسامات في الرأي داخل الحزب الواحد فعندما طرح الوزير الأول السابق آلان جوبيه موضوع التمثيل النسبي لاقى معارضة شديدة في وسط حزبه (الحزب الديغولي والمسمى بحزب التجمع من أجل الجمهورية R.P.R.). وكانت الأسباب المعلنة لهذه المعارضة هو أن الأخذ بنظام التمثيل النسبي مع وجود العديد من الأحزاب قد يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي (أو بالأحرى عدم الاستقرار الحكومي) كما هو الحال في إيطاليا، ولكن في الحقيقة كان السبب الجوهري وراء هذه المعارضة هو منع حزب الجبهة الوطنية *Front National* المتطرف من الحصول على عدد كبير من المقاعد. فهذا الحزب حصل في انتخابات حزيران ١٩٩٧ على ١٥% من مجموع الأصوات المدلى بها، فلو كانت فرنسا تأخذ بالنظام التمثيلي لحصل هذا الحزب على حوالي تسعين مقعداً في البرلمان (من أصل ٥٧٧ نائباً يشكلون الجمعية الوطنية *Assemblée nationale*، في حين لم يحصل في هذه الانتخابات التي تقوم على الانتخاب الفردي بالأغلبية على دورتين سوى على مقعد واحد. انظر في ذلك : د. سام دله ، مرجع سابق، ص ٣٠٣.

(٢) في بريطانيا يعود عدم الأخذ بنظام التمثيل النسبي لأسباب تعود للمحافظة على التقاليد المتبعة، ويعود كذلك إلى طبيعة الصراع بين القوى السياسية الموجودة، فعندما بدأ نظام التمثيل النسبي يعم الدول الأوروبية في النصف الثاني من هذا القرن، بدأ حزب الأحرار *Parti Libéral* (الحزب الثالث في بريطانيا) بالأقول (حصل فقط على ٢,٥% في انتخابات ١٩٥١) ولم يبق في الصراع سوى الحزبين الأساسيين (العمال *Parti Travailleste* والمحافظة *Conservateurs*) اللذين تتفق مصالحهما الانتخابية بالأخذ بنظام الانتخاب الفردي بالأغلبية. انظر في ذلك: د. سام دله ، مرجع سابق، ص ٣٠٣.

قبل الهيئة الناخبة. فالأخذ بنظام الانتخاب على أساس التمثيل النسبي يؤدي إلى تلافي بعض العيوب و الانحرافات الموجودة في نظام الانتخاب بالأغلبية. يستند المفهوم الأساسي لنظم التمثيل النسبي إلى ترجمة حصة أي حزب سياسي مشارك في الانتخابات من أصوات الناخبين إلى حصة مماثلة أو متناسبة من المقاعد في الهيئة التشريعية المنتخبة.

ويتطلب تنفيذ نظم التمثيل النسبي وجود دوائر انتخابية متعددة التمثيل إذ لا يمكن توزيع المقعد الواحد نسبياً. وفي بعض البلدان، كما في هولندا يشكل البلد برمته دائرة انتخابية واحدة متعددة التمثيل. وتستند الدوائر الانتخابية في بلدان أخرى، كما في الأرجنتين أو البرتغال، إلى التقسيمات الإدارية القائمة، حيث تشكل كل واحدة من المحافظات دائرة انتخابية واحدة متعددة التمثيل، بينما نجد في إندونيسيا مثلاً على دوائر انتخابية متفاوتة الأحجام لا علاقة لها بالتقسيمات الإدارية، حيث يسند إلى الإدارة الانتخابية مهمة ترسيم تلك الدوائر. وهناك نوعان رئيسيان من نظم التمثيل النسبي وهما:

- نظام القائمة النسبية (List Proportional Representation)

- نظام الصوت الواحد المتحول (Single Transferable Vote)

سنستعرض الآثار الإيجابية والسلبية لهذين النوعين بعد التعريف بكل منهما في الفرعين الرئيسيين التاليين:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية لنظم التمثيل النسبي على العمل الحزبي.

الفرع الثاني: الآثار السلبية لنظم التمثيل النسبي على العمل الحزبي.

الفرع الأول

الأثار الإيجابية لنظم التمثيل النسبي على العمل الحزبي

أولاً - الأثار الإيجابية لنظام القائمة النسبية :

يقوم نظام القائمة النسبية على تقديم كل حزب سياسي لقائمة من المرشحين في كل واحدة من الدوائر الانتخابية متعددة التمثيل. ويقوم الناخبون بالاقتراع لصالح القوائم حيث يفوز كل حزب سياسي بعدد من مقاعد الدائرة الانتخابية تتناسب مع ما حصل عليه من أصوات الناخبين. ويؤخذ المرشحون الفائزون في كل قائمة وفقاً لترتيبهم في القائمة أو وفقاً لأي أسلوب تعتمد الدولة^(١).

هناك مسائل هامة يجب أخذها بعين الاعتبار لتحديد طريقة عمل نظام القائمة النسبية. فقد يفرض النظام المعتمد اجتياز نسبة حسم محددة للحصول على تمثيل في الهيئة التشريعية المنتخبة وإذا كانت تلك النسبة مرتفعة (١٠ بالمئة ، كما هو معمول به في تركيا على سبيل المثال) سيؤدي ذلك إلى استثناء الأحزاب الصغيرة وحرمانها من الحصول على تمثيل لها ، وقد دخل حزب الشعوب الديمقراطي الممثل للأكراد بصفة عامة إلى البرلمان التركي لأول مرة في انتخابات عام ٢٠١٥ بعد تجاوزه نسبة ١٠٪ ، وقد تكون هذه النسبة صغيرة ، في جنوب أفريقيا لا يوجد تحديد نسبة معينة لدخول البرلمان وقد أدى ذلك في انتخابات عام ٢٠٠٤ إلى فوز الحزب المسيحي الديمقراطي الأفريقي بستة مقاعد من أصل ٤٠٠ مقعد رغم حصوله على ١,٦ بالمئة فقط من أصوات الناخبين. وتختلف نظم القائمة النسبية فيما بينها استناداً إلى إمكانية قيام الناخب بالاختيار بين المرشحين بالإضافة إلى اختياره بين

(١) انظر : (عبدو سعد — علي مقلد، عصام نعمة إسماعيل)، مرجع سابق ، ص ٢٣٥.

مختلف الأحزاب، أي إذا ما كانت القوائم مغلقة، مفتوحة أم حرة. ولهذا الخيار تبعاته المتعلقة بسهولة أو صعوبة التعامل مع ورقة الاقتراع. أما الخيارات الأخرى الخاصة بهذا النظام الانتخابي فتتعلق بترتيبات تجميع الأصوات سواء كان ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي، أو المجال المفتوح أمام الأحزاب السياسية لعقد الاتفاقات الانتخابية، كذلك التي تتعلق بتشكيل التكتلات الانتخابية أو حجم الدوائر الانتخابية وطريقة ترسيمها.

لئن كان المبدأ بسيطاً فإن تطبيقه يشتر مشاكل عملية ومتعددة وثمة حلول مختلفة ومتباينة لها.

المشكلة الأولى: تحديد عدد الفائزين في كل قائمة، ويمكن لهذا الغرض الأخذ بإحدى طريقتين:

الطريقة الأولى (نظام القاسم الانتخابي):

في ظل هذا النظام يقسم في كل دائرة عدد الأصوات الصحيحة على عدد النواب الواجب انتخابه ويسمى الرقم الناتج القاسم الانتخابي، ويكون للقائمة من النواب بعدد ما نالته من (قواسم انتخابية)^(١).

مثال: إذا كانت عدد الأصوات الصحيحة المعطاة (٤٠٠٠٠٠) صوت وعدد المقاعد (٢٠) مقعد، فإن القاسم الانتخابي يكون $20/400000 = 20000$ صوت أي إن (٢٠٠٠٠) هو القاسم الانتخابي الذي يعتبر مقياساً لقوة كل حزب ويفوز كل حزب بعدد من المقاعد يساوي عدد المرات التي يجمع فيها القاسم الانتخابي.

فاذا كان لدينا خمسة أحزاب (أ. ب. ج. د. هـ).

(١) انظر: د. كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري، (دمشق، منشورات جامعة دمشق، الطبعة التاسعة،

وحصلت القائمة أ على (٨٠٠٠٠) صوت أي أربع أضعاف القاسم الانتخابي وبالتالي تحصل على أربع مقاعد في البرلمان.

وحصلت القائمة (ب) على (٢٠٠٠٠) صوت أي حصلت على اصوات تساوي القاسم الانتخابي لمرة واحدة وبالتالي تحصل على مقعد نيابي واحد في البرلمان. وحصلت القائمة (ج) على (٤٠٠٠٠) صوت أي ضعفي القاسم الانتخابي وبالتالي تحصل على مقعدين من مقاعد البرلمان.

وحصلت القائمة (د) على (٢٠٠٠٠) صوت أي حصلت على اصوات تساوي القاسم الانتخابي لمرة واحدة وبالتالي تحصل على مقعد نيابي واحد في البرلمان. وحصلت القائمة (هـ) على (٢٤٠٠٠٠) صوت أي ١٢ اضعاف القاسم الانتخابي وبالتالي فإنها تحصل على اثني عشر مقعد من مقاعد البرلمان.

الطريقة الثانية (العدد الموحد) :

تختلف طريقة العدد الموحد عن طريقة القاسم الانتخابي في أن العدد الموحد أو الرقم الموحد معروف سلفاً ، ولا يختلف من دائرة إلى أخرى ، وإنما هو رقم موحد بالنسبة للدولة كلها.

إذ يحدد قانون الانتخابات سلفاً أن على كل مرشح يحصل على عدد معين من الأصوات يعتبر فائزاً في الانتخابات. وهذا العدد الذي يحدده قانون الانتخابات يتم بناء على دراسات تأخذ في عين الاعتبار عدد الناخبين على مستوى الدولة وعدد المقاعد التقريبي الذي ترغب الدولة في أن يتكون منه البرلمان ، ويفوز كل حزب بعدد من المقاعد بقدر عدد المرات التي يجمع فيها الرقم الموحد المنصوص عنه في قانون الانتخابات^(١).

المشكلة الثانية: وهي مشكلة توزيع البواقي من المقاعد :

(١) انظر : د. كمال الغالي، مرجع سابق ، ص ٢٤١.

أيّاً كان النظام المتبع سواء كان نظام القاسم الانتخابي أم نظام العدد الموحد ، فإن مشكلة تثور بتوزيع المقاعد الباقية.

وأول مشكلة تصادفنا عند توزيع المقاعد الباقية تتمثل في السؤال التالي :

هل ترحل المقاعد إلى المستوى القومي أو توزع على مستوى الدائرة الانتخابية؟

مثال: فلو فرضنا مثلاً أنّ دائرة انتخابية معينة كان فيها خمس لوائح انتخابية هي (أ)، و (ب)، و (ج)، و (د) و (و) تتنافس على عشرة مقاعد انتخابية وكان عدد الأصوات التي أدلى بها في الانتخابات ١٠٠٠٠٠ صوت. فنقوم بداية بإيجاد ما يسمى بالحاصل الانتخابي *Quotient electora* وهو نتيجة قسمة عدد الأصوات المدلى بها على عدد المقاعد فيكون هذا الحاصل في مثالنا $10/100000 = 10000$ صوت.

ولو فرضنا أيضاً في مثالنا أن:

القائمة (أ) حصلت على ٣٩٠٠٠ صوت

القائمة (ب) حصلت على ٢٥٠٠٠ صوت

القائمة (ج) حصلت على ٢٣٠٠٠ صوت

القائمة (د) حصلت على ٧٠٠٠ صوت

القائمة (و) حصلت على ٦٠٠٠ صوت

فتكون نتيجة كل لائحة من المقاعد حسب الحاصل الانتخابي هو التالي:

اللائحة (أ) = ٣ مقاعد

اللائحة (ب) = ٢ مقعد

اللائحة (ج) = ٢ مقعد ،

أما اللائحتان (د) و (و) لم تحسبوا على أي مقعد.

ولكن بقي لدينا ٣ مقاعد لم توزع وعدد من الأصوات لم تمثل وهي:

٩٠٠٠ صوت من اللائحة (أ)، ٥٠٠٠ صوت من اللائحة (ب)، ٣٠٠٠ صوت من اللائحة

(ج)، و ٧٠٠٠ صوت لللائحة (د) و ٦٠٠٠ صوت لللائحة (و) فكيف توزع المقاعد المتبقية على الأصوات الباقية ؟ هناك عدة طرق :

١- ترحيل المقاعد الباقية إلى المستوى القومي :

في هذه الحالة تضاف كل الأصوات غير المستعملة لكل حزب في جميع الدوائر الانتخابية التي تقدمت فيها للانتخابات. وتكون منها قائمة على المستوى القومي. ويتم التوزيع بين القوائم المختلفة على أساس قاسم انتخابي قومي يحسب على أساس عدد الأصوات غير المستعملة على المستوى القومي مقسوما على عدد المقاعد التي لم تستفد منها جميع الأحزاب.

يؤدي تطبيق هذه القواعد إلى النظام المسمى بنظام التمثيل النسبي التكاملي.
(*LA representation proportionnelle integrale*)

ويترتب على هذا النظام تشجيع تعدد الأحزاب ، لأن الأحزاب الصغيرة يمكنها أن تحصل على بعض المقاعد الإضافية التي حصلت عليها في جميع الدوائر الانتخابية التي قدمت فيها قوائمها

٢- توزيع المقاعد على مستوى محلي^(١) :

وهي ثلاث طرق هي :

أ - طريقة الأقوى من الرواسب أو البواقي *Le system du plus fort reste*^(٢) :

وبموجبه تعطى المقاعد المتبقية بالترتيب للوائح التي تملك أكبر عدد من الأصوات المتبقية بعد التوزيع الأول حسب الحاصل الانتخابي. فحسب مثالنا المطروح تحصل اللائحة (أ) على مقعد إضافي، واللائحة (د) على مقعد

(١) انظر : د. سام دله، مرجع سابق ص ٣٠٥ وما بعدها.

(٢) انظر : د. سام دله ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥ وانظر في ذلك : أيضا د. صالح جواد الكاظمي، د. علي غالب العاني) — مرجع سابق ، ص ٥٠ .

واللائحة (و) على مقعد. وبذلك تكون النتيجة النهائية للانتخابات حسب هذه الطريقة كما يلي :

اللائحة (أ) حصلت على ٤ مقاعد

اللائحة (ب) حصلت على ٢ مقعد

اللائحة (ج) حصلت على ٢ مقعد

اللائحة (د) حصلت على مقعد واحد

اللائحة (و) حصلت على مقعد واحد

ب - الطريقة الثانية وتسمى نظام المعدل الوسطي الأقوى^(١) :
(Le system de la plus forte moyenne)

فبموجب هذه الطريقة يتم توزيع كل مقعد باقٍ باتباع الطريقة التالية :
تعطى كل لائحة انتخابية مقعداً إضافياً وهمياً يزداد إلى عدد مقاعدها التي حصلت عليهم نتيجة الحاصل الانتخابي ويحسب متوسط الأصوات لكل مقعد حصلت عليه كل لائحة فيكون حسب مثالنا المطروح التالي :

اللائحة (أ) حصلت على ٣ مقاعد + ١ مقعد وهمي = ٤ مقاعد مقابل ٣٩٠٠٠ صوت أي بمعدل ٩٧٥٠ صوت لكل مقعد.

اللائحة (ب) حصلت على ٢ مقاعد + ١ مقعد وهمي = ٣ مقاعد مقابل ٢٥٠٠٠ صوت أي بمعدل ٨٣٣٣ صوت لكل مقعد.

اللائحة (ج) حصلت على ٢ مقاعد + ١ مقعد وهمي = ٣ مقاعد مقابل ٢٣٠٠٠ صوت أي بمعدل ٧٦٦٦ صوت لكل مقعد.

اللائحة (د) حصلت على ٠ مقعد + ١ مقعد = ١ مقعد وهمي مقابل ٧٠٠٠ صوت

أي بمعدل ٧٠٠٠ صوت لكل مقعد.

(١) انظر: د. سام دله ، مرجع سابق، ص ٣٠٥ وما بعدها وراجع في ذلك ايضاً : د. صالح جواد الكاظمي، د. علي غالب العاني ، مرجع سابق ، ص ٥٢ وما بعدها.

اللائحة (و) حصلت على ٠ مقعد + ١ مقعد = ١ مقعد وهمي مقابل ٦٠٠٠ صوت

أي بمعدل ٦٠٠٠ صوت لكل مقعد.

وبالنتيجة يتضح بأن اللائحة (أ) هي التي تملك أقوى معدل وسطي فتعطي المقعد

الإضافي الأول وبذلك يصبح عدد مقاعدها أربعة، ثم نقوم بنفس العملية لإعطاء

المقعد الإضافي الثاني حسب التالي:

اللائحة (أ) حصلت على ٤ مقاعد + ١ مقعد وهمي = ٥ مقاعد مقابل ٣٩٠٠٠ صوت أي بمعدل ٧٨٠٠ صوت لكل مقعد.

اللائحة (ب) حصلت على ٢ مقاعد + ١ مقعد وهمي = ٣ مقاعد مقابل ٢٥٠٠٠ صوت أي بمعدل ٨٣٣٣ صوت لكل مقعد.

اللائحة (ج) حصلت على ٢ مقاعد + ١ مقعد وهمي = ٣ مقاعد مقابل ٢٣٠٠٠ صوت أي بمعدل ٧٦٦٦ صوت لكل مقعد.

اللائحة (د) حصلت على ٠ مقعد + ١ مقعد = ١ مقعد وهمي مقابل ٧٠٠٠ صوت

أي بمعدل ٧٠٠٠ صوت لكل مقعد.

اللائحة (و) حصلت على ٠ مقعد + ١ مقعد = ١ مقعد وهمي مقابل ٦٠٠٠ صوت

أي بمعدل ٦٠٠٠ صوت لكل مقعد

وبالنتيجة يتضح بأن اللائحة (ب) هي التي تملك أقوى معدل وسطي فتعطي المقعد

الإضافي الثاني وبذلك يصبح عدد مقاعدها ثلاثة، ثم نقوم بنفس العملية لإعطاء

المقعد الإضافي الثالث حسب التالي:

اللائحة (أ) حصلت على ٤ مقاعد + ١ مقعد وهمي = ٥ مقاعد مقابل

٣٩٠٠٠ صوت أي بمعدل ٧٨٠٠ صوت لكل مقعد

اللائحة (ب) حصلت على ٣ مقاعد + ١ مقعد وهمي = ٣ مقاعد مقابل ٢٥٠٠٠

صوت أي بمعدل ٦٢٥٠ صوت لكل مقعد

اللائحة (ج) حصلت على ٢ مقاعد + ١ مقعد وهمي = ٣ مقاعد مقابل ٢٣٠٠٠

صوت أي بمعدل ٧٦٦٦ صوت لكل مقعد

اللائحة (د) حصلت على ٠ مقعد + ١ مقعد = ١ مقعد وهمي مقابل ٧٠٠٠

صوت

أي بمعدل ٧٠٠٠ صوت لكل مقعد

اللائحة (و) حصلت على ٠ مقعد + ١ مقعد = ١ مقعد وهمي مقابل ٦٠٠٠

صوت

أي بمعدل ٦٠٠٠ صوت لكل مقعد وبالنتيجة يتضح بأن اللائحة (أ) هي التي تملك أقوى معدل وسطي فتعطي المقعد الإضافي الثالث وبذلك يصبح عدد مقاعدها خمسة مقاعد.

وبذلك نكون قد انتهينا من توزيع المقاعد المتبقية في مثالنا المطروح وتكون النتيجة النهائية هي التالية:

اللائحة (أ) حصلت على ٥ مقاعد

اللائحة (ب) حصلت على ٣ مقاعد

اللائحة (ج) حصلت على ٢ مقعد

اللائحة (د) لم تحصل على أي مقعد

اللائحة (و) لم تحصل على أي مقعد

بمقارنة النتائج النهائية حسب طريقتي توزيع المقاعد المتبقية على الأصوات المتبقية نستنتج أن الطريقة الأولى تلعب دوراً في صالح الأحزاب

الصغيرة حيث في مثالنا حصلت اللائحة (د) واللائحة (و) كلاً منهما على مقعد وهما يمثلان ٧٪ و ٦٪ من الأصوات المدلى بها في الانتخابات. في حين تلعب الطريقة الثانية في صالح الأحزاب الكبيرة لأن النتيجة النهائية المحسوبة بهذه الطريقة تبين أن اللائحتين (د) و (و) لم تحصلا على أي مقعد.

ج - طريقة هوندت:

كان الأستاذ فكتور دي هوندت استاذاً للقانون المدني في جامعة (كانت) البلجيكية ومولعاً بالحساب والرياضيات، وقد طلب إليه وزير العدل البلجيكي (هرفن) وضع طريقة لتوزيع المقاعد النيابية في الانتخابات التي تأخذ بنظام التمثيل النسبي فوضع طريقة لتوزيع المقاعد النيابية التي عرفت باسمه فيما بعد والتي دخلت في قانون الانتخاب البلجيكي عام ١٨٩٩^(١).

وتعطينا نتيجة مماثلة للطريقة التي شرحناها أعلاه حول توزيع البواقي بأسلوب المعدل الوسطي الأقوى. فبموجب هذه الطريقة يمكننا توزيع المقاعد الانتخابية مباشرة دون المرور بمرحلة الحاصل الانتخابي، ومن ثم توزيع البواقي، وذلك على النحو التالي: تقسم الأصوات التي نالتها كل لائحة على ١، ٢، ٣، ع، ويمثل (ع) عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، ثم نصنف المعدلات الوسيطة بترتيب تناقصي حتى نصل إلى العدد الذي يمثل عدد المقاعد (والرقم الحاصل بسهولة. والمثال التالي يوضح لنا هذه الطريقة: فلو فرضنا أن هناك أربع لوائح تتنافس على خمسة مقاعد وحصلت اللائحة (أ) على ٣٥٠٠٠ صوت واللائحة (ب) على ٢١٠٠٠ صوت، واللائحة (ج) على ١٢٠٠٠ صوت، واللائحة (د) على ٧٠٠٠ صوت فتجد بطريقة القاسم الانتخابي المشترك:

(١) انظر : د. صالح جواد الكاظمي، د. علي غالب العاني، مرجع سابق، ص ٥٣.

اللائحة (أ)	اللائحة (ب)	اللائحة (ج)	اللائحة (د)
١- ٣٥٠٠٠	٢١٠٠٠	١٢٠٠٠	٧٠٠٠
٢- ١٧٥٠٠	١٠٥٠٠	٦٠٠٠	٣٥٠٠
٣- ١١٦٦٦٦	٧٠٠٠	٤٠٠٠	٢٣٣٣
٤- ٨٧٥٠	٥٢٥٠	٣٠٠٠	١٧٥٠

وبعد ترتيب المعدلات الوسطية حتى المرتبة الخامسة (عدد المقاعد المتنافس عليها):

٣٥٠٠٠ ، ٢١٠٠٠ ، ١٧٥٠٠ ، ١٢٠٠٠ ، ١١٦٦٦ ، وهذا الرقم الأخير نسميه بالرقم الموزع أو الحاصل الانتخابي (*Chiffre répartiteur Ou Quotient electoral*) وبالنتيجة نجد أن اللوائح حصلت كل منها على عدد من المقاعد على النحو التالي

اللائحة (أ): $٣٥٠٠٠ \div ١١٦٦٦ = ٣$ مقاعد

اللائحة (ب): $٢١٠٠٠ \div ١١٦٦٦ = ١$ مقعد

اللائحة (ج): $١٢٠٠٠ \div ١١٦٦٦ = ١$ مقعد واللائحة (د): $٧٠٠٠ \div ١١٦٦٦ = ٠$ مقعد^(١)

الآثار الإيجابية لهذا النظام على العمل الحزبي^(٢):

١ - تفادي النتائج المترتبة على نظم التعددية/الأغلبية الأكثر مدعاة للقلق والأقل عدالة. حيث تعمل هذه النظم على الحد من حصول الأحزاب الكبيرة على مقاعد إضافية تفوق نسبتها من أصوات الناخبين، في الوقت الذي تسمح للأحزاب الصغيرة الوصول إلى البرلمان من خلال الحصول على أعداد محدودة من أصوات الناخبين.

(١) انظر : د. سام دله، مرجع سابق، ص ٣٠٧.

(٢) انظر : اندرو رينولدز- اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، مرجع سابق ، ص ٨٧.

٢ - يُحَفِّز هذا النظام على قيام الأحزاب السياسية أو تشكيل التجمعات الانتخابية من قبل المرشحين المتقاربين فكرياً لتقديم قوائم من المرشحين للانتخاب. ومن شأن ذلك الإسهام في إيضاح السياسات والاختلافات الأيديولوجية والقيادية القائمة ضمن مجتمع ما، خاصةً عندما يفتقد ذلك المجتمع لأحزاب سياسية قوية ومتماسكة، كما كانت عليه الحال في تيمور الشرقية لحظة استقلالها.

٣ - ينتج عن هذا النظام انحسار في أعداد الأصوات الضائعة أو المهدورة. فعندما تنخفض نسبة الحسم تقضي كافة الأصوات تقريباً إلى انتخاب مرشح ما. وهو ما يزيد من قناعة الناخب بالفائدة من المشاركة في العملية الانتخابية والتوجه إلى مراكز الاقتراع، حيث تزداد القناعة لدى الناخبين بأن لأصواتهم تأثير حقيقي من شأنه أن يحدث تغييراً فعلياً في نتائج الانتخاب، مهما كان ذلك التغيير متواضعاً.

٤ - يساعد نظام القائمة النسبية أحزاب الأقليات في الحصول على تمثيل لها. فعدا تلك الحالات التي ترتفع فيها نسبة الحسم إلى مستويات غير مقبولة، أو يصغر فيها حجم الدوائر الانتخابية بشكل غير معتاد، يصبح بإمكان أي حزب يحصل على نسبة بسيطة من أصوات الناخبين الحصول على تمثيل له في البرلمان. وهذا ما يحقق مبدأ التعددية والذي يمكن اعتباره أساسياً في استقرار المجتمعات المنقسمة، بالإضافة إلى فوائده المثبتة والمتعلقة بعملية اتخاذ القرارات في الديمقراطيات الراسخة.

٥ - تعمل هذه النظم على تحفيز الأحزاب السياسية للتوجه إلى أطر واسعة من الناخبين خارج نطاق الدوائر التي يكثُر فيها مؤيديها أو تلك التي تتوقع حصول منافسة أكبر فيها. حيث أن الحافز الحقيقي في ظل نظم التمثيل النسبي يكمن في العمل على الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات

بغض النظر عن مصدر تلك الأصوات. إذ يمكن لكل صوت إضافي حتى ولو أتى من مواقع يضعف فيها تواجد الحزب أن يسهم في الحصول على مقعد إضافي.

٦ - تحد هذه النظم من نمو ما يعرف بالإقطاعات المحلية. وذلك لكونها تمنح الأحزاب الصغيرة فرصة الحصول على بضعة مقاعد، مما يقلل من إمكانية حصول الحزب الواحد على كافة مقاعد الدائرة الانتخابية الواحدة. وهو ما تزيد أهميته بالنسبة للأقليات، خاصةً تلك التي لا تتمركز في مواقع جغرافية محددة ومحصورة ولا تملك وسائل بديلة للحصول على تمثيل لها.

٧ - تسهم هذه النظم في تجذير مبدأ الشراكة في الحكم بين الأحزاب والمجموعات ذات الاهتمامات المختلفة. ففي كثير من الديمقراطيات الناشئة تعتبر مسألة الشراكة في الحكم بين الأكثرية العددية للسكان والتي تسيطر على القوة السياسية والأقلية التي تسيطر على القوة الاقتصادية في البلد أمراً لا بد منه وحقيقة لا يمكن تجاهلها. إذ نرى بأنه حيث تنفرد الأكثرية العددية بالسيطرة على السلطة بينما تنحصر اهتمامات الأقلية في السيطرة على مصادر الثروة والقوة الاقتصادية تصبح المشادات بين مختلف مصادر القوى أقل وضوحاً وأكثر ضبابية ولا تخضع لمبادئ المساءلة والمحاسبة وعليه فكثيراً ما يعتقد بأن نظم التمثيل النسبي، ومن خلال إشراك كافة المجموعات في السلطة التشريعية، توفر فرصة أكبر لاتخاذ القرارات الهامة تحت الضوء وعلى مرأى من أعين العامة وبما يحقق متطلبات شرائح أوسع من المجتمع.

٨ - يعمل هذا النظام على زيادة حظوظ ممثلي الأقليات في الفوز بالانتخاب. فعندما يقتصر الناخبون، كما هي العادة، بما يتماشى مع واقع التركيبة الاجتماعية والثقافية لمجتمع ما يمكن لنظام القائمة النسبية أن يسهم في

إفراز سلطة تشريعية تضم ممثلين عن كل من مجموعات الأكثرية والأقليات في ذلك المجتمع. وذلك لكون النظام يعمل كحافز لدى الأحزاب السياسية لتقديم قوائم متوازنة من المرشحين يمكنهم من خلالها التطلع لدعم أوسع شريحة ممكنة من الناخبين. ولقد أثبتت التجربة في عدد من الديمقراطيات الناشئة (كجنوب أفريقيا، وإندونيسيا، وسيراليون) بأن نظام القائمة النسبية يفسح المجال أمام الأحزاب السياسية لتقديم قوائم من مرشحين ينتمون لمجموعات عرقية وأثنية مختلفة. وعلى سبيل المثال، ضمت الجمعية الوطنية المنتخبة في جنوب أفريقيا سنة ٢٠٠٤ ما نسبته ٥٢ بالمئة من الممثلين السود (بما في ذلك ١١ بالمئة من جماعة الزولو، بينما توزع الباقون على أكثر من ثمانية جماعات أخرى)، و٣٢ بالمئة من البيض (ثلثهم من الناطقين بالإنجليزية والثلثين الآخرين من الجماعات الناطقة بلغة الأفريكان)، و٧ بالمئة من السمر بالإضافة إلى ٨ بالمئة من الهنود. وكذلك الحال بالنسبة لتركيبة البرلمان في ناميبيا، والتي تضم ممثلين ينتمون لجماعات مختلفة مثل الأوفامبو والدامارا والهيريرو، والناما، والباستر، بالإضافة إلى بعض البيض.

ثانياً: الآثار الإيجابية لنظام الصوت الواحد المتحول^(١) :

دافع علماء السياسة لسنوات طويلة عن نظام الصوت الواحد المتحول كأكثر النظم الانتخابية جذباً، إلا أن استخدامه لتنظيم الانتخابات التشريعية ما زال محصوراً في بضعة حالات هي: جمهورية إيرلندا منذ عام ١٩٢١، ومالطا منذ عام ١٩٤٧، كما تم استخدامه مرة واحدة في انتخابات العام ١٩٩٠ في إستونيا. كما يستخدم هذا النظام في انتخابات مجلس الشيوخ في أستراليا وفي انتخابات بعض المقاطعات الأسترالية، وكذلك لتنظيم

(١) انظر : اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ٩٩.

الانتخابات للبرلمان الأوروبي والانتخابات المحلية في إيرلندا الشمالية. ولقد تم اعتماده لأغراض الانتخابات المحلية في اسكوتلندا ولانتخاب بعض الإدارات في نيوزيلندا. كما وتم اختياره كتوصية من قبل جمعية مواطني مقاطعة بريتش كولومبيا.

ولقد قام كل من توماس هاري في بريطانيا وكارل أندراي في الدنمارك كل على حدى بابتكار مكونات هذا النظام الأساسية في القرن التاسع عشر. ويقوم نظام الصوت الواحد المتحول على أساس وجود دوائر انتخابية متعددة التمثيل حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين على ورقة الاقتراع بالتسلسل حسب الأفضلية، كما هي الحال في ظل نظام الصوت البديل. وفي غالبية الأحوال، تكون عملية الترتيب هذه اختيارية، حيث لا يطلب من الناخبين ترتيب كافة المرشحين، ولهم إن أرادوا اختيار مرشح واحد فقط. بعد الانتهاء من فرز وعد الأفضليات الأولى على أوراق الاقتراع، يتم تحديد عدد الأصوات المطلوبة لانتخاب المرشح الواحد. وعادة ما يتم استخراج ذلك عملاً "بحصة دروب" والتي يتم احتسابها استناداً إلى المعادلة البسيطة التالية:

الحصة تساوي : [عدد الاصوات الصالحة / (عدد المقاعد + 1)] + 1

يتم تحديد النتيجة النهائية للانتخابات في ظل نظام الصوت الواحد المتحول من خلال سلسلة من عمليات العد. ففي العد الأول، يتم احتساب مجموع الأفضليات الأولى التي حصل عليها كل مرشح. ويفوز بشكل مباشر المرشحون الحاصلون على عدد من الأفضليات الأولى يساوي أو يفوق الحصة التي تم تحديدها من خلال المعادلة المبينة أعلاه. وتتم من خلال عمليات العد الثانية والتي تليها إعادة توزيع الفائض من أصوات المرشحين المنتخبين في العد الأول (تلك التي تزيد عن الحصة المطلوبة) استناداً إلى عدد الأفضليات الثانية على أوراق الاقتراع للمرشحين المتبقين. وللعمل على تحقيق أعلى مستوى من

العدالة في عملية إعادة التوزيع، يتم توزيع أوراق كافة المرشحين، ولكن كل منها بحسب نسبة جزئية تساوي صوتاً واحداً، بحيث يساوي عدد الأصوات التي يعاد توزيعها الفائض الخاص بذلك المرشح. فعلى سبيل المثال، لو حصل المرشح على ١٠٠ صوت، وكان الفائض الخاص به ٥ أصوات، عندها يتم إعادة توزيع كل ورقة بقيمة تساوي ٢٠/١ من الصوت وبعد كل عملية إعادة إذا لم يحصل أي مرشح على عدد من الأصوات يساوي الحصة المعتمدة، يتم استبعاد المرشح الحاصل على أدنى عدد من الأصوات. ويتم توزيع أصوات ذلك المرشح على باقي المرشحين، استناداً إلى الأفضلية الثانية والتي تليها فيما بعد. وتستمر إعادة هذه العملية بحيث ينتج عن كل منها إما إعادة توزيع الأصوات الفائضة أو استبعاد مرشح ما، إلى أن يتم انتخاب العدد المماثل للمقاعد المنتخبة بواسطة مرشحين يحصلون من خلال تكرار العملية وإعادة التوزيع على الحصة المطلوبة، وفي حال لم يتم ملئ كافة المقاعد ولم يبق من المرشحين غير المستبعدين ما لا يزيد بأكثر من واحد عن عدد المقاعد المتبقية، يعتبر أولئك المرشحون عدا واحد منهم منتخبون رغم عدم حصولهم على النسبة المطلوبة.

الآثار الإيجابية لهذا النظام على العمل الحزبي^(١):

- ١ - يتمتع بكل الآثار الإيجابية لنظام القائمة النسبية على العمل الحزبي والتي ذكرناها فيما سبق عند دراستنا لنظام القائمة النسبية.
- ٢ - يمكن القول بأن نظام الصوت الواحد المتحول هو أكثر النظم الانتخابية تعقيداً، حيث أنه يفسح المجال أمام الناخبين للاختيار بين الأحزاب السياسية وبين مرشحي تلك الأحزاب السياسية كذلك. وتتمخض نتائجه عن مستوى

(١) انظر : اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ١٠٥.

عادل من النسبية والتناسب مع حجم الدوائر الانتخابية متعددة التمثيل الصغير نسبياً، حيث أن هذا النظام يعمل على الحفاظ على العلاقة المباشرة بين الناخبين وممثلهم المنتخبين.

٣ - يحفز الأحزاب السياسية على التعاون فيما بينها وذلك من خلال تبادل الأفضليات التي يعبر عنها ناخبوها.

الفرع الثاني

الآثار السلبية لنظم التمثيل النسبي على العمل الحزبي

استعرضنا في الفقرات السابقة الآثار الإيجابية لنظم التمثيل النسبي على الأحزاب السياسية وسنعمل في مايلي على بيان الآثار السلبية لها على الأحزاب السياسية.

أولاً- الآثار السلبية لنظام القائمة النسبية على العمل الحزبي :

١ - حكومات ائتلافية تفضي بدورها إلى اختناقات في سير الأعمال التشريعية وما ينتج عنه من عدم القدرة على تنفيذ السياسات المتماشكة. وتزداد خطورة الوقوع في ذلك بشكل خاص في حالات ما بعد الصراع والمراحل الانتقالية حيث تكون تطلعات الشعب للإنجازات الحكومية في أوجها. إذ أن الحكومات الائتلافية وحكومات الوحدة الوطنية المشكلة من أحزاب مختلفة تحول دون القدرة على اتخاذ القرارات بشكل سريع ومتناسك.

٢ - انقسامات في الأحزاب السياسية تمس باستقرار النظام السياسي. حيث يمكن لنظام القائمة النسبية أن يؤدي إلى تشرذم الأحزاب السياسية. وقد يفسح تعدد الأحزاب السياسية بشكل كبير المجال أمام الأحزاب الصغيرة جداً لاستنزاف الأحزاب الكبيرة ودفعها إلى تقديم التنازلات الكبيرة هدف

تشكيل حكومة ائتلافية. وهنا يعتبر البعض ميزة التعددية في نظم التمثيل النسبي كأحد ارتداداتها السلبية. ففي الكيان الصهيوني على سبيل المثال، عادةً ما تلعب الأحزاب الدينية المتطرفة الصغيرة دوراً مفصلياً في تشكيل الحكومات، بينما عانت إيطاليا لسنوات طويلة من تقلبات مستمرة وانعدام في استقرار الحكومات الائتلافية المتعاقبة. وكثيراً ما تتخوف البلدان المتحولة إلى النظام الديمقراطي من أن يؤدي نظام القائمة النسبية إلى ظهور الأحزاب السياسية المستندة إلى قيادات تقليدية أو جماعات عرقية، وذلك بسبب عدم تطور نظامها الحزبي السياسي بشكل عام.

٣ - استخدامها كقاعدة لظهور الأحزاب المتطرفة. إذ كثيراً ما ينتقد نظام القائمة النسبية لكونه تفسح المجال أمام الأحزاب المتطرفة، اليسارية أو اليمينية على حد سواء، للحصول على تمثيل في الهيئة التشريعية. فلقد رأى الكثيرون في أن أحد الأسباب خلف انهيار جمهورية فيمر في ألمانيا يعود إلى كيفية إعطاء النظام الانتخابي الفرصة للأحزاب المتطرفة اليمينية واليسارية للحصول على موطن قدم لها في السلطة.

٤ - حكومات ائتلافية لا تتمتع بقدر كاف من الخلفية المشتركة سواء فيما يتعلق بسياساتها أو بقواعدها الشعبية. وكثيراً ما تتم مقارنة هذا النوع من ائتلافات المصلحة بالائتلافات المتماسكة الناتجة عن نظم انتخابية أخرى (مثل نظام الصوت البديل)، حيث تميل مختلف الأحزاب السياسية إلى الاعتماد وبشكل متبادل، على أصوات الأحزاب الأخرى كذلك، مما يؤدي إلى قيام ائتلافات أقوى وأكثر تعاضداً.

٥- حصول أحزاب سياسية صغيرة على حصص من السلطة لا تتناسب مع حجمها وقوتها الحقيقية. إذ قد تضطر الأحزاب الكبيرة للائتلاف مع أحزاب صغيرة جداً لتشكيل الحكومة، وذلك من خلال إعطاء الحزب الممثل لنسبة

ضئيلة من الناخبين القدرة على تعطيل أية اقتراحات ومبادرات قد تأتيها الأحزاب الكبيرة.

ثانياً - الآثار السلبية لنظام الصوت الواحد المتحول على العمل الحزبي :

- ١ - يعاني من مساوئ القائمة النسبية التي ذكرناها اعلاه.
- ٢ - تتطوي تفاصيل عد وفرز الأصوات في ظل نظام الصوت الواحد المتحول على كثير من التعقيد ، . ولقد كان هذا السبب الرئيسي في تراجع إستونيا عن العمل به ، فهو نظام يتطلب تكرار الكثير من عمليات احتساب وتوزيع الأصوات الفائضة. ولهذا السبب، يتحتم عد وفرز الأصوات في مراكز خاصة بذلك وليس في مراكز الاقتراع. ولا يخفى على أحد بأن القيام بعمليات العد والفرز في مراكز الاقتراع، خاصة في تلك الحالات حيث تعتبر مسألة سلامة واستقامة العملية الانتخابية من المسائل الهامة، يصبح أمراً ضرورياً للتأكيد على شرعية الانتخاب مما يتطلب اختيار النظام الانتخابي بما يحقق ذلك.
- ٣ - يمكن لنظام الصوت الواحد المتحول أن يؤدي إلى انقسامات داخل الأحزاب ، إذ أن مرشحي الحزب الواحد يتنافسون فيما بينهم في حقيقة الأمر بالإضافة إلى منافسة مرشحي الأحزاب الأخرى. وهو ما قد ينتج عنه ما يعرف بسياسة الزبانية حيث يعتمد المرشحون إلى محاولات لشراء ولاءات مجموعات محددة من الناخبين.
- ٤ - قد ينتج عن هذا النظام فوز حزب ما بمقاعد أقل من منافسيه، على الرغم من حصوله على عدد أعلى من الأصوات. فعلى سبيل المثال قامت مالطا بتعديل نظامها الانتخابي في أواسط الثمانينات من القرن الماضي وذلك لفسح المجال أمام إمكانية تخصيص بعض المقاعد الإضافية لتعويض الحزب المتضرر في حال حدوث ذلك.

المبحث الثاني

تأثير الأحزاب على النظام الانتخابي والعملية الانتخابية

سنعمل من خلال هذا المبحث على التعرف على نشأة الأحزاب السياسية ومفهومها ومقوماتها ، وكيف يؤثر النظام الحزبي على بنية النظام الانتخابي سلبا أو إيجابا ، وكيف تؤثر الأحزاب على سير العملية الانتخابية وهذا كله في ثلاثة مطالب رئيسية :

المطلب الأول : ماهية الأحزاب السياسية

المطلب الثاني : تأثير النظام الحزبي على بنية النظام الانتخابي .

المطلب الثالث : تأثير الأحزاب على سير العملية الانتخابية .

المطلب الأول

ماهية الأحزاب السياسية

ظل موضوع الأحزاب السياسية بعيداً عن البحث والدراسة حتى خمسين عاماً مضت. وعندما حاول الفقهاء ارتياده لاستخلاص نظريات عامة لاحظوا أن الأحزاب محاطة بالغموض والسرية مما يجعل معرفة الحقيقة بشأنها صعبة. وعن الصعوبات التي تقابل دراسة الأحزاب السياسية يقول ديفرجيه وهو من أوائل من تعرضوا للأحزاب السياسية بدراسة جادة مقارنة سنة ١٩٥٠ إن الموضوع جديد وتكتنفه صعوبات وسبب ذلك أن تنظيم الأحزاب يركز أساساً على أعراف وعادات غير مكتوبة. وحتى لو وجدت نصوص مكتوبة منظمة لكيفية سير العمل داخل الحزب فإنها لا تتعرض إلا للقليل من المسائل. ونادراً ما تعكس ما يجري من الناحية الواقعية لأنها نادراً ما تطبق أو تطبق تطبيقات جامدة.

ومن ناحية أخرى فإن طريقة سير وحياة الأحزاب تكون عادة محاطة بغموض، وليس من السهل الحصول على معلومات من القائمين على الأحزاب لأنهم يعتمدون الاحتفاظ بأسرارهم وعدم البوح بها. وفي رأي ديفرجيه يعني هذا أن النظام القانوني للأحزاب بدائي. قوانينه وطقوسه سرية، يحاول القائمون عليه جاهدين إبقاءه بعيداً عن أنظار عامة أفراد الشعب. بل أن معرفة أسرار ومناورات الأحزاب لا تتوفر إلا لدى المناضلين القدامى من كل حزب، وهؤلاء ليس لديهم القدرة على تقديم صورة موضوعية لما يجري داخل الأحزاب كما أنهم يرفضون التحدث والإدلاء بالمعلومات التي لديهم^(١).

(١) انظر : د. سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية (اهميتها — نشأتها — نشاطها)، (القاهرة، اعداد مركز البحوث البرلمانية، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٥)، ص ١٠، موقع البرلمان المصري وهو

ورغم هذه الصعوبات فقد أحرزت العلوم السياسية تقدماً خلال الخمسين سنة الأخيرة في دراسة الأحزاب السياسية ، وذلك بسبب تضافر جهود الأساتذة ومراكز الأبحاث من أجل إجلاء الغموض الذي يحيط بموضوع الأحزاب وظهرت مؤلفات وأبحاث بعضها متخصص في دراسة الأحزاب في دول محددة ، وبعضها دراسات مقارنة ، مدعمة بالإحصائيات والبيانات والجداول والرسوم. وعليه سنحاول ان نبين في هذا المطلب كيفية نشأة الأحزاب السياسية ومفهومها في فرعين رئيسيين :

الفرع الأول هو نشأة الأحزاب السياسية

الفرع الثاني هو مفهوم الأحزاب السياسية

الفرع الأول

نشأة الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية وليدة بيئات اجتماعية سياسية اقتصادية محددة ، وحين يتحدث المرء عن نشأة الأحزاب السياسية ينصرف ذهنه أولاً إلى نشأة "الحزبية أو " النظام الحزبي" تاريخياً ، كظاهرة عامة لا تقتصر على مناطق أو أحزاب معينة .وينصرف ذهنه ثانياً إلى نشأة الأحزاب في مناطق معينة ، كأن تكون في أوروبا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية ، وإلى أحزاب معينة ، كأن تكون محافظة أو ليبرالية أو اشتراكية .

وثمة اتفاق عام على أن الأحزاب ظاهرة جديدة بدأت في القرن التاسع عشر . فقد كانت جمهورية (البندقية) الأرستقراطية ، في القرون الوسطى تُحرّم تكوين تنظيمات سياسية ثابتة ، وكانت تحذو بهذا حذو روما قبلها ورات السماح بوجود معارضة منظمة أمراً لا ضرورة له بل يؤلف خطراً عليها

أي على استقرارها ، وكانت ترى أن تضمين دستورها ما يضمن من الكبح والتوازن بين المسؤولين يمنع القرارات الكيفية ويضمن قسطاً كبيراً من توافق الآراء على القوانين .ولا ينكر أن بعض الأنظمة الديمقراطية لم تسر على غرار البندقية فقد وجدت اجنحة وتحالفات مختلفة ضمن الجمعيات الشعبية في أثينا وخارجها ، وفي أواخر أيام جمهورية روما ، وجدت تحالفات سياسية تسعى للحصول على اصوات لمرشحها لم تكن على مستوى عالي من التنظيم ولم تكن لها بنى دائمة ، بل لم تكن لها أسماء محددة ، وكثيراً ما كانت الخلافات بين هذه التحالفات أو الاجنحة لاتحل الا بإراقة الدماء ^(١) .

يعود تعدد الحياة السياسية وتنوعها في كثير من البلدان الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر أعرق أنظمة التعددية السياسية في العالم إلى تلك الخلفية التاريخية التي أثرت بما خلفت من آثار نفسية في أن تطبع تفكير الفرد والمجتمع وتحديد اتجاهاته السياسية وانتماءاته الفكرية ^(٢) وإن اختلاف معالم النظام السياسي ينتج من خلال اختلاف الظروف التاريخية التي يحياها الافراد ويعاصرونها ، إلا أن " الاختلافات والتناقضات القديمة لا تهدم بل تترسب أيضا فوقها كالتطبقات الأرضية ، وخصوصا عندما تكشفها ظروف معينة تمر بها هذه الأجيال " ^(٣) .

^(١) انظر

Robert A. Dahl; *Pluralist Democracy in the United States: Conflict and Consent* (Chicago: Rand-McNally), 1967,p.205.

^(٢) انظر : د. حافظ علوان الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية (

عمان — الاردن، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠١)، ص ١٧.

^(٣) انظر :

Mourice Duverger: *institutions politiques et Droit constitutionnel*, Éditions du Seuil, Paris.1980,p.264.

فدراسة الخلفية التاريخية للنظم السياسية الغربية ، ابتداءً من القرن السابع عشر تعطينا صورة شاملة لذلك الإرث التاريخي^(١) ، بحيث تمكنا من ان نميز المراحل المختلفة التي مرت بها تطورات الفكر السياسي التي انعكست فيما بعد على طبيعة النظم السياسية الغربية ونوعيتها ، وكانت سماتها المميزة في المرحلة الأولى ، هي ازدواجية التنافس السياسي وتباين تعدد الحلول المناسبة لكل ما يواجه المجتمعات في كل مرحلة من مراحل تطورها التاريخي. فظهور الأيديولوجية التحررية مثلاً في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. كان من بين أهم العوامل التي أسهمت في انقسام المجتمع إلى اتجاهين الأول يمتدح السلطة والتراث ، ويحذ الخضوع للنظام القائم وهو ما يسمى بالاتجاه المحافظ^(٢). والثاني يتبنى التحرر من الملكيات القديمة التي كانت سائدة في السابق وتتادي بالحرية والمساواة والتغيير وعدم التدخل ، وهو ما يسمى بالاتجاه "الليبرالي أو التقدمي"^(٣). وغالباً ما يستند الليبراليون إلى الطبقة البرجوازية الصناعية والتجارية المتمركزة في المدن في حين يستند المحافظون إلى الطبقة الارستقراطية مع نسبة كبيرة من الفلاحين. ونجد في الوقت ذاته طبقة أخرى متميزة بمعارضتها عن الاتجاهين السابقين الليبرالي والمحافظ ، غالباً ما تتكون من البرجوازيين وتهدف إلى حماية مصالحها الاقتصادية.

(١) انظر :

Mourice Duverger: *le partis politiques*. ed.librairie Amand colin.paris,1973.p.242

(٢) انظر : د. نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصر (القاهرة، مطبوعات دار الثقافة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣)، ص ١٥٥.

(٣) انظر :

Andre Hauriou: *Droit constitutionnel et institutions politiques*,Edition Montechres-tion,paris,1975,p.37

ولكن أمام هذه الصراعات السياسية التاريخية والاختلافات الفكرية التي استمرت عدة قرون وضعت رغم كل سلباتها القاعدة المادية للتطور الفكري والعقائدي، الذي انعكس فيما بعد في صياغة القواعد القانونية والنظم السياسية والممارسة التطبيقية اليومية.

فعلى سبيل المثال، نجد في بريطانيا في منتصف القرن السابع عشر تيارين يتجاذبان النظام السياسي، الأول يدعو إلى الإبقاء على الملكية المدعومة من النبلاء، والثاني يدعو إلى زيادة صلاحيات وامتيازات البرلمان.

أما في أواخر القرن الثامن عشر فكان على بريطانيا ان تختار بين مقاومة الأفكار الثورية الآتية من فرنسا أيضا أو قبولها بنية حسنة^(١). فكل ما نجد اليوم من قيم سياسية فردية ومؤسسات ليبرالية، هي تمتد جغرافياً لتتجاوز أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وليس منبعا القرن الحالي وإنما أصولها تعود إلى عدة قرون مضت، حيث الجذور التاريخية للإيديولوجيات التحررية، نجدها في الإعلانات الأمريكية والفرنسية حول حقوق الإنسان. فإعلان "الاستقلال الأمريكي" استقلال الولايات المتحدة الصادر في ١٧٧٦ عقب مؤتمر "فيلادلفيا"، الذي عكس في مضمونه تطلع الشعب الأمريكي نحو الحرية والمساواة، قد أشار إلى أن "من الحقائق الثابتة أن كل الناس قد خلقوا متساوين، لهم منذ ميلادهم حقوق لا تسلب، مثل الحق في الحياة والحق ان يكونوا أحرار والحق في التطلع إلى السيادة، ولم توجد الحكومات إلا لضمان ممارسة هذه الحقوق"^(٢). وقد جاء في الإعلان مايلي (نحن نؤمن بهذه الحقائق البديهية/ وهي أن جميع الناس قد خلقوا

(١) انظر :

Andre Hauriou ,op.cit,p.27.

(٢) انظر : د. رمزي الشاعر ، الإيديولوجيات وأثرها في الانظمة السياسية المعاصرة (القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس، طبعة سنة ٩٨٨)، ص٤٦.

متساوين ، وأن خالقهم قد وهبهم حقوقاً معينة لا يملكون هم أنفسهم النزول عنها ، ومن بين هذه الحقوق الحياة والحرية وابتغاء السعادة ، وأن الحكومات إنما تستمد سلطانها المشروع من رضا المحكومين ، فإذا اتجهت نية الحكومة مهما كان شكلها إلى النيل من هذه الحقوق أو الانتقاص منها فإن للشعب الحق في أن يغيرها أو أن يسقطها ، و يقيم مكانها حكومة جديدة تستند إلى هذه المبادئ وتُنظم سلطانها على نحو يكفل للشعب سلامته وسعادته^(١).

أما الإعلان الفرنسي حول حقوق الإنسان الذي صدر في ١٧٨٩ ، ليؤكد على أن هدف النظام السياسي هو المحافظة على حقوق الأفراد الطبيعية والثابتة ، كما نصت المادة الأولى من الإعلان بقولها "يولد الأفراد ويظلون أحراراً ومتساوين في الحقوق". كما نصت المادة الثانية على أن "هدف كل جماعة سياسية هو صون حقوق الإنسان غير القابلة للتقادم ، وهي الحرية والملكية ومقاومة الاضطهاد"^(٢).

أما بريطانيا فتاريخياً سبقت الدولتين المذكورتين (فرنسا وأمريكا) بما جاء في (ميثاق العهد الأعظم charter mango) الصادر عام ١٢١٥ ، إلا أنها لم تكن تطبقه إلا على فئة قليلة من الأفراد ، ولكن بعد صدور الإصلاح الانتخابي عام ١٨٣٢ تغير بها الحال إلى مؤمنة بحرية الإنسان وصيانة حقوقه أكثر. كل تلك النتائج والتراكمات الهائلة هي بالتأكيد نتيجة طبيعية لذلك التطور التاريخي.

(١) انظر : د. حسن البحري ، القانون الدستوري ، دمشق ، بلا ناشر ، الطبعة الثانية ، عام ٢٠١٣ ، ص ٣٣.

(٢) انظر : د. اسكندر جرجيس غطاس ، اسس التنظيم في الدول الاشتراكية (القاهرة ، طبعة سنة ١٩٧٢) ، ص ٦٣.

لقد كان لقيام الديمقراطية الليبرالية وتوطدها أثر بارز في نشوء الأحزاب السياسية ونموها كما أن هذه الأحزاب لعبت دوراً بارزاً في تطوير الممارسة الديمقراطية وترسيخها وأدى الاقتراع العام إلى نشوء الأحزاب بمفهومها الحديث، فتحوّلت إلى تنظيمات جماهيرية وتجمعات، تعبر عن الصراع بين القوى السياسية، ولكنه كان ينقصها التنظيم والاستمرارية في العمل السياسي. وقد بين "أوستروغورسكي" *ostrogorski* في كتابه (الديمقراطية والأحزاب السياسية) أن نشأة الأحزاب السياسية اقترنت بالتحوّلات الحاصلة في النظم السياسية نتيجة اعتماد الاقتراع العام فالإصلاحات التي تناولت النظام الانتخابي في بريطانيا، أدت إلى اتساع الهيئة الناخبة وحددت مراحل تطور وتحوّل الأحزاب السياسية في هذا البلد. فالقانون الصادر عام ١٨٣٢ والسابق ذكره أعطى حق الاقتراع لسكان المدن الذين يتمتعون بمقدار معين من الثروة. وهذا التوسع في ممارسة الاقتراع أدى إلى تحولات عميقة في الأحزاب السياسية. التي لم يكن لها وجود إلا في البرلمان فأصبحت مضطرة بعد هذا القانون، إلى تنظيم وتسجيل الناخبين الجدد، لأن التمثيل النيابي كان في السابق، حكراً على الأرستقراطية، واختيار النواب كان يقتصر على المساومات بين الوجهاء، ولم يكن هناك ثمة حاجة للإحاطة بالناخبين من قبل الأحزاب.

أما الإصلاحات التي وضعت عام ١٨٦٧، فعلى الرغم من عدم إقرارها مبدأ الاقتراع العام، أدت إلى زيادة عدد الناخبين، وهذا ما حدا بالأحزاب إلى إنشاء جمعيات محلية، من أجل تنظيم وتعبئة الناخبين، فلعبت دور الوسيط السياسي بين الجماهير، غير المنظمة سابقاً، والبرلمان. وقد جاء إصلاح نظام الانتخابات عام ١٨٨٤ ليسرع ويقوي دور الأحزاب على صعيد التنظيم والإحاطة بالجماهير. فانتشار الاقتراع العام يفترض تعبئة الناخبين والتعريف بالمرشحين وتوجيه الأصوات نحوهم، وهذا لا يتم إلا بواسطة اللجان الانتخابية التي

تتحول تدريجياً بفضل الممارسة الديمقراطية إلى أحزاب سياسية ، خاصة ان عادة انتخاب ممثلي الشعب ، في دورات انتخابية متتالية ، يتطلب نشاطاً سياسياً مستمراً ، وقد أدى الاقتراع العام إلى نمو الأحزاب الاشتراكية في بداية القرن العشرين ، غير ان موريس ديفرجيه اعتبر ان توسع الاقتراع العام ليس هو العامل الوحيد المؤدي إلى نشأة اللجان والأحزاب السياسية "فلولا تطور مشاعر المساواة ، وإرادة استبعاد النخب الاجتماعية التقليدية بشكل أو بآخر لما استطاع التوسع أن يفعل فعله .. فإذا لم ترافق توسع الاقتراع لجان ناشطة قادرة على توسيع ثقة الناخبين الجدد واستيعابهم ، فإن اصواتهم ستتوجه حتما نحو المرشحين المعروفين منهم ، أي نحو النخبة الاجتماعية التقليدية ، مثال ذلك "انتخابات الجمعية الوطنية في فرنسا عام ١٨٧١ ، حيث أعيد فجأة نظام الاقتراع الحر بعد عشرين سنة من الترشيح الرسمي ، في حين لم يكن للأحزاب أي وجود ، فاتجه الناخبون نحو زعماء البلاد الإقطاعيين ، في كل المقاطعات الريفية ، وسميت الجمهورية بجمهورية الأسياد يومئذ ^(١) .

فالرغبة في ائصال نخب جديدة إلى الحكم ، هو عامل اساسي في تكوين اللجان الانتخابية والأحزاب السياسية ، لأنها الوسيلة الأساسية لتعريف الجماهير الشعبية بهذه النخب لذلك كان اليسار سابقا في مجال التنظيم الجماهيري وقد اضطر اليمين إلى الأخذ بهذا الأسلوب فيما بعد ، ليتمكن من الحفاظ على مواقفه السياسية.

من ناحية ثانية تقتضي أساليب الاقتراع التقنية جهداً جماعياً ، لا يمكن ان يتحقق إلا في إطار اللجان والأحزاب السياسية ، وعلى الأخص في حال اعتماد الاقتراع على اساس اللائحة والتمثيل النسبي ، لأن هذه الطريقة تفرض قيام تنسيق عدد كبير من المرشحين وتنظيم الحملة الانتخابية. ففي بعض

(١) انظر : موريس ديفرجيه ، الأحزاب السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

البلدان "سويسرا والسويد" ترافق تشكيل الكتل البرلمانية المنظمة مع اعتماد نظام التمثيل النسبي.

إضافة إلى ذلك. أفسح الاعتراف بالحريات الديمقراطية (حرية المعتقد ، والقول ، والكتابة ، والتجمع ، والتنظيم ، الخ ...) المجال أمام تنظيم القوى السياسية المختلفة وصراع الإيديولوجيات السياسية ونشوء النقابات وهذا أسهم إسهاماً كبيراً في نشأة الأحزاب السياسية ، فالعديد من الأحزاب الاشتراكية مدين بوجوده إلى النقابات (الحزب الاشتراكي البريطاني عام ١٨٩٩ وغيره) ونمو الأحزاب ارتبط باتساع دائرة الاقتراع العام ، وإطلاق حرية العمل السياسي ، أي بنمو الديمقراطية .ويطلق الفقهاء على الأحزاب من تنظيم أعضاء البرلمان والناخبين لأنفسهم بأنها أحزاب ذات أصل داخلي أي نشأت داخل هيئة الناخبين والبرلمانات ، بينما يوجد أحزاب نشأت خارج البرلمان وهيئة الناخبين وتسمى أحزاب ذات أصل خارجي وهي الأحزاب التي نشأت نتيجة لنشاط الكنيسة أو النقابات أو الجماعات الدينية أو الخلايا السرية.

أولاً - أحزاب نشأت داخل البرلمانات وهيئات الناخبين^(١)

تتلخص هذه الطريقة في أن مجموعة برلمانية تتكون ثم تظهر جماعات منظمة من الناخبين تسمى لجان الناخبين ويتبع ذلك إقامة علاقة دائمة بين هذين العنصرين وهذه الطريقة تتماشى مع طبيعة سير الأمور داخل المجالس البرلمانية وهو تعدد الآراء وتجمع الأعضاء المثقفين في الرأي وظهور انقسامات داخل البرلمان ثم تنظيم هذه الانقسامات في الرأي في شكل مجموعات برلمانية. وقد يرجع الاختلاف في الرأي إلى اختلاف الإيديولوجيات أو إلى اختلاف المصالح.

(١) انظر : سعاد الشرقاوي ، الأحزاب السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

ففي داخل الهيئة التأسيسية في فرنسا سنة ١٩٨٧ انقسمت آراء أعضاء الهيئة وتجمع ممثلو كل إقليم في مجموعة برلمانية، وفي بريطانيا خلال القرن التاسع عشر كان من الأفضل أن يكون تقديم المرشح للانتخابات عن طريق مجموعة من ناخبي الدائرة ولذا كان تجمع الناخبين في هذه الحالة وسيلة لتقديم المرشح^(١).

ثانياً. أحزاب نشأت من النقابات والكنائس والجماعات الدينية والسرية:

١ - أحزاب نشأت من النقابات : لعل أهم مثال على حزب نشأ من النقابات هو حزب العمال البريطاني فقد نشأ على إثر قرار اتخذه مؤتمر الانتخابات العمالية (Trades Unions) عام ١٨٩٩ والذي أنشأ تنظيمًا من البرلمانيين ومن الناخبين. ولعل هذه النشأة هي التي تفسر لنا العلاقة الوطيدة بين حزب العمال والنقابات حتى الآن. ومن هنا يميز الفقهاء بين أحزاب اشتراكية ذات نشأة نقابية وهذه تعتبر أحزاب اشتراكية بكل ما للكلمة من معنى وأحزاب اشتراكية أنشأها برلمانيون مثقفون وهذه تعتبر أحزاب اشتراكية نظرية أو أقل واقعية من الأولى.

٢ - أحزاب نشأت من الكنائس والجماعات الدينية : للكنائس والجماعات الدينية أثر هام في نشأة الأحزاب في أوروبا، فقد تدخلت الكنيسة الكاثوليكية في نشأة الأحزاب قبل سنة ١٩١٤ وفي نشأة الأحزاب الديمقراطية المسيحية المعاصرة ففي بلجيكا كانت الكنيسة وراء الحزب المحافظ الكاثوليكي، وكذلك الحال بالنسبة والحزب الديمقراطي المسيحي الألماني.

٣ - أحزاب ذات نشأة سرية : بعض الأحزاب قد نشأت نشأة سرية إما لأن نشاطها كان ممنوعاً من الناحية القانونية وإما لأنها فضلت أن يظل غير معلن

(١) انظر : سعاد الشرقاوي ، الأحزاب السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

، ومن النوع الأول حركات المقاومة التي كانت موجودة إبان الحرب العالمية الثانية لمقاومة المحتلين والتي تحولت إلى أحزاب بمجرد انتهاء الحرب والإحتلال ومثاله الحزب الديمقراطي المسيحي الايطالي وبالمثل فإن الحزب الشيوعي السوفييتي كان نشاطه ممنوعا قبل عام ١٩١٧ ثم تحول إلى الحزب الحاكم بعد نجاح الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ بقيادة القائد السوفييتي الشهير لينين .

أما في العالم العربي ودول العالم المتخلف والدول حديثة العهد بالاستقلال نجد ان الأحزاب نشأت نتيجة تشكيل جماعات لمقاومة الإحتلال وتحرير البلاد من الاستعمار كما هو حال حزب الوفد المصري وجبهة التحرير الجزائرية وحزب المؤتمر الهندي أو أحزاب انشأتها السلطة بعد الاستقلال.

الفرع الثاني

مفهوم الحزب السياسي

سنستعرض في هذا الفرع تعريف الحزب السياسي لغة واصطلاحاً ومن ثم نتناول مقومات الحزب السياسي .

أولاً : تعريف الحزب السياسي ^(١) :

١ - الحزب في اللغة : الحزبُ: جماعة الناس: وحزبُ الرجل: أصحابه وجنده الذين مع رأيه والجمع أحزاب ^(٢).

٢ - الحزب السياسي في الاصطلاح: تعددت تعريفات الحزب السياسي بين المفكرين وكان من أهمها ما يلي:

^(١) انظر : د. حسن البحري ، النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص ٤٦٨ وما بعدها.

^(٢) انظر : المعجم الكبير ، الجزء الخامس (القاهرة ، مجمع اللغة العربية ، ط ١ ، ٢٠٠٠) ، ص ٢٨٥-٢٨٨

- عرفه فرانسوا غوغيل: مجموعة منظمة للمشاركة في الحياة السياسية بهدف السيطرة كلياً أو جزئياً على السلطة، دفاعاً عن أفكار ومصالح محازبيها.

- ويرى أندريه هوريو: تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، ويبغي الوصول إلى السلطة وبغية تحقيق سياسة معينة.

- وعرفه الدكتور سليمان الطماوي: بأنه مجموعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين.

- وعرفه الدكتور حسن البحري " كل جماعة منظمة تؤسس طبقاً لأحكام القانون (قانون الأحزاب السياسية عادة) وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة، تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق المشاركة في مسؤوليات الحكم.

- ونحن نرى بأن الحزب السياسي : تنظيم وطني او قومي يسعى الى السطلة لتحقيق اهداف معينة .

ثانياً : مقومات الحزب السياسي :

١- وجود إيديولوجية: فقد تعني الايديولوجية مجموعة القيم السياسية التي يستمد منها الحزب مواقفه تجاه أحداث ومشكلات أساسية، والتي توجه سلوكه السياسي، وبهذا المعنى تكون الإيديولوجية سياسية. وقد تعني الأيديولوجية مجموعة آراء وافكار سياسية وقانونية ودينية وأخلاقية وفلسفية وغيرها أي أفكار ومبادئ وأولويات قد تترجم من خلال برامج تطرح على المواطنين وبهذا المعنى تكون الأيديولوجية عامة أو شمولية، وبأي من هذين

المعنيين اخذ المرء لابد أن تكون للحزب ايدولوجية واختلاف الايديولوجيات هو ما يميز بين الأحزاب، وتقاربها أو تطابقها هو ما يقلص هذا التمييز أو يزيله. وهكذا على سبيل المثال، تتميز الأحزاب الاشتراكية بشكل عام عن الأحزاب التي تؤمن بالتنافس الاقتصادي والنشاط الاقتصادي الفردي المطلق. ولكن التمييز بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية يزول بسبب التماثل الايديولوجي بين الحزبين^(١). وقد تعرف الأحزاب بانها حاملة ايدولوجية كالأحزاب الماركسية التي تعرف نفسها بانها تهتدي بالايولوجية الماركسية اللينينية وربما لا تعرف الأحزاب نفسها بأي إيديولوجية بالرغم من انها تحمل إيديولوجيات معينة كالأحزاب الامريكية^(٢).

٢ - وجود تنظيم سياسي له هيكل معين يتمتع بالعمومية والاستمرارية، مع وجود شبكة اتصالات على المستويين المحلي والقومي.

٣ - هدف يتمثل في الوصول إلى الحكم وممارسة السلطة، لتحقيق مبادئ الحزب، وتنفيذ برنامجه السياسي^(٣).

(١) انظر:

Robert A.Dahl,op.cit.p.222.

(٢) انظر : د.الباس فرح، تطور الأيدولوجية العربية الثورية — الفكر القومي(بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة السابعة، ١٩٧٩)، ص ٥٥.

(٣) انظر : د. ابراهيم درويش، النظام السياسي، دراسة فلسفية تحليلية، الجزء الأول(القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، عام ١٩٦٩، ص ٢٠٣ — وانظر ايضا في ذلك د. بطرس بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى، مدخل إلى علم السياسة، (القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٦٦)، ص ٥٠٨ — ٥٠٩ وانظر المرجع التالي:

Geoffrey K Roberts; *A Dictionary Of Political Analysis*, (Longman), 1971, p.145

المطلب الثاني

تأثير الأحزاب على بنية النظام الانتخابي

تفرض التطورات السياسية أحياناً نفسها على القوى والمؤسسات السياسية القائمة وعلى رأسها الأحزاب السياسية في سبيل وضع نظام انتخابي أو تغيير أو تعديل النظام الانتخابي القائم ، كما هو الحال في حال نشوء دول جديدة نتيجة استقلال عن المستعمر أو نتيجة انقسام دولة وخلق دول جديدة أو نتيجة اتحاد أكثر من دولة واحدة أو نتيجة ثورة شعبية أو نتيجة اصلاح حكومي وغيرها من الأسباب التي تستدعي وضع نظام انتخابي جديد أو تغيير النظام الانتخابي القائم وتعديله.

تعتبر مسألة انتقاء النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي ففي غالبية الأحيان يترتب على انتقاء نظام انتخابي معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني ، حيث أن النظم الانتخابية المنتقاة تميل إلى الديمومة في الوقت الذي تتمحور الاهتمامات السياسية المحيطة بها حول ما يمكنها من الاستفادة من المحفزات التي توفرها تلك الأنظمة. وعلى الرغم من أن انتقاء النظم الانتخابية يتم مؤخراً من خلال عملية مدروسة ، إلا أن ذلك لم يكن كذلك فيما مضى. ففي كثير من الأحيان كانت عملية الانتقاء تتم بشكل عرضي كنتيجة لتزامن مجموعة من الظروف غير الاعتيادية ، أو استجابة لميول شائع ، أو بسبب تحول تاريخي مفاجئ ، دون أن ننسى مسائل الإرث الاستعماري وتأثير المحيط كعوامل بالغة التأثير.

في الوقت الذي قد تختلف فيه الظروف المحيطة بعملية الاختيار بين كل من الديمقراطيات الناشئة وتلك الراسخة ، إلا أن أهدافها عادةً ما تكون

واحدة على المدى الطويل ، وهي اعتماد مؤسسات على قدر كافٍ من القوة للدفع باتجاه نظام ديمقراطي يتمتع بالاستقرار ، على أن تتمتع تلك المؤسسات بنفس الوقت بقدر كافٍ من المرونة للتعامل مع المتغيرات. ويمكن لكلا النوعين من الديمقراطيات الاستفادة من تجارب الديمقراطيات الأخرى. سنعمل على معالجة هذا المطلب من خلال فرعين رئيسيين :

الفرع الأول : دور الأحزاب في تصميم النظام الانتخابي .

الفرع الثاني : دور الأحزاب في تعديل وتبديل النظام الانتخابي

الفرع الأول

دور الأحزاب السياسية في تصميم النظام الانتخابي

تحتاج الدول الناشئة إلى تصميم نظام انتخابي للبلاد ، ومن الطبيعي ان يشارك في تصميم النظام الانتخابي القوى السياسية القائمة في البلاد ومنها وعلى رأسها الأحزاب السياسية الناشئة على الساحة السياسية ، والمقصود بتصميم نظامي انتخابي هو وضع نظام انتخابي لدولة ناشئة يتأقلم مع الواقع السياسي الجديد الموجود في البلاد ولا يقصد به تعديل أو تبديل نظام انتخابي قائم في البلاد ، حيث ان هناك دول جديدة ديمقراطية تنشأ وتعمل على بناء قوانين ومؤسسات جديدة للدولة القائمة ومن أهم القوانين والمؤسسات التي يُعمل عليها النظام الانتخابي لأنه الأساس لبناء نظام سياسي ديمقراطي لأي دولة تنشأ ان تكون دولة مؤسسات وقانون ودولة ديمقراطية.

من المتعارف عليه على صعيد المجتمعات السياسية المعاصرة والمستقرة أن اختيار النظام الانتخابي يتم بمقتضى تشريع خاص تقره السلطة التشريعية ، يعالج ويتناول بمتن نصوصه وأحكامه المختلفة كافة المسائل المتعلقة

بالانتخابات ، سواء من حيث تحديد الشروط الواجب توافرها بالناخبين والمرشحين للانتخابات ، أي أهلية الانتخاب والترشيح أو من حيث الوسيلة المقررة لتعبير الناخب عن اختياره. هذا إلى جانب العديد من المسائل والإجراءات المرتبطة بالعملية الانتخابية ، كتحديد الجهة ذات الاختصاص بإدارة العملية الانتخابية والإشراف عليها ، والجهة القضائية صاحبة الاختصاص في النظر بالطعون المتعلقة بالانتخابات إلى غير ذلك من التفاصيل المرتبطة بكافة مراحل العملية الانتخابية.

وبالطبع قد لا تمتلك العديد من المجتمعات لأسباب وظروف لإرادية سلطة تشريعية منتخبة لوضع وإقرار النظام الانتخابي الذي يحكمها كما هو الحال مع الدول الحديثة التي تكونت جراء الانفصال عن دول أخرى أو الدول التي تحررت من نير الاحتلال أو السيطرة الأجنبية إلى غير ذلك من الحالات التي قد تتمخض عنها قيام أو ظهور دول جديدة فهذه الدول تفتقر في بداية قيامها وظهورها لسلطات الدولة الثلاث بمفهومها القانوني والإداري الناجم عن غياب مؤسسات الدولة الأساسية ، في هذه المرحلة الانتقالية قد اقتضى وتطلب منها العمل على اعتماد أدوات بديلة مؤقتة ، ومن هذا المنطق تداركت العديد من الدول الفراغ القانوني الناشئ عن افتقارها لوجود سلطة تشريعية ، باعتماد واحدة من طريقتين لوضع وإقرار انظمتها الانتخابية في مثل هذه الظروف.

الأولى هي الطريقة المستلهمة من التقليد الفرنسي والمتمثلة بالمؤتمر الوطني أما الطريقة الثانية فمستمدة من التقليد الأنجلوساكسوني المتمثل باللجنة الانتخابية العليا.

وتعد الطريقة الفرنسية / اللاتينية (المؤتمر الوطني) ذات صبغة سياسية أكثر منها تقنية ، حيث يناط بمقتضى هذه الطريقة وضع النظام الانتخابي بمؤتمر خاص يجمع قادة سياسيين ورجال دين وقادة مجتمع ومفكرين لهم

مكانة اعتبارية واشخاصاً يمثلون جماعات لها ثقل سياسي واجتماعي كالأحزاب والجمعيات.

في حين يقر النظام الانتخابي بموجب الطريقة الثانية (الطريقة الأنجلو سكسونية) من قبل لجنة انتخابات عليا، عادة ما تكون مرؤوسة من قبل قاض ومكونة من موظفين حكوميين وقضاة وعدة مراقبين من الأحزاب السياسية، بحيث تتسم هذه اللجان بطابع تقني وليس سياسي، ولهذا يتطلب الأخذ بهذه الطريقة وتفضيلها على الطريقة البديلة وجود سلطة قضائية مستقلة إلى جانب ادارة مدنية فعالة^(١).

ومن اهم الحالات التي تشهد نشوء دول جديدة بحاجة لنظام انتخابي :

أولاً - في حالة تفكك دولة إلى عدة دول :

تعمل تلك الدول الجديدة الناتجة عن تفكك تلك الدولة على بناء نظام جديد خاص بكل منها وتتشأ قوى وأحزاب سياسية جديدة تلعب دورها في وضع النظام الانتخابي الجديد للبلاد والذي من شأنه ان يراعي التكوين الجديد لكل دولة من الدول الناتجة عن عملية تفكك دولة معينة.

ثانياً - في حالة اندماج دولتين أو أكثر في دولة واحدة :

تعمل القوى السياسية وفي مقدمتها الأحزاب السياسية الناشئة في الدولة الجديدة على تصميم نظام انتخابي جديد يتماشى مع طبيعة الدولة الجديدة القائمة ومكوناتها.

ثالثاً - في حالة تحول الدولة من دولة موحدة إلى دولة فيدرالية :

ومعناه اعطاء الولايات حكم شبه ذاتي وعندها تعمل كل ولاية من الولايات على تصميم نظام انتخابي خاص فيها لانتخاب المجالس التشريعية

(١) انظر : الملف الالكتروني بعنوان (<http://www.ichr.ps/pdfs/legal28.pdf>) اثر النظام الانتخابي على الاداء الرقابي للمجلس التشريعي .. جهاد حرب.

وانتخاب حكام الولاية ووضع القوانين الخاصة بها، وايضا تعمل الدولة الفيدرالية على تصميم نظام انتخابي لانتخاب المجلس التشريعي للدولة وانتخاب حاكم البلاد ووضع القوانين الفيدرالية وغالبا ما تأخذ الدول الفيدرالية بنظام المجلسين فيما يخص المؤسسة التشريعية (الكونغرس الأمريكي يتألف من مجلس النواب ومجلس الشيوخ) ويكون عندها نظام انتخابي خاص بكل مجلس من المجلسين حتى لا تنتج نفس التشكيلة في المجلسين.

يحتاج النظام الديمقراطي الناشئ إلى انتقاء نظام انتخابي معين لانتخاب سلطته التشريعية وانتخاب حكام البلاد. وعليه، فإن الخلفية وراء انتقاء النظام الانتخابي قد تكون بنفس أهمية الخيار المعتمد ذاته. فعملية انتقاء النظام الانتخابي هي مسألة سياسية بالدرجة الأولى، وليست مسألة فنية يمكن لمجموعة من الخبراء المستقلين معالجتها. وغالبا ما تكون المصالح السياسية في صلب الاعتبارات، إن لم تكن الاعتبار الوحيد، التي يتم الأخذ بها في عملية انتقاء النظام الانتخابي من بين الخيارات المتوفرة والتي، لذلك السبب بالذات، عادة ما تنحصر في عدد قليل من الخيارات. وبنفس الوقت تؤدي الحسابات السياسية قصيرة المدى إلى التعتيم على النتائج طويلة الأمد للأنظمة الانتخابية، وذلك على حساب المصالح الأكبر للنظام السياسي العام. في الإطار الديمقراطي من الضروري عدم التعامل مع النظم الانتخابية بشكل منعزل حيث أن لتصميمها ولنتائجها ارتباطاً قوياً بالنظم الأخرى سواء كانت ضمن الدستور أو خارجه.

فالنظم الانتخابية عبارة عن حلقة واحدة ضمن سلسلة مترابطة تتعلق بنظم الحكم وقواعد الوصول إلى السلطة ومداخلها. لذا يجب أن يقوم التصميم الناجح للنظم الانتخابية على النظر إلى الإطار المؤسسي والسياسي

ككل: فأى تغيير في أي جزء من هذا الإطار العام من شأنه أن يؤدي إلى تعديلات وتساويات في طريقة عمل باقي المؤسسات داخله.

وعلى سبيل المثال، كيف يمكن للنظام الانتخابي المعتمد الإسهام في حل النزاعات بين قادة الأحزاب السياسية والناشطين السياسيين على أرض الواقع؟ وما هو مدى سيطرة أولئك القادة على ممثلي أحزابهم المنتخبين؟ وهل توجد هناك ضوابط دستورية لتنظيم الاستفتاءات ووسائل المشاركة الديمقراطية المباشرة الأخرى والتي تكمل عمل المؤسسات الديمقراطية التمثيلية؟ وهل يتطرق الدستور إلى تحديد معالم النظام الانتخابي، كمعاد ملحقة بالدستور أو كقوانين عادية؟ وهذا كله سيحدد إلى أي مدى يعتبر النظام الانتخابي محصناً أو إلى أي مدى يبقى عرضةً للتغيير من قبل الأغلبية المنتخبة

هناك مسألتين من هذا القبيل يجدر بنا معالجتهما بتفصيل أكبر:

الأولى تتعلق بمدى مركزية النظام. فهل البلد المعني بلد فيدرالي أم موحد، وإذا كان فيدرالياً، فهل تتمتع المقاطعات/الألوية المختلفة بذات القدر من القوة والاستقلال أم لا؟

والثانية تخص الخيار القائم بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي. ولكلا النظامين مؤيديهما، ويتأثر الخيار بينهما بالميراث السياسي لكل بلد إلا أن الطبيعة المختلفة للعلاقة بين كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية في كلا النظامين لها تأثير مباشر على مسألة تصميم النظام الانتخابي في كلتا الحالتين. والجدل القائم عادةً حول الانتخاب المباشر لرؤساء البلديات أو السلطة التنفيذية على المستوى المحلي يعكس كلا الأمرين.

في غالبية البلدان الفيدرالية التي تعتمد نظام الغرفتين في هيئتها التشريعية، يتم انتخاب الأعضاء في كلا المجلسين بطرق مختلفة. وهذا أمر

منطقي لسببين اثنين على علاقة بالمفهوم الأساسي للفيدرالية. السبب الأول يتمثل في أن مهمة المجلس الثاني (الشيوخ) للسلطة التشريعية تنحصر في تمثيل المقاطعات/ الألوية التي يتشكل منها البلد الفيدرالي وعادةً ما يخصص لكل منها عدد مماثل من الممثلين، بغض النظر عن حجمها الجغرافي أو الديمغرافي (كمجلس الشيوخ الأمريكي على سبيل المثال، أو المجلس الوطني للمحافظات في جنوب أفريقيا). أما السبب الثاني فيعود إلى انعدام الفائدة من وجود مجلسين إن لم يكن لكل منهما أدوار مختلفة وحتى مجالات سلطة مختلفة، وفي حال استخدام ذات النظام الانتخابي لكليهما، فستكون النتيجة على الأرجح تكرار ذات النتائج الانتخابية في تركيبة كليهما وبالتالي إفرار ذات الأغلبية البرلمانية في كل من المجلسين، خاصةً إذا ما تم إجراء الانتخابات لكلا المجلسين بشكل متزامن.

يوفر انتخاب المجلس الثاني (مجلس الشيوخ) فرصة لإدخال بعض الحلول الخلاقة هدف تمكين بعض المجموعات من الحصول على تمثيل لها فيه، بينما يصعب عليها أن تتمثل في المجلس الأول (النواب). ولكن عندما تجرى الانتخابات على ثلاثة مستويات مختلفة أو أكثر كالانتخابات للمجلس الأول وللمجلس الثاني وكذلك الانتخاب لإدارات محلية فمن الضروري الأخذ بالنظم الانتخابية المستخدمة لكل منها مجتمعة. فقد يمكن ذلك على سبيل المثال الدفع باتجاه رفع مستوى تمثيل الأقليات على المستوى المحلي، في الوقت الذي يحد منه أو يمنع على المستوى الوطني.

إلى ما قبل سنوات قليلة لم تكثر الأمثلة لديمقراطيات تعتمد النظام الرئاسي بشكل مستدام. إلا أن الالتزام هذا النظام في بعض المناطق، مثل أمريكا اللاتينية أو جنوب شرق آسيا، يحتم علينا طرح التساؤل التالي: ما هي الميزات المتعلقة بتصميم النظم الانتخابية والتي من شأنها الإسهام في اعتماد النظام الرئاسي وعمله بشكل سليم؟

وتظهر لنا التجربة في أمريكا اللاتينية على سبيل المثال ضعفاً في استقرار النظام السياسي في البلدان التي اعتمدت دساتيرها النظام الرئاسي في الوقت الذي تتسم ساحتها السياسية هشاشة النظام الحزبي وتشتته بالإضافة إلى وجود توتر دائم بين سلطاتها التنفيذية والتشريعية المنقسمة، في الوقت الذي يقوم فيه انتخاب الرئيس على نظام الجولتين، وانتخاب السلطة التشريعية على نظام القائمة النسبية وتجري الانتخابات في مواعيد مختلفة لكلتا السلطتين. وعلى أية حال، فقد يساعد على التخفيف من ذلك اعتماد نظام انتخابي يمكن أن ينتج عنه حصول الحزب أو التكتل الداعم للرئيس المنتخب على أغلبية مريحة، دون الحصول على أغلبية مطلقة بالضرورة، في الهيئة التشريعية.

عادةً ما ينظر إلى اعتماد نظام التعددية/الأغلبية في انتخاب الرئيس وإجرائها متزامنة مع الانتخابات التشريعية كعامل مساعد لحصر النظام الحزبي ضمن عدد أقل من الخيارات الحزبية القادرة على الاستمرار وطرح البدائل. ولكن، يمكن لأخطار كبيرة أن تتمخض عن الجمع بين السلطات الكبيرة التي يتمتع بها الرئيس المنتخب انتخاباً مباشراً كرأس للسلطة التنفيذية، واستخدام نظام التعددية/الأغلبية في بلد منقسم قبلياً أو عرقياً حيث لا تتمتع أية فئة بالأغلبية المطلقة. وقد تكون النتائج كارثية بالنسبة لمستوى الشرعية أو لنجاح أية عملية مصالحة. ويمكن للنظام الانتخابي الخاص بانتخاب الرئيس أن يأتي مكماً للنظام الفيدرالي إذا ما اقتضى على المرشح الفائز ضرورة الفوز بنسبة هامة من الأصوات في حد أدنى

من المقاطعات/الألوية التابعة للبلد بالإضافة إلى فوزه بأكثر عدد من الأصوات على المستوى الوطني العام (كما هي الحال في إندونيسيا أو نيجيريا)^(١).

الفرع الثاني

دور الأحزاب في تعديل وتبديل النظام الانتخابي

حفزت الحركات الدافعة باتجاه الديمقراطية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي باتجاه البحث عن أشكال أكثر استقراراً وملائمة للمؤسسات التمثيلية، بما في ذلك تقييم جديد للأنظمة الانتخابية. ولقد شجع على ذلك الإدراك المتزايد لحقيقة مفادها أن للخيارات الممارسة فيما يتعلق بتنظيم المؤسسات السياسية تأثيراً كبيراً على النظام السياسي العام. وعلى سبيل المثال هناك إدراك متعاظم لإمكانية وضع النظم الانتخابية بشكل يوفر التمثيل الجغرافي ويحفز على تحقيق النسبية في التمثيل في آن واحد؛ وبما يشجع قيام الأحزاب السياسية الفاعلة على المستوى الوطني، وبنفس الوقت توفير المزيد من الفرص لتمثيل المرأة والأقليات المحلية؛ وإمكانية استخدام النظام الانتخابي لتحقيق التعاون والتوافق في المجتمعات التي يسودها الانقسام من خلال اعتماد وسائل مبتكرة واستخدامها كمحفزات وكضوابط في نفس الوقت. لذلك ينظر للأنظمة الانتخابية اليوم على أن لها تأثير حاسم في بناء النظام السياسي، بالإضافة إلى أهميتها البالغة في كل ما يتعلق بقضايا إدارة الحكم على نطاق أوسع.

(١) انظر: اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ٢٢.

يمكن أن تفضي الأزمات السياسية الحاصلة في نظام ديمقراطي قائم إلى تعديل أو تبديل النظام الانتخابي المعتمد. وحتى في غياب تلك الأزمات فقد يعمل مؤيدو الإصلاح السياسي على وضع مسألة تغيير النظام الانتخابي على الأجندة السياسية في بلد ما. وعادةً ما تتأثر القرارات المتخذة لتغيير النظام الانتخابي المعتمد، أو للإبقاء عليه، بعاملين اثنين هما:

العامل الأول – افتقاد الأحزاب السياسية للدراية الكافية حول النظم الانتخابية، مما ينتج عنه غياب الوعي الكامل حول مختلف الخيارات المتوفرة والنتائج المترتبة على كل منها.

العامل الثاني - استغلال الأحزاب السياسية لدرائتها بتفاصيل النظم الانتخابية للدفع باتجاه اعتماد نظمٍ يعتقدون بأنها تتلاءم بشكل أفضل مع مصالحهم الحزبية.

دور هام تضطلع به النظم الانتخابية فيما يتعلق بإدارة الصراعات السياسية في البلاد. فمن الواضح بأن النظم الانتخابية المختلفة من شأنها أن تفاقم من حدة التوتر والصراع في مجتمع ما أو أن تسهم في تهدئته. فعلى المستوى الأول، هناك نزاع بين النظم التي تركز إلى إشراك الأقليات وتلك التي تدفع باتجاه تمكين الحزب الواحد من السيطرة على الحكم حيث يمكن أن ينتج عن عملية انتقاء النظام الانتخابي تبعات لم تكن في الحسبان لحظة اختيارها، لذلك فقد لا تكون الخيارات المتخذة هي الأفضل لصحة الحياة السياسية على المدى الطويل، وقد ينتج عنها أحياناً تبعات قد تكون كارثية بالنسبة للعملية الديمقراطية في البلد المعني، ولذلك على الأحزاب السياسية ان تكون دقيقة في تعديل أو تبديل النظام الانتخابي.

وعلى المستوى الآخر، فإذا لم ينظر للنظام الانتخابي على أنه نظام عادل وأن الإطار القانوني القائم قد يمكن المعارضة من الفوز في الانتخابات القادمة، فقد يرى الخاسرون أنفسهم مجبرين على العمل خارج النظام، بما في ذلك اللجوء إلى وسائل غير ديمقراطية وصدامية أو عنيفة حتى ولذلك على الأحزاب السياسية أن تأخذ هذا الجانب بكثير من العناية والاهتمام حفاظاً على البلد من أي خطر.

من الضروري بمكان الأخذ بالحسبان بأن أي نظام انتخابي لن يعمل بنفس الطريقة في بلدان مختلفة. فعلى الرغم من وجود بعض التجارب المتماثلة في أنحاء مختلفة من العالم إلا أن نتائج أي نوع من النظم الانتخابية تعتمد إلى حد كبير على السياق الاجتماعي والسياسي حيث يتم تطبيقها. وعلى سبيل المثال، فبالرغم من وجود توافق عام حول حقيقة مفادها أن نظم التعددية/الأغلبية تميل إلى تحديد ألوان الطيف السياسي الممثلة في السلطة التشريعية بينما تشجع على تعددها النظم النسبية، إلا أن الاعتقاد السائد بأن نظم التعددية/الأغلبية تفضي إلى ارتكاز النظام السياسي على وجود حزبين اثنين بينما تفضي النظم النسبية إلى قيامه على أساس من التعددية الحزبية يبدو مهجوراً أكثر فأكثر. فنظام الفائز الأول لم يسهم مؤخراً في تكتل مجموعات الأحزاب السياسية ضمن أحزاب كبيرة في بعض الديمقراطيات الراسخة مثل كندا والهند، كما وأنه لم يؤدي إلى قيام أحزاب سياسية متماسكة في بابوا غينيا الجديدة.

في نفس الوقت، فلقد نتج عن النظام النسبي سيطرة الحزب الواحد في ناميبيا وجنوب أفريقيا وأماكن أخرى.

وبشكل عام فإن النتائج المترتبة على اختيار النظام الانتخابي تعتمد على عوامل متفرقة، مثل تركيبة المجتمع الأيديولوجية، والدينية، والعرقية

والقبلية، والمناطقية واللغوية والطبقية؛ أو ما إذا كان البلد المعني يتمتع بديمقراطية راسخة أم ناشئة؛ أو إذا ما توفر في البلد نظام حزبي متماسك أم أن أحزابه ما زالت في بداية تكوينها، وما هو عدد الأحزاب "الجادة" فيه؛ أو إذا ما كان مؤيدو حزب ما متمركزين جغرافياً في جزء محدد من البلاد أم أنهم موزعون على مناطق واسعة.

وعليه يمكننا القول بأنه يجب على الأحزاب أن تتعامل بعناية شديدة في مشاركتها بتعديل أو تبديل النظام الانتخابي بعدم وضع أنظمة تحقق مصالحها على حساب مصلحة الوطن.

فما هي المعايير الأساسية التي يجب على الأحزاب السياسية مراعاتها في تصميم ووضع النظم الانتخابية^(١)؟

يفضل للعمل على تصميم النظام الانتخابي، الانطلاق من وضع قائمة من المعايير لتلخيص ما يراد تحقيقه، وما يراد تفاديه، والشكل الذي يراد لكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية أن تكونا عليه بشكل عام. وتغطي قائمة المعايير المدرجة أدناه كثيراً من القضايا، إلا أنها ليست شاملة حيث يمكن للقارئ إضافة معايير أخرى قد لا تقل أهمية عما سيرد فيها.

وقد نجد أن بعض المعايير المطروحة تتقاطع مع بعضها البعض وقد تبدو متناقضة فيما بينها، وذلك يعود لكونها متناقضة في حقيقة الأمر: حيث أن المقايضة بين مجموعة من الرغبات والأهداف المتضاربة عادةً ما تدخل في صلب أية عملية من هذا القبيل.

فعلى سبيل المثال، قد يطمح البعض إلى تمكين المرشحين المستقلين من الانتخاب، في الوقت الذي يصبو فيه إلى الدفع باتجاه قيام أحزاب سياسية

(١) انظر : اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ٢٣ وما بعدها.

قوية. أو قد يرى البعض الآخر حكمة في تصميم نظام يفسح المجال أمام الناخبين لخيارات أوسع بين المرشحين والأحزاب إلا أن ذلك قد يؤدي إلى زيادة في تعقيد ورقة الاقتراع والتي تشكل صعوبة زائدة في التعامل معها من قبل الناخبين ذوي المستوى الثقيل في المحدود.

وعليه فإن الأساس في تصميم النظام الانتخابي أو تعديله يقوم على تصنيف المعايير والأهداف في قائمة أولويات، حسب أهمية كل منها، والبحث بعد ذلك عن النظام أو التركيبة التي تمكننا من تحقيق أكبر قدر من تلك المعايير والأهداف ومن هذه المعايير:

١- تحقيق مستويات التمثيل المختلفة^(١) :

يمكن للتمثيل أن يأخذ أربعة أشكال على الأقل.

الأول: التمثيل الجغرافي ويعني حصول كل منطقة، سواء كانت بلدة أو مدينة، أو محافظة أو دائرة انتخابية، على ممثلين لها في الهيئة التشريعية، يتم انتخابهم من قبل تلك المنطقة ليكونوا مسؤولين في نهاية المطاف أمامها.

الثاني: التوزيع الأيديولوجي لمجتمع ما والذي قد يتمثل في الهيئة التشريعية، من خلال ممثلين عن الأحزاب السياسية أو مستقلين أو خليط منهما.

الثالث: ويتمثل في انعكاس الواقع الحزبي - السياسي القائم في بلد ما داخل تركيبة هيئته التشريعية، حتى وإن لم تقم الأحزاب السياسية على أساس أيديولوجي. فلو اقترح نصف الناخبين لحزب ما ولم يؤد ذلك إلى فوز ممثلين عنه، أو إلى فوز أعداد ضئيلة منهم، لا يمكن اعتبار ذلك النظام الانتخابي على أنه يمثل الإرادة العامة للناخبين.

(١) انظر : اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ٢٤.

الرابع: فيخص ما يعرف بالتمثيل الوصفي أو التصويري، حيث يجب أن تقوم تركيبة الهيئة التشريعية على شاكلة التركيبية الكلية لأمة ما، كمرآة لها تعكس ذات الشكل، تشعر وتفكر وتفعّل بطرق تنطبق مع ما يشعر ويفكر ويعمل به عامة الشعب. فتركيبية البرلمان التصويري يجب أن تحتوي على ممثلين من كلا الجنسين (رجالاً ونساءً)، ومن كافة الأعمار (كهلة وشباب)، وأغنياء وفقراء، وأن تعكس التوزيع الديني واللغوي والعرقي أو القبلي للمجتمع.

٢- جعل الانتخابات في متناول الجميع وذات معنى^(١) :

الانتخابات أياً كانت جيدة وإيجابية، إلا أنها قد تعني القليل للناخبين إذا تعذرت عليهم المشاركة أو إذا ما شعروا بأن لا قيمة لأصواتهم في التأثير في طريقة إدارة الشأن العام في بلدهم. وسهولة الاقتراع تستند إلى عوامل مختلفة مثل بساطة ورقة الاقتراع ومدى وضوحها، وسهولة الوصول إلى أماكن الاقتراع، ودقة جداول الناخبين وحدثتها، ومدى قناعة الناخب بسرية الاقتراع. ترتفع مستويات المشاركة في الانتخابات عندما يتمخض عن نتائج الانتخابات، سواء على المستوى العام أو المحلي، تأثير فعلي في إدارة الحكم. فلو علم الناخب مسبقاً بأن لا حظوظ لمرشحه المفضل بالفوز فما الذي سيحفزه على المشاركة؟ وفي بعض النظم الانتخابية قد يمثل عدد الأصوات المهدورة أو الضائعة هباءً (وهي الأصوات الصحيحة التي لا تفضي إلى فوز أي مرشح على العكس من الأصوات الباطلة أو غير الصحيحة والتي لا يتم احتسابها أصلاً) نسبة هامة من مجموع الأصوات على المستوى الوطني.

(١) انظر : اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية

للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ٢٤

وفقد تسهم السلطة الفعلية التي تمارسها الهيئة التي يتم انتخابها على أرض الواقع في إضفاء مزيد من الاعتبار والأهمية على العملية الانتخابية بحد ذاتها. فالانتخابات الجوفاء التي يتم تنظيمها من قبل الأنظمة الديكتاتورية والتي لا تمنح الناخب أي خيار حقيقي وحيث لا تمارس السلطة التشريعية المنتخبة أي تأثير في تشكيل الحكومة (السلطة التنفيذية) ولا في قراراتها أقل أهمية وجذباً بكثير من تلك التي تنظم في بلدان تلعب فيها سلطتها التشريعية المنتخبة دوراً أساسياً في كل ما يتعلق بالقضايا الرئيسية لحياة المواطن اليومية.

وحتى في الأنظمة الديمقراطية، يؤثر اختيار النظم الانتخابية في شرعية المؤسسات المنتخبة. وعلى سبيل المثال، اعتادت أستراليا انتخاب مجلس الشيوخ فيها بين الأعوام ١٩١٩ و١٩٤٦ على أساس نظام انتخابي اتسم إلى حد كبير بالإخلال بنسبية التمثيل (نظام الصوت البديل في دوائر انتخابية متعددة التمثيل)، مما أدى إلى نتائج ملتوية وغير تمثيلية. وأدى ذلك إلى فقدان المجلس لشرعيته في نظر الناخبين والسياسيين، ولكن، وبعد تعديل النظام الانتخابي إلى نظام أكثر عدلاً (نظام الصوت الواحد المتحول) في العام ١٩٤٨ بدأ الجميع ينظر إلى مجلس الشيوخ على أنه ذو مصداقية أكبر وتمثيل أقرب إلى الواقع مما أدى تدريجياً إلى رفع مستويات الاحترام له ولأهميته في صنع القرارات.

٣ - توفير المحفزات لتحقيق المصالحة^(١) :

بالإضافة إلى كونها الوسيلة التي يتم من خلالها انتخاب مؤسسات الحكم، يمكن اعتبار النظم الانتخابية كأداة لإدارة الصراعات الدائرة في

(١) انظر : اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية

للمدقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ٢٥

مجتمع ما. فقد تدفع بعض النظم الانتخابية، في ظروف معينة، الأحزاب السياسية إلى التوجه نحو قواعد أوسع من المؤيدين خارج نطاق الإطار الأضيق لمؤيديهم الاعتياديين. وللمثال على ذلك، فقد يحفز نظام انتخابي معين حزباً سياسياً ما على العمل لكسب تأييد الناخبين البيض أو غيرهم، حتى ولو كانت قاعدته الأساسية تركز إلى مؤيديه من الناخبين السود.

وهذه الطريقة يصبح برنامج ذلك الحزب أكثر شمولية وأقل فتويةً أو استثنائيةً. ويمكن لمحفزات أخرى للنظم الانتخابية أن تحد من تقوقع الأحزاب السياسية ضمن أطر قبلية، أو عرقية، أو محلية، أو لغوية أو أيديولوجية.

وعلى الجانب الآخر من المعادلة، يمكن للنظم الانتخابية أن تحدو بالناخبين إلى الخروج من دوائر التأييد التقليدية التي اعتادوا عليها والتفكير في الاقتراع لصالح أحزاب أخرى تعتبر أنها تمثل مجموعات وفئات أخرى غير تلك التي ينتمون إليها، مما يولد مزيداً من التعايش والتوافق. وكذلك الأمر بالنسبة للنظم الانتخابية التي تعطي الناخب أكثر من صوت واحد أو تفسح له المجال لترتيب المرشحين حسب الأفضلية التي يرتئونها، فهي توفر الفرصة له لتخطي الحواجز الاجتماعية الراسخة في ذهنه. ففي الانتخابات التي أعقبت الاتفاق المعروف باتفاق الجمعة الفضيلة في إيرلندا الشمالية في العام ١٩٩٨ استفادت القوى السياسية السلمية المؤيدة للاتفاق من تحويل الأصوات الناتج عن استخدام نظام الصوت الواحد المتحول، في نفس الوقت الذي نتج عنه تمثيل نسبي واسع لكافة المشاركين.

لكن التحول الحاصل في الخيار الأول للأصوات نحو أحزاب أكثر تشدداً في انتخابات العام ٢٠٠٣ أظهر تراجعاً لتلك النتائج الإيجابية للانتخابات السابقة.

٤- تمكين الحكومات من التمتع بالاستقرار والكفاءة^(١) :

لا يمكن القول بأن النظام الانتخابي وحده يضمن استقرار الحكومات وعملها بكفاءة، إلا أن نتائجه تسهم، بما لا يدع مجالاً للشك، في تحقيق الاستقرار في أوجه عدة. والأهم هنا هو هل يعتبر الناخبون النظام عادلاً، وهل تستطيع الحكومة تنفيذ القانون وإدارة الحكم بكفاءة، وهل يفيد النظام لتفادي التمييز ضد أحزاب أو مجموعات محددة. تختلف الانطباعات حول عدالة النتائج الانتخابية كثيراً من بلد إلى آخر. ففي بريطانيا مثلاً كانت نتيجة الانتخابات في عمليتين انتخابيتين (سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٧٤) أن حصل الحزب الفائز بأكثر عدد من الأصوات على المستوى الوطني على عدد أقل من مقاعد البرلمان من أنداده من الأحزاب، إلا أن ذلك اعتبر أنه كبوة لنظام انتخابي جيد (نظام الفائز) وليس عيباً في عدالته يستدعي التغيير.

وعلى العكس من ذلك، فلقد اعتبرت نتائج الانتخابات في نيوزيلندا في انتخابات العام ١٩٧٨ و١٩٨١ حيث حافظ الحزب الوطني الحاكم على مكانته في سدة الحكم على الرغم من حصوله على عدد أقل من أصوات الناخبين التي حصل عليها حزب العمال المعارض، على أنها عامل كاف لتحريك الأصوات المناهية بتغيير النظام الانتخابي، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تغييره.

أما ما يخص قدرة الحكومة على إصدار وتنفيذ القوانين بكفاءة فيتعلق بقدرتها على تشكيل أغلبية برلمانية كافية لذلك، وهو ما يرتبط بدوره بالنظام الانتخابي. وكقاعدة عامة أولية يمكن القول بأن نظم التعددية/الأغلبية تعتبر أكثر ميولاً إلى إنتاج تركيبة للهيئة التشريعية يمكن

(١) انظر : اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية

للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ٢٦

من خلالها لحزب واحد تحقيق الأغلبية مقابل كافة أحزاب المعارضة مجتمعةً بينما تميل النظم النسبية إلى إفراز الحكومات الائتلافية. لكن، وعلى الرغم من ذلك، يجب ألا ننسى بأن النظم النسبية قد تفضي كذلك إلى أغلبية الحزب الواحد، بينما يمكن أن ينتج عن نظم التعددية/الأغلبية عدم حصول أي حزب على تلك الأغلبية. وذلك يعتمد إلى حد كبير على تركيبة النظام الحزبي وطبيعة المجتمع ككل.

يجب أن يعمل النظام الانتخابي بشكل حيادي وبعيداً عن التفضيل أو الانحياز لأي حزب أو جماعة، إلى أبعد حد ممكن؛ حيث لا يجب أن يقع النظام في فخ التمييز ضد أية مجموعة سياسية.

فالانطباع الذي قد ينتج عن ذلك، بأن السياسات الانتخابية في بلد ديمقراطي ليست متزنة، يعتبر مؤشراً على ضعف النظام السياسي ككل وقد يعني بأن عدم الاستقرار قد أصبح قاب قوسين أو أدنى. ويمكن اعتبار انتخابات العام ١٩٩٨ في ليسوتو كمثال حي على ذلك، حيث فاز حزب المؤتمر الديمقراطي بكافة مقاعد البرلمان، على الرغم من حصوله على ٦٠ بالمئة من أصوات الناخبين فقط، من خلال نظام الفائز الأول. ولقد برهنت الاحتجاجات الشعبية التي أعقبت الانتخابات، والتي انتهت إلى تدخل عسكري من قبل قوات المجموعة الجنوب أفريقية للتنمية، على خطورة تلك النتائج فضلاً عن عدم عدالتها. ولقد أدى ذلك الحدث إلى تغيير النظام الانتخابي.

٥- إخضاع الحكومات للمساءلة^(١) :

تعتبر المساءلة إحدى الدعائم الأساسية للحكومة التمثيلية. فغياها من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار على المدى الطويل. ويقوم النظام السياسي المسؤول على قاعدة مسؤولية الحكومة أمام الناخبين بأكبر قدر ممكن. إذ يجب أن يتمكن الناخبون من التأثير في شكل الحكومة ومضمونها وذلك إما من خلال تغيير الائتلافات الحزبية الحاكمة أو من خلال حجب تأييدهم عن الحزب الحاكم عندما يفشل في إدارة الحكم بشكل سليم. ويمكن للنظم الانتخابية المصممة بشكل ملائم أن تسهم في تحقيق ذلك. عادة ما يسود اعتقاد مبسط حول هذه المسألة، مفاده أن نظم التعددية/الأغلبية، مثل نظام الفائز الأول، تؤدي إلى استيلاء الحزب الواحد على السلطة، بينما ترتبط النظم النسبية بالائتلافات متعددة الأحزاب. وبينما يمكن القول بأن المنطق العام خلف هذا الاعتقاد لا يزال قائماً، هناك ما يكفي من الأمثلة القريبة لحالات تم فيها استخدام نظام الفائز الأول وأدى ذلك إلى تشكيل حكومات ائتلافية (كالهند مثلاً)، وأمثلة أخرى حول حالات استخدمت فيها نظاماً نسبياً أدت إلى انتخاب حكومة الحزب الواحد (كجنوب أفريقيا) مما يثير بعض الشكوك حول فرضية أن كل نوع من النظم الانتخابية تنتج شكلاً محدداً من أشكال الحكم بالضرورة. إلا أنه من الواضح أن للنظم الانتخابية تأثير كبير على قضايا الحكم وإدارته، وذلك لكل من النظامين الرئاسي والبرلماني.

^١ انظر : اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية

لديمقراطية والانتخابات ، مرجع سابق ، ص ٢٧

٦ - إخضاع الممثلين المنتخبين للمساءلة^(١) :

تعني المساءلة على المستوى الفردي قدرة الناخبين على مراقبة أولئك الممثلين الذين لا يفون بالوعد التي قدموها أثناء الحملة الانتخابية بعد انتخابهم، أو يظهرون عجزهم وعدم كفاءتهم لتبوء المناصب التي تم انتخابهم لها وإقصائهم بشكل فعلي. وفي هذا السياق نلاحظ بأن بعض النظم الانتخابية تؤكد على دور المرشحين المؤيدين شعبياً على المستوى المحلي، بدلاً من أولئك الذين تتم تسميتهم من قبل أحزاب مركزية كبيرة. ومن المتعارف عليه أن ينظر إلى نظم التعددية/الأغلبية على أنها تزيد من قدرة الناخبين على إقصاء الممثلين الأفراد الذين لا يحققون لهم الرضى. وهذا العرف ما زال صحيحاً إلى حد ما، إلا أن صحته تتزعزع في الحالات التي يتمحور فيها دعم الناخبين حول الأحزاب السياسية وليس حول المرشحين الأفراد، كما هي الحال في بريطانيا. وفي نفس الوقت، تصمم نظم القائمة الحرة أو المفتوحة ونظام الصوت الواحد المتحول بشكل يسمح للناخبين ممارسة اختيارهم بين مختلف المرشحين، وذلك على الرغم من كونها نظماً نسبية.

٧ - تحفيز قيام الأحزاب السياسية^(٢) :

لا شك في أن التجربة، في كل من الديمقراطيات الراسخة والناشئة على حد سواء تدل على أن تعزيز النظام الديمقراطي على المدى الطويل (إلى أي مدى يعتبر النظام الديمقراطي محصناً ضد كافة التحديات الداخلية التي قد يواجهها النظام والأمن السياسيين) يتطلب قيام واستمرارية الأحزاب السياسية

^(١) انظر : اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

^(٢) انظر : اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

الفاعلة. لذا يجب أن يحفز النظام الانتخابي على ذلك بدلاً من عرقلته وتشجيع التشرذم الحزبي.

ويمكن تصميم النظم الانتخابية للعمل على إقصاء واستبعاد الأحزاب الصغيرة والتي لا تتمتع إلا بتأييد رمزي بشكل خاص. كما وأن القرارات المتخذة في تصميم النظام الانتخابي قد تجعل من الأحزاب السياسية مطية للقادة السياسيين ليس إلا.

ويتفق معظم الخبراء على ضرورة أن يقوم النظام الانتخابي على أساس تحفيز وتقوية الأحزاب السياسية القائمة على قيم وإيديولوجيات سياسية رحية، بالإضافة إلى برامج سياسية محددة، بدلاً من الأحزاب القائمة على طروحات عرقية، أو قبلية، أو محلية ضيقة. فبالإضافة إلى كونها تعمل على الحد من مخاطر الصراع الاجتماعي، فإن الأحزاب التي تتبع الفئة الأولى أكثر قدرة على تمثيل الرأي العام على المستوى الوطني من تلك المصنفة ضمن الفئة الثانية.

٨ - تحفيز المعارضة والرقابة^(١) :

لا تستند الإدارة الفاعلة للحكم على من يتبوؤون السلطة فحسب، بل على أولئك الذين يقومون بدور المعارض لها والرقيب عليها، وبنفس القدر تقريباً. وعليه يجب على النظام الانتخابي الإسهام في وجود معارضة قابلة للحياة تكون قادرة على تقييم التشريعات بعين ناقدة، ومساءلة الحكومة على أدائها، وصيانة حقوق الأقليات، بالإضافة إلى تمثيل مؤيديها بشكل فاعل. ولتكون فاعلة تحتاج مجموعات المعارضة لعدد كافٍ من الممثلين

^(١) انظر : اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ٢٧.

المنتخبين (هذا إذا مكنها أدائها الانتخابي من ذلك) وأن تكون قادرة على طرح بديل حقيقي للحكومة القائمة في أية ديمقراطية برلمانية.

ومن الواضح أن قوة المعارضة تعتمد على عوامل كثيرة أخرى بالإضافة إلى النظام الانتخابي، ولكن إذا جعل منها ذلك النظام عاجزة عن القيام بدورها، فإن ذلك يضعف الإدارة الديمقراطية للحكم بمجملها. وعلى سبيل المثال، فلقد كان التمثيل الضئيل الذي ما انفكت تحصل عليه الأحزاب المعارضة الصغيرة في ظل نظام الفائز الأول السبب الرئيسي في التحول نحو نظام العضوية المختلطة في نيوزيلندا.

وفي نفس الوقت يجب على النظام الانتخابي العمل على الحد من نمو ثقافة ما يعرف بحيازة الفائز على كافة المقاعد التمثيلية تؤدي إلى تجاهل الرأي الآخر واحتياجات ورغبات ناخبي المعارضة، من خلال النظر إلى الانتخابات والحكومة التي تنتج عنها كمنازلة تقوم على معادلة لا شيء مقابل كل شيء. وفي الأنظمة الرئاسية، يحتاج الرئيس المنتخب إلى تأييد ثابت من قبل مجموعة هامة من أعضاء السلطة التشريعية، إلا أن دور الآخرين في معارضة الحكومة ومراقبة مشاريعها التشريعية يعتبر على ذات القدر من الأهمية.. فما هي المعارضة وماهي وظائفها ودورها ؟

أ- تعريف المعارضة:

أول ما تعنيه المعارضة هو عمل القوى السياسية ضد من هو في السلطة ولكن ولكي تنشأ المعارضة يجب أن يكون للسلطة الحاكمة سياسة منظمة وواضحة ، تقوم على مرتكزات ثابتة ، فالمعارضة تكون معارضة للنهج الذي تتبعه الحكومة في ممارسة السلطة لذلك لا تنشأ المعارضة إلا في المجتمعات التي بلغت مستوى جيد من التطور والنمو وهنا لابد من طرح السؤال التالي : متى يمكننا القول بوجود معارضة ؟

فالانتقادات الفردية لا يمكن ان تسمى معارضة لان المعارضة تقتضي النقد المنظم الذي تقوم به مجموعة من الاشخاص أو الأحزاب تجمعهم رؤية موحدة حول الطريقة التي يجب ان يمارس بها الحكم ، وهذا لا يعني ان النقد الفردي لا أهمية له ولا فائدة منه. فهو حق من حقوق المواطن وتعبير عن حرية الراي وحرية التعبير، التي نصت عليها شرائع حقوق الانسان ودساتير غالبية الدول

كما أن حمل السلاح ضد السلطة الحاكمة لا يمكن ان يسمى معارضة لان المعارضة عمل سلمي منظم بعيد عن العنف والقتال يهدف إلى تغيير سياسة الحكومة أو الحلول مكانها عبر الانتخابات الشرعية الحرة النزيفة وباقي ادوات العمل السياسي.

هذه المعارضة التي نتحدث عنها لا تكون الا في إطار الديمقراطية الليبرالية المتأصلة في دول الغرب كما رأينا في بريطانيا وفرنسا وايطاليا وألمانيا.

ب - وظائف المعارضة:

تمارس المعارضة في النظم الديمقراطية الليبرالية وظائف مهمة ، لا غنى عنها من اجل الحفاظ على التوازن الداخلي لهذه النظم ، والحيلولة دون تحول الحكم عن المبادئ الديمقراطية ، والجنوح نحو الاستبداد.

فعلى الصعيد الاعلامي ، تقوم المعارضة بكشف الخلل في سياسة ونهج الحكومة فالسلطة السياسية الحاكمة تميل بطبيعتها إلى اظهار الصورة المشرقة عن اعمالها وتبيان النجاحات التي حققتها سياستها وتكبيرها وإخفاء مواطن النقص والفشل والسلبيات الناتجة عن هذه السياسة. وفي الحالات التي لا تستطيع فيها السلطة الحاكمة إخفاء النتائج السلبية لسياستها ، يظل بمقدورها إيهام المواطنين بأن السلبيات كان مقدر لها ان تكون اكبر وخطر ، فيما لو كانت المعارضة في الحكم ، من هنا وظيفة المعارضة الاساسية وهي إثارة القضية وتوجيه النقد للحكومة ، بسبب تقصيرها وتعاورها عن

القيام بواجباتها كما ينبغي ، ونقد التوجهات لهذه أو تلك السياسات المتبعة من قبل الحكومة في مختلف المجالات والضغط على الحكومة عبر تأليب الرأي العام عليها ، بغية تصحيح مسار عملها أو إسقاطها والحلول مكانها في الحكم .

وتلعب المعارضة ، من جهة أخرى ، دوراً إيجابياً بالنسبة للحكومة. فعلى هذه الأخيرة أن تظل على معرفة بمطالب كافة الفئات الشعبية ، وأن تتعرف على مختلف اتجاهات الرأي العام. وهذا لا يتم بشكل أساسي إلا من خلال المعارضة. "فأثناء وضع البرامج الحكومية يأخذ الوزراء بالاعتبار مطالب الأقلية السياسية ليس من أجل تلبيةها كلها وإنما لجعلها أقل خطورة عليهم. يبحث هؤلاء في إدخال بعض طروحات المعارضة في برامجهم ، وخاصة تلك التي من الممكن أن تجتذب بض عناصر إلى الاكثرية. هذا التكتيك ، الذي هدفه المباشر كسب المزيد من المؤيدين للحكومة ، يؤدي إلى انفتاح الحكومة على مطالب الشعب وتطلعاته ، فتكون المعارضة قد اجبرت الفريق الحاكم على توسيع قاعدته من أجل الاستمرار في الحكم⁽¹⁾ .

أما على الصعيد البرلماني ، فللمعارضة وظيفة أساسية بالنسبة للمسؤولية الحكومية ففي النظام الديمقراطي تكون الحكومة مسؤولة عن أعمالها أمام المجلس النيابي كما رأينا خلال بحثنا ومحاسبة الحكومة لا يمكن أن تتم إلا من قبل المعارضة ، فبغياب المعارضة تصبح هذه المسؤولية وهماً ، ولكي تكون مراقبة المعارضة البرلمانية للحكومة فاعلة يجب أن تصل إلى طرح الثقة من الحكومة بهدف إسقاطها ، وهذا يتطلب من المعارضة قدرة على تكوين نواة اكثرية برلمانية جديدة ، قادرة على تشكيل حكومة تتسلم زمام السلطة في حال سقوط الحكومة القائمة ، أما المعارضة التي

⁽¹⁾ انظر :

Georges Burdeau :*La Democratie*, (paris ,ED.DU SEUIL ,1978),p.150.

لاتصل طموحاتها وقدرتها إلى هذا الحد تكون غير فاعلة وتؤدي بالتالي خدمة للحكومة لأنها تؤمن رقابة برلمانية وهمية لا قيمة لها ، وهذا ما يحرر الحكومة عملياً من رقابة المجلس النيابي بسبب المعارضة الضعيفة ، ويجعلها تتصرف ووفق رغبات ومصالح أعضائها.

من جهة أخرى تتحرر الحكومة من رقابة المجلس النيابي ، في حال عدم اتفاق المعارضة على هدف موحد ، فمن الممكن ان تواجه الحكومة نوعين من المعارضة ، الأول هو المعارضة الكلاسيكية التي تعمل فقط على تغيير اتجاه السياسة التي تتبعها الحكومة دون المساس بمرتكزات النظام السياسي والنوع الثاني هو المعارضة الايديولوجية كونها تطمح إلى اجراء تغييرات جذرية في النظام السياسي ، ووجود هذين النوعين معا يؤدي إلى تقوية الحكومة فالمعارضة الكلاسيكية تتردد في محاسبة الحكومة كي لا تنساق في لعبة المعارضة الايديولوجية فتزول عمليا مراقبة الحكومة من البرلمان^(١).

ج - التناوب على الحكم:

التناوب هو المبدأ القاضي ان تتناوب على السلطة القوى السياسية المتنافسة. فتصل المعارضة إلى السلطة بعد ان تصبح اكثرية ، والأكثرية السابقة تحل محلها في المعارضة بعد ان فقدت صفتها كأكثرية وتحولت إلى اقلية ، ولكي يصبح بالإمكان تحقيق التناوب يجب ان تطمح المعارضة للوصول إلى السلطة ، ليس من أجل التنعم بخيرات الحكم ، إنما من أجل تنفيذ سياسة تتناول مختلف نشاطات الدولة. لهذا يجب ان تكون المعارضة بالنسبة للناخبين حكومة المستقبل ، فيتوجب عليها ألا تكتفي بتوجيه الانتقادات للسلطة الحاكمة ، إنما أن تصوغ هذه الانتقادات ، من خلال رؤية واضحة ، في برنامج سياسي متماسك ، تخوض على اساسه معركة اسقاط

(١) انظر : د. عصام سليمان ، مدخل إلى علم السياسة (بيروت ، دار النضال للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية عام ١٩٨٩) ص ٢٦٢.

هذه السلطة. لذلك يجب على المعارضة تجنب خطرين عند طرح برنامجها وهما:

الأول: هو المغالاة في المثالية التي تقود المعارضة إلى اغداق الوعود على المواطنين، وعوداً لا يمكن تحقيقها عملياً، إذا حازت المعارضة على ثقة القسم الأكبر من الناخبين، ويزداد خطر اتساع الهوة بين البرامج السياسية وإمكانية تحقيقها عندما تكون المعارضة بعيدة عن الحكم لوقت طويل فوجود القوى السياسية خارج السلطة لفترة طويلة يؤدي بها لانعدام الاحتكاك بالواقع. وفي بعض الأنظمة الديمقراطية، تلجأ أحزاب معارضة إلى تدارك هذه المشكلة، بالاعتماد على موظفي الدولة الكبار المنتمين إليها، والذين يزودونها بالمعلومات والأفكار الواقعية عن الإدارة والمؤسسات الحكومية، أما الخطر الثاني، الذي يواجه المعارضة، فهو احتمال تقديم برنامج سياسي للناخبين شبيه إلى حد كبير، ببرنامج الحكومة، فلا يعود الناخب متحمساً لتغيير الفريق الحاكم، لأنه لا يرى farkاً بين الفريقين المتنافسين.

تبدو عملية التناوب سهلة التحقيق في ظل الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، إذ أن المؤسسات الدستورية تفسح المجال أمام المعارضة للوصول إلى السلطة، غير أنه في الواقع توجد عقبات كبيرة تحول أحياناً دون تحقيق عملية التناوب. وهذا يعود إلى طبيعة توزيع القوى السياسية المتنافسة، ولعل النظام الذي حقق التناوب، إلى حد كبير، هو النظام البريطاني بسبب حصر التنافس على السلطة، عملياً، بحزبين كبيرين، هما حزب المحافظين وحزب العمال (ليس لحزب الأحرار أهمية كبرى حالياً) لذلك يشكل الحزبان الحاكم والمعارض قوتين منتظميتين ومتماشيتين وهذا ما يسهل عملية التناوب في السلطة. أما في فرنسا، فنرى أن التناوب لا ينم بسهولة فاستمرار الديغوليين في الحكم من سنة ١٩٥٨ إلى سنة ١٩٨١ دون انقطاع يؤكد هذه الحقيقة ولعل من أسباب ذلك، انقسام المعارضة في هذه الحقبة بشكل رئيسي

بين حزبين يقومان على مرتكزات ايديولوجية مختلفة هما الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي، فتحقيق التناوب في فرنسا كان يفترض وضع حد لتشرذم المعارضة من اجل ان تتمكن من الوصول إلى السلطة، وهذا ما حدث فعلا عام ١٩٨١.

باختصار يمكننا ان نقول ان تحقيق التناوب عمليا لا يتوقف فقط على المؤسسات الدستورية التي يتم ضمنها نقل السلطة من فريق سياسي إلى فريق اخر، إنما على توزيع القوى السياسية في الدولة، ومقدار تماسكها، وهذا مرتبط، إلى حد كبير بالبنية الاجتماعية والاقتصادية، كون القوى السياسية منبثقة من الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وهذه القوى تنشأ وتتمو في ظل الديمقراطية الليبرالية.

٩- جعل العملية الانتخابية عملية مستدامة^(١) :

طالما أن الانتخابات لا تأخذ مكانها في الوجود من خلال صفحات المراجع الأكاديمية، فلا بد أن يستند اختيار النظام الانتخابي في البلد المعني إلى حد ما، على قدرات ذلك البلد الإدارية والمالية. وعلى الرغم من اعتياد الدول المانحة على تقديم الدعم المالي للانتخابات الأولى، وحتى الثانية، في بلد يمر بمرحلة التحول الديمقراطي، إلا أن ذلك الدعم قد لا يكون متوفراً على المدى الأطول، وإن كان مرغوباً فيه.

وعليه فإن الترتيبات المتعلقة بالنظام السياسي المستدام والمستقر يجب أن تأخذ بالحسبان قدرات البلد المعني، بما في ذلك وجود الكفاءات البشرية الملائمة للقيام بمهام الإدارة الانتخابية وتوفير الموارد المادية الكافية لتنظيمها من خلال الميزانية الوطنية.

(١) انظر : اندرو رينولدز — اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ٢٨.

فعلى سبيل المثال، قد لا يستطيع بلد فقير توفير المستلزمات الكافية التي يتطلبها تنظيم أكثر من عملية انتخابية واحدة في ظل نظام الجولتين الانتخابي، أو أن يدير بيسر عمليات الفرز التي يتطلبها نظام الصوت المفضل. وعلى أية حال، فقد لا يؤدي اللجوء إلى تبسيط النظام على المدى القصير إلى نجاعة أكبر فيما يتعلق بتكلفة الانتخابات على المدى الطويل. وقد ينظر إلى نظام انتخابي ما على أنه قليل التكلفة وسهل الإدارة إلا أنه قد لا يتلاءم مع احتياجات البلد الملحة - مع العلم بأن عدم ملائمة النظام الانتخابي مع احتياجات البلد قد يؤدي إلى نتائج كارثية. وفي المقابل، فقد نجد النظام الانتخابي الذي يبدو لنا في البداية بأن تكاليفه أكبر وحيثياته أكثر تعقيداً بعض الشيء، يسهم بشكل أفضل في تدعيم استقرار البلد ونظامه الديمقراطي على المدى الطويل.

١٠- اخذ المعايير العالمية في الحسبان:

أخيراً، ففي أيامنا هذه يتم تصميم النظم الانتخابية ضمن إطار العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والقوانين الدولية الأخرى المتعلقة بالقضايا السياسية. وفي الوقت الذي لا يمكن فيه القول بأن هناك قائمة موحدة لمعايير الانتخابات المتفق عليها دولياً، إلا أن هناك توافقاً على أن تلك المعايير تشمل على مبادئ الانتخابات الحرة، والنزاهة والدورية والتي تضمن حق الاقتراع العام دون استثناءات، بالإضافة إلى ضمانها لسرية الاقتراع وممارسته بعيداً عن الإكراه أو القسر، والتزام مبدأ الصوت الواحد لكل فرد (بمعنى أن تتساوى قوة الصوت المخول لكل ناخب مع باقي الناخبين وليس بمفهومه كنظام انتخابي محدد). وبينما لا توجد أية اشتراطات قانونية لتفضيل نوع ما من النظم الانتخابية على غيرها، هناك اعتراف متزايد بأهمية القضايا المتأثرة بالنظم الانتخابية، مثل قضايا التمثيل العادل لكافة المواطنين، وحقوق المرأة في المساواة مع الرجل، وصيانة حقوق الأقليات، وضرورة الأخذ بمتطلبات ذوي

الاحتياجات الخاصة، إلى ما هنالك. ولقد تم تحصين هذه المبادئ والحقوق والتأكيد على ضرورة الالتزام بها من خلال العديد من المعاهدات والقوانين الدولية، مثل الإعلان الدولي لحقوق الإنسان للعام ١٩٤٨، والمعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية للعام ١٩٦٦، بالإضافة إلى العديد من الوثائق والاتفاقيات المتعلقة بالانتخابات الديمقراطية والتي تم إنجازها من قبل المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي، والمنظمة الأوروبية للأمن.

خلاصة :

تتقاطع المعايير التي ذكرناها وتتضارب فيما بينها، وقد يلغي بعضها البعض الآخر. لذلك، فعلى القائمين على تصميم النظام الانتخابي البدء بترتيب تلك المعايير ودراساتها حسب أولويتها وأهميتها بالنسبة إلى الواقع السياسي الذي يعملون من خلاله، وبشكل حذر، وذلك قبل الانتقال إلى تقييم النظم واتخاذ قرارهم حول أيها الأفضل والأكثر ملاءمة في كل حالة. ويمكن إتمام ذلك بنجاح من خلال الانطلاق من وضع قائمة بكافة المسائل التي يجب تفاديها بشكل مطلق، مثل الأزمات السياسية التي قد تؤدي إلى انتكاس النظام الديمقراطي ككل. فعلى سبيل المثال، قد يرغب بلد ما يتسم بالانقسام القبلي في العمل على تجنب أية قرارات أو خيارات من شأنها أن تؤدي إلى استثناء المجموعات القبلية وإقصائها عن المشاركة في التمثيل، وذلك للارتقاء بشرعية العملية الانتخابية وقطع الطريق أمام أي إحساس قد يتولد بعدم عدالة النظام الانتخابي.

وفي المقابل، فقد تختلف الأولويات لدى ديمقراطية ناشئة في موقع آخر على الرغم من أهمية هذه القضايا بالنسبة إليها، كأن تعنى بالدرجة الأولى بتمكين الحكومة من إصدار وتنفيذ القوانين بفاعلية ودون الاصطدام بعقبات كأداء، أو تمكين الناخبين من إقصاء القادة السياسيين ذوي السمعة

المشيئة. أما تحديد الأولويات بين مختلف المعايير المتضاربة فلا يمكن إسناده إلا للمعنيين محلياً المنخرطين في عملية بناء المؤسسات الخاصة ببلدهم.

نستنتج مما تقدم أنه يتم اعتماد النظر الانتخابية بعدة طرق، منها :

- ١ - قد تتم وراثتها دون تعديلات هامة تذكر عن القوة المستعمرة أو المحتلة (كما هي الحال في كل من ملاوي، ومالي على سبيل المثال).
- ٢ - قد تنتج عن مباحثات سلام بين مجموعات محلية تتوافق على إنهاء حالة صراع أو انقسام في البلد المعني. وفي هذه الحالات فقد لا تخضع عملية اختيار النظام الانتخابي للجدل والبحث العام، بل تنحصر ضمن دائرة المفاوضات السلمية بين أطراف الصراع.
- ٣ - قد يفرض النظام الانتخابي من قبل المجموعات القائمة على إعادة بناء النظام السياسي في المرحلة التي تلي انتهاء الصراع.
- ٤ - قد تلعب بعض الجهات التابعة للنظام الديكتاتوري السابق دوراً في تصميم النظام الانتخابي الجديد أثناء المراحل الأخيرة من وجوده وقبل سقوطه بالكامل.
- ٥ - قد يأتي النظام الجديد نتيجةً لأعمال لجنة فنية يتم تشكيلها إما لهذا الغرض بالتحديد أو للعمل على مسائل الإصلاح الدستوري بشكل عام وقد تفضي هذه العملية إلى مجموعة من الاقتراحات يتم إخضاعها للاستفتاء العام أو عرضها أمام السلطة التشريعية لاتخاذ القرارات الملائمة بشأنها.
- ٦ - قد يتم تصميم النظام الانتخابي بواسطة مشاركة أوسع لجمهور المواطنين في العملية وذلك من خلال تشكيل لجان شعبية غير مختصة للبحث فيه.

المطلب الثالث

تأثير الأحزاب على سير العملية الانتخابية

تلعب الأحزاب السياسية دور هام في التأثير على سير العملية الانتخابية سواء فيما يخص دورها في التأثير على توجهات الناخبين أو فيما يخص دورها في التنافس فيما بينها للفوز في الانتخابات وهذا ما سنبينه في هذا المطلب من خلال الفرعين الرئيسيين التاليين:

الفرع الأول: تأثير الأحزاب على الناخبين

الفرع الثاني: التأثير المتبادل بين الأحزاب نفسها

الفرع الأول

تأثير الأحزاب على الناخبين

تمارس الأحزاب السياسية دورا مهما في التأثير على آراء الناخبين وسلوكهم قبل وخلال العملية الانتخابية وذلك من خلال:

أولاً - تنظيم الرأي العام:

تلعب الأحزاب السياسية دورا سياسيا في تكوين الرأي العام. فللمواطنين آراء واتجاهات سياسية متنوعة ومشتتة، من المتعذر لو تركت لوحدها، ان تتوحد في تيارات رئيسية، ينحصر فيها الصراع السياسي وتشتت الآراء والاتجاهات يؤدي إلى الفوضى التي لا تتفق والديمقراطية. وهنا تأتي

الأحزاب السياسية لتنظيم عملية الصراع السياسي، عبر تنظيم الرأي العام في تيارات رئيسية^(١).

فالحزب هو الذي يحدد القضايا العامة، ويشحذ همم المتحاورين المختلفين عليها ويبدد الالتباس بين التيارات المتنازعة وسبيل كل حزب في نشاطه هذا ان يضع برنامجه ويصطفي مرشحيه ويوضح للجمهور مختلف احتمالات الاختيار السياسي فيربي الجمهور ويبصره بالسياسة، وهو يحاول ان يظفر بتأييده، ويحرره من جموده، ويحرك الراي العام تحريكاً واسعاً^(٢).

فبدون الأحزاب، تكون هناك اتجاهات مبهمة غرائزية، متعددة، تتعلق بالمزاج والتربية والعادات، وبالوضع الاجتماعي. حتى النظرية الماركسية ذاتها، التي ترى في الرأي العام انعكاساً للطبقة الاجتماعية، تعتبر أن ليس من طبقة بدون وجدان طبقي. ولكن لا يوجد وجدان طبقي بدون نشاط حزب يبعثه وينميّه.

إن الأحزاب تحدد الآراء الفردية، وتغنيها وتتميها، وهي ايضا تقويها. قبل الأحزاب تكون الآراء غير واثقة من نفسها، ولكن عندما ترى نفسها يتقاسمها الآخرون، وذات طابع رسمي، متبناة من منظمة فإنها تكتسب سلطاناً و يقيناً.

ثم أن الأحزاب تجعل الآراء تستقر أكثر. فبدون الأحزاب يظل الرأي العام متقلبا متبدلاً ومتغيراً^(٣) " غير أن أوستروغورسكي (ostrogorski) ينتقد دور الأحزاب في تكوين الرأي العام ، لأنها تعمل على قولبته وفق أهدافها بحيث ينقسم بين الأحزاب المتنافسة. وهذا ينتج عنه تبسيط في تنوع الراي

(١) انظر: د. عصام سليمان ، مدخل إلى علم السياسة ، مرجع سابق ، ص ٢٥١.

(٢) انظر: روبرت. ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة د. حسن صعب (بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية ، عام ١٩٨٩) ص ٢٦٤.

(٣) انظر : موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٣٧٩.

العام ، لأن الاتجاهات السياسية تنحصر في إطار اتجاهات الأحزاب . فيتحول الحزب من وسيلة إلى غاية. فبدلاً من أن يكون وسيلة لتنظيم القاعدة الشعبية يصبح غاية قائمة في ذاتها ، فلا يعود للتنظيم سوى هدف واحد ، هو العمل على اتساع قاعدة الحزب ، حتى أن قادة الحزب أنفسهم يصبحون أسرى التنظيم الذي أنشؤوه^(١).

"لقد ركز أوستروغورسكي نقده للأحزاب على صفة الاستمرارية والديمومة والشمولية فهو يشبهها بعربة نقل عامة ، لأنها تدعي طرح حل لكافة المشاكل وتحديد مواقف من كل القضايا. لذلك تحاول برأيه ، طمس أو تقليل أهمية القضايا والمشاكل التي لا تدخل في إطار الانقسام التقليدي في المجتمع (أحرار - محافظين في بريطانيا ، أو يسار- يمين واشتراكية - شيوعية في فرنسا) خوفاً من خلق انقسامات سياسية جديدة في الرأي العام ، تخرج من دائرة نشاطها وهذا يؤدي إلى افقار الجدل السياسي ، فمنطق الحوار السياسي على أساس الانقسامات الأساسية التقليدية أو المعتبرة هكذا ، يسهم في طمس الخلافات التي لا علاقة لها بهذه الانقسامات ، والتي هي على درجة كبيرة من الأهمية فتبقى غامضة . وهذا الغموض يصل إلى أقصى درجة في ظل نظام الحزبين (بريطانيا - الولايات المتحدة الأمريكية) حيث يصبح الجدل السياسي شبه مفقود ، فيدور النقاش عملياً ، حول قضايا المجتمع خارج نطاق الأحزاب.

وفي إطار نقده للأحزاب. يطرح أوستروغورسكي فرضية أساسية ، وهي عدم وجود انقسامات عامة وشاملة في المجتمع ، فلا يمكن إرجاع الصراعات والخلافات جميعها إلى مصدر واحد ، على الرغم من الاعتراف بأن انقسام المجتمع إلى طبقات هو انقسام أساسي . وقد وجد البعض في الانقسامات القائمة في الرأي العام ، في عصرنا هذا ، حول قضايا الطاقة النووية ، والبيئة

(١) انظر :

Moisei Ostrogorski, *La démocratie et les partis politiques*, Paris, du. Seuil, 1979. P.105.

ومصادر الطاقة وأوضاع المرأة، ما يؤكد صحة هذه الفرضية فرأى (Pirre Rosanvallon) ببيرو زانفلون أنه إذا كانت هذه القضايا تشغل بال السياسيين في فرنسا فربما لأنهم يخافون في الأساس من أن تحرق الصراعات السياسية التقليدية وتفرض تحديد انقسامات جديدة في المجتمع. وي طرح أوستروغورسكي علاجاً لنتائج الديمقراطية (الميكانيكية) الفاسدة كما يسميها، فيعتبر أن ديمومة الأحزاب هي المعطلة للعبة الديمقراطية، والعلاج برأيه يكمن في القضاء على الأحزاب الجامدة والدائمة، والتي هدفها الوحيد الاستيلاء على السلطة المركزية، وفي إعادة الطابع الأساسي للأحزاب كونها تجمعات للمواطنين، هدفها رفع مطالب سياسية معينة والنضال من أجل تحقيقها. فهو يطرح كبديل عن الأحزاب، التي تدعي حل العديد من المشاكل حاضراً ومستقبلاً تنظيمات تحصر أهدافها بقضايا محددة، وتضم أشخاصاً تجمعهم وحدة الهدف فيتحقق التجانس داخل التنظيم الواحد، بدلاً من أن يكون خليطاً من أشخاص وجماعات غير متجانسة، على غرار الأحزاب التقليدية. وهذا ما يجعل المواطنين أكثر نشاطاً على الصعيد السياسي، لأنه يدفعهم إلى تحديد مواقفهم من قضايا هامة تتعلق بحاضر ومستقبل المجتمع، وهذا يؤدي برأيه من جهة أخرى، إلى تعديل تنظيم الأحزاب، بحيث تعود وسيلة لا غاية قائمة في ذاتها، ويتركز الجدل السياسي على قضايا واضحة ومحددة، لأن كل جماعة تطرح القضية التي تهمها وتدافع عنها.

مما لا شك فيه أن الأحزاب السياسية تؤثر في اتجاهات الرأي العامة وفي أحيان كثيرة تعتمد إلى تحويل أنظار الناس عن قضايا مهمة مرتبطة بوجودهم، لكن يبقى الصراع محصوراً فيما بينها. فأوستروغورسكي هو على حق من هذه الناحية، غير أن غياب الأحزاب السياسية يبقي اتجاهات الرأي العام في حالة غموض وإبهام، فلا يتمحور الصراع السياسي حول قضايا

محددة، وهذا التمحور عامل اساسي في تنشيط الحياة السياسية. فالأحزاب السياسية هي أداة توضيح شعور الرأي العام وتحويله إلى برنامج سياسي، ومن ثم إلى سياسة عامة، عندما يصل الحزب إلى السلطة.

فتتظيم الراي العام في إطار أحزاب سياسية يوضح صورة الصراع السياسي في المجتمع ويضع حدا للصراعات الضيقة المتنوعة (صراعات مذهبية، طائفية، عرقية، قبلية، عائلية اقليمية، الخ^(١)). وهذا يسهم في استقرار النظام السياسي، لأنه يحصر الصراع في محاور أساسية بين قوى منضبطة سياسياً وتنظيمياً في إطار حزبي "فالأحزاب تعمل على تثبيت الرأي. إنها تمنح هذا الشيء المختلط الشكل والهلامي، هيكلا وتخفف الفروقات الفردية، وتشذب الصلات الشخصية، لكي تصهرها في عائلات فكرية كبرى. إن هذا العمل التكويني الإبداعي ليس قليل الأهمية. فهو وحده يتيح وجود انتخابات وتمثيلاً سياسياً يبقيان مستحيلين لو ظل داخل متاهات المواقف الفردية الشخصية اللامتناهية، أما تنوع الآراء والأفكار فيمكن الحفاظ عليه من خلال التعددية الحزبية، وهي ركن أساسي في الديمقراطية الليبرالية^(٢).

وبالنسبة لرأي أوستروغورسكي، حول إبدال الأحزاب بتنظيمات متخصصة في الدفاع عن قضايا محددة يمكن القول إن هذا الحل لا يضع حدا للمشكلة التي طرحها أوستروغورسكي. فهذه التنظيمات المتخصصة التي اعتبرها علاجاً للمشاكل الناجمة عن ديمومة الأحزاب واستمراريتها قد نشأت حديثاً في أوروبا (أنصار البيئة مثلاً) ولكنها رأت نفسها مضطرة إلى تنظيم صفوفها واستقطاب المؤيدين، وتوسيع قاعدتها الشعبية، وتقديم

(١) انظر :

Moisei Ostrogorski, op.cit, p.107.

(٢) انظر : موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٣٧٩

المرشحين للانتخابات على غرار الأحزاب ليصبح لها ثقل في الصراع السياسي وهي ستضطر إلى طرح رؤية كاملة للحكم إذا كانت ترغب في توطيد وجودها ، وهذا سيؤدي تدريجياً إلى أحزاب شبيهة إلى حد كبير بالأحزاب التقليدية^(١).

يسعى كل حزب إلى الحصول على أكبر عدد من المؤيدين عن طريق إقناع الناخبين بإيديولوجيته وبرنامجه الانتخابي. ومن الناحية الواقعية لا يمكن لأي حزب أن يحرز انتصاراً إذا لم يكن قادراً على التعبير عن المشاعر والآمال والأفكار الكامنة لدى قطاع من المواطنين بحيث يشعر هذا القطاع أنه يجد نفسه في الحزب. حقا إن الحزب يطور المشاعر والآمال والأفكار ويعطيها قوة ووضوحاً ، ولكن هذه الأفكار تكون موجودة قبل الأحزاب وبدون الأحزاب ، وعلى ذلك فإن أيديولوجية أي حزب تفقد تأثيرها تدريجياً إذا فقدت استجابتها لآمال الرأي العام.

وهكذا فإن الأحزاب السياسية تساعد على وجوب تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين ، وهي عندما تقوم بهذا الدور تفتح أمام المواطن فرصة الاختيار بوضوح أثناء عملية الاقتراع ، وبغير الأحزاب تبدو الجماهير غير قادرة على التمييز بين اتجاهات المرشحين ، ومن ثم تجد نفسها مضطرة إلى اختيار الشخصيات البارزة في المجتمع. ولعل هذا هو السبب في أن الظاهرة الحزبية تمت من خلال الأحزاب اليسارية ، وهي الأحزاب الليبرالية في القرن التاسع عشر ، والأحزاب الاشتراكية في القرن العشرين ، وكان الهدف الأساسي لهذه الأحزاب هو الوقوف في وجه الشخصيات البارزة التقليدية في المجتمع وساعد نمو الأحزاب على تحقيق هذا الهدف. والأحزاب السياسية تسعى في سبيل نشر أيديولوجيتها إلى مواجهة الأحزاب الأخرى ونقد برامجها ، وهي لذلك تمتد

(١) انظر : د. عصام سليمان ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤.

الرأي العام بالمعلومات اللازمة لتعزيد وجهة نظرها. وهذه المعلومات التي تقدمها الأحزاب للمواطنين ضرورية لتكوين رأي عام مستدير، إذ يستحيل على الناخبين الوصول إلى هذه المعلومات بمجهوداتهم الفردية

ثانياً - اختيار مرشحي الحزب:

تختار الأحزاب مرشحيها في الانتخابات وتقدمهم للناخبين على أنهم مرشحو الحزب^(١) فالأحزاب لا تحتكر عملية تقديم المرشحين للانتخابات، إذ يوجد بعض المرشحين الذين يتقدمون إلى الانتخابات مستقلين عن أي حزب ويحرز البعض منهم نجاحاً بدون تعزيد أي حزب، ولكن أغلب المرشحين الذي يفوزون في الانتخابات يكونون مرشحين من قبل أحزاب قائمة وقوية ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة لعل أهمها أن عملية الدعاية الانتخابية أصبحت مكلفة، مما يضطر أغلب المرشحين إلى الاعتماد على خزانة الحزب في تمويل عملية الدعاية. وتوجد عدة وسائل لاختيار المرشحين، وهي تختلف باختلاف تركيب الحزب ونوعه.

فأحزاب القلة المختارة تعهد بعملية انتقاء المرشحين إلى لجان من الشخصيات البارزة في الحزب ويوجد هذا النظام في الدول الأنجلوساكسونية وهو يعنى أن عملية اختيار المرشحين الأنجلوساكسوني تقوم بها طبقة أوليغارشييه ضيقة ومغلقة. وفي نهاية القرن التاسع عشر تحركت الأحزاب في الولايات المتحدة نحو نظام جديد وهو نظام الانتخابات الأولية التمهيدية إذ تجرى انتخابات تمهيدية داخل الحزب لتحديد مرشحي الحزب في الانتخابات العامة. وتظهر في قائمة مرشحي الحزب في الانتخابات الأولية، التي تجرى داخل الحزب، عدة أسماء ويضع الناخب علامة أمام اسم المرشح الذي يختاره

(١) انظر : د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية "دراسة مقارنة" (بغداد، مطبعة جامعة بغداد، الطبعة الأولى، عام ١٩٨٦)، ص ٢٦٠.

ممثلاً للحزب ولكن اللجان الأوليـجارشـية هي التي تقوم باختيار المرشحين الذين يجرى عليهم الانتخاب الأولى داخل الحزب، والذين يتم من بينهم انتخاب ممثلي الحزب في الانتخابات العامة.

أما الأحزاب الجماهيرية فتقوم باختيار مرشحيها بوسيلة أخرى، وهذه الوسيلة تتلخص في عقد مؤتمرات قومية ومؤتمرات محلية، يساهم فيها جميع أعضاء الحزب. ويتم في المؤتمرات المحلية اختيار مرشحي الحزب عن طريق الانتخاب، أي أن الديمقراطية تتحقق داخل الحزب. ويعتبر هذا النظام نظاماً جيداً إذا كان عدد أعضاء الحزب كبيراً ولكنه يكون معيباً إذا كان عدد أعضاء الحزب قليلاً بالنسبة لعدد الناخبين^(١).

ثالثاً - تحقيق الاتصال الدائم بين الناخبين ونوابهم^(٢) :

للنواب مصلحة أكيدة في الاحتفاظ بصلة مع الناخبين، حتى يضمنوا إعادة انتخابهم ومن الناحية العملية يتوجه أعضاء البرلمان في نهاية كل أسبوع إلى دوائـرهم لحضور اجتماعات ومؤتمرات يقومون خلالها بإعطاء معلومات للناخبين ويتلقون منهم طلباتهم ويتعرفون على احتياجاتهم. وهذه اللقاءات يمكن أن تتم دون وساطة الأحزاب إذا توفرت لدى النائب سـكـرتارية شخصية، ولكن الأحزاب السياسية تجعل هذا الاتصال أسـر على النائب لأنها تقدم للنائب مجموعة من مناصلي الحزب يقومون بتوفير علاقة دائمة مع الناخبين، وهؤلاء المناضلون يدافعون عن آراء النائب ويشرحون نشاطه البرلماني. وهو من ناحية أخرى، ينقلون إلى النائب مشاعر الناخبين وآمالهم ومصالحهم وبذا يعتبرون وسيلة لجمع المعلومات التي يستفيد بها النائب. إن هذه الثقة التي تودع في مناصلي الحزب لها مخاطر، إذ يمكن أن يكون هؤلاء

(١) انظر: د. سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢) انظر: د. سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٢٦.

الوسطاء وسيلة لتوفير الاتصال بين النائب والناخبين ولكنهم يمكن أن يكونوا حاجزا يعزل النائب عن الناخبين، ويتوقف هذا على مدى فهم هؤلاء المناضلين لدورهم وعلى مدى إخلاصهم وولائهم للحزب.

رابعاً - التعليم السياسي^(١) :

تقوم الأحزاب السياسية بتحضير المقترعين لممارسة مسؤولياتهم مقترحة عليهم العدد من المفاهيم للعلاقات السياسية، والأحزاب السياسية لا تبني علاقات سياسية مع مناصريها فحسب بل يجب أن تكون أيضاً مع الذين لم يصبحوا بعد من مناصري الحزب. كما هو حال كثير من الشباب، التي تسعى الأحزاب السياسية لجذبهم إلى صفوفها أو التصويت لها في الانتخابات. هذا النوع من الإعلام الذي تقوم به الأحزاب السياسية له دور جوهري في المجتمعات المعاصرة التي أصبحت بالغة التعقيد. (مثل النقاش حول الضمان الاجتماعي، الموازنة العامة) بهذه الحالة ويتدخل الأحزاب السياسية في هذه المجالات، تحدث عملية إعلام وتثوير بطريقة غير حكومية للرأي العام. ويمكن أن يتم هذا في العديد من اللقاءات الإعلانية عبر الصحف والراديو والتلفزيون بين ممثلي عدة أحزاب، أو من خلال صحيفة الحزب أو مرتكزاته الإعلامية.

إذاً للأحزاب السياسية دور تعليمي سياسي، من خلال المساهمة في رفع سوية الوعي السياسي عند الرأي العام وعملية توحيد هذا الرأي تجاه قضية ما، ومن ثم قيادته ليقترح بشكل دائم لقضية ما أو للحزب نفسه. إن الأحزاب تقود المواطنين "لعقلنة" ليس فقط الأفراد وضمهم بل أيضاً المجتمع أو الجماعات.

(١) انظر : دراسة لمجلس النواب اللبناني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي — الأحزاب السياسية (المفهوم والمعايير والدور) عام ٢٠٠٥ — ص ٧ وما بعدها موقع مجلس النواب اللبناني

<http://www.lp.gov.lb>

الأحزاب السياسية تقوم بجهد تعليمي أيضا ، خاص بنوع معين من الناخبين ، وهم الذين سيصبحون من مناصري الحزب أو منتميه ، أو مناضليه فهي تبحث عن المنتمين وتؤهلهم للترشح للانتخابات.

خامساً - تشويه الرأي العام^(١) :

أيضا إن دور الأحزاب السياسية ليس بالضرورة ايجابي اتجاه مناصريه أو المواطنين بشكل عام ففي الكثير من الحالات الأحزاب السياسية تفضل البحث عن مناصرين بأي طريقة وتحقيق ربح في الانتخابات على ان تقدم معلومة مفيدة أو ثقافة سياسية حقيقية للمواطن لهذا السبب تقدم معلومات مشوهة عن الحياة السياسية ، أو تترجمها للناس بطريقة تخدم مصالحها فقط . يوجد أحزاب سياسية بسبب بعدها عن السلطة أو ممارستها لها تكون رؤيتها مبتورة أو مشوهة عن الحياة السياسية ، وبالتالي تكون هي بحاجة إلى من يعلمها بما يجري في الحياة السياسية (هذا النوع يوجد بشكل كبير في العالم الثالث والبلاد العربية). من جهة أخرى تمارس النقد للسلطة أو لأحزاب السلطة بشكل دائم مهما كانت أعمال ومنجزات هذه السلطة. (هذا النوع متواجد بشكل كبير في الحياة السياسية الديمقراطية).

(١) انظر : دراسة لمجلس النواب اللبناني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مرجع سابق ، ص ١٠

الفرع الثاني

التأثير المتبادل بين الأحزاب نفسها

بعد ان بيّنا في الفقرة السابقة دور الأحزاب السياسية وتأثيرها على الناخبين في العملية الانتخابية سنتناول دورها في التأثير على بعضها البعض خلال العملية الانتخابية.

أولاً - سعي الأحزاب الكبيرة للحصول على أغلبية الأصوات الانتخابية :

تعمل الأحزاب السياسية الكبيرة والتي تتمتع بقاعدة شعبية واسعة في البلاد على الحصول على اغلبية اصوات الناخبين التي تمكنها من الحصول على اغلبية مقاعد البرلمان والفوز بتشكيل الحكومة وحدها والسيطرة على كل مؤسسات الدولة وهذا يحتاج ان تتوجه هذه الأحزاب ببرامج انتخابية تراعي كل فئات المجتمع وتقدم وعود قابلة للتنفيذ ولو بشكل نسبي لكل طبقاته ومكوناته وخصوصا في البلدان التي تعاني من مشاكل فيما يتعلق بحقوق المرأة والأقليات وغيرها من مشكلات اقتصادية واجتماعية وهذا يحتاج إلى التركيز في كل منطقة من مناطق البلاد خلال العملية الانتخابية سواء كانت تلك المنطقة منطقة نفوذ وتأييد للحزب أو لم تكن كذلك .

بعض الدول التي يوجد فيها حزبين كبيرين يسيطران على الحياة السياسية في البلاد رغم وجود أحزاب صغيرة أخرى لكن ليس لديها فرصة بالفوز بالانتخابات أو تحقيق نتيجة ذات أثر كما هو الحال في امريكا وبريطانيا تنحصر المنافسة بين الحزبين كما هو الحال في امريكا بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي أو بين حزبي المحافظين والعمال في بريطانيا.

ولكن بعض الدول يوجد فيها حزب كبير يتنافس مع أحزاب أخرى فيعمل جاهداً على الحصول على الأغلبية دون الاستعانة بأي من الأحزاب الأخرى لتشكيل الحكومة ولكن قلما ينجح لأن الأحزاب الأخرى تعمل بكل قوة في مواجهته كما هو حال الحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا والذي رغم قوته يعمل على تشكيل ائتلاف للفوز بتشكيل الحكومة.

ثانياً - سعي الأحزاب الصغيرة للحصول على نتيجة تمكنها من المشاركة في الحكومة :

إذا كانت الأحزاب الكبيرة تعمل من أجل الفوز بأغلبية المقاعد البرلمانية والافراد بتشكيل الحكومة وحدها والسيطرة على كل مؤسسات الدولة ووزارتها فإن الأحزاب الصغيرة تعمل على الحصول على اصوات تمكنها من دخول البرلمان والمشاركة في تشكيل حكومة ائتلافية وهذا مالا نراه في نظام الحزبين لأنه اي كانت النتيجة التي يحصل عليها الأحزاب الصغيرة فهي لا تمكنهم من مواجهة الحزبين الكبيرين ولكن هذه النتيجة تكون ذات اثر في الدول التي يوجد فيها نظام تعددي حزبي واضح كما هو الحال في فرنسا وايطاليا وألمانيا.

على عكس الأحزاب الكبيرة التي تسعى للتركيز على كل بقعة جغرافية في البلاد وعلى طرح قضايا ووعود تتعلق بكل مشاكل البلاد لا نصارها وغيرهم اي لكل المواطنين في البلاد ، فإن الأحزاب الصغيرة تعمل على تركيز جهودها بشكل كبير على مناطق مناصريها أو على مشاكل محددة بعينها تضمن لها نتيجة تمكنها من تحقيق مقاعد في البرلمان بحيث لا تشتت جهودها على في كامل البلاد وفي قضايا عدة فتخرج من الانتخابات بدون ان تحصل على مقاعد في البرلمان وبالتالي عدم المشاركة في الحياة السياسية في البلاد بشكل فاعل وحقيقي سواء في البرلمان أو الحكومة من خلال المشاركة في ائتلاف حكومي .

الفصل الثاني

علاقة النظم الانتخابية والأحزاب بالاستقرار الحكومي

تمهيد وتقسيم :

كنا قد تناولنا في الفصل الأول من البحث عملية التأثير المتبادل بين الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية في الدول الديمقراطية أو التي تسير في طريق الديمقراطية (الديمقراطيات الناشئة) وكيف تسهم الأنظمة الانتخابية في خلق أنظمة حزبية مختلفة باختلاف النظام الانتخابي المعتمد في كل بلاد وكيف تسهم الأحزاب السياسية القائمة سواء كانت في السلطة أو المعارضة في رسم ووضع وتعديل النظام الانتخابي في البلاد ودورها في سير العملية الانتخابية وتأثيرها على الناخبين وتأثيرها على بعضها البعض.

وستتناول في هذا الفصل (الفصل الثاني) كيف يؤثر اختلاف الأنظمة الانتخابية والحزبية والتأثير المتبادل فيما بينهما في عملية الاستقرار الحكومي أو عدم استقراره حيث أن بعض الأنظمة الحزبية تسهم في توطيد دعائم الحكومة القائمة ولا يؤثر في الحكومة الخلاف السياسي في البلاد بحكم سيطرة أحد الأحزاب عليها أو بحكم قيام ائتلاف حكومي متجانس وبعضها الآخر يهدد الحكومة القائمة بالانهيار أو سحب الثقة منها في أي لحظة ممكنة في حالة الخلاف السياسي في البلاد لان النظام الانتخابي والحزبي يؤديان إلى خلق ائتلاف حكومي هش يسهل تفككه وانهاره عند أي خلاف بين الأحزاب التي تتكون منها الحكومة الائتلافية ، لذلك مطلوب دائما الدقة في وضع النظام الانتخابي للبلاد.

يجب ان ننوه بداية وقبل الدخول في معالجة هذا الفصل إلى انه يوجد ما يسمى **بالنظم الحزبية اللاتنافسية:**

وأبرز نماذج هذه النظم هي نظام الحزب الواحد *single party system*. وهو النظام الذي يشكل فيه حزب واحد الحكومة وغير مسموح للأحزاب الأخرى من المنافسة بمرشحيها في الانتخاب وفي الوقت الذي يحرم فيه هذا الحزب

أحزاب المعارضة من ممارسة عملها ، يسمح لأحزاب تابعة متحالفة معه من تشكيل جبهة شعبية *popular front* أو جبهة قومية *National front*^(١).

وتعود تسمية هذا النظم باللاتنافسية لانتفاء اي منافسة ولو نظرية بين الأحزاب السياسية ، إما لوجود حزب واحد لا يسمح بوجود حزب آخر أو لوجود حزب واحد إلى جانب أحزاب شكلية تخضع لقيادته لكي لا تتوفر لها فعليا أية امكانية للمنافسة الحقيقية .

وقد اكتسب تصنيف الحزب الواحد أهميته منذ الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ ، إذ قامت تلك الثورة حزبا ملهما للعمال وليس فقط في الاتحاد السوفييتي بل في كل ربوع أوروبا الشرقية. حيث أن وجود حزب وحيد هو شرط لبناء الاشتراكية ، وان الحزب الشيوعي لابد ان يمارس ما سمي بديكتاتورية البروليتارية ضد بقايا الطبقات السابقة وتأثيراتها السلبية ، وأن الثورة الاشتراكية تعني حتما تقييد الحقوق السياسية لهذه الطبقات ، بما فيها حق ممارسة الحياة الحزبية وحق الانتخاب والترشيح^(٢).

دأبت الزعامة السوفيتية على رفض كل دعوة للسماح بتعدد الأحزاب. وصرح ستالين في تقريره بشأن مشروع دستور ١٩٣٦ ، رداً على النقد الموجه ضد رفض السوفييت للتعددية الحزبية بأنه " في الاتحاد السوفييتي لا يسوغ ان يقوم سوى حزب واحد ، هو الحزب الشيوعي ، الذي يذود بجرأة وإلى آخر المدى عن حقوق العمال والفلاحين " وقد حافظ خلفاء ستالين على هذا المبدأ ورددوه في أكثر من مناسبة. وفي إطار هذه القاعدة العامة لا يعارض السوفييت

(١) انظر :

Single-party state, From Wikipedia, the free encyclopedia-
dihttp://www.en.wikipedia.org/wiki/talk:single, p.3.

(٢) انظر: روجيه غارودي، منعطف الاشتراكية الكبير، ترجمة أديب الجمي، ط٢ ، تاريخ الطبعة الفرنسية

قيام تعددية حزبية في احوال معينة. ويشير الباحثون إلى ان نظام الحزب الواحد لا يشكل خاصية محتمة لكل تنظيم سياسي بل في الإمكان إباحة تعدد الأحزاب شريطة أن تدور في فلك السلطة الاشتراكية الواحدة وتخدم الأهداف الاشتراكية التي يقررها الحزب الشيوعي ، فتمثل لإرادته باعتبارها ضمان الوحدة الايديولوجية والسياسية الصلبة لكل المجتمع ، والتطور الهادف والمتكافئ لكل عناصر البناء الاشتراكي^(١).

وعلى الرغم من ان هذا المفهوم سار في تلك البلدان في مواجهة الرأسمالية إلا أنه ظهر في بلدان العالم الثالث بوصفه مفهوماً موحداً لفئات المجتمع المختلفة للحد من الصراع الاجتماعي. وقد أصبح الحزب الواحد الظاهرة الكاسحة للنظم الحزبية التي نشأت في افريقيا عقب استقلال دولها بوصف هذا النوع من الأحزاب قائماً لغرض الدمج الجماهيري وتثبيت اركان الدولة بداية^(٢).

إن بعض الدول التي هي في طور النمو تبرر اعتماد نظام الحزب الواحد بالأسباب التالية^(٣).

١ - الحزب الواحد هو الأداة الملائمة لتحقيق الوحدة الوطنية ، فتعدد الأحزاب في المجتمعات غير المنصهرة ، قد يؤدي إلى تعميق الانقسامات الأثنية واللغوية والطائفية والمذهبية والقومية وبروز السياسات العشائرية وهذه كلها تقود إلى تفتت الدولة والمجتمع.

(١) انظر: د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، (الكويت مطابع الرسالة، الطبعة الأولى ، عام ١٩٧٨) ص ١٩.

(٢) انظر : د. أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق، ص ١٣٠.

(٣) انظر : د. عصام سليمان، مرجع سابق، ص ٩٨.

٢ - يحد الحزب الواحد من الصراعات الثانوية والشخصية التي تؤدي إلى هدر الطاقات والوقت والمال ، وتحول دون تحقيق عملية النهوض الاقتصادي.

٣ - يساعد الحزب الواحد على إجراء تغييرات جذرية في المجتمع وتبديل ذهنية المواطنين عبر التوجيه الحزبي والتربية المدنية.

غير أن نظام الحزب الواحد ، برأي دعاة الليبرالية السياسية يشكل خطراً على الحريات العامة الأساسية ، ويطرح تساؤلاً حول إمكانية التوفيق بينه وبين الديمقراطية. فالديمقراطية تقوم على الحوار وتعدد الآراء والاتجاهات ، وهل يسمح نظام الحزب الواحد بذلك؟

إن تحقيق الديمقراطية في ظل نظام الحزب الواحد تعترضه صعوبات ويتوقف على سلوك الحكام الذين هم في الوقت نفسه قادة الحزب وخصوصاً على البنية الداخلية للحزب ، وإمكانية الحوار الديمقراطي داخل المؤسسات الحزبية.

هذه النظم اللاتنافسية لا يمكن الحديث فيها عن الاستقرار الحكومي من عدمه بحكم سيطرة حزب واحد على الحياة السياسية في البلاد أو تشكيكه لجهة شعبية من عدة أحزاب يقودها وبالتالي فإن الحكومة القائمة لا يمكن أن تتعرض لهزات ويقوم الحزب المسيطر كل فترة بتبديل الحكومة وإجراء تغييرات فيها لوحده أو بالتشاور مع أحزاب الجبهة الشعبية.

أما في الدول التي فيها أكثر من حزب المسيطر على الحياة السياسية كما هو الحال في أوروبا نجد تعدد للأحزاب وما يميزها هو تعدد الاتجاهات والكتل ، إذ لا نجد نمط واحد في الحياة السياسية بل هناك عدد كبير جداً من المحاور والحركات والأحزاب في المجتمعات الأوروبية. وليس هناك رأي واحد ، ودرجات الرأي وتغييراته تدور حول مؤسسات وحركات وأحزاب.

فالتعددية هي نظرية تسمح بقيام حكم تتفاوت فيه العقائد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية والثقافية وغيرها ، والتعددية كمصطلح سياسي هي نظام سياسي قائم على تعايش الجماعات المختلفة والمستقلة في الإدارة مع تمثيلها في الحكم ، وكذلك فالتعددية تتمثل في وجود منافسة حرة بين الجماعات في ممارسة التأثير على القرارات المتخذة من قبل الدولة. ويشير مصطلح التعددية السياسية إلى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحققها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعاتها^(١).

وإن الأخذ بمبدأ التعددية السياسية يشكل أحد العوامل الأساسية للتمييز بين الدولة الاستبدادية ذات النظام الشمولي التي يسود فيها حكم الحزب الواحد والدولة الديمقراطية ، والتعددية السياسية بهذا المعنى هي إقرار واعتراف بوجود التنوع حيث أكد الدستور السوري النافذ لعام ٢٠١٢ على فكرة التعددية الدينية في المادة الثالثة منه^(٢) ، وعلى فكرة التعددية الثقافية أو المجتمعية في المادة التاسعة منه^(٣).

وإن التعددية السياسية تعتبر ميزة أساسية في النظام الديمقراطي وتظهر في الاعتراف بحرية الاعتقاد والتعبير عن الرأي ، حيث نصت المادة ٤٢ من الدستور السوري النافذ على أن حرية الاعتقاد مصونة وفقاً للقانون ولكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول أو الكتابة أو بوسائل التعبير كافة^(٤). وأكد الدستور السوري النافذ في المادة ٤٥ منه على أن "حرية

(١) انظر : د. حسن البحري ، النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص ٤٨٧ — ٤٨٨.

(٢) انظر : المادة الثالثة من الدستور السوري النافذ في ٢٧/٢/٢٠١٢ م.

(٣) انظر : المادة التاسعة من الدستور السوري النافذ في ٢٧/٢/٢٠١٢ م.

(٤) انظر : المادة ٤٢ من الدستور السوري النافذ في ٢٧/٢/٢٠١٢ م.

تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط التي يبينها القانون^(١).

التعددية الحزبية هي أحد أنماط التعددية السياسية وهي ضمانة لتداول السلطة سلمياً وعدم الاستبداد أو الانفراد بالحكم ، وإن موضوع التعددية الحزبية مرتبط بموضوع الأحزاب السياسية ، فالاعتراف بالتعددية الحزبية هو اعتراف بحق انشاء الأحزاب السياسية ، وحققها في ممارسة العمل السياسي المشروع والتداول على السلطة ، وللتعددية الحزبية معنيان عام وخاص ، فالمعنى العام للتعددية الحزبية هو الحرية الحزبية بمعنى أن يُعطى أي تجمع ولو بشروط معينة الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة ليتم من خلاله الوصول إلى خير الأطر التي تسمح بسيادة مفهوم التنافس السياسي من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها . أما المفهوم الخاص لها فهو يشير إلى وجود ثلاثة أحزاب فأكثر كل منها قادر على المنافسة السياسية والتأثير على الرأي العام من خلال تنظيم ثابت و دائم يكسبها قوة واستقراراً ويميزها عن غيرها من التجمعات المائعة وغير الثابتة التي وجدت في دول أوروبا الوسطى بين عامي ١٩١٩-١٩٣٩ م ، وما زالت قائمة في أغلب دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية^(٢).

وتتجلى التعددية السياسية والحزبية بشكل فعلي في الجمهورية العربية السورية وخصوصاً بعد صدور الدستور السوري النافذ لعام ٢٠١٢ والذي أكد على التعددية السياسية بشكل صريح ، وذلك في المادة الثامنة منه والتي أحالت إلى القانون مهمة تنظيم الاحكام والإجراءات الخاصة بتكوين الأحزاب السياسية فصدر قانون الاحزاب السوري بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٠ تاريخ

(١) انظر : المادة ٤٥ من الدستور السوري النافذ في ٢٧/٢/٢٠١٢ م.

(٢) انظر : د . حسن البحري ، النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص ٤٩٠ .

٢٠١١/٨/٣ لينظمها ، حيث أن وجود عدد كبير من الأحزاب يتفق مع المبادئ الأساسية للديمقراطية

الأحزاب السياسية تلعب دوراً أساسياً في تقويم السلطة وكشف أخطائها وردها إلى الصواب وإذا كان العمل الحكومي لا يتطابق مع الوعود التي قطعتها الأحزاب قبل وصولها إلى الحكم، فإن الناخبين سيعبرون عن عدم رضائهم في الانتخابات التالية إضافة إلى رقابة أحزاب البرلمان على الحزب الحاكم التي قد تؤدي إلى سحب الثقة وسقوط الحكومة وبالتالي فإن الأحزاب السياسية وتعددها بمثابة وسيلة تبدي من خلالها الجماهير عدم رضاها فينعكس هذا الأثر على تغيير الحزب الحاكم وانتقال السلطة بطرق سلمية.

إن تعدد الأحزاب السياسية وتصارعها قد يوحى للشخص بأن المجتمع الغربي مجتمع فوضى، ولكن الصراع بين القوى لا يعني الفوضى، فهناك موازنة دائمة بين النظام والحرية، وهناك التقاء بين القوى السياسية على المسائل العامة. ولا يمكن تصور وجود منع عن أي نوع من النشاط السياسي المعبر عن التنافس السياسي أو المشاركة السياسية ما بين القوى والهيئات والأحزاب السياسية أو أي منع من حرية التعبير عن الرأي في نقد الحكومة وسياساتها وإدارتها أو المساس براس السلطة الحاكمة، وإنما هناك مفاهيم عامة ثابتة ومقبولة من الجميع في عملهم السياسي. والصراع يكون سلمياً بين كل القوى السياسية في المجتمعات الغربية^(١).

إن من يمارس السلطة "الحكومة" أو البعيد عن السلطة "المعارضة" يؤمن بأن أي طرف منهما لا يملك الحقيقة كاملة، كل المسائل نسبية وقابلة للنقاش، فالحكومة تملك جزء من الحقيقة والمعارضة تملك الجزء الآخر

(١) انظر: وليم زارتمان، (المعارضة كدعامة للدولة، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي) (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الثاني، ط ١، ١٩٨٩)، ص ٥٥٨.

فالمعارضة تُستشار ويؤخذ رأيها في المسائل المهمة والخطيرة مثل (استقلال الجزائر، توحيد شطري المانيا) ويكفي ان نشير إلى ان المعارضة يطلق عليها في بريطانيا " حكومة جلالة الملكة " تقديسا لأهميتها ودورها في ممارسة السلطة^(١).

سنعمل على دراسة النماذج التطبيقية للتعددية السياسية في الدول الديمقراطية ومدى تأثير ذلك على الاستقرار الحكومي من خلال بحثين رئيسين:

المبحث الأول: الاستقرار الحكومي في ظل نظم الأغلبية التعددية
المبحث الثاني: الاستقرار الحكومي في ظل نظم التمثيل النسبي والمختلط

^(١) انظر :

Ghita Ionescu and Isabel De Modariaga: *Opposition :past and Present of Political Institution*, London,C,A, Watts and Co.Ltd,1968,p.5.

المبحث الأول

الاستقرار الحكومي في ظل نظم الأغلبية التعددية

كُنَّا قد تناولنا في الفصل الأول دراسة نظم الاغلبية التعددية وتعرفنا على خمس أنظمة متعارف عليها في العالم لنظم الاغلبية التعددية ، وتعرفنا على أثر كل من هذه الانظمة على الأحزاب السياسية في البلاد حيث ان بعض انظمة الاغلبية التعددية يسهم في خلق ثنائية حزبية قوية تفيد بسيطرة حزبين كبيرين على الحياة السياسية في البلاد يتداولان السلطة بحيث يفوز أحدهما بالسلطة ويكون الاخر في موقع المعارضة بشكل كامل ، وبعض نظم الاغلبية التعددية الاخرى تسهم في خلق تعددية حزبية في البلاد بحيث يوجد عدد من الأحزاب له موقعه القوي على الخارطة السياسية للبلاد والمؤثر في السلطة أو المعارضة^(١). وكل هذا له أثره على عملية استقرار الحكومة أو عدم استقرارها. وهذا ما سنعمل على بيانه من خلال مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: الأغلبية التعددية والثنائية الحزبية والاستقرار الحكومي.

المطلب الثاني: الأغلبية التعددية والتعدد الحزبي والاستقرار الحكومي.

(١) انظر : الفصل الأول من هذا البحث ، ص ٣١ وما بعدها.

المطلب الأول

الأغلبية التعددية والثنائية الحزبية والاستقرار الحكومي

يمتدح كثير من رجال السياسة نظام الحزبين السياسيين، بل ويذهب بعض الفقهاء على اعتبار نظام الحزبين السياسيين نظاماً تفرضه الطبيعة ويحتمه التاريخ. وفى هذا المقام يقول ديفرجيه (إن نظام الحزبين السياسيين يبدو نظاماً طبيعياً ونقصد بذلك أن الشعوب دائماً تكون أمام الاختيار بين سياستين فكل سياسة تحتم الاختيار بين حلين)

إن الصراع دائماً يكون صراعاً بين اتجاهين أو ميلين أو طبقتين فالصراع بين الاتجاهين مثاله الصراع بين أنصار الاستقرار وأنصار الحركة والصراع بين الميول يكون صراعاً بين ذوي الميول المحافظة وأنصار التغير الجذري، والصراع بين الطبقات مثاله الصراع بين الطبقة البورجوازية وطبقة البروليتارية وهكذا تبدو الثنائية متفقة مع طبيعة الأمور.

وخلال تطور التاريخ في الماضي كانت كل الصراعات الكبرى صراعات بين فئتين كبيرتين، كاثوليك وبروتستانت جبليين ويعقبيه ، محافظين وليبراليين، رأسماليين واشتراكيين، غربيين وشيوعيين. وعلى ذلك فإن الرأي العام أمام المشاكل الكبرى يجد نفسه منقسماً إلى اتجاهين متعارضين أي أن الحركة الطبيعية للمجتمعات تميل نحو نظام الحزبين^(١)، وهذه هي النتيجة التي يصل إليها الفقيه ديفرجيه.

كما أسلفنا سابقاً فإن بعض أنظمة الاغلبية التعددية الانتخابية كما هو حال نظام الفائز الأول من شأنها خلق ثنائية حزبية، وهذا يظهر واضحاً وجلياً في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، حيث نجد أن نظام

(١) انظر : د. سعاد الشرقاوي ، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٤٥.

الفائز الأول قد أنتج ثنائية حزبية في الولايات المتحدة الأمريكية متمثلة بالحزبين (الجمهوري والديمقراطي) يتناوبان في موقعي السلطة والمعارضة ونجد ايضا ان نظام الفائز الأول قد انتج ثنائية حزبية سيطرت على الحياة السياسية في بريطانيا متمثلة بحزبي (المحافظين والعمال) يتناوبان في موقعي السلطة والمعارضة وهذا الشيء يكون له اثره في العمل السياسي وعملية الاستقرار الحكومي.

وهذا ما سنعمل على بيانه من خلال الفرعين الرئيسيين التاليين:

الفرع الأول: الثنائية الحزبية والاستقرار الحكومي

الفرع الثاني: حالة تطبيقية (بريطانيا)

الفرع الأول

الثنائية الحزبية والاستقرار الحكومي

إن وجود حزبين كبيرين يسيطران على الحياة السياسية في البلاد يجعلنا أمام تشكيل حكومة قوية في البلاد على الرغم من وجود أحزاب صغيرة أخرى، وتكون هذه الحكومة مكونة في الغالب من الحزب الفائز في الانتخابات وبالتالي فإننا نكون أمام حالة من الاستقرار الحكومي شبه الدائم لأن الحكومة من لون حزبي واحد الا اذا حصل انقسامات داخل الحزب الواحد وتحول الفصيل المنقسم إلى معارضة عندها يمكن ان تسقط الحكومة بحكم تغير النظام السياسي القائم على حزبين كبيرين إلى تعددية حزبية أو انضمام المنشقين عن الحزب الحاكم إلى صفوف الحزب المعارض وعندها قد يصار إلى وضع نظام انتخابي جديد وتنظيم انتخابات نيابية جديدة تفرز قوى سياسية مختلفة داخل البرلمان ، وهذا ما لم يحصل في الدول الاصلية في هذا النظام الحزبي كالولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا ، حيث ان

الحزبين الجمهوري والديمقراطي يسيطران على الحياة السياسية الأمريكية منذ زمن بعيد وكذلك يسيطر حزبي المحافظين والعمال على الحياة السياسية في بريطانيا منذ زمن بعيد ولم يحصل داخلهما أي انشقاقات أو انفصال جوهري وعميق من شأنه تغيير النظام الحزبي والسياسي القائم في البلاد .

يقول ديفرجيه (فالوزارة تضمن ثقة البرلمان ، ماعدا حالة أزمة داخلية في حزب الأغلبية تؤدي إلى انشقاق وإلى خسارته الأكيدة في الانتخابات. إن ازِمات كهذه هي جدا نادرة بسبب عواقبها الوخيمة وبالتالي تبقى الحكومة ثابتة جدا ولا خوف من سقوط الحكومات. فلا يتهدد رئيس الوزراء أي خطر بإقالته خلال كل المدة التشريعية ، لأن حزبه يملك وحده غالبية الاصوات في البرلمان علاوة انه يطبق في صفوفه نظاما صارما)^(١).

أيضاً يمكن ان تسقط الحكومة حتى لو كانت من لون حزبي واحد في حال تمت مساءلتها أمام البرلمان من قبل نواب الحزب الفائز المشكل للحكومة وقيامهم بحجب الثقة عنها.

أولاً - حجب الثقة (المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان) :

يسود عالمنا المعاصر وبخاصة في دول الديمقراطيات الحرة مبدأ أساسي وجوهري يتعلق بممارسة السلطة السياسية ، ومضمون هذا المبدأ أن أولئك الذين يمارسون السلطة "أي الحكام " يجب ان يكونوا عرضة للمحاسبة أو المسؤولية أي أن يكون هؤلاء الحكام مسؤولين عن كيفية تسيير وتصريف

(١) انظر : موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري ، مرجع سابق، ص ١٣١ .

شؤون البلاد أمام أولئك الذين يخضعون لسلطانهم أي أمام افراد الشعب المحكومين^(١).

ونظراً لاستحالة تطبيق صورة الديمقراطية المباشرة (التي يتولى بموجبها الشعب بنفسه شؤون الحكم) فقد تقرر الأخذ بصورة الديمقراطية التمثيلية أو النيابية، وبموجبها أصبح من الممكن ان يتعرض الحكام للمسؤولية أمام أولئك الذين اختارهم الشعب لممارسة شؤون الحكم والسيادة بالنيابة عنه، أي أمام البرلمان^(٢).

نشأت مسؤولية الحكام أمام برلمان الشعب في انكلترا وهذا ما سنراه لاحقاً بالتفصيل، وباعتبار ان العرف الانكليزي يقول ان (الملك لا يخطئ) فقد تقرر مسؤولية الوزارة. وهكذا، فقد أصبحت الوزارة في ظل النظام البرلماني مسؤولة عن اعمالها أمام مجلس البرلمان المنتخب ويطلق على هذه المسؤولية اسم "المسؤولية الوزارية السياسية" وهذه المسؤولية قد تكون جماعية اذا تعلقت بعمل من اعمال السياسة العامة للحكومة، أو بتصرف من تصرفات رئيس الوزراء، وهي توجب مسؤولية الوزارة بأكملها، كما قد تكون المسؤولية فردية إذا تعلقت بأعمال وتصرفات الوزير الخاصة بوزارته والتي لا تدخل في نطاق السياسة العامة للحكومة، سواء تلك التي تصدر عنه شخصياً، أو التي تصدر عن الموظفين التابعين لوزارته، ومقتضى المسؤولية الوزارية السياسية أن الوزارة إذا فقدت ثقة مجلس البرلمان المنتخب تسقط

(١) انظر : د. حسن البحري، رسالة دكتوراه بعنوان (الرقابة المتبادلة بين السلطين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية "دراسة مقارنة" (القاهرة، جامعة عين شمس، عام ٢٠٠٦)، ص ١٩٨.

(٢) انظر :

Bradly ,A. W and Ewing ,K. D: Constitutional and Administrative Law (London ,Longman, 11th Edition,1993) ,p.111.

بأكملها ، وكذلك فإن المجلس اذا سحب الثقة من احد الوزراء فعلى ذلك الوزير ان يستقيل من منصبه ^(١).

عندما نتحدث عن المسؤولية الوزارية فإننا نقصد تلك المسؤولية التي تتعقد أمام مجلس البرلمان المنتخب ، وهذه المسؤولية خلافاً للمسؤولية القانونية لا يمكن فرضها عبر المحاكم وذلك توصف بانها "سياسية" نظراً لأن النتائج المترتبة عليها هي نتائج سياسية ، تتمثل في ضرورة اعتزال الحكم بمجرد فقدان ثقة ممثلي الشعب في البرلمان ، وعلى ذلك فإن المسؤولية الوزارية السياسية التي هي موضوع بحثنا لا تتعقد عن الاعمال التي يخالف فيها عضو الحكومة نصاً قانونياً ، وإنما عن الأعمال التي لا يمكن تكييفها بمقتضى نصوص القوانين على أنها أخطاء قانونية أو جرائم ، ونقصد بذلك تلك الأعمال التي تنشأ عن السياسة العامة والتي يتبين أنها لا تتفق ومصالح الدولة أو رغبات جماهير الشعب ^(٢).

وعلى ذلك فانه يخرج عن نطاق بحثنا المسؤولية القانونية التي تترتب على قيام عضو الحكومة بمخالفة أحكام القانون سواء كان القانون المدني أو الجنائي.

ثانياً - أوجه الاختلاف بين المسؤولية السياسية والمسؤولية المدنية والجنائية للوزراء :

يخضع الوزراء بصفة عامة لثلاث انواع من المسؤولية هي المسؤولية السياسية والمسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية وإذا كانت المسؤوليتين المدنية والجنائية يخضع لهما جميع الافراد سواء كان سياسيين أو غير سياسيين فإن الأمر جداً مختلف بالنسبة للمسؤولية السياسية حيث لا يخضع لها الا الوزراء

(١) انظر: د. حسن البحري، الرقابة المتبادلة بين السلطين التشريعية والتنفيذية، مرجع سابق، ص ١٩٩.

(٢) انظر :

أو من يمارسون سلطة سياسية ومن هنا فإن المسؤولية السياسية تتميز عن كل من المسؤوليتين المدنية والجنائية من نواح ثلاث^(١):

١ - من ناحية الشخص: يخضع للمسؤولية السياسية فقط كل من يمارس سلطة سياسية ولهذا فإن الوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة يتحملون المسؤولية السياسية أمام البرلمان سواء بصورة فردية أو جماعية، وذلك تطبيقاً للقاعدة القائلة بأنه " حيث تكون السلطة تكون المسؤولية " ويترتب على ذلك نتيجة مهمة مفادها أن المسؤولية السياسية لا يمكن ترتيبها في حق الأشخاص العاديين الذين لا يشغلون اية مناصب سياسية، وذلك على عكس المسؤوليتين المدنية والجنائية حيث يخضع لهما جميع الأفراد، سواء كانت لهم سلطة سياسية أم لا.

٢ - من ناحية العمل الذي يرتبها : ترد المسؤولية المدنية على الاعمال التي يأتيها الوزراء بالمخالفة لأحكام القانون المدني ، وترد المسؤولية الجنائية على الجرائم الجنائية المحددة في قانون العقوبات ، التي يرتكبها الوزراء بمناسبة أو اثناء تأدية وظائفهم ، أما المسؤولية السياسية للوزراء فهي أوسع نطاقاً حيث ترد على جميع الاعمال التي يأتيها الوزراء اثناء ممارستهم لمهامهم سواء في ذلك الاعمال والتصرفات الايجابية والسلبية، المشروعة وغير المشروعة، العمدية وغير العمدية ، فالبرلمان يراقب السياسة العامة للوزراء ويبحث في مدى سلامة الاجراءات والقرارات الوزارية المختلفة ، لا من حيث مطابقتها للقانون فقط ، بل يبحث ايضا في مدى ملائمتها للظروف الواقعية

(١) انظر : د. عبد الله إبراهيم ناصف، مدى توازن السلطة السياسية مع المسؤولية في الدول الحديثة، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق في جامعة القاهرة، سنة ١٩٨١ ص ٩٤-٩٥ وراجع ايضا د. أحمد محمد ابراهيم، المسؤولية السياسية للحكومة في النظام البرلماني (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩١.

التي صدرت فيها ومدى توافقها مع الصالح العام ، ومدى تحقيقها لرغبة الاغلبية البرلمانية ، حتى لو تنافست تلك الرغبة مع القانون^(١).

٣ - من حيث الجزاء: إن الجزاء الذي يترتب على المسؤولية السياسية هو جزاء من نوع سياسي يتمثل في العزل أو الطرد من المنصب، بينما الجزاء في المسؤولية المدنية يتمثل في التزام الوزراء بإصلاح الضرر الذي قد يلحق بأحد أو بعض الافراد نتيجة الاخطاء الشخصية التي يرتكبونها اثناء ممارستهم لوظائفهم، سواء كان هذا الاصلاح بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل وقوع الضرر أو في صورة تعويض مالي يدفع من الذمة الخاصة للمسؤول محدث الضرر. كما أن المسؤولية الجنائية توجب محاكمة الوزراء على الجرائم التي تصدر منهم ويعاقب عليها القانون سواء كانت من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات، أم جرائم خاصة ناتجة عن استغلال وظائفهم.

بعد ذلك يمكننا ان نعرف المسؤولية السياسية :

ذلك الحق الذي يخول مجلس البرلمان المنتخب سحب الثقة من هيئة الوزارة كلها كوحدة، أو من أحد الوزراء بمفرده، متى كان التصرف الصادر من الوزير أو من الحكومة مستوجباً للمساءلة، ويترتب على هذا التصرف البرلماني وجوب استقالة الوزارة أو الوزير، وذلك نتيجة سحب الثقة منهما.

حيث يقوم عدد من النواب يُحدد عددهم قانون الانتخاب بطلب حجب الثقة عن الحكومة، فيحضر رئيس مجلس الوزراء والوزراء أمام البرلمان ويتم التصويت من قبل اعضاء البرلمان على بقاء الحكومة أو سقوطها فاذا صوت النواب لصالح الحكومة تكون قد حازت على ثقتهم من جديد وان صوتوا في

(١) انظر : د. ثروت بدوي ، النظم السياسية ، مرجع سابق، ص ٣٣٣.

غالبيتهم ضد سياسة الحكومة تسقط الحكومة بفعل حجب الثقة عنها من قبل البرلمان أو النواب.

حيث انه بعد حجب الثقة عنها يتوجب على رئيس مجلس الوزراء تقديم استقالته ويلحق به الوزراء في تقديم استقالتهم وعندها يعاد تشكيل الحكومة من قبل نفس الحزب بعد تكليف الملك أو الحاكم نائب من الحزب الفائز أو زعيم الحزب كما هو مألوف بإعادة تشكيل الحكومة من جديد وهذا ايضا قلما يحصل في دول الثنائية الحزبية عندما تكون الحكومة مشكلة بشكل كامل من الحزب الفائز في الانتخابات.

وقد يتشارك في تشكيل الحكومة مع الحزب الفائز في الانتخابات حزب صغير أو أحزاب صغيرة حصلت على بعض المقاعد في الانتخابات اذا لم يحصل الحزب الفائز على الاغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة ، وعندها يستعين بحزب من الأحزاب الصغيرة لتحقيق الاغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة وتسمى حكومة ائتلافية وهنا يمكن القول ان هذه الحكومة ليست بالقوة التي تكون عليها الحكومة التي يتم تشكيلها من الحزب الفائز لوحده لأنها مهددة بالسقوط في حال الخلاف السياسي بين الحزب الفائز والحزب الذي استعان به لتشكيل الحكومة .فقد يختلف الحزبان حول مشكلة ما في البلاد قد تكون سياسية أو اقتصادية ويكون الخلاف ايديولوجي لا يصل معه الأحزاب إلى حل مما يؤدي إلى انسحاب الحزب الصغير من الحكومة وسقوط الحكومة ولكن مع ذلك لن يستطيع حزب اخر تشكيل الحكومة وسيعاد تشكيلها من قبل الحزب الفائز في الانتخابات بالتحالف مع أحزاب اخرى أو يتم تنظيم انتخابات جديدة في حال تفاقم الصراع السياسي في البلاد وهذا قلما يحصل في النظم السياسية الديمقراطية الاصلية الذي يسيطر فيه حزبان على الحياة السياسية لان

ثقافتها السياسية علمتها المرونة في التعاطي مع الخلافات وحلها بدون الوصول إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد .

نتيجة:

نظام الثنائية الحزبية يؤدي إلى استقرار حكومي قوي يصعب معه زعزعة الحكومة القائمة والتي يشكلها الحزب الفائز في الانتخابات لوحده الا في حالات استثنائية نادراً ما تحصل كحجب الثقة عن الحكومة من قبل نواب الحزب الفائز والذي يشكل الغالبية في البرلمان أو حالة انقسام في الحزب الفائز أو حالة تشكيل حكومة ائتلافية في حال عدم حصول الحزب الفائز على الاغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة ، وبالتالي يمكننا القول ان حكومة الدول ذات الثنائية الحزبية هي من اقوى الحكومات في العالم وأكثرها استقراراً.

الفرع الثاني

حالة تطبيقية (بريطانيا)

يعتبر النظام البرلماني نتاجاً لتطور تاريخي تدريجي وطويل، ولد وترعرع بطريقة تجريبية في بريطانيا.

لقد تطور النظام البرلماني البريطاني نتيجة لظروف خاصة مرت بها هذه الدولة، حيث أدت هذه الظروف إلى تراجع دور الملك ونشأة البرلمان وظهور سمات النظام البريطاني الحديث ولكن بشكل متلاحق، وعلى عدة مراحل هي ظهور منصب أو وظيفة الوزير الأول، حلول مسؤولية الوزراء السياسية محل مسؤوليتهم الجنائية، ظهور المسؤولية الجماعية أو التضامنية للحكومة (حجب الثقة)، ظهور حق حل البرلمان، وظهور الأحزاب السياسية وتطورها.

أولاً - نشأة البرلمان الإنكليزي:

نشأ البرلمان في انكلترا وتطور خلال قرون عديدة، فقد كان الملوك هناك يحكمون حكماً مطلقاً وإلى جانبهم ما يدعى بالمجلس الكبير وهو يضم النبلاء وكبار رجال الدين يستشيرهم الملك ان شاء وفي قضايا معينة، إلى أن حصل خلاف كبير بين الملك جون وأعضاء المجلس الكبير مما أدى إلى نشوب حرب بين جيوش الطرفين، انتصرت في نهايتها جيوش النبلاء، على الملك وفرض المجلس الكبير (العهد الاعظم أو ما يعرف بالماناكارتا) على الملك جون عام ١٢١٥، وبموجب هذه الوثيقة وافق الملك على استشارة المجلس وان يكون له دور في الأمور العامة وخاصة في ما يتعلق منها بقوانين الضرائب. واستمر هذا الحال إلى عام ١٢٦٥ حيث طلب الملك انتخاب عضوين عن كل مدينة إنكليزية يحضرون اجتماعات ومناقشات المجلس الكبير ويتمتعون بالاختصاص ذاتها التي يتمتع بها أعضاء المجلس من النبلاء، الذين

يحصلون على عضوية المجلس بالتعيين من قبل الملك أو بالوراثة. وبعد فترة من الزمن رفض النبلاء الجلوس مع ممثلي المدن في مجلس واحد. فاخذ ممثلو المدن يعقدون اجتماعاتهم منذ عام ١٣٥١ في قاعة منفصلة ثم قرروا عام ١٣٧٧ انتخاب رئيس لهم لإدارة الجلسات والتحدث باسمهم أمام الملك. ومنذ انفصال الاعضاء المنتخبين عن النبلاء المعيّنين أصبح البرلمان الانكليزي مكانا من مجلسين، عرف الأول باسم (مجلس العموم) والثاني باسم (مجلس اللوردات) وكانت صلاحيات واختصاصات المجلس متساوية حتى عام ١٩١١ حيث تم تقليص الصلاحيات التشريعية لمجلس اللوردات وأصبح ملزماً بالموافقة على جميع القوانين التي يقرها مجلس العموم خلال عامين وإلا فتصبح نافذة بدون موافقته. وفي عام ١٩١٤ تم تقليص المدة إلى سنة واحدة فقط. وبهذا أصبح مجلس اللوردات دون صلاحيات فعلية وإنما يمكن تسميته بالمجلس الفخري خاصة وان عضويته لم تعد قاصرة على النبلاء وإنما اخذت تدخله شخصيات من انحدارات طبقية مختلفة ولكنها قدمت خدمات كبيرة لإنكلترا وان تعيين هذه الشخصيات اعضاء في مجلس اللوردات انما هو نوع من التكريم.

وهكذا نرى تكوين البرلمان الانكليزي من مجلسين يعود إلى اسباب تاريخية وطبقية، غير ان الكثير من الدول الأوروبية والمستعمرات البريطانية السابقة اخذت بالنظام الانكليزي وقامت برلماناتها على اساس المجلسين دونما مبرر حقيقي^(١).

وعلى الرغم من التاريخ الدستوري العريق للدولة البريطانية، فقد بقيت بدون دستور مدون، حيث أن النظام السياسي و الدستوري في هذا البلد قائم في معظمه على الأعراف و السوابق و بعض القوانين العادية^(٢)، التي يمكن

(١) انظر: د. صالح جواد الكاظم و د. علي غالب العاني، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢) من هذه القوانين: العهد الكبير *Magna carta* المعلن عام ١٢١٥، وملتص الحقوق *Petition of Rights* لعام ١٦٢٨، ووثيقة الحقوق *The Bill of Rights* لعام ١٦٨٩، وقانون توارث العرش *Act of Succession*.

أن تعدل بقوانين عادية أخرى، مما يعطي هذا النظام مرونة كبيرة، و يفسر لنا هذا التطور التاريخي.

هذا النظام السياسي القائم في بريطانيا حقق نجاحاً كبيراً، نظراً لكونه يحوز رضا الغالبية الساحقة للشعب البريطاني بقواه السياسية والاجتماعية، ولتحقيقه استقراراً سياسياً وسيراً منتظماً لمؤسساته الدستورية^(١).

نظرياً، يمكننا القول بأن الشعب البريطاني بمجموعه يشكل أولى القوى السياسية الفاعلة، نظراً لدوره الأساسي، عبر التاريخ، في تحديد شكل المؤسسات الدستورية الحالية، ولتعلقه ببعض المبادئ، ولطباعه الخاصة التي يمكن تلخيصها بما قاله السير موريس آموس عند وصفه للحيوان السياسي الكامن في نفس البريطاني: "إنه صديق القوانين، مخلص لرؤسائه، لا تهمة المساواة، يحترم الكبار، يعشق الحرية، إقليمي، يحب التسويات، بناء كبير للقواعد، قليل الاهتمام بالمنطق و يحترم السوابق". أي أن هذا الشعب يتسم بالواقعية^(٢)، من جهة تفرض عليه التسويات الدائمة

=Settlement لعام ١٧٠١، وقانون البرلمان *Parliament act* لعام ١٩١١ و ١٩٤٩، وقانون الوصايا على العرش *The Regency Bill* لعام ١٩٣٧، و *European Community Act* لعام ١٩٧٢ الذي ينظم علاقة بريطانيا بالاتحاد الأوروبي، و وثائق أخرى عديدة.

(١) منذ نهاية القرن السابع عشر وحتى تاريخه، لم تعرف بريطانيا أزمات حكم خطيرة راجع في ذلك. د. سام دله، مرجع سابق، ص ٤٤٧.

(٢) إن ما يعبر عن الواقعية البريطانية بشكل جيد هو ما قاله السياسي البريطاني المشهور اللورد آرثر جيمس بلفور *Balfour* "إنه من الأفضل فعل أمر غيبي يمكن تحقيقه باستمرار، من فعل أمر ذكي لا يمكن تحقيقه مطلقاً". انظر : د. سام دله. مرجع سابق، ص ٤٤٩.

للتكيف والملائمة مع المتغيرات^(١)، ومن جهة أخرى متمسك بالتاريخ والتقاليد من خلال احترامهم لمؤسساتهم التقليدية ولو أصبحت عديمة الجدوى ويعرفون كيف يكيفونها مع الواقع (تراث واستمرار). ولكن عملياً تعتبر الأحزاب السياسية والنظام الانتخابي المطبق من أهم العوامل المؤثرة على شكل وطبيعة المؤسسات الدستورية القائمة.

ثانياً - الأحزاب السياسية:

قبل القرن السابع عشر كانت فكرة الحزبية مدانة بل كانت تعد تأمراً على الأمة^(٢)، وتعود الأحزاب السياسية في نشأتها تاريخياً إلى بريطانيا. وتعتبر الأحزاب السياسية القائمة في بريطانيا، كما هو الحال في جميع دول الديمقراطيات الغربية، ماكينات انتخابية بالدرجة الأولى من أجل الوصول إلى السلطة. وتتسم الحياة السياسية في بريطانيا بما يسمى بالثنائية الحزبية نظراً لوجود حزبين كبيرين يتداولان السلطة بينهما، على الرغم من وجود أحزاب أخرى صغيرة تتنافس معهما.

أ - الثنائية الحزبية (المحافظين والعمال)

الثنائية الحزبية (Two-Party-System) تعتبر أهم ما يميز النظام السياسي البريطاني حيث يوجد حزبان رئيسيان يتقاسمان معظم مقاعد البرلمان ويتناوبان على السلطة لحصول أحدهما على الأغلبية فيه، على الرغم من وجود أحزاب أخرى تحصل على بعض المقاعد القليلة في البرلمان.

^(١) في الواقع إن الميل نحو التسويات يعود إلى أن الشعب أو الأمة البريطانية حققت انسجاماً كبيراً، بحيث لا يوجد فيما بينها مسائل خلافية جوهرية، والاختلاف يتركز فقط حول بعض المسائل الثانوية، التي تسهل بل تفرض تحقيق تسويات حولها. انظر في ذلك، د. سام دله، مرجع سابق، ص ٤٤٩.

^(٢) انظر :

إن انقسام البرلمان البريطاني بين تيارين رئيسيين يعود في الواقع إلى ما بعد ثورة ١٦٤٨ فقد كان يوجد حزبان قويان: حزب التوري *Tory* (الذي أصبح أسمه في القرن التاسع عشر حزب المحافظين) المؤيد لسلطات التاج، وحزب الويج *Whigs* (الذي سمي فيما بعد بحزب الأحرار) المؤيد لسلطات البرلمان. هذا الانقسام في الحقيقة كان مرده أسباباً دينية، دون أن يستتبع بالضرورة اختلافاً في النظرة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية. ولكن مع بداية القرن العشرين وظهور حزب العمال (حزب نقابات العمال *Labor Party*) الذي نشأ بمبادرة من النقابات العمالية، أخذ هذا الانقسام يستند إلى اختلاف في النظرة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية. فبعد النجاح السريع والكبير الذي حققه هذا الحزب عاشت بريطانيا في ظل نظام من الثلاثية الحزبية: المحافظين الأحرار، والعمال. وبعد فترة قصيرة من عدم الاستقرار الحكومي (بين ١٩٢٢ - ١٩٣٥، حيث عرفت بريطانيا ٩/ حكومات)، عادت الثنائية الحزبية بعد خروج حزب الأحرار من حلبة المنافسة على السلطة، وبقي حزب رئيسيان يتداولان السلطة فيما بينهما حتى الوقت الحالي هما: حزب المحافظين وحزب العمال.

يشكل حزب المحافظين وحزب العمال في بريطانيا النموذج الأمثل لنظام الثنائية الحزبية في دول العالم، على الرغم من أن نقاط الاختلاف بينهما آخذة في التناقص، حيث أصبحت تتركز حول بعض الأمور الفرعية التفصيلية أكثر منها حول أمور جوهرية. وفي هذا الصدد سوف نبين باختصار طبيعة المنضمين، وتنظيم ومبادئ كلا الحزبين.

١. حزب المحافظين:

طبقا لنظرية (لورنس لويل) الأميركي فان المحافظين هم الفئة القانعة بالأوضاع والمتشائمين من الإصلاح^(١).

حزب المحافظين حزب سياسي يميني بريطاني رئيسي تعود جذوره التاريخية إلى حزب التوري الذي ظهر في نهاية القرن السابع عشر. وكلمة توري *Tories* كانت تطلق في القرن السابع عشر على قطاع الطرق والرعاع الايرلنديين ثم أصبحت تستعمل كشتيمة توجه إلى انصار الكنيسة والنظام الملكي الذي قام عام ١٦٧٩ - ١٩٨٠ من هنا استعملت هذه الكلمة للدلالة إلى أحد أوائل الأحزاب الإنكليزية الذي نشأ في وقت واحد تقريباً مع حزب الويغ *Whigs* المعارض للاستبداد الملكي والمطالب بالحريات الديمقراطية ، أيد حزب التوري بقوة الملك تشارلز الثاني في معركته لمنع شقيقه جاك دوق بورك المؤمن بالكاثوليكية من حق الصعود على العرش ثم انقلب الحزب ضد تشارلز الثاني عندما حاول هذا الأخير التعرض للمؤسسة البرلمانية وللكنيسة البروتستانتية . وقد اتهم الحزب فيما بعد بالعودة إلى تأييد جاك الثاني والتآمر لإعادته إلى العرش فظل يعارض ملوك ال هانوفر حتى عهد الملك جورج الثالث الذي قرب أتباع حزب التوري منه وأغدق عليهم نعمه. وفي عام ١٧٨٣ انضم إلى التوري (ويليام بيت) ثم تبعه عام ١٧٩٠ إدmond بروك المنظر الرجعي الشهير فتحول الحزب معهما إلى حزب النظام الاجتماعي والسياسي القائم المعارض لكل الآراء الليبرالية والممارسات الديمقراطية. وقد استمر الحزب طويلا يعتمد على الاسر الأرستقراطية ولكن دون أن ينغلق تماماً أمام بعض شرائح

(١) انظر : شمران حمادي ، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، (بغداد، مطبعة الإرشاد، الطبعة الثانية،

البرجوازية المتطلعة إلى النظام والاستقرار الاجتماعي والطامحة إلى المحافظة على امتيازاتها.

وقد نشأ في أوائل القرن التاسع عشر جناح ليبرالي داخل الحزب بزعامة كانينغ دعا إلى ادخال بعض الاصلاحات السياسية والكنسية ولكن دون ان يتمكن من اقناع القيادة بذلك فتحقق الإصلاح الكبير عام ١٨٣٢ رغما عنها وبفضل حزب الأحرار. إلا ان الحزب استطاع التغلب على هذه النكسة بسرعة وذلك بفضل روبرت بيل الذي ادخل في الحزب دما جديدا وعقلية متطورة ودفع نحو التوفيق بين الدفاع عن النظام القائم من جهة وعدم الخوف من التغيير الاجتماعي من جهة ثانية. وقد توصل بيل إلى تغيير اسم الحزب فأصبح يعرف منذ عام ١٨٣٦ بحزب المحافظين. وفي الأربعينات برز تيار جديد دخل الحزب بزعامة ديرزائيلي عرف باسم " التوريون الشباب " دعا إلى مزيد من العدالة الاجتماعية ووضع حجر الأساس لأيديولوجية المحافظين طيلة أكثر من مئة عام. وقد توصل بنجامين ديرزائيلي ابتداء من عام ١٨٦٦ أن يعيد تنظيم الحزب حوله ويتجاوز مرحلة الرأسمالية المطلقة ويحدد أهداف الحزب بالوفاء للملكية والكنيسة الانغليكانية ونشر " نفوذ الامبراطورية البريطانية " في الخارج وتحقيق الوفاق بين الملكية والشعب بقيادة (النخبة الطبيعية) للمجتمع البريطاني اي المحافظين. على ضوء هذه الأهداف أخذ المحافظون منذ عام ١٨٦٧ يدعون إلى الاصلاحات الانتخابية والبرلمانية والاجتماعية في الداخل ويمجدون فكرة التوسع الاستعماري في الخارج. وقد نجح المحافظون بذلك البقاء في الحكم فترة طويلة نسبيا اذ ظلوا يديرون عجلة الحكم في بريطانيا من عام ١٨٨٦ إلى عام ١٩٠٥ بدون انقطاع تقريبا مستفيدين في ذلك من ازمة حزب الاحرار وانقساماته وانضمام الزعيم الليبرالي جوزف تشمبرلن اليه .

وقد تعاقب على زعامة المحافظين في هذه الفترة اللورد سالزبوري وأرتور بلفور. وفي عام ١٩٠٥ خسر المحافظون السلطة وبقوا في المعارضة حتى عام

١٩١٥ حين شاركوا في حكومة اتحاد وطني بزعامة اسكويث الليبرالي ولكنهم سرعان ما انقلبوا عليه عام ١٩١٦ وتحالفوا مع لويد جورج طيلة ست سنوات. ولكنهم لم يستأثروا بالحكم فعلا الا مع انتصارهم الانتخابي عام ١٩١٨ مستفيدين من تراجع حزب الاحرار وانضمام العديد من خصومهم التقليديين إليهم (ونستون تشرشل) ونوعية قيادتهم مثل بونار لأوي وكوروزون بولدوين وأوستن ونيفيل تشمبرلن ومن براغماتية برنامجهم وأخيرا بسبب نجاحهم في تخويف الناخبين من البعع الأحمر الممثل بحزب العمال وهكذا فقد بقي في الحكم في فترة ما بين الحربين العالميتين ثمانية عشر عاما من أصل ٢١.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية وصل ونستون تشرشل إلى الحكم على راس حكومة اتحاد وطني استطاعت ان تقود البلاد إلى الانتصار على النازية بالتحالف مع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي. وبالرغم من ان تشرشل استطاع ان يثبت كفاءة عالية في قيادة الحرب إلا ان الناخبين البريطانيين خذلوه عام ١٩٤٦ لعدم ثقتهم بقدرته على انجاز الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتطلبها فترة ما بعد الحرب.

وهكذا انتقل المحافظون إلى صف المعارضة حتى عام ١٩٥١ فاكتفوا بمراقبة تجربة العمال الاشتراكية والاحتجاج من وقت لآخر على سياستهم في الانسحاب السريع من المستعمرات. وعندما عادوا إلى السلطة عام ١٩٥١ واستمروا فيها بدون انقطاع حتى عام ١٩٦٤ تبنا سياسة حزب العمال الاجتماعية نفسها تقريبا. فلم يعيدوا إلى القطاع الخاص سوى مصانع الحديد ووسائل النقل التي كان العمال قد امموها واضطروا لمتابعة سياسة تصفية المستعمرات وبناء كومنويلث جديد على انقاضها.

ومن جديد في عام ١٩٦٤ خسر المحافظون السلطة مجدداً بسبب تفاقم الازمة الاقتصادية في البلاد وتحول قسم كبير من ناخبي الطبقة المتوسطة نحو حزب العمال. وقد استمر ابتعادهم هذه المرة عن السلطة حتى عام ١٩٧٠ حين فاز الحزب بزعامة إدوارد هيث بأغلبية المقاعد في مجلس العموم وقاد بريطانيا في عهده إلى دخول السوق الأوروبية المشتركة. ولكنه لم يستمر أكثر من أربع سنوات عاد العمال على أثرها إلى توجيه سياسة الدولة مجدداً (١٩٧٤). وقد كلفت هزيمة المحافظين عام ١٩٧٤ في الانتخابات إدوارد هيث منصبه كزعيم للحزب إذ اضطر للاستقالة عام ١٩٧٥ لتحل محله السيدة مارغريت تاتشر التي قادت الحزب مجدداً إلى الحكم في انتخابات عام ١٩٧٩.

التنظيم الحزبي:

يمتاز حزب المحافظين بتنظيمه المعقد الموروث من تاريخه الطويل ولكن هذا التعقيد يظهر في الواقع أن السلطة في الحزب تتركز في نهاية المطاف في يد شخص واحد هو الزعيم ويعود التنظيم الحالي للحزب إلى القرن التاسع عشر حين برزت ثلاث مستويات تنظيمية في بنيته:

المستوى الأول: التنظيم الوطني ويتمثل في الاتحاد الوطني للجمعيات المحافظة والاتحادية الذي تأسس ما بين عام ١٨٦٧ و ١٨٦٨.

المستوى الثاني: الحزب البرلماني الذي لم يتخذ شكله الحالي سوى عام ١٩٢٢ ويشمل أعضاء الحزب المنتخبين في مجلس العموم أو المعينين في مجلس اللوردات ويعرف هذا الحزب باسم لجنة ١٩٢٢.

المستوى الثالث: المكتب المركزي للحزب (Central office) الذي أنشئ عام ١٨٧٠ ويشكل مركز اتخاذ القرار الفعلي داخل الحزب.

وقد استمر هذا التنظيم الثلاثي قائماً بشيء من الارتجال والهواية ودون الخضوع لقواعد صارمة وذلك لأن المسؤولين عن الحزب كانوا يحتقرون القواعد التنظيمية ويعتبرون أنفسهم من النخبة الأرستقراطية التي ولدت لتحكم (Born to rule) والتي لا ينبغي أن تتقيد بأية ضوابط تحد من حركة حرياتها. إلا أن هزيمة الحزب عام ١٩٤٥ أرغمه على تجديد هياكله وهيئاته وذلك بفضل اندفاع زعيمة الشاب بتلر.

فأصبح في البداية حزب كوادر عليا ثم فتح باب الانتساب اليه فتحول إلى حزب جماهيري منفتح حتى بلغ عدد اعضائه عام ١٩٦٠ مليونان و٨٠٠ ألف عضو ليستقر بعد ذلك في حدود مليونان و٥٠٠ ألف عضو عام ١٩٧٨. بعد ذلك جهز الحزب نفسه بإدارة مالية فعالة وتبني اساليب الدعاية الانتخابية الحديثة وطورها إلى حد جعلها احدى اهم الاساليب الدعائية في العالم. وأخيرا فقد دعم مكتبه المركزي محولاً إياه ماكينة انتخابية جبارة وإلى جهاز لتحريك المنظمات والهيئات الاجتماعية والشعبية المتعاطفة مع الحزب. وخاصة إلى مكتب دراسات وابحاث سياسية موضوع تحت تصرف زعيم الحزب.

يتألف الاتحاد الوطني من رابطات الدوائر الانتخابية التي ينتسب اليها اعضاء الحزب ويقتصر دور هذه الرابطات على المشاركة في الحملات الانتخابية والدعائية للحزب. وتتوزع الرابطات على ١٢ منطقة انتخابية وتجتمع سنوياً في مؤتمر عام يضم ٦٠٠٠ شخص ويكون عبارة عن مظاهرة سياسية اجتماعية. ويرفع المؤتمر مقرراته إلى زعيم الحزب فيستعملها هذا الأخير كما يشاء دون ان يلزم نفسه بتحقيقها. وكل فائدتها أنها تعطيه صورة عن تطلعات اعضاء الحزب وفي كل سنة ايضا ينعقد المجلس المركزي للاتحاد بحضور ٣٦٠٠ عضو يمثلون الرابطات والمناطق. ويشكل هذا المجلس ما يشبه برلمان الحزب.

أما الهيئة التنفيذية للاتحاد فتدعى اللجنة التنفيذية وتقتصر مهمتها على معالجة القضايا التنظيمية للحزب.

أما "الحزب البرلماني" فهو وحده يحمل اسم حزب المحافظين ويتألف من النواب واللوردات المحافظين ويعقد زعماء الحزب البرلماني اجتماعاً أسبوعياً وذلك منذ عام ١٩٢٢ ولكن دون ان يصدر عن اجتماعاتهم اية قرارات.

وقد بقي الحزب البرلماني مدة طويلة من الزمن بدون أي سلطة حقيقية في تسيير سياسة الحزب فهو يخضع خضوعاً تاماً لتعليمات الحزب سواء أكان في الحكم أم في المعارضة. ويشرف رئيس السياط على مراقبة تقيد النواب الحزبيين بالتعليمات المعطاة لهم. ونادراً ما يخالف هؤلاء هذه التعليمات أو يتمردون عليها لأن ذلك يعني عدم ترشيح الحزب لهم مجدداً في الانتخابات النيابية وعدم وجود أي فرصة حقيقية لفوزهم في حال انشقاقهم. وبالمقابل فان للنواب حرية التصويت فيما يتعلق بالقضايا غير السياسية مثل قانون إلغاء عقوبة الإعدام أو الزواج أو بعض المسائل الاخلاقية.

ولكن دور الحزب البرلماني بدأ يتعاظم بعد عام ١٩٦٥ حين أصبح أعضاء مجلس العموم المحافظين يعينون بأنفسهم زعيم الحزب.

ويعتبر المكتب المركزي لولباً لحزب المحافظين وهو يتألف من أعضاء دائمين يعينهم زعيم الحزب ويعملون تحت اشراف رئيس ورئيس مساعد وثلاثة نواب رئيس وامين صندوق. ويضم المكتب مئات الاشخاص. ويفتح المكتب المركزي فروعاً له في كل منطقة انتخابية، ويقوم اساساً ببث الدعاية الحزبية والاشراف على انتشار الحزب وتوسعه (المنشورات، الاعلانات منظمات الشبيبة، مدارس الحزب ... الخ) ويختار المكتب ايضاً مرشحي الحزب بالتعاون مع الروابط المحلية ويقوم بتأمين التمويل اللازم لحملاته الانتخابية. واخيراً فهو يقوم بإنجاز دراسات وابحاث سياسية بواسطة لجان استشارية يعهد اليها زعيم الحزب بدراسة الخط السياسي الواجب اتباعه.

إن هذه الماكينة الحزبية الضخمة هي في نهاية المطاف في خدمة شخص واحد هو زعيم الحزب وكان هذا الزعيم حتى عام ١٩٧٥ ينتخب بدون تحديد زمني فيبقى زعيماً للحزب حتى وفاته أو استقالته (لأسباب صحية ك تشرشل ومكميلان ١٩٦٣ أو نتيجة فشل سياسي ك إيدن عام ١٩٥٧ وهيوم عام ١٩٦٥ وهيث عام ١٩٧٥) ابتداء من عام ١٩٧٥ أصبح الزعيم ينتخب لفترة سنة واحدة تجدد سنوياً كما عند حزب العمال. وهذا الاجراء لا يعني في الواقع تغييراً حقيقياً بل اجراء شكلياً يتيح لزعيم الحزب ان ينسحب بدون ضجة اعلامية وبسرعة أكبر.

يتمتع زعيم الحزب بسلطة متناهية فهو يصبح تلقائياً رئيساً للوزراء في حال فوز حزبه بالانتخابات النيابية وزعيماً للمعارضة في حال فشله بالانتخابات. وهو يعين وحده اعضاء حكومته في حال أصبح رئيساً للوزراء أو يعين حكومة الظل في حال كان زعيماً للمعارضة كما يعين وحده الاعضاء القياديين في الحزب وفي المكتب المركزي ورؤساء المجموعات البرلمانية. وأخيراً فهو الذي يحدد سياسة الحزب والحكومة وله الكلمة الفصل في النزاعات الداخلية للحزب ولكنه مقابل كل هذه السلطات فإنه يتحمل في حال فشل سياسته المسؤولية الكاملة عن عمله ومواقفه ويكون ذلك عادة باستقالته.

على الرغم من أن حزب المحافظين *Conservatives* لا يعتبر نفسه حزباً جماهيرياً، فإنه حزب ذو شعبية كبيرة، و المنضمون إليه ينتمون إلى مختلف شرائح المجتمع البريطاني، و قد بلغ عدد المنضمين إليه ١,٥ مليون عضو (رقم قدر عام ١٩٧٤) موزعون على ٦٠٠ تجمع محلي.

وتعتبر الطبقات الوسطى الأكثر انضماماً لهذا الحزب والقاعدة الانتخابية الرئيسية له ويسيطر هذا الحزب انتخابياً في جنوب البلاد. وفيما يتعلق بالمنتخبين (النواب) تحت راية هذا الحزب نجد قلة من النساء، في حين

أن عنصر الشباب يفوق ما هو عليه الحال لدى حزب العمال، وأغلب نواب هذا الحزب وأعضاء الحكومة من خريجي الجامعات العريقة (النصف تقريباً من خريجي أوكسفورد Oxford وكامبردج Cambridge).

تنظيماً يعقد الحزب مؤتمراً سنوياً، حيث تقوم قواعد الحزب بتسمية ممثليها (٣٠٠٠ ممثل) إلى هذا المؤتمر الذي يعتبر دوره محدوداً (استشارياً). من الناحية الرسمية والنظرية، يعتبر المجلس المركزي الهيئة الأساسية التي تدير حزب المحافظين. هذا المجلس يضم جميع مرشحي الحزب لخوض الانتخابات التشريعية المقبلة، إضافةً لأربعة ممثلين عن كل تجمع محلي: أي تقريباً حوالي ٢٠٠٠ عضو عملياً.

يقتصر دور المجلس المركزي على انتخاب اللجنة التنفيذية للحزب. هذه الهيئة الأخيرة التي تضم ١٥٠ عضواً تجتمع كل شهرين من أجل مناقشة الأوضاع العامة. ولكن لأن اللجنة التنفيذية ليست هي التي تنتخب زعيم الحزب، هذا الأخير يكون له الحرية في إتباع رأيها. فرأي اللجنة التنفيذية بالنسبة لزعيم الحزب، غير المسؤول أمامها، ليس سوى رأي استشاري. إضافةً لذلك، فإن زعيم الحزب يراقب ويسيطر من الناحية الفعلية على تسمية أعضاء اللجنة التنفيذية، وعلى سير أعمالها من خلال المكتب السياسي للحزب المكون من متفرغين يعينون بالاتفاق مع زعيم الحزب ويسيطرون عملياً على جميع أعمال الحزب. أما زعيم الحزب فإنه ينتخب من قبل نواب الحزب ولذلك فهو مسؤول فقط أمامهم. ومن حيث المبدأ يمكن إعادة انتخابه كل سنة وعادة لا ينافسه على هذا المنصب أي مرشح آخر (ولكن يمكن أن يحدث استثناءات في هذا المجال: ففي تشرين الثاني ١٩٩٠ الوزير السابق Heseltine الذي تربطه خلافات مع السيدة تاتشر رشح نفسه ضد هذه الأخيرة ولكنه أُجبر على الانسحاب).

فلسفياً ليس لحزب المحافظين إيديولوجية محددة، ولكنه يدافع عن بعض المبادئ. فالمحافظون حزب واقعي يملك نظرة تنظيمية خبوية للمجتمع. يرفض مفهوم الدولة المتدخلة، حيث يرى بأن دورها يقتصر على الحفاظ على النظام، ويعترض خصوصاً على تدخل الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي (التأمين خصوصاً). على صعيد السياسة الخارجية يعتبر المحافظون وطنيين ويتطلعون بحنين إلى السلطة والمجد الذي كانت تتمتع به الإمبراطورية البريطانية.

٢. حزب العمال:

إن التطور الاقتصادي والثورة الصناعية في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر (ادم سميث) كان له نتائج على المجتمعات الأوروبية بشكل عام ودول أوروبا الغربية بشكل خاص ومن تلك النتائج التي برزت (زيادة الثروة ونمو السكان، وتحسن أحوال المعيشة وانتشار المبادئ الاشتراكية، وظهور نقابات العمال والأحزاب الاشتراكية، وازدياد الدور السياسي لتلك المجتمعات)^(١) ومن الأحزاب الاشتراكية حزب العمال البريطاني.

حزب العمال هو حزب اشتراكي - ديمقراطي يشكل منذ عام ١٩٢٣ أحد أهم حزبين سياسيين يتناوبان على السلطة في المملكة المتحدة وترجع اسباب قيام هذا الحزب إلى عاملين رئيسيين:

السبب الأول: الفشل النسبي للحركات الاشتراكية والعمالية المتعاطفة مع الفكر الاشتراكي والتي كانت مزدهرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (١٨٨٠ و ١٨٩٠) في تحقيق أهدافها ووعي العمال لضرورة الاعتماد على ركيزة نقابية ثابتة وفعالة.

(١) انظر: د. فاضل حسين — د. كاظم هاشم نعمة، التاريخ الأوروبي الحديث (١٨١٥-١٩٣٩)، (بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٢)، ص ١٣٦.

السبب الثاني: الشعور المتزايد لدى الحركة النقابية البريطانية بأهمية أن تكون ممثلة في البرلمان. نتيجة لذلك فقد تأسست عام ١٩٠٠ " لجنة لتمثيل العمال " ضمت الحزب العمالي المستقل (المعادي للماركسية وللغنف الثوري والمنادي بالعدالة الاجتماعية وبالععمل النقابي والذي كان قد تأسس عام ١٩٨٣ على يد جيمس كير هادري أحد زعماء النقابات السابقين) والجمعية النقابية والحزب الاشتراكي الديمقراطي (الذي انسحب منها فيما بعد بسبب الخطأ الاصلاحى المائع للجنة) والنقابات العمالية (Trade-Unions).

وفي اللجنة التأسيسية تصارع تياران هما: تيار الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي الذي يؤمن - متأثراً بالماركسية - بصراع الطبقات وتكوين حزب خاص بالعمال وحدهم وهذا التيار ينادي بتأميم وسائل الإنتاج والتوزيع، وتيار يتزعمه الفابيون بزعامة النقابي كير هادري ينادي بتكوين جماعة مستقلة في البرلمان لتتعاون مع اي جماعة اخرى تقبل بالعمل على تقديم تشريعات لصالح العمال وتعارض الاجراءات والتشريعات المعادية للعمال.

وبعد مناقشات حادة، وافقت اللجنة التأسيسية على تبني اتجاه كير هادري وانسحب حزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي واختارت اللجنة رامزي مكدونالد سكرتيراً لها. وقرر مؤتمر الهيئات النقابية والاشتراكية أن يهدف إلى تحقيق الاشتراكية بالطرق البرلمانية وأن الاشتراكية تعني " تحسن واقع العمال والقضاء على عدم المساواة في الثروة " أي إن جذوره أصبحت تمتد إلى الإنجيل أكثر من امتدادها إلى ماركس كما قال (كليمنت اتلي) أحد أقطابه.

وفي عام ١٩٠٦ خاض الحزب الجديد أول انتخابات نيابية استطاع على أثرها أن يشكل مجموعة برلمانية لم يتعد عدد اعضائها الخمسين نائباً. وهكذا ظل حزب العمال صغيراً يصوت إلى جانب الأغلبية الليبرالية. أما انطلاقاً الحزب الحقيقية فقد نتجت من ضعف الحزب الليبرالي من جهة ومن

جهة ثانياً بفضل التنظيم الداخلي الجديد للحزب الذي تبني عام ١٩١٨. ولتبنيه برنامجاً متقدماً للإصلاح الاجتماعي وللتأمين مما أكسبه تأييد العناصر الراديكالية الشابة. يضاف إلى ذلك الطابع السلمي لنضال الحزب الذي أصر على انتاج طريق التطور لا الثورة وحرصه الشديد على الابتعاد عن كل ما يمكن ان يوحي للناخب بوجود أوجه شبه بينه وبين الأحزاب الشيوعية. وفي عام ١٩٢٣ تقدم حزب العمال على الليبراليين في مجلس العموم فدعي رامزي مكدونالد ليشكل أول حكومة عمالية في تاريخ بريطانيا إلا أن تجربة الحزب الأولى في الحكم لم تتجاوز العام الواحد.

وفي عام ١٩٢٩ عاد حزب العمال ثانية إلى الحكم ليقع ضحية الأزمة الاقتصادية الكبرى التي اجتاحت العالم الرأسمالي آنذاك. وفي عام ١٩٣١ عمّد مكدونالد إلى الانشقاق عن الحزب ليتّأس حكومة اتحاد وطني ضمت المحافظين والليبراليين. وابتداءً من ١٩٣٤ - ١٩٣٦ وصل جيل جديد من القياديين إلى قمة الحزب: أتلي. بيفان. كريبس الخ فوضعوا برنامجاً أكثر جذرية يربط فكرة إصلاح البنى الاقتصادية إصلاحاً جذرياً وبين فكرة تطوير دولة الرفاهية (Welfare state) .

وكانت هذه الأفكار الجديدة التي استفادت من الدراسات الاجتماعية الاقتصادية التي أجريت أثناء سنوات الحرب والتي احتوت معظم توصيات لجنة بيفردج (١٩٤٢) حول التشغيل الكامل والضمان الاجتماعي هي التي أمنت انتصار بقوة عام ١٩٤٥ واستمراره في الحكم طيلة ست سنوات عمّد فيها إلى تطبيق مبادئه الاجتماعية والاقتصادية المرتكزة على التأمينات وإقامة دولة الرفاهية والاقتصاد الموجه.

وانطلاقاً من ١٩٤٩ - ١٩٥٠ أخذ حزب العمال يشهد انقساماً واضحاً بين جناح محافظ ومسيطر وجناح يساري كان أنورين بيفان أبرز ممثليه. وبالرغم من سقوط حزب العمال عام ١٩٥٠ وبقائه في المعارضة حتى عام ١٩٦٤ فإن هذا

الانقسام بقي حاداً بين الجناحين. وعندما نجح الحزب عام ١٩٦٤ في العودة إلى الحكم حاول زعيمه (هارولد ويلسون) آنذاك. أن ينتج خطأً وسطاً وأن يدخل بعض التحديثات على بنى الحزب خاصة فترة المعارضة التي امتدت من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٤. وعندما عاد ويلسون مجدداً إلى السلطة عام ١٩٧٤ حاول بنجاح أن يحد من نفوذ الجناح اليساري. وترجع قوة هذا الجناح بصورة رئيسية إلى قواعده الثابتة داخل الحركة النقابية التي تزود الحزب بخمسة اسداس اعضاءه. وبالرغم من واقع اعتماد الحزب الاساسي على النقابات فان عليه ايضا ان يجذب شرائح واسعة من الطبقات الوسطى التي باتت هي الأخرى تشكل قاعدة انتخابية يمكن الاعتماد عليها. ولا شك ان التذرع بالفعالية الانتخابية والاستقلالية النسبية التي تتمتع بها المجموعة البرلمانية العمالية إزاء قيادة الحزب يساعدان كثيراً على دعم مواقف الجناح الاصلاحى اليميني.

التنظيم الحزبي:

يمتاز تنظيم حزب العمال بوجود مستويين من العضوية في صفوفه فهناك من جهة الاعضاء الجماعيون أو غير المباشرين، أي اعضاء النقابات المنضمة جماعياً إلى الحزب واللذين لم يعترضوا أو يعبروا عن ارادتهم في عدم الانتساب إلى الحزب. ويطلق على نظام الانتساب هذا تعبير (contracting out) ويسري مفعوله منذ عام ١٩٤٥ بعد صراع طويل مع الحكومات المحافظة التي اعترضت على هذا النظام واعتبرته غير قانوني. وهناك أكثر من ثمانين نقابة منضمة إلى الحزب وترفده بأكثر من خمسة ملايين ونصف المليون عضو وتؤمن ٩٠ ٪ من موارده المالية. بالإضافة إلى ذلك هناك ست جمعيات تعاونية أو فكرية من بينها الجمعية الفابية تزود الحزب بحوالي ٢٥٠٠٠ عضو وأخيرا هناك الاعضاء الفرديون الذين يبلغ عددهم حوالي ٨٠٠٠٠٠ عضو.

وينظم هذا الحزب الضخم الذي يكاد يشبه الأحزاب الشيوعية الكبرى من حيث ضخامة عدد أعضائه وأجهزته. من القاعدة على أساس وحدات الاقتراع أو الدوائر الانتخابية التي تضم الأعضاء المباشرين وغير المباشرين على حد سواء وتشكل ما يسمى بحزب العمال المحلي ثم تنتخب هذه الوحدات إحدى عشرة فدرالية اقليمية تحت اشراف الاجهزة المركزية للحزب.

أما على الصعيد الوطني العام فإن أعلى هيئة هي المؤتمر السنوي للجنة التنفيذية الوطنية. ويشارك في المؤتمر السنوي حوالي ١٣٠٠ مندوب يحددون مبدئياً سياسة الحزب وبرنامجه ومبادئه. إلا أن النقابات الرئيسية هي التي تحدد في الواقع سياسة الحزب نظراً للأكثرية المطلقة التي تتمتع بها بين المندوبين. فنقابة النقل مثلاً تتمتع بالوزن الانتخابي نفسه الذي يتمتع به الأعضاء الفرديون كافة. وفي الواقع فإن قيادة الحزب وبشكل أخص زعيم الحزب. يأخذون نتائج التصويت بعين الاعتبار إلا أن المجموعة البرلمانية أو ما يسمى بالحزب البرلماني ليس ملزماً باحترامها.

تشكل اللجنة التنفيذية الوطنية من ٢٨ عضواً ويكون رئيس الحزب ومعاونيه حكماً أعضاء في هذه اللجنة أما الأعضاء الآخرون فيمثلون النقابات والأعضاء الفرديين والنساء. وتقع على عاتق اللجنة التنفيذية الوطنية مهمة تنظيم الحزب ادارياً ومالياً واقامة العلاقات المنظمة بين الحزب والمجموعة البرلمانية (حزب العمال البرلماني).

أما حزب العمال البرلماني (Parliamentary Labour Party) فهو نظرياً منبثق عن حزب العمال وخاضع له إلا أنه في الواقع يلعب دوراً حاسماً ورئيسياً في تحديد سياسة الحزب.

وتقود الحزب البرلماني لجنة منتخبة مؤلفة من زعيم الحزب ومعاونيه ورئيس السياط و١٢ نائباً ولورد واحد وينتخب رئيس الحزب البرلماني سنويا وتتم عادة اعادة انتخابه أوتوماتيكيا الا في حال استقالته أو وفاته.

يلعب زعيم حزب العمال دورا اقل اهمية من الدور الذي يلعبه حزب المحافظين ولكنه يبقى رغم ذلك اساسيا خاصة في حال الفوز الانتخابي. ففي مثل هذه الحالة يكون لزعيم الحزب كامل الحرية في اختيار وزرائه ويتمتع باستقلالية سياسية كبيرة ومنذ عام ١٩٤٥ توالى على رئاسة حزب العمال:

- كليمنت أتلي حتى عام ١٩٥٥
- هيو ج غيتسكل من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦٣
- هارولد ويلسون من ١٩٦٣ حتى عام ١٩٧٥
- جيمس كالهان من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٠
- مايكل فوت منذ ١٩٨٠ حتى ١٩٨٣
- نيل كينوك منذ ١٩٨٣ حتى عام ١٩٩٢
- جون سميث منذ ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٤
- توني بلير منذ ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٧ تولى رئاسة الحكومة ثلاث مرات متتالية ويعتبر ثاني رئيس وزراء يحكم لفترات متتالية بعد مارغريت تاتشر التي تولت رئاسة الوزراء اربع مرات متتالية ، واستقال توني بلير في عام ٢٠٠٧ بسبب حرب العراق وافغانستان وضغوطات الناخب البريطاني وتفجيرات ميترو الانفاق في لندن وبعد استقالته تم تعيينه مبعوث دوليا للجنة الرباعية الدولية الخاصة بالشرق الأوسط
- جوردن براون منذ ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠.
- إيد ميلباند من ٢٠١٠ حتى الان.

تخضع المجموعة البرلمانية العمالية لنظام صارم ولكنها رغم ذلك تشهد باستمرار تيارات وصراعات حادة ففي الخمسينات كان الجناح اليساري في الحزب يتمحور حول شخصية الزعيم الغالوي بيفان القوي الشخصية. ولكن وفاة هذا الأخير ووصول جيل جديد من القياديين إلى قمة الحزب أضعف كثير من هذا الجناح في الستينات. وفي عام ١٩٦٤ عاد ليتشكل تيار يساري آخر وانتهج الخط نفسه الذي كان بيفان يسير عليه في الخمسينات. أما في السبعينات وبداية الثمانينات فقد قوي الجناح اليساري من جديد وشكل حوالي ٢٥٪ من الحزب البرلماني.

ويعتبر انطوني بن أحد أبرز زعمائه ورغم ذلك فإن وجود مثل هذه التيارات داخل الحزب وتصارعها لا يؤديان إلى تعريض وحدته للخطر رغم محاولات اليسار المتطرف التغلغل في صفوفه كما حدث ذلك في أواخر عام ١٩٧٩ حين استطاعت مجموعة تروتسكية الدخول إلى الحزب بهدف التأثير على سياسته وقد اكتشف أمرها وطردت من الحزب.

وفي عام ١٩٩٥ قام توني بلير بثورة حقيقية في الحزب حيث أنه بادر إلى تغيير الخطاب السياسي للحزب وتخلي عن الأفكار الاشتراكية التقليدية فقام بإلغاء البند الرابع من ميثاق الحزب الذي ينص على (ملكية الدولة لوسائل الإنتاج) ولم تعد الدعوة إلى التأميمات أو استخدام الضرائب كنوع من أنواع إعادة توزيع الثروات من الأفكار التي يعمل من أجلها حزب العمال. وبذلك بلور توني بلير رؤية جديدة للاشتراكية كما يجب أن تكون في القرن الواحد والعشرين لمسايرة المناخ الدولي الجديد وهذا أدى إلى فوز حزبه ثلاث مرات متتالية في الانتخابات من ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٧. وبذلك قدم حزب العمال البريطاني الحل بالنسبة للأحزاب اليسارية الأوروبية خاصة في فرنسا وألمانيا فهو أول حزب يساري يضع برنامجاً على أساس وسط ويتحدث عن المرونة والتنافسية، وكانت تجربته هي السابقة والاختبار التي يمكن تقليدها

للتخلص من النظريات التقليدية والقوالب الجامدة المعادية لأي اصلاح أو تحديث^(١).

يمتاز برنامج حزب العمال بطابعه العملي أكثر من اهتماماته النظرية والايديولوجية فهو اشتراكي ديمقراطي اصلاحي لا حزب ماركسي اشتراكي ثوري. فهو يريد ان يطور الرأسمالية لا ان يقضي عليها ويريد ان يطوع الظروف الموضوعية لمنع الثورة لا ان يفجرها. وعلى أية حال فان سياسة الحزب الخارجية لا تختلف كثيراً عن سياسة خصمه التقليدي المحافظ (حزب المحافظين) فهي سياسة اطلسية ومؤيدة للولايات المتحدة في معظم مواقفها كما انها فيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني تخضع لتأثيرات اللوبي الصهيوني أكثر مما يخضع له حزب المحافظين وهي على اية حال. تتبع السياسة الخارجية التي توصي بها الاممية الاشتراكية الثانية والتي يعتبر حزب العمال الاسرائيلي أحد اركانها الرئيسيين^(٢).

حزب العمال *Parti Travallste* حزباً جماهيرياً، حيث يضم حوالي ٥/٥ ملايين عضو منضمين إليه بإحدى طريقتين: من خلال النقابات، أو بالانتساب المباشر. فحزب العمال نشأ بفعل النقابات العمالية، ولكن هذا لا يعني بأن جميع العمال ونقاباتهم منضمون إلى حزب العمال (٤/٥ من أعضاء هذه النقابات ينتمون إلى حزب العمال عن قناعة أو بشكل روتيني ويبلغ عددهم حوالي ٤,٥ مليون عامل). أما المنتسبون مباشرة، الذين يبقى عددهم قليلاً فأغلبهم من المثقفين والأقليات الدينية والملاحدين من الطبقات الوسطى، ونسبة

(١) انظر: سوسن حسن، بريطانيا والعد التنازلي لسقوط الحزب الحاكم (مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧ يناير/كانون الثاني، ١٩٩٥) ص ٢٣٣.

(٢) انظر : عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر دار الهدى، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦)، ص ٤٩٤.

ضئيلة من المزارعين (تمثل حوالي ٢٪ من عدد السكان الراشدين). وكما هو الحال عند المحافظين نجد ارتفاعاً في المستوى الاجتماعي والثقافي لمثلي هذا الحزب في البرلمان.

وعلى الرغم من أن حزب العمال يعتبر حزباً جماهيرياً، إلا أنه كان يدار، حتى كانون الثاني ١٩٨١، بنفس طريقة حزب المحافظين. فمن الناحية النظرية الهيئة العليا في الحزب هي المؤتمر الذي يضم حوالي ١٣٠٠ ممثل الذي يضم بين صفوفه خاصة ممثلين عن نقابات العمال. مهمة هذا المؤتمر هو تحديد برنامج الحزب وانتخاب اللجنة الإدارية للحزب. هذه اللجنة الإدارية تضم ٢٨ عضواً وهم مكلفون برسم الخط السياسي للحزب يوماً بيوم. ومن حيث المبدأ يجب أن يخضع زعيم الحزب إلى توجيهات اللجنة الإدارية. ولكن لأنه غير منتخب من قبلها وغير مسؤول أمامها يبقى لديه الحرية الكبيرة في الحركة. فكما هو الحال في حزب المحافظين فإن زعيم حزب العمال كان ينتخب من قبل نواب الحزب ولكن منذ مؤتمر الحزب الاستثنائي في ويمبلي Wembley المنعقد في كانون الثاني ١٩٨١ أصبح يتم انتخابه من قبل هيئة ناخبه تضم ٤٠٪ من ممثلين عن النقابات و ٣٠٪ من ممثلين عن الدوائر المحلية و ٣٠٪ من ممثلين عن نواب الحزب.

من الناحية الإيديولوجية يعتبر حزب العمال في الأساس حزباً يسارياً واستناداً إلى برنامجه الذي حدد عام ١٩١٨ يمكن اعتباره من أحزاب يسار الوسط. ولكن منذ تولي توني بليير Tony Blair زعامة هذا الحزب (خاصة ما طرحه في اجتماع الاشتراكية الدولية في باريس عام ٢٠٠٠) ووصله إلى السلطة عام ١٩٩٧، يمكننا تصنيف حزب العمال البريطاني بين أحزاب الديمقراطية - الاجتماعية Sociales-Démocrates. هذا الحزب، كمنافسه متمسك بالمؤسسات الدستورية القائمة في البلاد، يرغب بدولة قوية، ويطمح لإنشاء مجتمع قوي أفضل للبريطانيين يحقق العدالة والرحمة (برنامجه عام

١٩٧٠). ويعمل على تحسين وضع الطبقات المحرومة وتحقيق نوع من المساواة
أما بما يتعلق بالسياسة الخارجية فإن حزب العمال لا يختلف عن حزب
المحافظين إلا في نقاط تفصيلية محدودة متعلقة في نظرة كل منهما للوحدة
الأوروبية.

أ- الأحزاب الأخرى:

الثائية الحزبية في بريطانيا لا تعني عدم وجود أحزاب أخرى، وإنما تعني
فقط وجود حزبين رئيسيين يتداولان السلطة. فبجانب حزبي العمال
والمحافظين، يوجد أحزاب أخرى ليس لها أمل في الوصول وحدها إلى السلطة
فتساند أحد الحزبين الرئيسيين في تدعيم أغليته في البرلمان. فبالإضافة لحزب
البيئة والحزب الشيوعي اللذين ليس لهما أي وزن سياسي حقيقي، يمكن أن
نميز من الأحزاب الأخرى.

الأحزاب الوطنية (Nationalists):

الإسكتلندية Ecosaise والغالية (نسبة لبلاد الغال) Galois والأيرلندية
Irlandais.

هذه الأحزاب ليس لها سوى وجود إقليمي كما توحى أسماؤها. وهي غير
قادرة حتى على الحصول على الأغلبية في مناطقها، حيث لا تحصل سوى على
عدد قليل من المقاعد في مجلس العموم (٢٤ مقعداً في انتخابات ١٩٩٢)
وبالتالي تدخل في "تحالف"، أو بالأحرى تساند أحد الحزبين الكبيرين (فمثلاً
يعتبر أعضاء حزب اتحادي شمال إيرلندا Unionists nord-irlandais مخلصين
بشكل دائم لحزب المحافظين).

الحزب الليبرالي الديمقراطي:

هذا الحزب ولد في عام ١٩٨٨ نتيجة اندماج حزبين هما:

الحزب الليبرالي أو حزب الأحرار Parti Libéral والحزب الاجتماعي
الديمقراطي Parti Social Democratie.

الحزب الليبرالي أو حزب الأحرار *Parti Libéral* :

حزب بريطاني اصلاحي عريق (اسمه الويغ سابقا) أبرز عدة رؤساء وزارات في القرن الماضي لكنه أخذ في الاضمحلال منذ بداية بروز حزب العمال البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من كونه الحزب الثالث في الحياة السياسية البريطانية فإنه لم يتمكن إبان زعامة جو غريموند (١٩٥٦ - ١٩٦٧) من تجاوز إحراز بضعة مقاعد في البرلمان البريطاني. إلا أن الحزب استطاع أن يحقق نتائج أفضل إبان زعامة جريمي تورب (١٩٦٧- ١٩٧٦) وأحرز نسبة مرموقة من نسبة المقترعين، ولو أنه لم يتمكن من إحراز عدد كبير من المقاعد النيابية. في عهد تورب برز "الأحرار الشباب" كقوة مهمة مؤيدة للقضية الفلسطينية العربية واصطدمت هذه القوة بزعيم الحزب المؤيد للكيان الصهيوني واضطر تورب إلى الاستقالة على إثر فضيحة اخلاقية تتعلق به وخلفه دافيد ستيل برئاسة الحزب^(١).

هذا الحزب كان له تاريخ كبير قبيل نشأة حزب العمال في بداية القرن العشرين حيث كان يشكل حتى هذا الوقت مع حزب المحافظين أحد طريفي الثنائية الحزبية. وقد ضعفت شعبية هذا الحزب حتى إنه لم يحصل في انتخابات ١٩٥١ سوى على ٢,٥٪ من الأصوات و ٦/ مقاعد في مجلس العموم ولكن منذ الستينات من القرن الماضي أخذت شعبيته ترتفع حيث ينال في الانتخابات بحدود ٢٠٪ من الأصوات.

ومبادئ هذا الحزب تتركز حول النقاط التالية: النضال ضد تدخل الدولة، احترام الحقوق الأساسية للأفراد، التضامن الاجتماعي، الدفاع عن البيئة، دعم نزع التسليح. وعلى الرغم من الشعبية المتزايدة لهذا الحزب الذي

(١) انظر : عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦)، ص ٢٧٣.

كان يحل في المرتبة الثانية في النسب المحققة في الانتخابات، إلا أنه لا يحصل سوى على عدد ضئيل من المقاعد في مجلس العموم وذلك بسبب النظام الانتخابي.

الحزب الاجتماعي الديمقراطي Parti Social Democratie :

هذا الحزب أنشئ في آذار ١٩٨١ من قبل شخصيات من الجناح اليميني انشقت عن حزب العمال وعلى رأسهم *Roy Jenkins* و *David Owen*.

منذ نشأته حاول الحزب الاجتماعي الديمقراطي التقرب من حزب الأحرار، من خلال مساندة "تحالف" مرشحين مشتركين. وفي أول انتخابات عامة ظهر هذان الحزبان المتحالفان وكأنهما قوة سياسية واعدة، مما دفع ببعض المراقبين إلى التساؤل حول مستقبل الثنائية الحزبية في بريطانيا. هذا الأمر دفع بالحزبين للاندماج تحت اسم الحزب الليبرالي الديمقراطي.

هذا النظام من الثنائية الحزبية، ينجم عنه بعض النتائج التي تحكم عمل النظام السياسي الإنكليزي:

— تفادي الحكومات الائتلافية، حيث إن أحد الحزبين الرئيسيين (طريق الثنائية الحزبية) يملك بالضرورة الأغلبية في مجلس العموم، مما يمكنه من تشكيل الحكومة.

— الانضباط الحزبي، فمن حيث المبدأ إن ممثلي كل من الحزبين في البرلمان يصوتون وفق ما تمليه عليهم قيادة حزبه، مما يحقق الاستقرار للحكومة ويجنبها حجب الثقة.

— الأحزاب هي السيدة في تقديم المرشحين، والمرشحون المستقلون تعتبر حظوظهم بالفوز شبه مستحيلة.

— الناخبون لا يصوتون في دوائرهم لهذا المرشح أو ذاك لاعتبارات خاصة بشخصية المرشح، وإنما يصوتون لمرشح هذا الحزب أو ذاك، أي يصوتون لبرنامج هذا الحزب أو ذاك.

— يعتبر دور الحزب الذي يملك الأغلبية في البرلمان حاسماً، بل مسيطراً، على العمل الحكومي والتشريعي.

ثالثاً - النظام الانتخابي:

تعتمد بريطانيا منذ بداية القرن التاسع عشر نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية البسيطة على دورة واحدة أي أنه انتخاب يتم في دوائر صغيرة، حيث البلاد مقسمة إلى عدد من الدوائر بعدد مقاعد مجلس العموم، تنتخب كل دائرة نائباً واحداً. إضافة إلى أن المرشح الذي يحصل على أكثر الأصوات يفوز مهما يكن عدد الأصوات التي حصل عليها، وفي حال عدم وجود سوى مرشح واحد فإنه يعتبر فائزاً بالتزكية بدون عملية اقتراع.

هذا النظام الانتخابي يفرض عدداً من الآثار على النظام السياسي والدستوري وآلية عملهما، يمكن إجمالها بما يلي:

— هذا النظام الانتخابي لا يشجع تعدد الأحزاب، بل يساعد على إنشاء أحزاب كبيرة أو بالأحرى حزبين كبيرين. أي إن النظام الانتخابي المطبق في بريطانيا هو الذي يساعد إلى حد كبير على الإبقاء على نظام الثنائية الحزبية، الذي نشأ في هذا البلد - كما أشرنا سابقاً - لأسباب تاريخية.

— هذا النظام الانتخابي يحمل في طياته مقداراً كبيراً من عدم العدالة وخصوصاً بالنسبة للأحزاب الصغيرة التي لا تحل في المرتبة الأولى أو الثانية فعلى سبيل المثال، ومن خلال عملية حسابية بسيطة، نجد أنه في انتخابات ١٩٩٢ فاز كل نائب عن الحزب الليبرالي الديمقراطي بمعدل ٣٠٠٠٠٠ صوت في حين فاز كل نائب عن حزب المحافظين بمعدل ٤٦٠٠٠ صوت فقط.

— من النادر جداً أن يكون الحزب الذي حصل على أغلبية مقاعد مجلس العموم قد حصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات المدلى بها في الانتخابات وذلك بسبب وجود مرشح ثالث أو أكثر في معظم الدوائر الانتخابية (في انتخابات ١٩٩٢ حصل المحافظين على ٥٢٪ من مقاعد البرلمان، في حين لم يحصلوا سوى على ٤١,٨٥٪ من أصوات الناخبين).

— كذلك هذا النظام الانتخابي يؤدي إلى نتائج غريبة، فمن الممكن أن لا يحصل حزب ما على أغلبية مقاعد البرلمان (أي لا يحصل على الأغلبية التي تمكنه من الوصول إلى السلطة)، على الرغم من أنه نال أغلبية الأصوات المدلى بها في الانتخابات، في حين يحصل حزب آخر على أغلبية المقاعد (أي على الأغلبية التي تمكنه من الوصول إلى السلطة)، على الرغم من أنه لم ينل أغلبية الأصوات المدلى بها في الانتخابات. والسبب في ذلك يعود إلى أن الحزب الذي فاز بأغلبية المقاعد على الرغم من أنه لم يحصل على أغلبية الأصوات يكون قد فاز في معظم الدوائر الانتخابية بأكثرية ضعيفة، في حين أن الحزب المنافس قد فاز في بقية الدوائر بأكثرية قوية^(١).

على الرغم من هذه العيوب للنظام الانتخابي المطبق في بريطانيا وخصوصاً على صعيد العدالة، فإن تعديل هذا النظام المطروح منذ أكثر من ستين عاماً لم يتحقق، بل من الصعب تحقيقه. فمن غير المتصور تطبيق نظام انتخابي آخر وخصوصاً نظام التمثيل النسبي، الذي يمكن أن يحدث انقلاباً جذرياً في النظام السياسي البريطاني، وخصوصاً عدم الاستقرار الحكومي. لذلك فإن الإنكليز بمختلف تياراتهم وأحزابهم (بما فيها الأحزاب الصغيرة

^(١) هذا الأمر حدث في انتخابات ١٩٥١ وفي انتخابات ١٩٧٤. ففي انتخابات ١٩٥١ مثلاً حصل المحافظون على ٥١,٣٪ من المقاعد (٣٢١ مقعد) بفضل ٤٨٪ من الأصوات، بينما حصل حزب العمال في هذه الانتخابات على ٤٧,٢٪ من المقاعد (٢٩٥ مقعد) على الرغم من أنه حصل على ٤٨,٨٪ من الأصوات، أي أكثر بقليل من حزب المحافظين.

التي لها مصلحة في اعتماد النظام النسبي) مرتبطون بالنظام الانتخابي الحالي مضحين بالعدالة مقابل الفعالية.

رابعاً - الحكومة تشكيلها ومسؤوليتها :

تعتبر الحكومة الهيئة التي تمارس الوظيفة التنفيذية في بريطانيا. والحكومة تعتبر في آن معاً وريثة لسلطات الملك، والمجلس الخاص الاستشاري المرتبط به. ولكن مع الزمن تبدلت تركيبة وسلطات هذه الحكومة ومسؤوليتها.

في الواقع إن تركيب أو تنظيم الحكومة في بريطانيا يختلف عما هو معروف في الدول البرلمانية الأخرى. فبالإضافة لمنصب الوزير الأول، يمكننا أن نميز بين مفهومي الوزارة ومجلس الوزراء.

١- الوزير الأول :

تعود نشأة منصب الوزير الأول *Prime Minister* والذي يعتبر رئيساً للحكومة، إلى الثلث الأول من القرن الثامن عشر، حيث كان الملك يظهر قبل هذه الفترة وكأنه رئيساً للحكومة. ولكن لقب الوزير الأول لم يتكرس رسمياً إلا في عام ١٩٠٥.

نظرياً يعين الملك (أو الملكة) الوزير الأول^(١). وعملياً يجب أن يكون عضواً في مجلس العموم، ومنذ عام ١٨٩٤ أصبح الملك مجبراً على تسمية زعيم الأغلبية في مجلس العموم لمنصب الوزير الأول بعد كل انتخابات عامة.

وحتى تاريخ حديث كان الملك يملك سلطة تقديرية في تسمية الوزير الأول في حال شغور منصبه بسبب الوفاة أو الاستقالة، من بين شخصيات حزب الأغلبية، واليوم أصبحت مسألة خلافة الزعيم منظمة من قبل الحزب وبالتالي فقد الملك حرية الاختيار. وبشيء من التحليل نجد أن الوزير الأول يعين بطريقة

London , 10 Downing Street

^(١) يقع مقر الوزير الأول في لندن على العنوان :

غير مباشرة من قبل الناخبين، ويمكن القول إنه يعين من قبل قيادة حزبه قبل الانتخابات.

ونظرياً أيضاً، الوزير الأول، وكما يدل اسمه، ليس سوى الأول بين متساوين بالنسبة لبقية الوزراء. ولكن عملياً هو الرئيس الفعلي للحكومة لأن وصوله إلى هذا المنصب كان بفضل فوزه في الانتخابات، وتعتبر شخصيته كزعيم للحزب أمراً حاسماً للفوز بها^(١).

ويتمتع الوزير الأول بسلطات واسعة حتى قيل: إنه يمكن تشبيهه "بملك" أو "بديكتاتور منتخب". فهو الذي يشكل الحكومة ويسمي الوزراء (نظرياً بالاتفاق مع الملك)، وينشئ الوزارات الجديدة، ويرأس اجتماعات مجلس الوزراء، ويحدد جدول أعماله ويشرف على تنفيذ السياسة العامة للدولة. كذلك يعتبر الرئيس الأعلى للجيش والدبلوماسية.

^(١) مارغريت تاتشر زعيمة حزب المحافظين والتي لقبت (المرأة الحديدية) والتي سجلت رقماً قياسياً في بقائها في السلطة عام ١٩٧٩-١٩٩٢، فهي ليست مجرد تحويل الشركات والمؤسسات الحكومية إلى شركات خاصة وإنما هي فلسفة ونظرية كاملة تعيش داخل عقل وفكر تاتشر نفسها، والتي استطاعت بذكائها الحاد ورؤيتها السياسية العميقة واصراها وبل عنادها أحياناً، أن تجعل من نفسها ووجودها في كرسي الوزارة البريطانية جزءاً من المشاعر اليومية البريطانية، استطاعت أن تصبح اسطورة على مسرح الحياة السياسية البريطانية والعالمية بعد أن كانت أمنيته أن تصبح مجرد ممثلة على مسرح صغير في أكسفورد البريطانية. بدأت تاتشر حياتها السياسية في مطلع شبابها عضواً ثم مسؤولاً لمنظمات مهنية طلابية داعية نشطة لأفكار حزب المحافظين ومسؤولة الحزب لبعض المناطق المحلية، ومن ثم ممثلة لمقاطعات بريطانية وعضواً في مجلس العموم لعدة دورات، وتولت مناصب وزارية غير مهمة مثل شؤون المرأة، ووزراء الاتصالات، الزراعة، بحيث جعلها تكتسب خبرة ومعرفه فكرية وميدانية أهلها فيما بعد أن تصبح رئيسة وزراء عظيمة

انظر في ذلك:

Pierre Lalumière & André Demichel: *LES regimes Parlementaires Europeen*, (Paris P.U.F, 1978, p. 204.

والوزير الأول هو صلة الوصل بين الوزارة والمملك، من خلال التقارير الدورية التي يرفعها للملك. والوزراء لا يمكنهم الاتصال مباشرة مع الملك، بل يجب أن يطلبوا من الوزير الأول الحصول على موعد، وغالباً ما يحضر هذا الأخير اللقاء.

بعد كل هذه السلطات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الوزراء البريطاني والمدعومة بأغلبية برلمانية ثابتة وقوية تمنع اسقاط حكومته، هل معنى ذلك ان رئيس الوزراء شخص مستبد برأيه؟

الحقيقة يوجد ضمانات تمنع استبداد رئيس الوزراء وهي:
الضمانة الأولى: ضمانة في شخصية رئيس الوزراء نفسه، حيث من الصعب جدا ان يصل شخص إلى منصب رئيس الوزراء البريطاني وهو غير معروف، فعليه ان يقضي مسيرة طويلة في العمل الحزبي والاقناع السياسي داخل حزبه وداخل البرلمان والعمل السياسي، فعليه ان يكون رجلاً قادراً على إقناع المعارضة وقيادتها لكي يكون بهذا المنصب...الخ

الضمانة الثانية: المسألة المتعلقة بطبيعة الوزراء البريطانيين فأعضاء الوزارة بكافة مستوياتهم ليسوا اشخاصاً عديمي النفوذ وفاقدي الاهمية، فهؤلاء يستمدون نفوذهم من مكانتهم في الحزب الحاكم، وكل واحد فيهم يرى نفسه قائداً لبريطانيا ويهمه سجله وليس بوسع رئيس الوزراء ان يهمل وزراءه بشكل مستمر، لان هذا يعني تهديم الدعم السياسي والحزبي له من خلال الاستقالة الفردية أو الجماعية، وهذه الاستقالة قد تؤدي إلى تعرض مركزه السياسي للخطر أمام البرلمان، أو قد ينشق الحزب نتيجة لذلك^(١).

(١) انظر :

٢- الوزارة:

كما رأينا فإنَّ نشأة البرلمان تعود إلى مجلسين كانا يحيطان بالملك من المجالس الاربعة التي كانت تعاون الوزير في عمله حيث ان مجلس العموم يعود إلى المجلس العام ومجلس اللوردات يعود إلى المجلس الكبير وكان ايضا يوجد إلى جانب كل من المجلس العام(مجلس العموم حاليا) والمجلس الكبير (مجلس اللوردات حاليا) كل من مجلس القانون والمجلس الخاص، وهذا المجلس الخاص هو أصل الوزارة في النظام الانكليزي وهو مجلس استشاري لدى الملك في المسائل السياسية والادارية حيث ان هذا المجلس الخاص انقسم في عهد الملك ادوارد السادس إلى عدة لجان تختص كل منها بمراقبة احدى هيئات الدولة والاشراف عليها وكان من بين لجان هذا المجلس لجنة تسمى "لجنة الدولة" كانت اهم اللجان واعضاؤها يسمون بـ "مستشاري التاج" وقد تشعبت اعمال هذه اللجنة وانتقلت اليها اهم اختصاصات المجلس الخاص نظرا لقلة عدد اعضائها وقدرتها على مناقشة المسائل والبت فيها بسرعة وحزم .

تعتبر الوزارة *Ministry* الجهاز الحكومي بالمعنى الواسع. وتضم الوزارة عدة فئات: وزراء *Ministers* (يشغلون وزارات قديمة تدعى *Office*، مثل وزارة الخارجية يسمى من يشغلها سكرتير دولة، وزراء الدولة *of state Ministers* (يشغلون وزارات حديثة تدعى *Ministry*)، إضافة لعدد من الوزراء بدون حقيبة لدى وزارة معينة أو بدون وزارة معينة وعدد من السكرتيرين البرلمانين (الوزراء الشباب *Junior Ministers*). ويمكن أن يصل عدد أعضاء الوزارة إلى أكثر من ١٠٠ عضو.

قديمًا لم يكن اختيار أعضاء الوزارة من بين البرلمانيين، ولكن منذ نهاية القرن السابع عشر انقلبت هذه القاعدة وأصبحوا لا يختارون إلا من أعضاء البرلمان. وحاليًا فإن معظم أعضاء الوزارة هم من مجلس العموم. هذا الأمر تفرضه القاعدة التي تمنع من الدخول إلى أي من مجلسي البرلمان شخصاً ليس عضواً فيه. لذلك نجد أن الوزير الأول مرغم على تعيين بعض اللوردات في الوزارة (وزير العدل المسمى *Lord Chancellor* يجب أن يكون لوردًا). والوزراء بمختلف فئاتهم هم تحت سلطة وتصرف الوزير الأول، الذي يمكنه تبديل حقائبهم، والحلول محلهم (وهذا ما يحدث دائماً في مجال العلاقات الخارجية)، وإرغامهم على الاستقالة أو عزلهم.

٣- مجلس الوزراء :

في البداية كان مجلس الوزراء *Cabinet* يضم جميع أعضاء الوزارة ولكن مع تزايد عدد الوزارات نتيجة التدخل المتزايد للدولة، تم تقليص عدد الوزراء الذين يحق لهم المشاركة في مناقشات مجلس الوزراء، وذلك لإعطاء هذه المناقشات فعالية. فخلال الحرب ومن أجل رفع نوعية المناقشات، وتأمين سريتها خفض تشرشل *Churchill* عدد أعضاء مجلس الوزراء إلى خمسة أعضاء فقط ليرفعهم إلى ثمانية بعد أشهر (كان عدد أعضاء مجلس الوزراء في وزارة *Heath* سنة ١٩٧٠ / ١٧ وزيراً، وفي وزارة *Callaghan* سنة ١٩٧٦ / ٢٤ وزيراً، وفي وزارات السيدة *Thatch* ٢١ وزيراً). ويعتبر مجلس الوزراء قلب الحكومة.

٤- مسؤولية الحكومة :

استطاع مجلس العموم ان ينشئ لنفسه في القرن الرابع عشر حق مؤداه اتهام رجال الملك اي وزرائه ومستشاريه عندما يرتكبون جرائم، وكان الاتهام جنائي بحت كما هو حال ارتكاب اي شخص لجريمة وفي القرن السابع عشر عمل البرلمان، وبعد انتقال العرش إلى اسرة ال ستيوارت قام البرلمان بتطوير

جانب المساءلة ليشمل المحاسبة السياسية إلى جانب المحاسبة القانونية ، أي يمكن توجيه الاتهام من قبل مجلس العموم والمحاكمة من قبل اللوردات في حال ارتكاب اعضاء اللجنة أو الوزراء لأخطاء تتعلق بممارسة وظيفتهم وليس فقط في حال ارتكابهم افعال جرمية معاقب عليها بموجب قانون العقوبات ولعلاج عيوب الاتهام الجنائي قرر البرلمان عدة مبادئ تتعلق بإجراءات الاتهام منها مثلاً تأجيل أو حل البرلمان لا يسقط الاتهام ، ومع بدايات القرن الثامن عشر بدأت تخف حدة الصراعات السياسية وبدأ البرلمان يلطف من حدة الاتهام وابتعد به عن طابعه الجنائي ، اذ اخذ البرلمان يستخدم الاتهام الجنائي كوسيلة لتهديد الوزراء بهدف ابعادهم عن مناصبهم ، فأصبحت العقوبة تقتصر على العزل دون ان يجرد الوزير من ثروته أو يمس شخصه ، وبذلك تغيرت وظيفة الاتهام الجنائي فلم تعد جنائية بمعنى الكلمة وانما غدت سياسية بصفة اساسية وهكذا اصبح يكفي ان يقوم مجلس العموم باستخدام وسيلة الاتهام الجنائي حتى يستقيل الوزراء اذا كان التهديد في ذاته يدفع الوزراء إلى الاستقالة قبل البدء في اجراءات الاتهام وفي عام ١٧٤١ حدث خلاف حاد بين السير روبرت والبول (الذي يعتبر أول رئيس وزراء بالمعنى الحقيقي في تاريخ إنجلترا) وبين مجلس العموم ، والتمس اعضاء البرلمان من الملك اقالة والبول من رئاسة الوزارة ، فصرح والبول (بأن في طلب النواب ابعاد احد خدام التاج دون اقترافه اية جريمة يمثل اعتداء صارخا على حق التاج) غير ان والبول ابتداءً يفقد الاغلبية التي كان يملكها داخل المجلس ، ولاسيما عقب انتخابات مجلس العموم ١٧٤١ ، واضطر في ١١ شباط عام ١٧٤٢ إلى الاستقالة عندما شعر برغبة اعضاء المجلس في اللجوء إلى اسلوب الاتهام الجنائي ضده ، وتعتبر استقالة والبول على هذا النحو أول سابقة في التاريخ السياسي لإنجلترا والتي يقوم فيها اعضاء البرلمان بسحب الثقة من احد الوزراء لعدم رضائهم عن سياسته في الحكم دون اللجوء إلى اسلوب الاتهام الجنائي

ولهذا فقد اعلن "وليام بلتني" زعيم الاغلبية في مجلس العموم انه لا يريد محاكمة الوزراء وانما يريد ابعادهم عن الحكم وبذلك وضع الفرق بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية السياسية فالأولى ترمي إلى معاقبة الوزير بعقوبة جنائية تمس شخصه والثانية ترمي إلى اقضاء الوزير عن الحكم، واستقالة والبوت كانت فردية حيث بقي اعضاء وزارته في مناصبهم وكلف الملك زعيم المعارضة وزعيم الاغلبية في البرلمان وليام بلتني ان يتولى رئاسة الحكومة، ، ومن هنا ابتدأت ظهور قاعدة احقية زعيم المعارضة المنتصر في الانتخابات في ان يتولى رئاسة الحكومة وتأكدت بعد سقوط وزارة نورث في عام ١٨٧٢^(١).

وفي عهد الملك جورج الثالث (١٧٦٠-١٨٢٠) ابتدأ نزاع طويل بينه وبين البرلمان ، حيث كان يميل إلى الحكم الشخصي وقامت مصادمات بينه وبين وزراء من ناحية ، وبين وزراء المؤيدين لسياسته وبين البرلمان من جهة اخرى واشتد هذا النزاع بشكل خاص ابان تولي اللورد فريك نورث من حزب التوري رئاسة الحكومة حيث تميزت فترة رئاسته بالنزاع مع البرلمان حول سياسة الملك اتجاه المستعمرات الامريكية التي ادت في النهاية إلى حرب الاستقلال وفقدان بريطانيا للمستعمرات وقرر اللورد نورث انه سيعتزل الحكم في حال فقد الاغلبية المؤيدة له ، ولكن عندما بدأ يشعر بانحلال الاغلبية صرح انه مستعد لتعديل سياسته وتنفيذ تعليمات المجلس ولكن تشارلز جيمس فوكس زعيم المعارضة من حزب الويج رد عليه انه لايجوز لوزارة ان تبقى في الحكم لكي تطبق سياسة خصومها السياسيين المخالفة لسياستها ، فأجاب نورث انه مصمم على البقاء في منصبه إلى ان يأمره الملك بالاستقالة ، أو ان يصدر عن مجلس العموم قرار صريح بضرورة اعتزاله الحكم، غير انه لم يلبث ان

(١) انظر : د. السيد صبري، حكومة الوزارة، بحث تحليلي لنشأة وتطور النظام البرلماني في إنكلترا (القاهرة ، المطبعة العالمية ، طبعة سنة ١٩٥٣) ، ص ٢١٩.

اضطر إلى الاستقالة في مارس سنة ١٨٧٢ عقب التصويت على اقتراحيين متالين بحجب الثقة عن وزارته ، لم يحز الأول منهما على الأغلبية ، ولما قدم الثاني لم ينتظر اللورد نورث نتيجته واستقالت وزارته بكامل هيئتها لخرج مركزها وانحسار أغليبتها ^(١) .

يلاحظ ان هذه الاستقالة هي الاستقالة الثانية التي تحدث لعدم ثقة مجلس العموم بالوزارة الا انها تختلف عن الاستقالة الأولى التي قدمها السيد روبرت والبول عام ١٧٤٢ من ناحيتين:

الأولى: تتمثل في ان استقالة والبول جاءت نتيجة التهديد باللجوء إلى وسيلة الاتهام الجنائي ضده في حين ان استقالة نورث لم تكن كذلك ولم يكن هناك اي تهديد بالاتهام الجنائي

الثانية: فتتمثل في استقالة والبول كانت فردية ، أي أنها اقتصرت على شخصه دون زملائه في اعضاء الوزارة ، في حين ان استقالة نورث كانت جماعية حيث شملت الوزارة بكامل اعضائها وباستقالة نورث ولد مبدأ التضامن الوزاري والمسؤولية التضامنية واستقر مبدأ المسؤولية السياسية الذي حل محل المسؤولية الجنائية .

نشأت الوزارة تاريخيا إلى جانب الملك لكي تُسأل أمام البرلمان ولكي تتحمل المسؤولية فهي مسؤولية سياسياً أمام البرلمان الذي يمثل الأمة ، ومن هنا نشأت قاعدة عرفية تقول بأن الملك (الملك الذي يملك ولا يحكم) لا يصدر قرارا في شؤون الدولة إلا إذا وقّع عليه أحد الوزراء حتى يتحمل المسؤولية عن الملك الذي لا يسأل سياسياً ، كما نشأت قاعدة عرفية أخرى تقول " أن الوزارة هي المسؤولة عن الوظيفة التنفيذية ، وهذه المسؤولية بالتبعية تصاحبها

^(١) انظر :

Thomas Erskine: *The constitutional history of England since the accession of George the Third, 1760-1860* (London Longmans, Green and Co, Eleventh Edition, 1896)p.56-57.

سلطة ، فأنتهى الأمر بالوزارة إلى كونها تهيمن على شؤون التنفيذ ، ولذلك سمي النظام الإنجليزي " بنظام حكومة الوزارة " وتُسأل هذه الوزارة أمام البرلمان سياسياً وحتى تستطيع الوزارة الدفاع عن نفسها نشأت لذلك قاعدة عرفية تقر بمشاركة أعضاء الوزارة في جلسات البرلمان ولو كانوا غير أعضاء فيه للدفاع عن انفسهم ، وانتهى العرف في هذا الشأن إلى انه من المستحسن ان يجمع الوزير بين عضوية الوزارة وعضوية البرلمان وتلك صورة من صور التداخل في الكيان العضوي بين الوزارة والبرلمان ومن هنا فان فكرة الاستقلال المطلق غير موجودة في النظام الانكليزي^(١).

ويجب ان نشير إلى مسألة هامة وهي انه إذا كان باستطاعة البرلمان حجب الثقة عن الوزارة فانه منعا لمغالاة البرلمان في استعمال هذا الحق ضد الحكومة فان للوزارة حق حل البرلمان المنتخب ويعاد الأمر إلى الامة صاحبة السيادة ثانية لتقول كلمتها في الانتخابات فاذا جاء البرلمان الجديد واقر نفس ما أقره البرلمان القديم فان الوزارة لا تستطيع حل البرلمان مرتين لنفس السبب (قاعدة عرفية) لان الامة قالت كلمتها الاخيرة وعندها قد يضطر الوزير الأول إلى تقديم استقالته.

وبصدد حل البرلمان: قد يمارس من قبل الملك بناء على طلب الوزير الأول ويسمى حلا وزاريا أو يمارس من قبل الملك من تلقاء نفسه خوفا على المصلحة العليا للمجتمع في حال اشتداد الخلاف بين الوزارة والبرلمان فيرد الامر للامة ويسمى حلا ملكياً^(٢).

(١) انظر : د. عادل ثابت ، النظم السياسية (دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة)، (القاهرة، مطبوعات دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٧)، ص١٠٣ وما بعدها.

(٢) انظر : عادل ثابت، مرجع سابق، ص١٠٦.

المسؤولية السياسية للوزارة هي حجر الزاوية في النظام النيابي البرلماني والركن الأساسي في بنائه ، وبدونها يفقد هذا النظام جوهره وتتغير طبيعته . وقد أوضح رئيس الوزراء السير ونستون تشرشل Sir Winston Churchill في خطاب له ألقاه أمام مجلس العموم البريطاني في ٦ مايو / أيار عام ١٩٥٢ عن تصوره لمبدأ المسؤولية الوزارية قائلاً :

(إن كل وزير يت رأس وزارة معينة هو مسؤول أمام البرلمان عن سياسة وإدارة وزارته ، وهذا الأمر هو مبدأ أساسي وحيوي بالنسبة لنظامنا القائم على الديمقراطية البرلمانية ، كما أن هناك مبدأ آخر بنفس القدر من الاحترام والأهمية ، وهو أن الوزراء كهيئة واحدة مسؤولون بشكل جماعي عن سياسة الحكومة ككل . وهذا يعني أن مسؤولية الوزير الشخصية عن سياسة إدارته يجب أن تمارس بالتوافق مع وجهات نظر زملائه الوزاريين . ولهذا فإن عمل من يسمون بوزراء التنسيق (أي الذين يعملون على التنسيق بين أعمال الوزارات المختلفة) يعد مظهراً من مظاهر المسؤولية الجماعية^(١) .

ويستفاد من ذلك ، لتعرف المسؤولية الوزارية السياسية صورتين متميزتين هما :

الصورة الأولى : المسؤولية الجماعية للوزراء عن السياسة العامة للحكومة .

الصورة الثانية : المسؤولية الفردية للوزراء عن الأعمال الخاصة بوزاراتهم .

وهاتان الصورتان للمسؤولية الوزارية كلاهما يستند إلى التقاليد و الأعراف Conventions التي لا يمكن فرضها بموجب القانون .

(١) انظر : د حسن البحري، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٥ مرجع سابق، ص ٢١٤ وانظر أيضاً

Geoffrey Wilson; Cases and Materials on Constitutional and Administrative Law (London, Cambridge University Press, 1966), p.57.

إن كلاً من عرف المسؤولية الجماعية وعرف المسؤولية الفردية قد تطور خلال القرن التاسع عشر، وفي الحالتين توطدت وترسخت الممارسة قبل أن يتم الإعلان عن المبدأ^(١).

المسؤولية السياسية التضامنية الجماعية للوزارة :

ومعناها ان اعضاء الحكومة مسؤولون جميعا عن جميع التصرفات والاعمال التي تتعلق بالسياسة العامة التي تنتهجها الحكومة لإدارة شؤون الدولة ، كما يلتزم هؤلاء جميعهم بالدفاع عن سياسة الحكومة والقرارات المتخذة من جانبها تنفيذاً لهذه السياسة سواء داخل البرلمان أو خارجه ، فاذا كان احدهم غير راضٍ عن هذه السياسة ولا توجد لديه الرغبة في الدفاع عنها فإنه يجب عليه ان يستقيل وهي مسؤولية يتحملها كل عضو يظل في الحكومة بعد اتخاذها لقراراتها بالإجماع ، فاذا ما اقترح البرلمان على عدم الثقة بالوزير الأول توجب على كامل اعضاء الحكومة الاستقالة ، ووصف هذه المسؤولية بالتضامنية معناه انه في حال سحب الثقة البرلمان من احد الوزراء لأمر يتعلق بالسياسة العامة للحكومة فان عدم الثقة ينسحب على كل الوزراء وبالتالي يلتزمون بالاستقالة ، حتى لو وجد بينهم من يعارض السياسة العامة للوزارة التي أدين الوزير بسببها^(٢).

ويترتب على المسؤولية الجماعية النتائج التالية :

أ- يجب على الوزير ان يدافع عن سياسة الحكومة ، فاذا كان غير مقتنع بسياسة الحكومة عليه ان يستقيل وإذا لم يستقيل فإنه يعتبر مسؤولاً عن جميع القرارات التي تتخذها الحكومة ويصبح لزاماً عليه الدفاع عنها سواء

(١) انظر: د. حسن البحري، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص ٢١٤.

(٢) انظر : د. حسن البحري، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص ٢١٨.

داخل البرلمان أو خارجه ولايصح ان يوجه لها نقداً لأنه شريك في تقرير هذه السياسة ولا يستطيع التخلص من المسؤولية بالقول انه لم يكن على وفاق مع زملاءه من الوزراء واضطر للموافقة على سياسة الحكومة^(١).

ب - يجب على الوزير ان لا يصوت ضد سياسة الحكومة وذلك أياً كان رأي الوزير الشخصي بخصوص الموضوع الذي صوت لصالحه ، وإذا صوت الوزير ضد سياسة الحكومة فان عليه ان يستقيل والا فانه يتم طرده من منصبه^(٢).

ج - القرارات المتخذة في مجلس الوزراء تعبر عن رأي كل الوزراء اي الحكومة بأكملها ولو اختلف الوزراء بالخفاء^(٣).

د - يجب على الوزير ان يمتنع عن القيام بأي عمل يحرّج الوزارة وألا يفشي أسرار الوزارة^(٤).

وهناك استثناءان طرأ على المسؤولية الجماعية وهما :

الاستثناء الأول وهو التصويت الحر أو (المسائل المفتوحة) : ينصب على مسألة لا توجد بشأنها سياسة معلنة من قبل الحكومة وبالتالي فان مسألة وجود معارضة من قبل بعض الوزراء لا تظهر ابداً والمسائل المفتوحة هي مسائل تتعلق بضمير الانسان ووجدانه مسائل دينية اخلاقية أو اجتماعية كتتظيم الديانة

(١) انظر

Harold Laski : *Parliamentary Government in ENGLAND* "A commentary (London, George Allen And Unwin Ltd. 1950, Fourth edition,1950)p.256.

(٢) انظر :

Harold Laski : *Parliamentary Government in ENGLAND*,op,cit,p.256

(٣) انظر :

Simon James: *BRITISH Cabinet Government*(London ,Routledge ,second Edition 1999),p.6

(٤) انظر :

Thomas Powell : *The Collective responsibility of ministers an outline of the issues* (London, Parliament House of commons Library ,2004,p.9

الأنغليكانية والغاء عقوبة الاعدام ومسالة الإجهاض وحقوق الشواذ^(١). أو في حال انشقاق داخل الحكومة أو بين صفوف اعضاء حزبها في البرلمان ورغبة في تجنيب الحكومة الاعلان عن سياسة معينة بخصوص قضية معقدة أو صعبة^(٢).

الاستثناء الثاني: الاتفاق على الاختلاف: وهو في حال تشكيل حكومة ائتلافية من عدة أحزاب وبالتالي يصعب على الوزارة ان تعمل بتجانس كما لو كانت من حزب واحد^(٣).

المسؤولية السياسية الفردية للوزراء:

ومعناه أن يكون الوزير مسؤولاً بصفة فردية وشخصية أمام البرلمان عن الاعمال والتصرفات الخاصة بوزارته والتي لا تندرج تحت السياسة العامة للوزارة ، سواء تلك التي تصدر عنه شخصياً ، أو التي تصدر عن الموظفين الحكوميين التابعين له ، فاذا قرر مجلس العموم سحب الثقة من الوزير المسؤول ، وجب عليه عندئذ الاستقالة من الحكومة بمفرده دون ان يؤثر ذلك على مركز الوزارة أو بقية زملاءه من الوزراء ، ومن المؤكد ان الانتقاد البرلماني للوزير قد يلحق به الضرر ويدفعه إلى تغيير سياسته المتبعة داخل وزارته ولكنه لا يستطيع اجباره على الاستقالة من منصبه اذا كان الوزير يحظى بدعم من رئيس الوزراء وقيادات الحزب الذي ينتمي اليه ، اما اذا لم يحظ بالدعم فانه يستقيل حفاظاً على ماء وجهه^(٤).

(١) انظر : السيد صبري، مرجع سابق، ص ١٨١.

(٢) انظر :

Thomas Powell: *The Collective responsibility of ministers* ,op.cit,p.23

(٣) انظر :

Bradly and Ewing :*Constitutional and Administrative Law* ,op.cit,p.116

(٤) انظر :

نظرياً الحكومة مسؤولة أمام البرلمان. فمجلس العموم يمكنه إسقاط الحكومة من خلال حجب الثقة عنها. ولكن بسبب الثنائية الحزبية، التي تؤمن لأحد الحزبين أغلبية ليحكم بمفرده، وبسبب الانضباط الحزبي أيضاً خلال التصويت في البرلمان (المبدأ: الحرية في النقاش، ولكن انضباط في التصويت)، فإن حق حجب الثقة أصبح عديم الجدوى لضالة إمكانية استخدامه.

إن هيئة الوزير الأول وتزعمه على بقية الوزراء تأتي خاصة كنتيجة طبيعية لموقعه في الحزب الحاكم، وطبيعة الانتخابات التي أوصلته إلى السلطة. فكما نعرف أن الوزير الأول في بريطانيا لا ينتخب - كما هو حال الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية^(١).

عملية انتخاب مجلس العموم تلعب دوراً أساسياً في تحديد الشخص الذي سوف يتبوأ مركز الوزير الأول. فالناخبون في الحقيقة لا يأخذون كثيراً بعين الاعتبار شخصية المرشحين الذين ينتخبونهم في الدوائر الانتخابية، بل على العكس من ذلك فإن شخصية زعيم حزب المحافظين أو حزب العمال (الذي سيصبح أحدهم الوزير الأول المقبل) تلعب الدور الأساسي في فوز المرشحين في الدوائر الانتخابية.

فالحزبان الرئيسيان (العمال والمحافظين) يركزان بشكل كبير في الحملات الانتخابية على شخصية زعيم الحزب، وخير دليل على هذا الأمر ما

Alex Carroll, *Constitutional and Administrative Law* (London :Longman, second Edition, 2002, p.34

^(١) في الحقيقة، إن المؤسسات الدستورية في بريطانيا ليست سوى واجهة، فالذي يمارس السياسة العامة في بريطانيا و الرقابة عليها هي الأحزاب (وخاصةً بالطبع الحزبان الرئيسيان اللذان يتناوبان على الحكم : العمال و المحافظون).

حدث في الانتخابات الأخيرة التي جرت في حزيران ١٩٩٧ وحزيران ٢٠٠١ والتي فاز بهما حزب العمال بزعامة توني بلير *Tony Blair*.

لذلك ونظراً للسلطات الواسعة التي يملكها الوزير الأول، ذهب بعض المحللين إلى وصف نظام الحكم في بريطانيا "بديكتاتورية منتخبة"، أو كما يقول أندريه هوريو (الوزير الأول وريث اختصاصات الملكية)^(١).

بسبب الطبيعة البرلمانية للنظام البريطاني فإن الحدود أو العوائق التي تعترض زعامة أو هيمنة الوزير الأول هي من طبيعة مختلفة عن تلك التي تحد من هيمنة الرئيس في النظام الأمريكي. فالرئيس الأمريكي يجد في مواجهته كونغرس قوياً عليه إقناعه، وإدارة يصعب السيطرة التامة عليها. على العكس من ذلك في بريطانيا البرلمان والإدارة دورهما محدود في مواجهة الوزير الأول فالبرلمان (خاصةً مجلس العموم) هو بين يدي الحزب الذي يترأسه الوزير الأول، أما الإدارة البريطانية المتميزة بالمركزية فتتمتع بتقاليد تبعدها عن "التسييس" (من السياسة) مما يجعلها أداة طيعة في يد الحكومة.

في الحقيقة إن تركيبة الدولة في بريطانيا، تنم عن صعوبة في إيجاد حدود أو قيود دستورية أو رسمية على سلطات الوزير الأول الذي يترأس السلطة التنفيذية، ولكن على الرغم من هذه الحرية الكبيرة التي يتمتع بها الوزير الأول أو هذه "الديكتاتورية الانتخابية" كما يقال، فإنه يخضع بشكل مستمر إلى نقد الحزب المعارض ورقابة حزبه الحاكم.

أ - دور المعارضة في الرقابة على الوزير الأول :

تتمتع المعارضة في بريطانيا بوضع ممتاز لا تتمتع به في أية دولة أخرى. هذا الأمر يمكن أن يفسر في جانب منه بارتباط المواطنين الإنكليز بالحرية وبمبادئ التسامح، ومن جانب آخر يمكن تفسيره بكون المعارضة في

^(١) انظر : د. صالح جواد الكاظم و د. علي غالب العاني ، الأنظمة السياسية، مرجع سابق ، ص ٧٧.

بريطانيا منظمة بشكل جيد ولديها دائماً الطموح في خلافة الحزب الحاكم في إدارة شؤون البلاد وهي مهية لذلك باستمرار باعتبار ان الحزب المعارض يتمتع بقاعدة شعبية قوية كالحزب الحاكم.

فحسب بعض المؤلفين ، زعيم المعارضة هو بالنسبة للوزير الأول في موقع مماثل لموقع أمير بلاد الغال *Prince of Galls* بالنسبة للملكة الحاكمة.

فرعيم المعارضة يعتبر شخصية رسمية. وباعتباره زعيم المعارضة لدى جلالة الملكة يتلقى راتباً شهرياً ويدعى لاستشارته من قبل الوزير الأول في المسائل الهامة المتعلقة بمصير البلاد ، وخاصةً المتعلقة منها بالسياسة الخارجية. كذلك فإن زعيم المعارضة لدى جلالة الملكة يشكل ما يسمى بحكومة الظل (*Shadow Cabinet meô Cabinet fant*) أي فريق حكومي احتياطي مؤلف من شخصيات من حزبه ، وعادةً ما تكون هذه الحكومة الاحتياطية نواة للحكومة الحقيقية للحزب إذا ما استدعي للحكم في حال فوزه في الانتخابات المقبلة^(١). لذلك نرى بريطانيا خاضعة بشكل مستمر لسياسة تعاقبية يعبر عنها من خلال المناقشات المطروحة في البرلمان والصحافة.

فالبرلمان يعتبر المنبر الأهم للمعارضة في حوارها مع الحكومة. فالوظيفة التشريعية للبرلمان تتجه مع الوقت لتصبح وظيفة رمزية: فكما أشرنا سابقاً فإن نسبة أكثر من ٩٠٪ من القوانين تأتي نتيجة مشروعات مقدمة من قبل الحكومة. فعلى الرغم من إمكانية وجود انشقاق أو بالأحرى عصيان في صفوف نواب حزب الأغلبية الحاكمة فإن ولاء نواب الأغلبية ودعمهم

^(١) يلاحظ أن أعضاء حكومة الظل *Shadow Cabinet* لحزب العمال ينتخبون من قبل نواب الحزب في البرلمان، على عكس ما هو الحال في حزب المحافظين حيث يعينون من قبل زعيم الحزب. فلذلك في حال فوز حزب العمال في الانتخابات ودعوة زعيمه لتشكيل الحكومة الحقيقية فإنه غالباً لا يحتفظ بأغلب أعضاء حكومة الظل على عكس زعيم حزب المحافظين.

للحكومة هو القاعدة المطردة. فعندما تقدم الحكومة مشروع قانون إلى البرلمان تكون حظوظ إقرار هذا المشروع ولو مع بعض التعديلات الطفيفة أكيدة. كذلك فإن الامتيازات التي كانت حاسمة في يد مجلس العموم للتقرير في النواحي المالية أصبحت محدودة جداً في الوقت الحاضر. فالنواب فقدوا المبادرة حتى في اقتراح الاعتمادات والنفقات، حتى مناقشاتهم للنواحي المالية حددت بأربع وعشرين جلسة على الأكثر. وهذه المدة غير كافية من الناحية العملية لدراسة معمقة ودقيقة كالناحية المالية للبلاد.

كذلك، وكما أشرنا سابقاً، فقد المجلس، عملياً، معظم سلطاته الرقابية على العمل الحكومي، وخصوصاً سلطة حجب الثقة عن الحكومة بسبب الثنائية الحزبية والانضباط في التصويت.

ولكن إذا كانت الحكومة تتمتع بدعم مجلس العموم المطلق، وبالتالي تستطيع أن تحقق من خلاله كل ما تريده بسهولة، فإن هذا الأمر منظم بشكل يسمح معه للمعارضة من أن تمارس نوعاً من الرقابة، ومن أن تطرح أفكارها حول جميع المسائل المتعلقة بالبلاد. وذلك من خلال الأسئلة الشفوية التي توجه إلى الحكومة، حيث إنه مخصص ساعة على الأقل في مجلس العموم في كل جلسة لهذه الأسئلة. كذلك فإن مناقشة مشاريع القوانين تسمح للمعارضة بطرح أفكارها وتقديم انتقاداتها.

وفي الحقيقة إن تنظيم الأعمال البرلمانية في مجلس العموم مرتبط، كما أشرنا سابقاً بشكل أساسي برئيسه المسمى بالسبيكر *Speaker*، الذي تعتبر من أهم مهامه السهر على احترام حقوق المعارضة. فبسبب طريقة انتخابه يقف دائماً على الحياد، ولذلك فهو لا يتحيز في المناقشات إلى أي طرف مما يمكنه من تأمين مهمته الأساسية المتمثلة بالسهر على احترام حقوق المعارضة. والمعارضة عملياً لها الحق بمعدل ٣/١ من الوقت المخصص للأعمال البرلمانية من أجل توجيه المناقشات حول المواضيع التي تختارها. فالأوقات المخصصة

للمعارضة وتواريخها تكون محددة بشكل مسبق لافتتاح الدورة البرلمانية. كذلك فإنه بناء على طلب أربعين نائباً يمكن للسبيكر Speaker أن يمنح الطالبين عدة جلسات إضافية من أجل مناقشة مواضيع هامة ومستعجلة^(١).

ومناقشات مجلس العموم، لا تتم بشكل سري. فهي تحظى بأهمية كبيرة لأنها تكون موضع اهتمام وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة. فالمهم منها ينقل مباشرة عبر الراديو والتلفزيون، مما يسمح للرأي العام بالاطلاع الدائم والمستمر على طروحات وبرنامج المعارضة. كذلك تجدر الإشارة إلى أن قنوات التلفزيون العامة منها والخاصة ملتزمة بالوقوف موقف الحياد المطلق وتخصيص الوقت المناسب للمعارضة للرد على الحكومة فكل مقابلة مع أحد أعضاء الحكومة تعطي الحق للمعارضة بالرد في اليوم التالي بوقت مماثل لتلك الذي خصص للمقابلة الوزارية.

وهكذا نرى أن الحق الوحيد المعترف به للمعارضة هو حق الكلام ولكن هذا الحق هام جداً، وبذلك يتمكن الرأي العام من أن يؤثر بشكل مستمر في موقف الحكومة بواسطة حزب المعارضة ومن خلال حزب الأغلبية أيضاً.

ب- رقابة حزب الأغلبية على سلطات الوزير الأول:

دراسة علاقة الحزب الحاكم (حزب الأغلبية) بزعيمة (الوزير الأول) له أهمية خاصة، لأنه يسمح لنا بفهم الدور الرقابي الذي يمكن أن يمارسه الحزب الحاكم على زعيمة (الوزير الأول).

فبريطانيا محكومة عملياً من قبل الحزب السياسي الذي يملك الأغلبية في مجلس العموم، والذي يأتي بأركانه إلى الحكومة. والسياسة العامة للحكومة، هي في الحقيقة ليست سوى تعبير عن البرنامج السياسي الذي

(١) هذا الأمر غالباً ما يطلب عند مناقشة الموازنة.

انتخب، ونال الحزب الأغلبية على أساسه. وأي نجاح أو فشل للحكومة في مشروع من مشاريعها المدرجة في سياستها العامة، هو نجاح أو فشل للحزب الحاكم، يؤثر بالرأي العام، وينال جزاءه عليه في الانتخابات العامة المقبلة. وبما أنه في كلا الحزبين الرئيسيين اللذين يشكلان طرفي الثنائية الحزبية، تيارات مختلفة، فإن الوزير الأول يراعي هذه التيارات سواء في التشكيلة الحكومية أو في القرارات الهامة التي يتخذها كي لا تحدث انقسامات في صفوف حزبه، وبالتالي تضعف الأغلبية التي يستند إليها في مجلس العموم.

ففي عام ١٩٥٦ اضطر الوزير الأول أنطوني إيدن *Eden* للاستقالة بسبب ظهور انشقاقات في أغليبيته المحافظة إثر العدوان الثلاثي على مصر. وهذا ما حدث أيضاً لحكومة كالاها *James Callaghan* العمالية في علم ١٩٧٩، وما استتبعه عام ١٩٨١ من انشقاق الجناح اليميني في الحزب العمالي، وتشكيل عدد من قادة هذا الجناح حزباً جديداً تحت اسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي. كذلك ما حدث في تشرين الثاني ١٩٩٠، حين استقالت مارغريت تاتشر *Margaret Thatcher*، من منصب الوزير الأول بعد أكثر من إحدى عشر سنة وبالرغم من انتصارات حققها في ثلاثة انتخابات متتالية وذلك لعدم تجديد ولايتها كزعيمة لحزب المحافظين من الدورة الأولى بسبب ترشيح الوزير السابق *Heseltine* الذي كانت تربطه خلافات مع السيدة تاتشر. فحرص الوزير الأول على عدم حدوث انشقاقات في صفوف حزبه، وبالتالي ضعف أو خسارة أغليبيته في مجلس العموم، أو الحرص على عدم فقدته لمنصبه كزعيم لحزبه، يشكلان عاملي رقابة مهمين للحد من السلطات الواسعة التي يتمتع بها.

هذه القيود على جموح سلطة الوزير الأول الواسعة نحو نوع من الديكتاتورية، وبقاء توازن دائم بين الحزب الحاكم والمعارضة، يعود الفضل

فيه إلى المكانة والقيمة للفرد في المجتمع البريطاني، وتمسك الفرد بمبادئ الحرية والتسامح *Fair play*. فالفرد في بريطانيا رغم تمسكه برأيه، يقرباً بالصواب قد يكون في جانب خصمه، ولذلك يجب إتاحة الفرصة له أن يبدي رأيه بكل حرية. فحرية الرأي والانتقاد هذه يضمنها نظام قضائي يتمتع فيه القضاة بضمانات واستقلال كبيرين لا يوجد لهما مثيل في العالم^(١).

نتيجة :

مما تقدم نرى ان بريطانيا تتمتع باستقرار حكومي قوي بفضل الثنائية الحزبية المنضبطة ما بين حزبي العمال والمحافظين اللذان يتناوبان في السلطة والمعارضة بهدوء ودون حدوث أية مشاكل سياسية كبرى أو هزات من شأنها تغيير النظام السياسي والحزبي القائم حتى ان سياسة الحزبين متقاربة على الصعيد الداخلي وواحدة على الصعيد الخارجي. وحتى لو حدث واحتاج الحزب الفائز إلى بعض الاصوات في البرلمان لتشكيل الحكومة فانه يتحالف مع احد الأحزاب الصغيرة ليكون الحزب الكبير الاخر في مواقع المعارضة ومشكلاً حكومة الظل ورقبياً على تصرفات الحزب الحاكم لحين نهاية ولايته وخوض الانتخابات مرة جديدة .

نستنتج انه في الدول ذات النظام السياسي البرلماني والتي تأخذ بنظام الحزب الواحد كنظام انتخابي فإننا نحصل في الغالب على ثنائية حزبية تؤمن استقرار حكومي من الصعب زعزحته الا في حالات استثنائية ونادرة للغاية.

(١) انظر : د. سام دله، مرجع سابق، ص ٤٧٦.

الاسم أو اللقب	الولادة والوفاة	فترة الحكم	الحزب
ونستون تشرشل (أول مرة)	١٨٧٤-١٩٦٥	من ١٠ مايو ١٩٤٠ حتى ٢٦ يوليو ١٩٤٥	المحافظين
كليمنت أتلي	١٨٨٣-١٩٦٧	من ٢٦ يوليو ١٩٤٦ حتى ٢٦ أكتوبر ١٩٥١	العمال
ونستون تشرشل (مرة ثانية)	١٨٧٤-١٩٦٥	من ٢٦ أكتوبر ١٩٥١ حتى ٧ أبريل ١٩٥٥	المحافظين
أنطوني إيدن	١٨٩٧-١٩٧٧	من ١٧ أبريل ١٩٥٥ حتى ١٠ يناير ١٩٥٧	المحافظين
هارولد ماكميلان	١٨٩٩ - ١٩٨٦	من ١٠ يناير ١٩٥٧ حتى ١٩ أكتوبر ١٩٦٣	المحافظين
اليك دوغلاس هوم	١٩٠٣-١٩٩٥	من ١٩ أكتوبر ١٩٦٣ حتى ١٦ أكتوبر ١٩٦٤	المحافظين
هارولد ويلسون (أول مرة)	١٩١٦-١٩٩٥	من ١٦ أكتوبر ١٩٦٤ حتى ١٩ يونيو ١٩٧٠	العمال
ادوارد هيث	١٩١٦-٢٠٠٥	من ١٩ يونيو ١٩٧٠ حتى ٤ مارس ١٩٧٤	المحافظين
هارولد ويلسون (ثاني مرة)	١٩١٦-١٩٩٥	من ٤ مارس ١٩٧٤ حتى ١٥ أبريل ١٩٧٦	العمال
جيمس كالاهاان	١٩١٢-٢٠٠٥	من ٥ أبريل ١٩٧٦ حتى ٤ مايو ١٩٧٩	العمال
مارغريت تاتشر		من ٤ مايو ١٩٧٩ حتى ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠	المحافظين
جون ميجور	١٩٤٣-	من ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ حتى ٢ مايو ١٩٩٧	المحافظين
توني بليز	١٩٥٣	من ٢ مايو ١٩٩٧ حتى ٢٧ يونيو ٢٠٠٧	العمال
جوردن براون	١٩٥١	من ٢٧ يونيو ٢٠٠٧ حتى ١١ مايو ٢٠١٠	العمال
ديفيد كامرون	١٩٦٦	من ١١ مايو ٢٠١٠ حتى الآن	المحافظين

هذا الجدول يبين لنا تداول مواقع السلطة والمعارضة بين حزبي العمال والمحافظين في بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم^(١).
بالرغم من هذا التداول النظري للسلطة بين حزب المحافظين وحزب العمال إلا أن سياسة بريطانيا ثابتة لم تتغير على الصعيدين الداخلي والخارج

^(١) انظر : ويكيبيديا الموسوعة الحرة- قائمة رؤساء وزراء بريطانيا — بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٥.. عنوانه :

https://ar.wikipedia.org/wiki/قائمة_رؤساء_وزراء_بريطانيا

المطلب الثاني

الأغلبية التعددية والتعدد الحزبي والاستقرار الحكومي

كما رأينا في الفصل الأول من هذا البحث فإن نظم الاغلبية التعددية لا تقتصر على إنتاج نظام حزبي ثنائي بل تنتج أيضاً تعددية حزبية وهذا يتجلى بشكل واضح جداً في البلدان التي تعتمد نظام الجولتين، حيث أنه كما رأينا فإنه في هذا النظام يفوز في المرحلة الأولى من يحصل على الاغلبية المطلقة وفي حال عدم حصول احد على الاغلبية المطلقة فإنه يتأهل إلى الجولة الثانية من الانتخابات من حصل على نسبة محددة في قانون الانتخابات وهذا يسمح بخلق تبدلات وتكتلات وتحالفات جديدة في المرحلة الثانية من الانتخابات ودخول أحزاب مختلفة سواء كانت كبيرة أو صغيرة إلى قبة البرلمان بفعل هذه التكتلات والتحالفات، وعندها للحصول على السلطة لابد من التحالف بين عدة أحزاب أي خلق ما يسمى بحكومة ائتلافية ناتجة عن دعم ائتلاف برلماني مكون من عدة أحزاب ، وبالتالي نكون أمام حكومة ليست بالقوة كما هو عليه الحال في نظام الثنائية الحزبية حيث يسيطر حزب بمفرده على الحكومة ومدعوم بأغلبية برلمانية واضحة وبناء عليه قد تتعرض الحكومة الائتلافية لضغط سواء من قبل الأحزاب المشاركة فيها أو للتكتل الحزبي المعارض داخل البرلمان الامر الذي يؤثر على حالة الاستقرار السياسي في البلاد. وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب .

وقبل الدخول في معالجة فروع هذا المطلب سنحاول أن نبين العوامل التي تساعد في تعدد الأحزاب حيث ان هذه العوامل تختلف من بلد إلى اخر ولكن

يمكن القول ان هناك اربعة عوامل منفردة أو مجتمعة تفسر لنا اسباب تعدد الأحزاب بشكل عام وهي^(١):

العوامل الاجتماعية: تعمل الأحزاب المتعددة في تخفيف واحتواء الصراعات بين الطبقات بصورة تجعل كل حزب يمثل شريحة من الشرائح الاجتماعية المتنافسة، لهذا فحدة الصراع تتبدد إلى حد ما نتيجة لتوزيع القوى.

العوامل الايديولوجية والدينية: مع قوة ونفوذ الأحزاب الاشتراكية في أوروبا فان هذه الأحزاب انقسمت على نفسها بين مؤيدة ومعادية لما حدث بعد ثورة أكتوبر في الاتحاد السوفييتي. ونتيجة للعوامل الايديولوجية فقد ظهرت العديد من الأحزاب اليسارية واليمينية في أوروبا خاصة.

وكذلك الحال بالنسبة للعوامل الدينية التي لعبت دورها في تعدد الأحزاب ففي هولندا كان المحافظون من بروتستانت وكاثوليك في وحدة قائمة خلال القرن التاسع عشر وقد انقسم الحزب المحافظ إلى ثلاث أحزاب كل منها اتجه في اتخاذ خط مختلف عن اقرانه السابقين: حزب كاثوليكي (المسيحي الاجتماعي) المناهض للثوريين والمسيحي التاريخي.

العوامل التاريخية والقومية: في كل دولة تعمل الظروف التاريخية فيها على اضافة عوامل في تقسيم أحزابها من خلال عوامل ثقافية معينة ففي فرنسا في القرن التاسع عشر كان المحافظون يتكونون من الشرعيين والأورليانيين والبونابرتيين وكلهم يتنافسون في اضاء الشرعية لتولي السلطة. ولم يكن من تمثيل للفلاحين في حزب العمال، وإنما كانوا ممثلين إما من قبل الإقطاع والنبلاء أو من قبل البورجوازية وهذا منذ تاريخ بعيد لفرنسا.

(١) انظر : د. حسان شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

العوامل المؤسسية: ويقصد بها قيام المؤسسات العامة وبصورة خاصة الانظمة الانتخابية في توفير الاجراءات التي تسمح بنشوء ووجود وتعدد الأحزاب. وقد أشار ديفرجيه لذلك من خلال صياغته لثلاث قوانين سوسيولوجية:

١ - التمثيل النسبي يؤدي إلى تعدد الأحزاب.

٢ - التصويت بالأغلبية في دورين يؤدي إلى تعدد أحزاب مخفف بواسطة الاتحادات

٣ - الاقتراع بأغلبية واحدة يؤدي إلى نظام الحزبين.

سنعمل على معالجة هذا المطلب من خلال الفرعين الرئيسيين التاليين :

الفرع الأول: التعدد الحزبي والاستقرار الحكومي

الفرع الثاني: حالة تطبيقية (فرنسا)

الفرع الأول

التعدد الحزبي والاستقرار الحكومي

التعدد الحزبي الناجم عن نظم الاغلبية التعددية كما هو الحال النظام الحزبي الناجم عن نظام الجولتين الانتخابي من شأنه أن يؤثر على عملية الاستقرار الحكومي سواء عن طريق رقابة الاغلبية البرلمانية الداعمة للحكومة على الحكومة نفسها أو عن طريق رقابة ونقد المعارضة للحكومة القائمة والتي تتسلم زمام السلطة وأمور البلاد.

أولاً - رقابة الاغلبية البرلمانية الداعمة للحكومة على الحكومة:

الاغلبية البرلمانية الداعمة للحكومة تتشكل من ائتلاف برلماني من عدة أحزاب كبيرة وصغيرة وذلك لأنه في ظل نظام الجولتين لا يحصل حزب واحد

على اغلبيه مطلقة تمكنه من تشكيل الحكومة، حيث أنه في الدورة الثانية من الانتخابات تخلق تحالفات وتكتلات بين أحزاب مختلفة للفوز في الجولة الثانية من الانتخابات والتكتل الذي يفوز يعمل على تشكيل الحكومة ولذلك نرى حكومة ائتلافية قد تكون فيها أحزاب كبيرة وصغيرة ولكن لا يوجد حزب واحد يحوز على الاغلبية المطلقة في البرلمان ويشكل الحكومة بمفرده كما يحصل في بريطانيا، وكما راينا سابقا فإن حزبي العمال والمحافظين يتناوبان في السلطة والمعارضة دون ان تستطيع المعارضة التأثير على استقرار الحكومة، أما في هذه الحالة التي ندرسها فإن التعدد الحزبي داخل الحكومة والاغلبية البرلمانية الداعمة للحكومة والتي تضم عدة أحزاب من شأنه ان يهدد استقرار الحكومة في حال الخلاف بين الأحزاب المشكلة للحكومة حول مسائل جوهرية واسباسية أو في حال عدم رضى هذه الاغلبية عن سياسة الحكومة والاحتجاج عليها .

١- إذا كانت الأحزاب المؤلفة للحكومة متجانسة ايديولوجياً :

كأن يكون التكتل الحزبي المكون للحكومة يميني أو يساري، قد تتضامن الأحزاب اليمينية في الانتخابات وتفوز وتشكل الحكومة وتكون الأحزاب اليسارية كتلة معارضة داخل البرلمان أو أن يحصل العكس ويحصل التكتل اليساري الحزبي على الاغلبية المطلوبة ويشكل الحكومة ويكون التكتل الحزبي اليميني في المعارضة ، فإذا ما حصل خلاف بين الأحزاب المكونة للحكومة فإن ذلك لا يهدد الحكومة بشكل كبير لأن الانشقاق عن الاغلبية الداعمة من قبل حزب من الأحزاب المكونة للحكومة لا يعني بالضرورة انضمام المنشقين إلى كتلة المعارضة ، وذلك بحكم الخلاف الايديولوجي بين السلطة والمعارضة وبالتالي فإن الخلاف هنا يجب ان يسير في طريقه للحوار بين هذا التكتل الحاكم دون الانجرار إلى السقوط في مستتبع التفكك وسقوط الحكومة وهذا نادرا ما يحصل.

٢- إذا كانت الأحزاب المؤلفة للحكومة غير متجانسة إيديولوجياً :

كأن يكون التكتل الحزبي المكون للحكومة يحوي على أحزاب من اليمين والوسط واليسار ، أو من اليمين والوسط ، أو من الوسط واليسار وهكذا ، وحينها نكون أمام حكومة ائتلافية ضعيفة مقارنة بالحكومة المكونة من قبل أحزاب موحدة إيديولوجياً كما راينا سابقا ، وذلك لان احتمال انشقاق احد الأحزاب أو اكثر من حزب عن الحكومة وانضمامه إلى صفوف المعارضة في حال الخلاف بين أحزاب الحكومة هو احتمال أقوى من الحالة التي يكون فيها التكتل المكون للحكومة منسجم إيديولوجياً وعليه قد تسقط الحكومة في حال الخلاف السياسي وانشقاق أحد من الأحزاب وانضمامه إلى صفوف المعارضة بحكم تبدل الاغلبية الداعمة للحكومة والتي تصبح في صالح المعارضة التي تقوم بعملية طرح الثقة بالحكومة واسقاطها.

٣- في حال عدم رضى الاغلبية البرلمانية الداعمة للحكومة عن سياستها :

هذا الامر يعرض الحكومة للانتقاد بشكل كبير وحل هذا الامر يحتاج إلى نقاشات وحوارات بين الأحزاب المؤلفة للحكومة من اجل تغيير النهج أو السلوك الحكومي حتى لا تتفاقم الامور لدرجة كبيرة قد تؤدي إلى الضغط على الحكومة واجبار رئيس الوزراء على الاستقالة وتكليف غيره بتشكيل الحكومة من ذات التكتل المؤلف للحكومة لان الاغلبية الداعمة للحكومة لم تتغير بل ان عدم رضاها عن سياسة الحكومة دفعت إلى استقالة رئيس الوزراء ، وبالتالي يكون من حق هذه الاغلبية البرلمانية الحزبية أو من حق هذا التكتل تكليف شخص جديد ينتمي اليه بتشكيل الحكومة وتبقى المعارضة كما هي عليه في مواقعها مقتصرًا دورها على النقد لسياسة الحكومة ومنتظرة انشقاقات وتبدل في المواقع السياسية وتحولها إلى اغلبية أو

منتظرة انتهاء ولاية الحكومة القائمة واجراء انتخابات نيابية جديدة قد تحصل فيها على الاغلبية التي تسمح لها بدخول مواقع السلطة .

وبالتالي فإن الحكومات الائتلافية تواجه تحدي ادارة علاقة الأحزاب فيما بينها ضمن الائتلاف لاسيما الأحزاب التي تملك إيديولوجيات وتفضيلات سياسية مختلفة ، وفي سبيل ان تكون هذه الحكومات متماسكة ، فإن الأحزاب المكونة لها تتفق في معظم الاحيان على (اتفاقية ائتلافية) والاتفاقية الائتلافية هي وثيقة سياسية يصوغها قادة الأحزاب المشاركين في الحكومة الائتلافية بمساهمة كبيرة من نواب البرلمان ومؤسسات البحوث الخاصة بكل حزب ويحدث ان تلجأ الحكومات الائتلافية إلى المحافظة على علاقات حسنة بين شركاء الائتلاف عبر تنظيم اجتماعات اسبوعية حيث يناقش الوزراء واعضاء البرلمان وغيرهم من قادة الحزب المقترحات السياسية. وتستند هذه المناقشات إلى القرارات التي اتخذها كل حزب ضمن اجتماعاته البرلمانية الخاصة ومن شان الاجتماعات الوزارية المتواترة ان تزيد من تعزيز العلاقات بين الأحزاب التي تشكل الحكومة^(١) .

ثانياً - رقابة المعارضة على سياسة الحكومة وتهديد استقرارها :

إذا كانت الحكومة نتاج تكتل حزبي برلماني قوي فأيضاً يوجد في مقابل هذا التكتل المؤيد للحكومة تكتل اخر معارض له قيمته ووزنه داخل البرلمان قد يستغل اي خطأ حكومي أو أي خلاف بين أحزاب السلطة والمعارضة وسائل في الضغط على الحكومة من خلال توجيه الاسئلة إلى رئيس الحكومة أو إلى الوزراء ومن خلال الاستجابات وتقديم الوثائق في المواضيع محل الجدل والنقاش وصولاً إلى التصويت على حجب الثقة عن الحكومة

^(١) انظر: المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، (تعزيز القدرة التشريعية في العلاقات التشريعية

التنفيذية)، ترجمة نور الأسعد، لبنان، ص ٨ وموقعه www.ndi.org.

والذي يعد من اقوى الادوات التي يملكها البرلمان عند اشرافه على الحكومة لا بل اعلاها دويأ ، وهي قدرته على نبذها برمتها.

ولكن السؤال المطروح هل يمكن للمعارضة حجب الثقة عن الحكومة؟ هذا الامر يعود إلى مدى انسجام الأحزاب المكونة للحكومة مع بعضها البعض من الناحية الايديولوجية كما راينا سابقا فاذا كانت الأحزاب المكون للحكومة منسجمة إيديولوجياً فان هذا يمنع بشكل كبير انشقاق حزب من الحكومة وانضمامه إلى صفوف المعارضة لتشكيل اغلبيه برلمانية اما في حال كانت الأحزاب المكونة للحكومة غير منسجمة إيديولوجياً كان تجمع أحزاب من اليمين والوسط واليسار فان هذا يسهل انشقاق حزب من أحزاب الحكومة وانضمامه إلى صفوف المعارضة وبالتالي تحول المعارضة إلى اغلبيه برلمانية وتمكينها من سحب الثقة من الحكومة واسقاطها

الفرع الثاني

حالة تطبيقية (فرنسا)

بعض النظم الليبرالية الغربية الحديثة والبرلمانية اصلا قد راحت تتجه إلى تقوية سلطات الرئيس وتشاركه في سلطة التنفيذ الوزارة وتُسأل أمام البرلمان في حين لا يُسأل الرئيس أمام البرلمان، وهذا ما حدث في فرنسا بعد سقوط الجمهورية الرابعة التي قامت بدستور ١٩٤٦ بعد تحرير فرنسا من النازي ١٩٤٤ وقيام الجمهورية الخامسة بدستور عام ١٩٥٨ وبتعديلاته حتى عام ١٩٦٢ (في ظل حكومة ديغول) ، ففرنسا كانت تأخذ بالنظام البرلماني حتى عام ١٩٥٨ فاتجهت إلى تقوية سلطات الرئيس فاقترب النظام الفرنسي من

النظام الرئاسي الأمريكي وسمي بالنظام شبه الرئاسي والبعض يسميه شبه البرلماني^(١).

في فرنسا لم توجد أحزاب ولا نظم حزبية قبل ثورة عام ١٧٨٩ ، وعند قيام هذه الثورة نشأ عدد من الكتل والاتجاهات ، بل حتى مدارس فكرية في الجمعية العمومية^(٢). وقد وجدت نواد تحمل اسماء اليعاقبة والجيرونديين والبرتون ، الذين كانوا يمثلون هذه الكتل والاتجاهات^(٣). وفي البدء كان اهتمام النواب في الجمعية العمومية منصبا على مصالح الاقليم التي كانوا يمثلونها ، وكانت تلك الكتل تنظم لأغراض برلمانية لا انتخابية. وكان الأفراد يرشحون أنفسهم إما بمبادراتهم الشخصية وإما تحت رعاية لجان محلية كانوا هم أنفسهم منظميها الرئيسيين في معظم الأحيان ولم تظهر الأحزاب بشكل متبلور الا في بدايات القرن الماضي. وإذا كان هناك بدايات للتنظيم الحزبي قبل ذلك فقد كانت غير فعالة في الجمعية العمومية وبدائية في خارجها^(٤).

في فرنسا نظام سياسي يعتمد نظام الجولتين الذي ينتج تعددية حزبية ويوجد ايضا حكومة مسؤولة سياسيا أمام الرئيس وأمام البرلمان. يذهب معظم الدستوريين في فرنسا ، عند بحثهم في المؤسسات الدستورية في ظل دستور الجمهورية الخامسة ، إلى العدول عن استخدام تعبير "سلطة

(١) انظر : د. فتح الله الخطيب، دراسات في الحكومات المقارنة (القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة

الأولى، عام ١٩٦٦) ، ص ١٨٤ وما بعدها.

(٢) انظر :

Jean Blondel and E. Drexel Godfrey Jr: *The Government of France* (London: Methuen & Co Ltd, 1968), p.80.

(٣) انظر : مورييس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٨.

(٤) انظر :

Peter Cambell: *French Electoral System and Elections since 1789*, (London, Faber & Faber, 1958), pp.24-25

تشريعية" للتدليل على البرلمان بمجلسيه. ويعود السبب في ذلك إلى أن سلطة إصدار القواعد العامة ذات القوة الإلزامية، أي ممارسة السلطة التشريعية أصبحت موزعة بين الحكومة والبرلمان.

فبسبب العقلنة "المتطرفة" لدور البرلمان التي جاء بها دستور ١٩٥٨، لم يعد باستطاعة البرلمان الوقوف في مواجهة إرادة الحكومة، أو حتى مجرد تأخيرها. فالحكومة، كما أشرنا سابقاً، هي التي أصبحت من يحدد سياسة الأمة. ومعظم القوانين تكون، كما أسلفنا، بمبادرة أو من إعداد الحكومة. ويمكن للحكومة أن تشرع بموجب تفويض من البرلمان وفقاً للمادة ٣٨/ من الدستور. وتملك الحكومة أيضاً حق المبادرة بالطلب إلى رئيس الجمهورية لطرح موضوع ما على الاستفتاء، متجاهلةً البرلمان. وللحكومة اليد الطولى في تحديد جدول أعمال البرلمان. هذه العقلنة المتطرفة للبرلمان تدعمت من خلال الأكثرية البرلمانية، مما أفقد البرلمان الكثير من سلطته الرقابية. بحيث أضحى الأمر كما يقول أندريه هوريو *André Huriou* "إن البرلمان لا يراقب الحكومة ولكن الحكومة عن طريق أكثريتها هي التي تراقب البرلمان" ^(١). هذا الأمر أفقد المعارضة (الابتكار الأساسي للديمقراطية الغربية) مركزها المرموق، مما أدى إلى تراجع الحوار (السمة الرئيسية للديمقراطية الغربية) الدستوري بين الحكام ومراقبيهم. وهذا التراجع في دور المعارضة كجزء من النظام السياسي له آثاره، وهذا ما يفسر لنا سهولة نزول الفرنسيين إلى الشارع في شكل مظاهرات أو اللجوء إلى الإضراب، للتعبير عن رفضهم لسياسة الحكومة.

(١) انظر: أندريه هوريو، القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، مرجع سابق، ص ٤١٣.

لهذه الأسباب يتحدث معظم الدستوريين عن أزمة البرلمان في فرنسا ويدعون إلى إصلاح مؤسسة البرلمان، التي تعتبر حجر الزاوية في النظام الديمقراطي.

فرنسا دولة موحدة أو بسيطة والبرلمان فيها ثنائي التركيب. فهو مؤلف من مجلسين: الجمعية الوطنية *Assemblée nationale* ومجلس الشيوخ *Sénat*.

أولاً - البرلمان الفرنسي:

يختلف تكوين مجلسي البرلمان (الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ) من حيث عدد الأعضاء ومدة الولاية، وشروط وطريقة الانتخاب.

أ - الجمعية الوطنية:

يدل تعبير الجمعية الوطنية *Assemblée-nationale* في ظل دستور الجمهورية الخامسة على أحد مجلسي البرلمان، الذي ينتخب عن طريق الاقتراع المباشر^(١). وقد خصص قصر بوربون *Palais-Bourbon* كمقر لعقد جلسات الجمعية الوطنية.

تتكون الجمعية الوطنية من ٥٧٧ نائباً ٥٥٥ منهم ينتخبون في فرنسا الأم، و٢٢ في مقاطعات ما وراء البحار). وتنتخب لولاية أو دور تشريعي *Législature* مدته خمس سنوات، تبدأ من أول اجتماع للمجلس المنتخب. ويشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية الجمعية أن يكون متمتعاً بصفة الناخب وقد أتم /٢٣/ عاماً من العمر.

ويجب أن يتم انتخاب نواب الجمعية الوطنية خلال /٦٠/ يوماً التي تسبق انتهاء ولاية المجلس السابق، أو خلال /٢٠/ يوماً على الأقل و /٤٠/ يوماً على

^(١) يتمتع بحق الاقتراع: كل مواطن فرنسي أتم الثامنة عشرة من العمر، وغير محروم من ممارسة هذا الحق لسبب شرعي، أو بحكم قضائي.

الأكثر بعد حل الجمعية الوطنية. وفي جميع الأحوال يجري الانتخاب دائماً في يوم الأحد وفي مختلف الدوائر الانتخابية.

ويتم الانتخاب وفق نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة (على دورتين). ويعتبر فائزاً أو منتخِباً من الدورة الأولى كل مرشح يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات المدلى بها بشرط أن تمثل هذه النسبة ربع عدد الناخبين المسجلين في الدائرة الانتخابية^(١). إذا لم ينل أي من المرشحين هذه النسبة، وبالتالي لم يفز أحد بالمقعد البرلماني عن الدائرة الانتخابية تجري الدورة الثانية في يوم الأحد التالي. ولا يمكن أن يتقدم في الدورة الثانية سوى المرشحين الذين حصلوا على الأقل على نسبة ١٢,٥٪ من الأصوات المدلى بها في الدورة الأولى. وإذا لم يحصل سوى مرشح واحد على نسبة ١٢,٥٪ من الأصوات المدلى بها في الدورة الأولى أو لم يحصل أي من المرشحين على هذه النسبة يتقدم إلى الدورة الثانية فقط المرشحان اللذان حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الدورة الأولى. ويعتبر فائزاً في الدورة الثانية المرشح الذي يحصل على الأغلبية النسبية فقط. هذه القاعدة التي تسمى "البلتجة" *Ballotage* تحابي انتخابياً الأحزاب الكبيرة. وتشجع أيضاً قيام ثنائية قطبية *Bipolarisation* (لكي لا نقول ثنائية حزبية) سياسية، أي إعادة تكوين الأحزاب حول قطبين متنازعين متضادين بحيث يكون كل قطب أو تكتل يضم عدداً من الأحزاب^(٢).

^(١) ويحدد القانون الانتخابي الإجراءات الفنية للانتخابات من مواعيد الانتخاب والدعاية والنفقات الانتخابية (فيما يتعلق بنفقات الانتخاب حدد هذا السقف حالياً بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ فرنك، يعوض حتى ٥٠٪ منها للمرشحين الذين حصلوا على نسبة ٥٪ من الأصوات).

^(٢) لذلك نجد أنّ الحياة السياسية في فرنسا مقسومة بين اتجاهين أو قطبين أساسيين: اليسار (الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي، وبعض التشكيلات اليسارية الأخرى، وحزب الخضر)، واليمين (الديغوليون من حزب التجمع من أجل الجمهورية، والاتحاد الديمقراطي من أجل فرنسا الذي يضم الحزب الجمهوري

هذا النظام هو أقل سوءاً من حيث الآثار من النظام السابق. فطبقاً لهذا النظام لا يكفي للفوز في الدورة الأولى الحصول على الأغلبية البسيطة أو النسبية من عدد الأصوات المدلى بها في الانتخابات، بل يجب على المرشح أن يحصل على الأغلبية المطلقة من عدد هذه الأصوات ٥٠٪ + صوت واحد بشرط أن تكون هذه الأغلبية تمثل نسبة محدده (يحددها قانون الانتخاب) من عدد الناخبين المسجلين في السجلات الانتخابية للدائرة الانتخابية. فإذا لم تتحقق هذه النتيجة من أول دورة في دائرة انتخابية معينة يلجأ إلى دورة انتخابية ثانية ولا يسمح للتقدم إليها سوى للمرشحين (أو المرشحين الذين حصلوا على نسبة معينة من الأصوات في الدورة الأولى يحددها قانون الانتخاب)، اللذين حصلوا على أعلى عدد من الأصوات، وهذا ما يسمى بالبلتجة *Ballotage*. وتكفي الأغلبية البسيطة أو النسبية في الدورة الثانية للفوز في المقعد المخصص للدائرة الانتخابية.

وهذا النوع من الانتخاب بالأغلبية على عكس الأول يسمح بالتحالفات الانتخابية بين الأحزاب السياسية، وهذه التحالفات قد تكون دائمة (كما هو الحال بين حزب التجمع من أجل الجمهورية *R.P.R.* و التجمع الديمقراطي الفرنسي *U.D.F.* الذي يضم بدوره تجمع عدة أحزاب صغيرة)، أو مؤقتة (كما حدث مؤخراً في الانتخابات الفرنسية في حزيران ١٩٩٧ بين الحزب الاشتراكي *P.S.* و الحزب الشيوعي *P.C.* و حزب الخضر *Vert*) ومن خلال هذه التحالفات يمكن أن تدخل بعض الأحزاب الصغيرة إلى البرلمان كما حصل لحزب الخضر الفرنسي الذي دخل البرلمان لأول مرة في عام ١٩٩٧، وبدون تحالفه مع الحزب الاشتراكي ما كان له أن يدخل البرلمان. ولكن هذا

وبعض أحزاب الوسط). يضاف إلى ذلك بعض الأحزاب التي لا تلعب دوراً سياسياً هاماً كحزب الجبهة الوطنية المتطرف.

النظام الانتخابي مع ما يجره من تحالفات انتخابية قد يمنع بعض الأحزاب القوية من الوصول إلى البرلمان كما هو حال حزب الجبهة الوطنية الفرنسي (المتطرف) *Front National* الذي يعتبر ثالث أكبر حزب فرنسي، ففي انتخابات حزيران ١٩٩٧ لم يحصل سوى على مقعد واحد رغم أنه حصل على نسبة ١٥٪ من الأصوات، في حين حصل الحزب الشيوعي على ٣٣ مقعداً على الرغم من أنه لم يحصل سوى على ٩٪ من الأصوات وحصل حزب الخضر على ٧ مقاعد رغم أنه لم يحصل سوى على حوالي ٥٪ من نسبة الأصوات على المستوى الوطني^(١).

منذ عام ١٩٥٨ أي منذ تأسيس الجمهورية الخامسة الفرنسية بقيادة الجنرال ديغول تشهد فرنسا ما يسمى (تجمع الأحزاب) حيث ان الأحزاب متجمعة في تحالفات ثابتة نسبياً فهناك مثلاً تحالفان كبيران ، احدهما في اليمين ويضم (الديغوليون والجمهوريين المستقلين وعناصر الوسط) والثاني في اليسار ويضم (الشيوعيين والاشتراكيين والراديكاليين اليساريين منذ عام ١٩٧٢. الا أن التفاهم بين هذه الأحزاب ليس له صفة دائمة بل هناك ازدواجية في مواقف بعض الأحزاب في اثناء الانتخابات^(٢).

ب- مجلس الشيوخ:

يؤمن مجلس الشيوخ، وفقاً للمادة ٢٤/ من الدستور، تمثيل الهيئات المحلية والفرنسيين المقيمين خارج فرنسا، وهذا ما يفسر كيفية تعيين أعضائه. ويلعب هذا المجلس دوراً أقل من الجمعية الوطنية في المجالين

(١) انظر: د. سام دله، مرجع سابق، ص ٣٠١.

(٢) انظر:

التشريعي والرقابي. وعلى خلاف الجمعية الوطنية لا يمكن حل مجلس الشيوخ. وقد خصص قصر اللوكسمبرج كمقر لعقد جلساته.

يبلغ عدد أعضاء مجلس الشيوخ /٣٤٨/ شيخاً ابتداءً من عام ٢٠١١ (ينتخب /١٣/ منهم في مقاطعات ما وراء البحار، و /١٢/ يختارون من قبل مجلس الشيوخ نفسه باسم الفرنسيين المقيمين في الخارج، والباقي ينتخبون في فرنسا الأم في دوائر انتخابية هي الإقليم أو المحافظة).

وينتخب مجلس الشيوخ لولاية مدتها /٦/ سنوات، يجدد نصفه كل ثلاث سنوات^(١). ولهذه الغاية قسم الشيوخ في ثلاث فئات A، B، C. وتقرر القرعة نظام خروج الفئات واستبدالها، بطريق الانتخاب، كل ثلاث سنوات. ويشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الشيوخ نفس الشروط بالنسبة لعضوية الجمعية الوطنية، باستثناء سن المرشح والذي حدد بإتمام /٣٠/ عاماً ابتداءً من عام ٢٠٠٣.

وينتخب أعضاء مجلس الشيوخ بطريق الاقتراع أو الانتخاب غير المباشر من قبل هيئة انتخابية، تضم أعضاء الجمعية الوطنية، والمنتخبين المحليين. حيث تضم الهيئة الانتخابية في كل دائرة انتخابية التي هي الإقليم: نواب الإقليم في الجمعية الوطنية، والمستشارين في مجالس المناطق، والمستشارين العاميين في مجالس الأقاليم، وممثلين عن المجالس البلدية (وهم الأكثر عدداً في الهيئة الانتخابية إذ تصل نسبتهم بحدود ٩٥,٥٪)^(٢).

(١) فمثلاً لو استبدلت الفئة A في عام ١٩٧٠، تستبدل الفئة B في عام ١٩٧٣، وتستبدل الفئة C في عام ١٩٧٦، ومن ثم تعود وتستبدل الفئة A في عام ١٩٧٩ وهكذا دواليك: انظر : د. حسن البحري . النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٣٧٥.

(٢) يختلف عدد الممثلين عن المجالس البلدية في الهيئة الانتخابية باختلاف الحجم الجغرافي للبلدية: ففي البلديات التي يبلغ عدد سكانها أقل من ٩٠٠٠ نسمة تمثل بعدد من ١ — ١٠ ممثلين بحسب حجمها، والبلديات التي يبلغ عدد سكانها بين ٩٠٠٠ — ٣٠٠٠٠ نسمة تمثل بكامل أعضاء المجلس البلدي، أما

ويختلف نظام انتخاب الشيوخ تبعاً لعدد الشيوخ الذين ينتخبهم كل إقليم. ففي الأقاليم التي تنتخب أقل من ٥ / شيوخ، يتم الانتخاب وفق نظام الأغلبية المطلقة على دورتين (تجري الدورتان في نفس اليوم)، ويمكن أن تكون الترشيحات فردية أو بشكل لوائح. أما في الأقاليم التي تنتخب ٥ / شيوخ فأكثر، فيتم الانتخاب على أساس التمثيل النسبي مع إسناد البقايا على أساس المعدل الوسطي الأعلى^(١).

ج - الكتل البرلمانية :

تعترف المادة ٤ / من دستور ١٩٥٨ بأن الأحزاب والكتل السياسية تساعد على التعبير عن الرأي، وبأن تشكيلها وممارستها لنشاطاتها يتم بحرية في ضوء احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية. واستناداً إلى ذلك بإمكان النواب والشيوخ، بمقتضى نظامهما الداخلي، التجمع في تكتلات أو كتل برلمانية *Groupe parlementaire*. حيث يمكن للنواب أو الشيوخ ذوي المنحى أو الاتجاه السياسي الواحد أو المتقارب - كل في إطار مجلسه - التجمع في كتلة برلمانية وفقاً للشروط المنصوص عليها في النظام الداخلي للمجلس.

الشرط الأول يتعلق بالحد الأدنى لعدد النواب أو الشيوخ الذين يمكن أن يشكلوا كتلة برلمانية، وهذا الحد الأدنى يختلف من حقبة زمنية إلى أخرى، وهو محدد حالياً بعشرين نائباً لتشكيل كتلة برلمانية في الجمعية الوطنية وبخمس عشرة في مجلس الشيوخ. والشرط الثاني يتعلق بالتصريح عن

البلديات التي يتجاوز عدد سكانها ٣٠.٠٠٠ نسمة فتمثل بكامل أعضاء مجلسها البلدي وعدد من الممثلين الإضافيين.

^(١) يتم انتخاب ١١٠ شيوخ بهذه الطريقة (٩٨ في الأقاليم و١٢ من ينتخبهم مجلس الشيوخ بنفسه كممثلين عن الفرنسيين المقيمين في الخارج).

إنشاء الكتلة البرلمانية ، وهنا يكفي التصريح إذا توفر الحد الأدنى من عدد النواب دون الحاجة لأية موافقة.

وليس ملزماً على كل نائب أو شيخ أن ينتسب إلى كتلة برلمانية ، بيد أنه لا يمكن للنائب أو الشيخ الانتساب سوى إلى كتلة برلمانية واحدة. وتعين كل كتلة ، بالطريقة التي تراها ، رئيساً لها.

ويجلس أعضاء الكتلة الواحدة في المجلس بجانب بعضهم البعض. وتملك كل كتلة قاعات في المجلس للاجتماعات. وتلعب الكتل دوراً في تشكيل اللجان البرلمانية وفي تحديد جدول الأعمال حيث يشارك رؤساء الكتل البرلمانية ، كما أشرنا سابقاً ، في مؤتمر الرؤساء.

ثانياً - الأحزاب السياسية :

لقد صنف ديفرجيه المنظومة الحزبية لفرنسا على الشكل التالي^(١).

١ - أحزاب القطب اليميني: القطب اليميني هو الذي تكون في البداية بهيمنة الديغولي من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٨. يضم حزين كبيرين (التجمع من اجل الجمهورية واتحاد الديمقراطية الفرنسية) ويمثلان العائلة المحافظة الليبرالية.

٢ - أحزاب القطب اليساري: اليسار في فرنسا ممثل بالأحزاب الاشتراكية كما في كل أوروبا

٣ - الأحزاب خارج الاقطاب: قد نجد أحزاب خارج القطبين السابقين اما لأنها لا ترغب في التحالف مع أحد هذين القطبين أو لان هذين القطبين لا يرغبان في التحالف معها ومثل هذه الأحزاب هي أحزاب متطرفة يمينية أو يسارية.

^(١) انظر : موريس ديفرجيه، رجمة جورج سعد، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

أ- أحزاب اليمين المتطرف: لمدة طويلة كان اليمين المتطرف يقتصر على مجموعات صغيرة لكنه ارسى تنظيماً مهما نسبياً مع الجبهة الوطنية نذكر منها : المجموعات الملكية.

إن تفاقم البطالة وازدياد حالة عدم الاستقرار أديا إلى نمو اليمين المتطرف ، مما ساهم بدوره في تنمية الحركات المعادية للعمال الاجانب (المهاجرين) اهم هذه الأحزاب الجبهة الوطنية التي كان يقودها جان ماري لوبن وخلفته ابنته مارين لوبن التي مازالت تقود الجبهة الوطنية حتى اليوم .

ب - أحزاب اليسار المتطرف: لاتزال بعض مجموعات اليسار المتطرف عاملة على ساحة السياسة الفرنسية: التروتسكيون، الماويون، التحرريون، الحزب الاشتراكي الموحد البيئيون.

وقد اختلف الكتاب في تفسيرهم ظاهرة تعدد الأحزاب الفرنسية فمنهم من أرجعها إلى طبيعة الفرنسيين المستمدة من أصلهم اللاتيني، الذي يميل إلى الجمود الفكري وشدة التمسك بالرأي ومنهم من أرجعها إلى سرعة تأثر الفرنسيين بالصراعات والشخصيات القوية، الامر الذي يؤدي إلى ظهور كثير من الأحزاب التي تعرف بأحزاب الاشخاص والتي تركز اساسا على شخصية زعيم معين وتزول بزواله ، أو تستمر بالعمل السياسي دون أن يكون لها مبادئ واضحة ، ومنهم من فسرها باستمرار تأثر الفرنسيين بالخلافات والمنازعات التقليدية التي شهدتها تاريخ أمتهم كالصراع بين الدولة والكنيسة ، أو بين الملكية والجمهورية ، وأياً كانت العوامل الكامنة وراء تعدد الأحزاب السياسية فإن السبب المباشر يرجع إلى كثرة الانقسامات داخل الاتجاهات السياسية الواحدة وخاصة داخل اليمين الذي ينقسم إلى متطرف ومعتدل

واليمين المعتدل بدوره ينقسم إلى عدة أحزاب وكذلك الحال بالنسبة لليمين المتطرف واليسار الوسط^(١).

قوى اليمين الفرنسية :

حزب التجمع من اجل الجمهورية : كان اسمه في البداية حزب تجمع الشعب الفرنسي وأنشأه ديغول عام ١٩٤٧ ثم أصبح اسمه بقيادة ديغول حزب الوحدة من اجل الجمهورية بعد انقسامات عام ١٩٥٨ وبعدها أصبح اسمه حزب التجمع من اجل الجمهورية بقيادة جاك شيراك^(٢) وهذا الحزب اقرب إلى أحزاب الوسط.

حزب الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية : تأسس عام ١٩٧٨ لتلبية لرغبة جيسكار ديستان الذي وصل إلى رئاسة الجمهورية في عام ١٩٧٤ وهو عبارة عن كونفدرالية يضم الاحرار والوسط والراдикаليين وهم:

الحزب الجمهوري : الذي تأسس عام ١٩٧٧ الذي انبثق عن الجمهوريين المستقلين وأصبح الدعامة الرئيس للرئيس ديستان الذي يعد أبرز زعمائه وكانوا من مؤيدي ديغول وحلفاؤه وكان ديستان وزيرا للمالية في عهد ديغول وبومبيدو.

(١) انظر : محمد فتح الله الخطيب، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

(٢) ولد جاك شيراك عام ١٩٣٢ وهو اداري وسياسي ورجل دولة ، حيث قضى خدمته العسكرية في الجزائر ، وتقلد مناصب حكومية عديدة ، فقد عمل رئيس مكتب الرئيس (بومبيدو) ١٩٦٢-١٩٦٥ ، وتولى منصب امانة الدولة ١٩٦٧ — ١٩٦٨ وتولى وزارة الدولة للعلاقات البرلمانية ١٩٧١ — ١٩٧٢ ، ووزارة الزراعة ، ووزراء الداخلية ١٧٤ ، وامضى سنتين في منصب رئيس الوزراء في عهد جيسكار ديستان ، مارس وظيفة رئيس بلدية باريس منذ عام ١٩٧٧ ، وقد ساهم شيراك في اطفاء حريق انتفاضة الطلاب ضد حكم ديغول ١٩٦٨ ، وقد سیر المفاوضات في ايار عام ١٩٦٨ مع النقابات العمالية ، وعند تسلمه السلطة عزز شيراك توجه السياسة الخارجية نحو الدول العربية والافريقية وهو من اهم السياسيين الذين ساعدوا على سقوط الرئيس ديستان عام ١٩٨١ واصبح بين عام ١٩٨٦ - ١٩٨٨ رئيسا للوزراء في ظل حكم الرئيس ميتران الاشتراكي واصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية في عام ١٩٩٢ انظر :

- الحزب الراديكالي: الذي تأسس عام ١٩٠١ وفي عام ١٩٧١ شكل مع الوسط الديمقراطي ما يسمى بالحركة الاصلاحية وشارك في الحكومة عندما فاز ديستان بالرئاسة في عام ١٩٧٤

- الوسط الديمقراطي: انبثق عن الحركة الجمهورية الشعبية عام ١٩٦٥ وكان يرأسه جان لوكانويه الذي تعاون مع المعارضة في عهد ديغول وبومبيدو وأيدَ الوسط الديمقراطي ترشيح الن بوهير ممثل قوى الوسط للرئاسة.

- الجبهة الوطنية: تعد الجبهة الوطنية من الأحزاب ذات الاتجاه اليميني المتطرف وترجع جذورها إلى الثلاثينات اسست منظمة الجيش السري لمناهضة الجنرال ديغول وسياسته الداعية لاستقلال الجزائر وتأسست الجبهة في عام ١٩٧٢ بقيادة جان ماري لوبن أحد نواب البوجاديين وفي عام ١٩٧٤ رشح لوبين نفسه لرئاسة الجمهورية ولم ينجح.

قوى اليسار الفرنسي:

الحزب الاشتراكي الفرنسي: تأسس عام ١٩٠٥ باسم الجناح الفرنسي للدولية العمالية وانقسم إلى قسمين في عام ١٩٢٠ الحزب الاشتراكي الحالي والحزب الشيوعي الفرنسي الحالي ووصل إلى السلطة عام ١٩٨١ ومنذ عام ١٩٧١ استطاع تعزيز موقعه بعد صعود ميتران^(١). إلى زعامة الحزب .

الحزب الشيوعي الفرنسي: تأسس عام ١٩٢٠ بعد انقسام الحزب الاشتراكي

^(١) فرانسوا ميتران، سياسي من المدرسة الكلاسيكية القديمة، يتصف بالبراغماتية والغموض والتحفظ ، ينتمي إلى الطبقة الوسطى الريفية ، لمع بعد الحرب العالمية الثانية وشارك في ١٢ وزارة بين عام ١٩٤٥ — ١٩٥٨ قبل ان يعطف بقوة نحو الاشتراكية واليسار اثر عودة ديغول إلى الحكم ، والف ميتران ١١ كتاب في السياسة.

انظر:

Jean Charlot: *Les Partis Politiques En France* , Paris, 1978, p.3

حركة الراديكاليين اليساريين: انبثقت عن الجناح اليساري للحزب الراديكالي في حزيران عام ١٩٧٢ بعد ان رفض اعضاء هذا الجناح صعود (جان جاك سيرفان شرايبر) لرئاسة الحزب الراديكالي وقد اسهمت في الحكومة الفرنسية الاشتراكية بعد فوز ميتران عام ١٩٨١ ^(١).

اليسار المتطرف: تأثر بأفكار تروتسكي الذي اسس الدولية الرابعة عام ١٩٣٨
ثالثاً - مسؤولية الحكومة ومدى تأثير ذلك على استقرارها:

حددت المادة /٤٩/ من الدستور ثلاث حالات أو إجراءات لطرح مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، وبالتحديد أمام الجمعية الوطنية فقط.

١- طلب الثقة:

بموجب الفقرة الأولى من المادة /٤٩/ من الدستور، يمكن للوزير الأول بعد المداولة في مجلس الوزراء أن يطرح مسؤولية الحكومة بشأن برنامج أو بيان حول سياستها العامة أمام الجمعية الوطنية. ويتم التصويت على ذلك وتحسب النتيجة رفضاً أو موافقةً بأغلبية الأصوات المدلى بها. وإذا رفضت الجمعية الوطنية منح الثقة للحكومة على أساس هذا البرنامج أو البيان، يقدم الوزير الأول استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية.

ويمكن للوزير الأول طرح مسؤولية الحكومة أمام الجمعية الوطنية وفق الطريقة السابقة، بعيد تشكيل حكومته مباشرة، أو في وقت لاحق عندما يرى ذلك. أي أن الوزير الأول ليس مرغماً على طلب الثقة من الجمعية الوطنية إلا عندما يرى ذلك.

^(١) انظر

Les Elections Legislatives de juin 1981, "Le Monde Dossiers Et Documents", 1981, p.9.

٢- اقتراح بتوجيه اللوم:

بموجب الفقرة الثانية من المادة /٤٩/ من الدستور، يمكن للنواب (أعضاء الجمعية الوطنية) طرح مسؤولية الحكومة من خلال توجيه اللوم لها *Motion de censure*، أي طلب حجب الثقة عنها.

ويجب أن يكون طلب توجيه اللوم للحكومة موقعاً من قبل عشر ١٠/١ (ما يساوي حالياً ٥٨ نائباً) أعضاء الجمعية الوطنية. ولا يتم التصويت على الثقة إلا بعد /٤٨/ ساعة من إيداع طلب اللوم، من أجل ترك مدة للتفكير في هذه المسألة. والأغلبية المطلوبة لإقرار حجب الثقة هي الأغلبية المطلقة من عدد أعضاء الجمعية الوطنية (حالياً ٢٨٩ نائباً)، أي أن المتغيبين عن الجلسة يعتبرون كالمصوتين لصالح الحكومة. وفي حال الموافقة على طلب اللوم، تكون الحكومة ملزمة بالاستقالة.

٣- مسؤولية الحكومة مقابل التصويت على نص:

أحدثت الفقرة الثالثة من المادة /٤٩/ من الدستور، وسيلة جديدة لطرح مسؤولية الحكومة أمام الجمعية الوطنية. وتعتبر هذه الوسيلة من أهم الوسائل التي أوجدت في سبيل عقلنة البرلمانية.

فبموجب هذا النص، يمكن للوزير الأول بعد المداولة في مجلس الوزراء أن يطرح مسؤولية الحكومة أو الثقة بالحكومة على نص. هذا النص يعتبر بحكم الموافق عليه، إلا إذا قدم طلب بتوجيه اللوم وصوت عليه وفقاً للشروط المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

وتهدف هذه الوسيلة المبتدعة إلى استبعاد تشتت الأغلبية البرلمانية. أي أنها تشكل وسيلة بيد الحكومة لمواجهة أغليبيتها البرلمانية عند محاولتها عرقلة عملها.

رابعاً - المساكنة أو التعايش في النظام الفرنسي :

منذ حدوث أول حالة مساكنة أو تعايش^(١) *Cohabitation* عام ١٩٨٦ أخذ البعض يقرأ دستور الجمهورية الخامسة قراءة برلمانية ، أي أخذ ينظر للنظام السياسي الناجم عن هذا الدستور وكأنه نظام برلماني.

ينتخب الرئيس الفرنسي لمدة خمس سنوات وتجدد مرة ثانية ويقوم الرئيس بتعيين رئيس الوزراء والوزراء ويقيّلهم ، وله حق الاعتراض على تشريعات الجمعية ، حيث تعاد للجمعية خلال خمسة عشر يوم للموافقة عليها بأغلبية معينة ، وللرئيس حق حل الجمعية الوطنية بعد استشارة رئيس الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ ولايجوز حلها مرة أخرى لنفس السبب الا بعد سنة وله حق اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي في المسائل الهامة ، وكل هذا يؤكد ان للرئيس سلطات هائلة تعطيه القوة في مواجهة الجمعية والوزارة ، وتأتي الوزارة إلى جانب الرئيس لتشاركه العمل التنفيذي واعضاء الوزارة ليس لهم الحق في عضوية الجمعية العمومية (فاذا اختير عضو الجمعية وزيرا تخلص عن مقعده في الجمعية) والرئيس غير مسؤول أمام الجمعية الوطنية في حين يملك الرئيس حق حل الجمعية الوطنية^(٢) .

ففي الفترات السياسية التي يواجه رئيس جمهورية منتخب بالاقتراع العام المباشر انتخابات تشريعية غير ملائمة له ، أي أفرزت جمعية وطنية الأغلبية فيها من اتجاه سياسي منافس لرئيس الجمهورية ، فإنّ ولاية هذا الأخير تستمر حتى حلول أجلها الطبيعي ، ولكن يكون مرغماً على التعايش مع هذه الأغلبية المنافسة ولو لفترة قصيرة بالتالي فإنه في حالة المساكنة أو التعايش

(١) حدثت هذه المساكنة في ظل دستور الجمهورية الخامسة ثلاث مرات في الفترات التالية: ١٩٨٦ —

١٩٨٨، ١٩٩٣ — ١٩٩٥، ١٩٩٧ والتي استمرت الى أيار ٢٠٠٢).

(٢) انظر : عادل ثابت ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

يكون رئيس الجمهورية مرغماً على تعيين وزير أول وحكومة مقبولين من الأغلبية البرلمانية الجديدة والمنافسة له. هذا الأمر يؤثر في الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية وخصوصاً تلك التي يمارسها بالمشاركة مع الحكومة. بحيث يصبح رئيس الجمهورية مجرداً من بعض الأسلحة التي كان يتمتع بها، في حالة وجود حكومة منبثقة من أغلبية برلمانية من نفس حزبه أو اتجاهه السياسي. وبالتالي يكون مجبراً على تمشية أمور الدولة على خير مايرام دون مشاكل أو اعتراض وعليه ان يختار كسياسة واقعية رئيس حزب الاغلبية في الجمعية الوطنية وهذا ما فعله ميتران الاشتراكي في فترة رئاسته الأولى في ١٦ آذار عام ١٩٨٦ عندما عين " جاك شيراك " الديغولي رئيساً للوزراء كي يحقق الانسجام بين المؤسسات الدستورية وهذا ما اذهل كثير من المحللين السياسيين لانه لم يكن من المقبول التعايش بين اليمين واليسار في تقاليد الجمهورية الخامسة، وقد سبق الرئيس ميتران في ذلك الرئيس جيسكار ديستان الجمهوري عندما عين " ريمون بار " الديغولي رئيساً للوزراء وقد حدث الامر ذاته على اثر انتخابات ١٩٩٧ عندما عين الرئيس الديغولي " جاك شيراك " الاشتراكي " ليونيل جوسبان " في رئاسة الحكومة بدلا من آلان جوبييه وبقي جوسبان رئيساً للوزراء حتى مايو / أيار عام ٢٠٠٢ وعرفت هذه الفترة بالمساكنة طويلة الأمد^(١).

الحقيقة ان نظام الحكم لا يمكن ان يسير سيراً صحيحاً الا إذا كان رئيس الجمهورية والاكثرية في الجمعية الوطنية على وفاق سياسي وثيق، اذ ان الحكومة التي تؤمن الاتصال بين هاتين الهيئتين مسؤولة أمام كل منهما على حد سواء، والحال ان هذا الوفاق قد يعاد بحثه من جديد بمناسبة

(١) انظر : د. حسن مصطفى البحري : بحث بعنوان {تداول السلطة في النموذج الأوربي}، منشور في مجلة ارتقاء التي يصدرها مجمع السيدة رقية بدمشق التابع لمعهد الشام العالي للعلوم الشرعية واللغة العربية والدراسات والبحوث الإسلامية، العدد ٢ / آذار ٢٠١٣ م، ص ٩٧ — ١١٠).

الانتخابات الرئاسية والتشريعية. فاذا كان رئيس الدولة والاكثريّة البرلمانية ينتميان إلى تيارين مختلفين بل متعارضين، فإن مركز الحكومة يغدو مزعزعا^(١).

ويمكن القول ان ممارسة السلطة وتقرير المسؤولية الوزارية أمام الجمعية الوطنية تعد واجهة شكلية، اذا ما جدوى تقرير المسؤولية التضامنية للحكومة وهي بريئة كونها لم تسهم فعلاً وبشكل حقيقي في رسم السياسة العامة للدولة والحكومة التي يستقل بها رئيس الجمهورية غير المسؤول. والواقع ان النظام الفرنسي لا يحتاج الا لخطوة دستورية بسيطة كي يتم الغاء منصب رئيس الوزراء وتولي رئيس الدولة رئاسة الدولة والحكومة معا. وهو ما يحدث من الناحية الواقعية حيث يرأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء.

ويجب التنويه إلى شيء مهم وهو ان الدستور قرر للرئيس سلطة حل الجمعية الوطنية وفي حال تم حلها وأعيدت الانتخابات ولم يحصل حزب الرئيس على الاغلبية في الجمعية العمومية فإنه يتعين على رئيس الجمهورية الاستقالة ادبياً وليس كأمر دستوري لان الشعب يكون قد صوت ضد سياسته وضد حزبه عدا عن ان الاغلبية الجديدة في الجمعية الوطنية المعارضة للرئيس ستعمل على عرقلة اعمال رئيس الدولة في البرلمان مما يؤدي إلى مشاكل وبالتالي فان خيار حل الجمعية الوطنية لا يحدث الا في حال وجود ازمة سياسية خطيرة. وفي عام ١٩٩٧ ورغم عدم وجود ازمة سياسية في فرنسا قام الرئيس جاك شيراك بحل الجمعية الوطنية رغم ان الغالبية في الجمعية الوطنية كانت من حزب الرئيس جاك شيراك ودعا إلى انتخابات جديدة وهذا كان سابقة في فرنسا.

(١) انظر :

Piere Patcet : *Les Institutions*, op.cit, p15.

وإذا كان رئيس الدولة غير مسؤول فان تقرير مسؤولية الوزارة واسقاطها وسحب الثقة منها أمام الجمعية الوطنية هي في الحقيقة معارضة الجمعية الوطنية لسياسة الرئيس وهي إقرار مسؤولية الرئيس بشكل غير مباشر باعتباره هو من يسيطر على الحكومة ويرأسها في الأمور الهامة ويحدد سياساتها العامة.

لذلك فإنه في فترات التعايش أو المساكنة نجد بأن النظام السياسي الفرنسي، القائم على أساس دستور ١٩٥٨، ينحو باتجاه النظام البرلماني أكثر منه باتجاه النظام الرئاسي.

من كل تلك الاعتبارات التي تقدمنا بها، نجد من الصعوبة بمكان إعطاء توصيف حقيقي لطبيعة النظام السياسي، الذي أقامه دستور الجمهورية الخامسة. وهذا ما دعا البعض لوصفه بأنه رئاسي، و البعض الآخر لوصفه بأنه برلماني، و آخرون لوصفه بأنه بين شبه رئاسي أو شبه برلماني. وفي الواقع إن أي توصيف لطبيعة هذا النظام السياسي تتوقف على المعطيات السياسية المتعلقة بمرحلة ما: شخصية رئيس الجمهورية، الاتجاهات السياسية لرئيس الجمهورية والأغلبية البرلمانية. الخ^(١)

هذا الجدول يبين لنا من تسلم الحكومات الفرنسية منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن^(٢).

(١) انظر :د.سام دلّ ، مرجع سابق، ص ٥٧٥

(٢) انظر : موقع ويكيبيديا بعنوان قائمة رؤساء وزراء فرنسا بتاريخ ١٥/٧/٢٠١٥ وعنوانه:

https://ar.wikipedia.org/wiki/قائمة_رؤساء_وزراء_فرنسا

رئيس الحكومة	فترة حكمه	الحزب	رئيس الجمهورية
شارل ديغول	٢٠ اغسطس ١٩٤٤ حتى ٢٦ يناير ١٩٤٦	مستقل	
فيليكس غوان	من ٢٦ يناير ١٩٤٦ حتى ٢٤ يونيو ١٩٤٦	الاشتراكيون (SFIO)	
جورج بيدو	من ٢٤ يونيو ١٩٤٦ حتى ٢٨ نوفمبر ١٩٤٦	الجمهوريون (MRP)	
فينسنت أوريول	من ٢٨ نوفمبر ١٩٤٦ حتى ١٦ ديسمبر ١٩٤٦	الاشتراكيون (SFIO)	
ليون بلوم	من ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ حتى ٢٢ يناير ١٩٤٧	الاشتراكيون (SFIO)	
باول رامادير	من ٢٢ يناير ١٩٤٧ حتى ٢٤ نوفمبر ١٩٤٧	الفرع الفرنسي للمنظمة العمالية الدولية	فينسنت أوريول
روبرت شومان	من ٢٤ نوفمبر ١٩٤٧ حتى ٢٤ يوليو ١٩٤٨	الحركة الجمهورية الشعبية	فينسنت أوريول
اندرية ماري	من ٢٤ يوليو ١٩٤٨ حتى ٢ سبتمبر ١٩٤٨	الحزب الراديكالي الاشتراكي	فينسنت أوريول
ربرت شومان (مرة ثانية)	من ١١ سبتمبر ١٩٤٨ حتى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨	الحزب الراديكالي الاشتراكي	فينسنت أوريول
جورج بيدو	من ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ حتى ٢ يوليو ١٩٥٠	الحركة الجمهورية الشعبية	فينسنت أوريول
هنري كويويل	من ٢ يوليو ١٩٥٠ حتى ١٢ يوليو ١٩٥٠	الحزب الراديكالي الاشتراكي	فينسنت أوريول
رينيه بليفيين	من ١٢ يوليو ١٩٥٠ حتى ١٠ مارس ١٩٥١	الاتحاد الاشتراكي والديمقراطي للمقاومة	فينسنت أوريول
هنري كويويل (مرة ثانية)	من ١٠ مارس ١٩٥١ حتى ١١ مارس ١٩٥٠	الحزب الراديكالي الاشتراكي	فينسنت أوريول
رينيه بليفيين (مرة ثانية)	من ١١ مارس ١٩٥٠ حتى ٢٠ يناير ١٩٥٢	الاتحاد الاشتراكي والديمقراطي للمقاومة	فينسنت أوريول
ادغار فور	من ٢٠ يناير ١٩٥٢ حتى ٨ مارس ١٩٥٢	الحزب الراديكالي الاشتراكي	فينسنت أوريول
انتونيو بيناي	من ٨ مارس ١٩٥٢ حتى ٨ يناير ١٩٥٣	المركز الوطني للحرار والفلاحين	فينسنت أوريول
رينيه ماير	من ٨ يناير ١٩٥٣ حتى ٢٨ يونيو ١٩٥٣	الحزب الراديكالي الاشتراكي	فينسنت أوريول
جوزيف لانيل	من ٢٨ يونيو ١٩٥٣ حتى ١٩ يونيو ١٩٥٤	المركز الوطني للحرار والفلاحين	فينسنت أوريول
بيير منديس فرانس	من ١٩ يونيو ١٩٥٤ حتى ١٧ فبراير ١٩٥٥	الحزب الراديكالي الاشتراكي	رينيه كوتي
كريستيان بينو	من ١٧ فبراير ١٩٥٥ حتى ٢٣ فبراير ١٩٥٥	الفرع الفرنسي للمنظمة العمالية الدولية	رينيه كوتي
ادغار فور	من ٢٣ فبراير ١٩٥٥ حتى ١ فبراير ١٩٥٦	الحزب الراديكالي الاشتراكي	رينيه كوتي
غاي موليه	من ١ فبراير ١٩٥٦ حتى ١٢ يونيو ١٩٥٧	الفرع الفرنسي للمنظمة العمالية الدولية	رينيه كوتي
موريس بورجيه ماونوري	من ١٢ يونيو ١٩٥٧ حتى ٦ نوفمبر ١٩٥٧	الحزب الراديكالي الاشتراكي	رينيه كوتي
فيليكس جايلارد	من ٦ نوفمبر ١٩٥٧ حتى ١٤ مايو ١٩٥٨	الحزب الراديكالي الاشتراكي	رينيه كوتي
بيار فليمين	من ١٤ مايو ١٩٥٨ حتى ١ يونيو ١٩٥٨	الحركة الجمهورية الشعبية	رينيه كوتي
شارل ديغول	من ١ يونيو ١٩٥٨ حتى ٨ يناير ١٩٥٩	الاتحاد من اجل الجمهورية الجديدة	رينيه كوتي
ميشال دوبريه	من ٨ يناير ١٩٥٩ حتى ١٤ ابريل ١٩٦٢	الاتحاد من اجل الجمهورية الجديدة	شارل ديغول
جورج بومبيدو	من ١٤ ابريل ١٩٦٢ حتى ١٠ يوليو ١٩٦٨	الاتحاد من اجل الجمهورية الجديدة	شارل ديغول
موريس كوف دو مارفيل	من ١٠ يوليو ١٩٦٨ حتى ٢٠ يونيو ١٩٦٩	الاتحاد من اجل الدفاع عن الجمهورية	شارل ديغول
جاء شابان دلماس	من ٢٠ يونيو ١٩٦٩ حتى ٦ يوليو ١٩٧٢	اتحاد الديمقراطيين من اجل الجمهورية	شارل ديغول

بيير مسمير	من ٦ يوليو ١٩٧٢ حتى ٢٧ مايو ١٩٧٤	اتحاد الديمقراطيين من اجل الجمهورية	شارل ديغول
جاك شيراك	من ٢٧ مايو ١٩٧٤ حتى ٢٦ أغسطس ١٩٧٦	اتحاد الديمقراطيين من اجل الجمهورية	فاليري جيسكار ديستان
ريمون بار	من ٢٦ أغسطس ١٩٧٦ حتى ٢١ مايو ١٩٨١	مستقل (مرتبط بالاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية)	فاليري جيسكار ديستان
بيير موروا	من ٢١ مايو ١٩٨١ حتى ٢٣ يونيو ١٩٨١	الحزب الاشتراكي	فرانسوا ميتران
بيير موروا (مرة ثانية)	من ٢٣ يونيو ١٩٨١ حتى ١٧ يوليو ١٩٨١	الحزب الاشتراكي	فرانسوا ميتران
لوران فابيوس	من ١٧ يوليو ١٩٨١ حتى ٢٠ مارس ١٩٨٦	الحزب الاشتراكي	فرانسوا ميتران
جاك شيراك	من ٢٠ مارس ١٩٨٦ حتى ١٠ مايو ١٩٨٨	التجمع من اجل الجمهورية	فرانسوا ميتران
ميشال روكار	من ١٠ مايو ١٩٨٨ حتى ١٥ مايو ١٩٩١	الحزب الاشتراكي	فرانسوا ميتران
إديث كريسون (امراة)	من ١٥ مايو ١٩٩١ حتى ٢ أبريل ١٩٩٢	الحزب الاشتراكي	فرانسوا ميتران
بيير بيرجوفوي	من ٢ أبريل ١٩٩٢ حتى ٢٩ مارس ١٩٩٣	الحزب الاشتراكي	فرانسوا ميتران
إدوار بالادور	من ٢٩ مارس ١٩٩٣ حتى ١٨ مايو ١٩٩٥	التجمع من اجل الجمهورية	فرانسوا ميتران
الان جوبيه	من ١٨ مايو ١٩٩٥ حتى ٣ يونيو ١٩٩٧	التجمع من اجل الجمهورية	جاك شيراك
ليونيل جوسبان	من ٣ يونيو ١٩٩٧ حتى ٦ مايو ٢٠٠٢	الحزب الاشتراكي	جاك شيراك
جان بيير رافان	من ٦ مايو ٢٠٠٢ حتى ٣١ مايو ٢٠٠٥	الاتحاد من اجل حركة شعبية	جاك شيراك
دومينيك دوفيليبان	من ٣١ مايو ٢٠٠٥ حتى ١٧ مايو ٢٠٠٧	الاتحاد من اجل حركة شعبية	جاك شيراك
فرانسوا فيون	من ١٧ مايو ٢٠٠٧ حتى ١٦ مايو ٢٠١٢	الاتحاد من اجل حركة شعبية	نيكولا ساركوزي
جان مارك ايروليت	من ١٦ مايو ٢٠١٢ حتى ٣١ مارس ٢٠١٤	الحزب الاشتراكي	فرانسوا أولاند
مانويل فالس	من ٣١ مارس ٢٠١٤ حتى الان	الحزب الاشتراكي	فرانسوا أولاند

كقراءة للجدول السابق يتبين لنا : في فرنسا بدأ التداول على السلطة عام ١٩٨١ عندما حقق الاشتراكيون والشيوعيون فوزا في الانتخابات وتمكنوا من ازالة الانتخابات اليمينية عن السلطة لأول مرة في تاريخ الجمهورية الخامسة الفرنسية ، وسرعان ما سقط المد الاشتراكي ليعود اليمين بقوة إلى السلطة.



المبحث الثاني

الاستقرار الحكومي في ظل نظم التمثيل النسبي ونظام الانتخاب المختلط

تناولنا في المبحث الأول من الفصل الثاني علاقة النظم الحزبية بالاستقرار الحكومي في الانظمة الديمقراطية التي تأخذ بنظم الاغلبية التعددية الانتخابية ودرسنا حالتين تطبيقيتين هما النظام البريطاني والنظام الفرنسي وسنتناول في هذا المبحث دراسة علاقة النظم الحزبية بالاستقرار الحكومي في الدول التي تأخذ بنظامي التمثيل النسبي والنظام المختلط من خلال المطلبين الرئيسيين:

المطلب الأول: التمثيل النسبي والتعدد الحزبي والاستقرار الحكومي.

المطلب الثاني: النظام المختلط والاستقرار الحكومي



المطلب الأول

التمثيل النسبي والتعدد الحزبي والاستقرار الحكومي

في الواقع إنّ نظام الانتخاب على أساس التمثيل النسبي أخذ يعم معظم الدول الأوروبية الديمقراطية، ومن الدول التي لا تعتمد هذا النظام الانتخابي فرنسا وبريطانيا. والسبب في هذا التعميم لنظام الانتخاب على أساس التمثيل النسبي، هو أن هذا النظام يسمح بانتخاب برلمان يمثل قدر الإمكان الاتجاهات المعبر عنها من قبل الهيئة الناحبة وهذا من شأنه التأثير بقوة على عملية استقرار الحكومة وهذا ما سنحاول ايضاحه من خلال الفرعين الرئيسيين التاليين:

الفرع الأول: التعدد الحزبي والاستقرار الحكومي

الفرع الثاني: حالة تطبيقية (إيطاليا)

الفرع الأول

التعدد الحزبي والاستقرار الحكومي

نظام الانتخاب على أساس التمثيل النسبي يحقق قدر الإمكان العدالة في توزيع المقاعد على الأحزاب أو اللوائح المتنافسة، بحيث يحصل كل حزب أو لائحة على عدد من المقاعد البرلمانية بشكل متناسب مع عدد الأصوات التي حصل عليها. وبالتالي يكون البرلمان المنتخب معبراً عن كل الاتجاهات و التيارات المتنافسة وهذا من شأنه تشكيل حكومات ائتلافية غير مستقرة.

أولاً - التمثيل النسبي يؤدي إلى التعدد الحزبي:

ومن أهم مزايا الانتخاب على أساس التمثيل النسبي أنه يسمح بدخول الأحزاب الصغيرة إلى البرلمان، دون حاجة لأن تعقد هذه الأحزاب اتفاقات انتخابية قد تكون في بعض الأحيان شاذة ويشجع على كثرة عدد الأحزاب و خاصة وجود عدة أحزاب لها نفس الأهداف و البرامج مما يؤدي إلى تشتت الأصوات داخل البرلمان و صعوبة إيجاد أغلبية برلمانية قوية تمكنها من تشكيل حكومة. وهذا بدوره يؤدي إلى تشكيل حكومات ائتلافية ينتج عنها أزمات سياسية وبالتالي حالة عدم استقرار سياسي في الدولة.

فالتمثيل النسبي يخلق حكومات ضعيفة حيث انه نتيجة لعدد الأحزاب الكبير الذي يدخل إلى البرلمان فان ذلك من شأنه عدم تحقيق اي من الأحزاب الفائزة لأغلبية برلمانية داعمة تمكنه من تشكيل الحزب لوحده أو بالتعاون مع حزب اخر وبالتالي تكون الحكومة المكونة مشكلة من عدة أحزاب هشة ضعيفة من السهل اسقاطها في حال الخلاف بين الأحزاب المكونة لها أو حتى في حال الخلاف مع المعارضة.

نظام التمثيل النسبي لا ينتج ثنائية حزبية وذلك لان كل حزب يخوض الانتخابات سيحصل على حصة من مقاعد البرلمان تساوي النسبة المئوية للأصوات التي حصل عليها في الانتخابات.

فلو حصل حزب ما على ٢٥٪ من اصوات الناخبين سيحصل على ٢٥٪ من المقاعد في البرلمان ولو حصل حزب ما على ٤٠٪ من اصوات الناخبين سيحصل على ٤٠٪ من مقاعد البرلمان ولو حصل حزب ما على ٥٪ من اصوات الناخبين سيحصل على ٥٪ من مقاعد البرلمان وهذا يعني بالضرورة خلق برلمان متعدد الطيف الحزبي ولكن بنفس الوقت لا يعني وجود أحزاب قوية نتيجة لهذه الانتخابات..ربما يكون حزب معين يحوز على قاعدة شعبية واسعة لظرف أو اسباب أو انجازات ما وبالتالي قد يكتسح الأحزاب الاخرى بالانتخابات ومع ذلك حتى في حال وجود حزب أو أحزاب قوية الا انها بشكل عام غالباً ما تحتاج لأحزاب اخرى لتشكيل الحكومة حتى تحقق الاغلبية البرلمانية المطلوبة لنيل الثقة وتأمين الحكومة .

ثانياً - التمثيل النسبي يؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي :

نتيجة لتشكيل الحكومة من عدد من الأحزاب، ولايملك اي من هذه الأحزاب الاغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة لوحده، إضافة إلى أن الأحزاب المكونة لهذه الحكومات الائتلافية تكون بالعادة من عدة اتجاهات سياسية وإيديولوجيات مختلفة وعليه فإن الخلافات تكون كثيرة ويسهل اسقاط الحكومة في حال الخلاف بين الأحزاب المكونة لها.

وبناء على ما تقدم نقول ان التمثيل النسبي لا ينتج ثنائية حزبية بل هو بالضرورة يقود إلى تعددية سياسية وحكومات ائتلافية وحالة من اللااستقرار السياسي وبشكل خاص في البلدان التي تكثر فيها الأحزاب السياسية كما سنرى في إيطاليا.

الفرع الثاني

حالة تطبيقية (إيطاليا)

إيطاليا دولة جمهورية^(١) ديمقراطية تأخذ بنظام التمثيل النسبي كنظام انتخابي منذ عشرات السنوات وهذا النظام لم يؤمن الاستقرار الحكومي لأنه يسمح بدخول عدد كبير من الأحزاب إلى البرلمان .

أولاً - الأحزاب السياسية في إيطاليا :

تُمثل إيطاليا اليوم إحدى أبرز التعدديات الحزبية ان لم تكن أبرزها جميعاً ، وأبرز الأحزاب الموجودة فيها هي (الديمقراطي المسيحي والشيوعي والاشتراكي والاحرار والحركة الاجتماعية الايطالية والجمهوري) وهناك أحزاب أخرى تضم ممثلي الاقلية الالمانية في جنوب (التيرول) وعلى الرغم من ان نظام التمثيل النسبي سبب في تعدد الأحزاب في إيطاليا إلا انه ثمة عوامل اجتماعية وتاريخية أدت إلى تعدد الأحزاب في إيطاليا . ومن العوامل

(١) إيطاليا جمهورية وينص الدستور الايطالي على ضرورة حصول الرئيس الجديد على مالا يقل من (٦٧٤) صوتا للفوز في الدورة الأولى ، وذلك من إجمالي اعضاء الهيئة الناحبة والبالغ عددهم (١١٠١) يمثل اعضاء مجلس الشيوخ ٣٢٠ نائبا ومجلس النواب ٦٣٠ اضافة إلى ٥٨ ممثلا عن مجالس الاقاليم الايطالية ، واذا تعذر حصوله على (٦٧٤) صوت ينتقل الناخبون إلى جولة ثانية من الانتخابات وتبقى نسبة الاصوات المطلوبة (٥٠٦) صوت فقط أي ثلثا الاصوات وبما ان عملية الحصول على الثلثين صعب جدا يصار دائما إلى عدة جولات حتى حين وصول احد المرشحين إلى النسبة المطلوبة واهم سلطة لرئيس الجمهورية هي سلطة اقتراح رئيس الوزراء قبل ان تطرح الثقة بحكومته أمام البرلمان ولاشك انه يراعي الحزب الفائز بأغلب المقاعد في تسمية رئيس الوزراء ولا يمكن للرئيس حل مجلس الوزراء لكنه يمكنه حل البرلمان فهو اسمى من التنافس الحزبي والصراع العقائدي وهو رمزا للوحدة الوطنية كما يصفه الدستور الايطالي لمزيد من التفاصيل : انظر : عبد العليم محمد ، إيطاليا عامان بعد الانتخابات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٤ ، أكتوبر عام ١٩٧٨ ، ص١٢٥ وما بعدها.

الاجتماعية ، تعدد الطبقات وانقسامها إلى مراتب وشرائح متعددة ، وقد ساعد في ذلك التطور غير المتكافئ بين انحاء البلاد ولاسيما بين الجنوب والشمال أما العوامل التاريخية فيمكن تلمسها في قدم الفترات التاريخية التي تكونت فيها بعض الأحزاب . وعلى سبيل المثال تمتد جذور الحزب الديمقراطي المسيحي وحزب الاحرار إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى أما الحزب الاشتراكي فقد نشأ عام ١٨٩٢ ، وانشق على نفسه عام ١٩٢١ لينشأ في أثر هذا الانشقاق الحزب الشيوعي ، والجدير بالذكر ان في كل حزب من هذه الأحزاب كتلاً وأجنحة وتيارات يمكن في اي وقت من اشتداد الصراع داخل الحزب ان تنشق وتؤلف أحزاباً جديدة ^(١).

يقول ديفرجيه ((تبرز في إيطاليا قوتان هما الديمقراطية المسيحية والشيوعي الايطالي الديمقراطية المسيحية هي محور الاغلبية بأكملها لم تترك الحكم ابداً منذ عام ١٩٤٦ ولكن مع ذلك لا تملك اغلبية قوية تمكنها من تشكيل الحكومة وحدها ، ولقد أدت نصف الهيمنة هذه إلى عدم الاستقرار والعجز . لكن انتخابات ١٩٧٦ قلصت على نحو هائل هامش المناورة للديمقراطية المسيحية بما ان الأحزاب العلمانية المعتدلة وحلفاءها التقليديين خرجوا من الانتخابات مضعفين جداً ، فإن حكومة وسط لم تعد امراً ممكناً ، الحلفاء الوحيدون المحتملون هم الاشتراكيون ، الذين يرفضون اتخاذ الخط ذاته. هكذا فقد دفعت الديمقراطية المسيحية إلى تكوين حكومة متجانسة ، هي اقلية في البرلمان ولا تبقى في الحكم الا بفضل الغياب الرضائي للحزب الشيوعي الذي مقابل ذلك ، يشارك في تكوين خيارات سياسية اساسية ، إنه توازن هش ، لذلك عرض الحزب الشيوعي الايطالي

^(١) انظر : إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢)، ص ٣٢٨.

تعاوننه من أجل تشكيل اغلبية موسعة لليسار. بعد انتخابات ١٩٧٦ لم يعد هناك حلول أخرى ممكنة لكن غالبية الديمقراطيين المسيحيين رفضت ذلك غير ان مرحلة أولى قطعت في هذا المجال فدعم الحزب الشيوعي حكومة اندريوتي التي لا يشكل جزاء منها. لكن هذا لا يبدو كافٍ لتشكيل غالبية ثابتة. هكذا فإن الجمهورية الإيطالية تشبه إلى حد ما الجمهورية الفرنسية الثالثة والرابعة حيث كانت تعاني من عدم الاستقرار الحكومي كما هو حال إيطاليا اليوم^(١).

بعد ظهور الشيوعية وانتشار أحزابها صدر مرسوم بابوي في إيطاليا ينص (اي اتحاد بين حزب كاثوليكي وحزب شيوعي سواء بالعضوية أو غيرها أو بأي نشاط مؤيد للتعاليم والأفعال الشيوعية محظور، يجلب على صاحبه الحرمان من الكنيسة تلقائياً)^(٢). وقد ظلت القوى الديمقراطية المسيحية الإيطالية أمينة لهذه الأفكار وتعمل على إبعاد الحزب الشيوعي عن السلطة حتى عام ١٩٩٤ حيث تحالفت مع قوى اليمين المناقض لها إيديولوجياً وفكرياً بغية الحيلولة دون وصول الشيوعيين إلى السلطة، ولكن مرحلة نهاية التسعينات شهدت انعطافاً كبيراً بين الكرسي البابوي والحركة الشيوعية كنتيجة لانحياز الاتحاد السوفييتي والتجربة الشيوعية، وانتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب، والأمر نفسه نجده على صعيد الكنيسة، فإن أفكارها قد اعتراها الوهن والتغيير كذلك. وقد ترجم هذا التغيير عملياً، حين بادر رئيس الوزراء الجديد داليمبا والذي كان سكرتير الحزب الشيوعي الإيطالي

(١) انظر : موريس ديفرجيه ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

(٢) انظر : جوندولين كارتر وجون هيرز، نظم الحكم والسياسة في القرن العشرين، ترجمة ماهر نسيم (القاهرة، دار الكرنك الطبعة الأولى، ١٩٦٢)، ص ٢٤.

على اثر فوزه في الانتخابات، بزيارة مقر البابوية ولقائه البابا ومشاركته في القداس الذي اقيم في روما^(١).

ثانياً : الاستقرار الحكومي في إيطاليا :

منذ الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين تشكلت في إيطاليا سبع و خمسون حكومة وسنجد ان الحكومة قد تسقط في السنة الواحدة اكثر من مرة رغم ان الحزب الديمقراطي المسيحي يعتبر الاقوى في ايطاليا الا انه دائماً بحاجة الأحزاب الاخرى لتشكيل حكومات ائتلافية تسقط في حال الخلاف بين الأحزاب المكونة للحكومة أو نتيجة سحب الثقة من الحكومة في البرلمان وهذا ما سنعمل على بيانه من خلال جدول يبين فيه الحكومات والأحزاب ورؤساء الوزارات منذ الحرب العالمية الثانية وحكم الحزب الفاشي الايطالي بقيادة موسوليني لإيطاليا^(٢).

(١) انظر : سوسن حسن، ايطاليا ومرحلة تاريخية جديدة " السياسة الدولية "، مجلة، العدد ١١٧، يوليو

١٩٩٤، ص ٢٣٦

(٢) انظر : ويكيبيديا الموسوعة الحرة. بعنوان رؤساء وزراء ايطاليا بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٥ وعنوانه:

https://ar.wikipedia.org/wiki/قائمة_رؤساء_وزراء_إيطاليا

اسم رئيس الوزراء	فترة الحكم	الحزب
بنيتو موسوليني ^(١) لقب إل دودتشي منذ عام ١٩٢٥	من ٣١ أكتوبر ١٩٢٢ حتى ٢٥ يوليو ١٩٤٣	الحزب الوطني الفاشي
مارشال بيترو باوديلو	من ٢٥ يوليو ١٩٤٣ حتى ٨ يونيو ١٩٤٤	حكومة عسكرية مؤقتة
ايفانو بونومي	من ٨ يونيو ١٩٤٤ حتى ١٩ يونيو ١٩٤٤	حزب العمل الديمقراطي
فيروكيو باري	من ١٩ يونيو ١٩٤٥ حتى ٨ ديسمبر ١٩٤٥	حزب الحراك
التشيدي دي غاسبري	من ٨ ديسمبر ١٩٤٥ حتى ١٧ أغسطس ١٩٥٢	الحزب الديمقراطي المسيحي
جوزيبي بيللا	من ١٧ أغسطس ١٩٥٢ حتى ١٢ يناير ١٩٥٤	الحزب الديمقراطي المسيحي
امنتوري فانفاني	من ١٢ يناير ١٩٥٤ حتى ٨ فبراير ١٩٥٤	الحزب الديمقراطي المسيحي
ماريو شيلبا	من ٨ فبراير ١٩٥٤ حتى ٢ يوليو ١٩٥٥	الحزب الديمقراطي المسيحي
انطونيو سينيني	من ٢ يوليو ١٩٥٥ حتى ١٥ مايو ١٩٥٧	الحزب الديمقراطي المسيحي
أدوني زولي	من ١٥ مايو ١٩٥٧ حتى ١ يوليو ١٩٥٨	الحزب الديمقراطي المسيحي
انطونيو سينيني (مرة ثانية)	من ١ يوليو ١٩٥٨ حتى ١٥ فبراير ١٩٥٩	الحزب الديمقراطي المسيحي
انطونيو سينيني (مرة ثانية)	من ١٥ فبراير ١٩٥٩ حتى ٢٣ مارس ١٩٦٠	الحزب الديمقراطي المسيحي
فرناندو تامبروني	من ٢٣ مارس ١٩٦٠ حتى ٢٦ يوليو ١٩٦٠	الحزب الديمقراطي المسيحي
امنتوري فانفاني (ثالث مرة)	من ٢٦ يوليو ١٩٦٠ حتى ٢١ يونيو ١٩٦٢	الحزب الديمقراطي المسيحي
جيوفاني ليوني	من ٢١ يونيو ١٩٦٢ حتى ٤ ديسمبر ١٩٦٣	الحزب الديمقراطي المسيحي
ألد مورو	من ٤ ديسمبر ١٩٦٣ حتى ٢٤ يونيو ١٩٦٨	الحزب الديمقراطي المسيحي
جيوفاني ليوني (مرة ثانية)	من ٢٤ يونيو ١٩٦٨ حتى ١٢ ديسمبر ١٩٦٨	الحزب الديمقراطي المسيحي
ماريانو رومور	من ١٢ ديسمبر ١٩٦٨ حتى ٦ أغسطس ١٩٧٠	الحزب الديمقراطي المسيحي

^(١) ولد بنيتو موسوليني سنة ١٨٨٣ وفي أول مرة انتسب إلى الحزب الاشتراكي الإيطالي ثم أصبح من انشط المناضلين لان ظل حتى حرب ١٩١٤ رئيس تحرير جريدة الحزب ولكن ما إن بدأت الحرب العالمية الأولى الا ووقع موسوليني في خلاف مع اصدقائه حول دخول إيطاليا الحرب ، وكان يدعو إلى غزو الاراضي الإيطالية المطلة على البحر الأدرياتيكي وتخليصها من الحكم النمساوي ، ونتيجة لهذا الموقف خرج موسوليني من الحزب الاشتراكي ، وفي اذار عام ١٩١٩ أنشأ موسوليني الحزب الفاشي واستولى على السلطة عام ١٩٢٢ بعد ان تغلب على المقاومة الشيوعية المسلحة في شوارع إيطاليا وانتهى حكمه في عام ١٩٤٥ بنهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة إيطاليا والمانيا في الحرب في مواجهة الحلفاء ، انظر في ذلك ، د. عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة، مرجع سابق، ص ٤٤٢ .

إميليو كولومبو	من ١٦ أغسطس ١٩٧٠ حتى ١٧ فبراير ١٩٧٢	الحزب الديمقراطي المسيحي
جوليو اندريوتي	من ١٧ فبراير ١٩٧٢ حتى ٧ يوليو ١٩٧٣	الحزب الديمقراطي المسيحي
ماريانو رومور (مرة ثانية)	من ٧ يوليو ١٩٧٢ حتى ٢٣ نوفمبر ١٩٧٤	الحزب الديمقراطي المسيحي
ألد مورو (مرة ثانية)	من ٢٣ نوفمبر ١٩٧٤ حتى ٢٩ يوليو ١٩٧٦	الحزب الديمقراطي المسيحي
جوليو اندريوتي	من ٢٩ يوليو ١٩٧٦ حتى ٤ أغسطس ١٩٧٨	الحزب الديمقراطي المسيحي
فرانشيسكو كوسيفا	من ٤ أغسطس ١٩٧٨ حتى ١٨ أكتوبر ١٩٨٠	الحزب الديمقراطي المسيحي
ارنالدو فورلاني	من ١٨ أكتوبر ١٩٨٠ حتى ٢٨ يونيو ١٩٨١	الحزب الديمقراطي المسيحي
جيوفاني سبادوليني	من ٢٨ يونيو ١٩٨١ حتى ١٨ ديسمبر ١٩٨٢	الحزب الجمهوري الإيطالي
امنتوري فانفاني (ثالث مرة)	من ١٨ ديسمبر ١٩٨٢ حتى ٤ أغسطس ١٩٨٣	الحزب المسيحي الإيطالي
بيتينو كراكسي	من ٤ أغسطس ١٩٨٣ حتى ١٧ أبريل ١٩٨٧	الحزب الاشتراكي الإيطالي
امنتوري فانفاني (مرة رابعة)	من ١٧ أبريل ١٩٨٧ حتى ٢٨ يوليو ١٩٨٧	الحزب الديمقراطي المسيحي
جيوفاني غوريا	من ٢٨ يوليو ١٩٨٧ حتى ١٢ أبريل ١٩٨٨	الحزب الديمقراطي المسيحي
شيرياكو دي ميتا	من ١٢ أبريل ١٩٨٨ حتى ٢٢ يوليو ١٩٨٩	الحزب الديمقراطي المسيحي
جوليو اندريوتي (ثالث مرة)	من ٢٢ يوليو ١٩٨٩ حتى ٢٤ يونيو ١٩٩٢	الحزب الديمقراطي المسيحي
جوليانو اماتو	من ٢٤ يونيو ١٩٩٢ حتى ٢٨ أبريل ١٩٩٣	الحزب الاشتراكي الإيطالي
كارلو أزيليو تشامبي	من ٢٨ أبريل ١٩٩٣ حتى ١٠ مايو ١٩٩٤	مستقل
سلفيو برلسكوني	من ١٠ مايو ١٩٩٤ حتى ١٧ يناير ١٩٩٥	إيطاليا إلى الأمام
لامبرتو ديني	من ١٧ يناير ١٩٩٥ حتى ١٧ مايو ١٩٩٦	مستقل
رومانو برودي	من ١٧ مايو ١٩٩٦ حتى ٢١ أكتوبر ١٩٩٨	شجرة الزيتون
ماسيمو داليمان	من ٢١ أكتوبر ١٩٩٨ حتى ٢٥ أبريل ٢٠٠٠	الحزب الديمقراطي اليساري
جوليانو اماتو	من ٢٥ أبريل ٢٠٠٠ حتى ١١ يونيو ٢٠٠١	شجرة الزيتون
سلفيو برلسكوني (مرة ثانية)	من ١١ يونيو ٢٠٠١ حتى ١٧ مايو ٢٠٠٦	إيطاليا إلى الأمام
رومانو برودي (مرة ثانية)	من ١٧ مايو ٢٠٠٦ حتى ٨ مايو ٢٠٠٨	شجرة الزيتون - الحزب الديمقراطي
سلفيو برلسكوني (مرة ثالثة)	من ٨ مايو ٢٠٠٨ حتى ١٢ نوفمبر ٢٠١١	شعب الحرية
ماريو مونتي	من ١٦ نوفمبر ٢٠١٣ حتى ٢٨ أبريل ٢٠١٣	مستقل
أنريكو ليتا	من ٢٨ أبريل ٢٠١٣ حتى ٢٢ شباط ٢٠١٤	الحزب الديمقراطي
ماتيو رينزي	من ٢٢ شباط ٢٠١٤ حتى الآن	الحزب الديمقراطي

بعد سقوط موسوليني في عام ١٩٤٥ تم وضع دستور جديد للبلاد بموجب جمعية تأسيسية ايطالية مكونة من ٥٥٦ عضو^(١). ومنذ عام ١٩٤٦ تعتمد ايطاليا نظام التمثيل النسبي في الانتخابات البرلمانية وفي انتخابات عام ١٩٤٦ سيطر على البرلمان الايطالي ثلاثة أحزاب (الحزب الديمقراطي المسيحي وحصل على ٢٠٧ مقعد ، والحزب الاشتراكي وحصل على ١٥١ مقعد والحزب الشيوعي وحصل على ١٠٤ مقاعد ، وكان هناك أحزاب أخرى حصلت على بعض المقاعد وهي (حزب الاحرار والحزب الديمقراطي العمالي والحزب الجمهوري وحزب العمل) وكل هذه الأحزاب كانت موجودة في البرلمان ولا أحد فيهم يملك اقلية تمكنه من تشكيل الحكومة وحده ومنذ ذلك التاريخ اصبحت سمة مميزة للنظام السياسي الايطالي تعدد الأحزاب ضمن البرلمان وعدم حصول احد منهم على اقلية تمكنه من تشكيل الحكومة وحده^(٢). وهذا جعل ايطاليا تعاني دائما من عدم الاستقرار السياسي الحكومي، وبالتالي فشل المؤسسات السياسية في ان تقوم بدور فعال لتنظيم المجتمع الايطالي، فالوزارة لا تبقى أكثر من سنة واحدة والسلطة التشريعية غير قادرة على ملاحقة ومتابعة التشريعات^(٣).

ومرة أخرى تنهار آمال الشعب الايطالي في عام ١٩٩٥ في الخلاص من حالة عدم الاستقرار السياسي وقامة الجمهورية الثانية ، وثبت ان حلم الاستقرار مازال بعيد التحقيق وتلاشى احساس التفاؤل بحلول عهد جديد

(١) انظر: بالميرو تولياتي: النهج الإيطالي نحو الاشتراكي، ترجمه من الإيطالية عفيف الرزاز (بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٠)، ص ٥٧.

(٢) انظر :

P.Lalumiére,A.Demichel:op.cit,p.566.

(٣) انظر : حسان محمد شفيق العاني، المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر وايطاليا وفرنسا (بغداد، مطابع التعليم العالي ، ١٩٨٨)، ص ١٤٤.

ليحل محله التشاؤم والشك في مستقبل مهتز المعالم ، إن الأزمات التي انفجرت داخل الائتلاف اليميني الحاكم الذي لم يمض عليه سوى بضعة أشهر في الحكم ، قد اطاحت بالآمال العريضة للناخب الايطالي الذي توسم بـ (سيلفيو برلسكوني) أو (الفارس) كما يسمونه القدرة على اصلاح أوضاع البلاد ومحاصرة الفساد الذي ظل ينخر في أوصال البلاد حوالي نصف قرن ، وقد اعتقد الشعب الايطالي ان برلسكوني هو مبعوث العناية الالهية لإنقاذ البلاد مما هي فيه وان الجمهورية الثانية ستولد على يديه ، وفي الواقع ان هذا الحماس الغريب للوافد الجديد على السياسة الايطالية (برلسكوني) القادم من عالم المال والاعمال ، كان تعبيراً عن الالهفة لدى الشعب الايطالي بالتغيير الكلي والابتعاد نهائياً عن كل ما ينتمي إلى البيئة السياسية الفاسدة وكل ماله صلة بالنظام السياسي السابق ، الذي ثبت تورطه في قضايا الفساد والرشوة واستغلال النفوذ ، وهي القضايا التي كشفتها الأوساط الايطالية والأوروبية عبر تحقيقات (الايدي النظيفة)^(١).

سيطر الديمقراطيون المسيحيون على تشكيل الحكومات الايطالية باعتبارهم دائماً يحققون اكبر عدد من الاصوات ولكن دون القدرة على تشكيل حكومة وحدهم لذلك نجد رئاسة الحكومة لهم بشكل شبه دائم في ائتلاف حكومي باستثناء مرات قليلة حيث ان الديمقراطي المسيحي حصل على رئاسة الحكومة الائتلافية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٢ عندما تولى رئاسة الحكومة ((جيوفاني سبادوليني) زعيم الحزب الجمهوري الايطالي لمدة عامين وجاء بعد الديمقراطي المسيحي ((امنتوري فانفاني)) حتى عام ١٩٨٦ ليتمكن اخيراً اليسار من الوصول إلى رئاسة الحكومة عبر ((كراكي)) زعيم الحزب الاشتراكي الايطالي وذلك بعد ان سيطر

(١) انظر: سوسن حسن، اليمين الايطالي والطريق الصعب، مجلة السياسة الدولية، يناير ١٩٩٥، ص ١٩٧.

الديمقراطيون المسيحيون لمدة ٤٠ عام على رئاسة الحكومات الائتلافية الإيطالية وبعدها عاد الديمقراطيون المسيحيون للسيطرة منذ عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٢ وبعدها جاء الاشتراكيون ومن ثم مستقل ، وفي عام ١٩٩٤ دخل برلسكوني عالم السياسة قادما من عالم المال ، بعد ان شكل حزب جديد (فورزا ايطاليا ومعناه ايطاليا إلى الأمام) ، حيث حصل تحالف اليمين بزعامة (سيلفيو برلسكوني) على نسبة ٤٧٪ من الأصوات منهم ٢٢٪ لحزب برلسكوني ، في حين حصل تحالف اليسار وعلى رأس الحزب الديمقراطي اليساري على ٣١٪ من الاصوات ، وبذلك تراجع الحزب الديمقراطي المسيحي رغم انه غير اسمه إلى الحزب الشعبي في انتخابات عام ١٩٩٤ وحصل على ٦,٥٪ من الاصوات فقط .

شكل برلسكوني الحكومة بعد فوزه ولم يتغير شيء وسقطت حكومة برلسكوني وعاد إلى رئاسة الحكومة مرة ثانية في ٢٠٠١ ثم جاء بعده اليساري رومان برودي في ١٧ مايو ٢٠٠٦ عن حزب شجرة الزيتون وفي ٨ مايو ٢٠٠٨ قدم رومان برودي استقالته إلى الرئيس الإيطالي جورجيو نابوليتانو عقب حجب الثقة من قبل مجلس الشيوخ عن حكومته وذلك بأغلبية ١٦١ من اعضاء مجلس الشيوخ مقابل ١٥٦ منحوها ثقتهم وكانت هزيمة برودي متوقعة بعد انسحاب حزب كاثوليكي صغير من الائتلاف الحاكم (كان يضم الكاثوليكين والشيوعيين) الضعيف بقيادة برودي وحرمان برودي من الاغلبية الضعيفة في مجلس الشيوخ ومن ثم عاد برلسكوني مرة ثالثة في عام ٢٠٠٨^(١).

(١) نشرت جريدة الانباء اللبنانية في تاريخ ١١ مايو/ ايار ٢٠٠٨ نقلا عن جريدة الإيكونوميست البريطانية:

لقد عاد الفارس وللهشة ، وفي سن الحادية والسبعين احرز سلفيو برلسكوني فوزا مقنعا في الانتخابات البرلمانية الإيطالية وحصل على اغلبية كبيرة في مجلس الشيوخ والنواب ، وكل الدلائل تشير إلى ان حكومته

ستدوم وتصمد طويلا، فقد تمكنت مجموعته السياسية "شعب الحرية" من امتصاص حزب التحالف الوطني اليميني، وتخلص من حليف غير موثوق متمثل في حزب الاتحاد المسيحي والوسط الديمقراطي كما ان كما ان شريكه الرئيس حزب عصبة الشمال لن يكون راغبا بإخراجه من الحكم وبالرغم من نظام انتخابي سخييف كان قد فرضه برلسكوني في عام ٢٠٠٦ فان ايطاليا قد تكون دخلت فترة خمس سنوات من الحكم المستقر .

لماذا عاد الناخبون الايطاليون إلى برلسكوني للمرة الثالثة بعد فوزه السابقين في ١٩٩٤ و ٢٠٠١؟
السبب الأول: خيبة الأمل بحكومة اليسار الوسط برئاسة رومانو برودي. بمشاحناتها الداخلية، صحيح انها قد تكون اصلحت الماليات العامة المستعصية ولكن فقط من خلال سياسة زيادة الضرائب التي لا تتمتع بالشعبية، ولم تفعل الا القليل في مجال الاصلاحات الأوسع، ولأن الانتخابات جرت بعد ٢٣ شهرا من رئاسة برودي للحكومة لم يتح لخلقه في زعامة يسار الوسط والتر فيلتروني الوقت الكافي لترسيخ موقعه كبديل مقبول.

السبب الثاني : سيطرة برلسكوني على اجهزة الاعلام الإيطالية ، فهو يتحكم من خلال إمبراطوريته الاعلامية (ميديا سات) بمعظم محطات التلفزيون الخاصة في ايطاليا .والان بعد عودته إلى الحكومة سيسيطر بشكل غير مباشر على محطات التلفزيون الحكومية ايضا ، مما سيعطيه نفوذا على ٩٠% من الاعلام في ايطاليا، وهنا سيتحمل يسار الوسط العار الابدي لكونه وخلال فترتين حديتتين في السلطة لم يفعل شيء للتصدي لمصالح برلسكوني في اجهزة الاعلام، كما انه لم يلغ الخليط من القوانين القضائية والاجرائية التي مررها برلسكوني لمساعدته في التملص من العدد الكبير من الدعاوى القضائية المرفوعة ضده أمام القضاء الايطالي .

السبب الثالث : ان التحدي الذي يواجه برلسكوني هو في الوضع الاقتصادي المتردي حيث ان المشكلات الاقتصادية تؤدي إلى تفضيل الناخبين برلسكوني على يسار الوسط ، قد شعروا ان حكومة برودي لم تفعل شيء سوى زيادة الضرائب ، وبالرغم من تجاربهم السابقة مع حكومات برلسكوني المبهرجة لايزال الكثيرون يرغبون بالاعتقاد بالسحر الذي جعل منه اغنى رجل في ايطاليا وهم يأملون ان ينالهم شيء من ذلك السحر ويجعل الايطاليين اكثر غنى ، والاعلبية البرلمانية التي يملكها برلسكوني قد تجعله يقوم بالإصلاحات التي من شأنها العودة بإيطاليا إلى وضع اقتصادي جيد بعد التدهور الذي اصاب الاقتصاد الإيطالي .

وبقيت إيطاليا على حالها تعاني من عدم الاستقرار الحكومي الذي أصبح شيء طبيعي وعادي في الحياة السياسية الإيطالية كما اعتاد عليه المواطن الإيطالي وفي النهاية نحن أمام دولة ديمقراطية عريقة ومميزة رغم السلبيات التي تحدثنا عنها .

خلاصة: التمثيل النسبي يتميز بإيجابية وهي انه يسمح بتمثيل كل فئات المجتمع في البرلمان ولكنه في نفس الوقت يؤدي إلى خلق حكومات ائتلافية هشة يسهل اسقاطها في حال الخلاف من خلال الية سحب الثقة .

المطلب الثاني

النظام المختلط والاستقرار الحكومي

كنا درسنا في الفصل الأول من هذا البحث كل من نظامي الاغلبية التعددية والتمثيل النسبي الانتخابيين وأثر كل منهما على النظام الحزبي في البلاد وكيف يؤثر كل منهما بالآخر، وفي الفصل الثاني من هذا البحث تناولنا دور التأثير المتبادل بين نظم الانتخاب بشكليهما الاغلبية التعددية والتمثيل النسبي والأحزاب السياسية وأثر ذلك على الاستقرار الحكومي في البلاد وفضلنا ان نترك دراسة النظام المختلط بين كل من النظامين الانتخابيين الرئيسيين إلى نهاية هذا البحث لتكون الصورة قد اكتملت عن كل من النظامين واثريهما على المجتمع السياسي .

النظام المختلط خليط بين كل من نظامي الاغلبية التعددية والتمثيل النسبي وسنعمل على شرح مفهومه وأثره على النظام الحزبي وكيف يؤثر ذلك على الاستقرار الحكومي من خلال الفرعين الرئيسيين التاليين:

الفرع الأول: النظام المختلط.

الفرع الثاني: الاستقرار الحكومي في ظل النظام المختلط الألماني

الفرع الأول

النظام المختلط

بما أن نظام الأغلبية فيه عيوب ومزايا ، وبما أن نظام التمثيل النسبي له عيوبه ومزاياه أيضاً وبما أن الإنسان يسعى دائماً إلى الأحسن ، فقد عمدت بعض القوانين الانتخابية إلى أساليب انتخابية أخرى فأوجدوا ما يسمى بالنظام الانتخابي المختلط بين الأغلبية التعددية والتمثيل النسبي.

أولاً - مفهوم النظام المختلط :

هو نظام يجمع بين نظامي الأغلبية التعددية والتمثيل النسبي في محاولة لتلافي عيوب كل منهما قدر الإمكان ، غير أن الأنظمة المختلطة جاءت أحياناً مبالغة إلى نظام الأغلبية وفي أحيان أخرى أخذت من نظام التمثيل النسبي أكثر مما أخذت من نظام الأغلبية ولذلك فإن الألمان أوجدوا نظاماً مختلطاً متوازناً بين الأغلبية التعددية والتمثيل النسبي.

في البداية سنتعرف على النظام المختلط الذي يميل إلى الأغلبية والنظام المختلط الذي يميل إلى التمثيل النسبي قبل أن نتناول بتفصيل النظام المختلط المتوازن الذي أوجده الألمان وهو النظام المختلط الحقيقي وهو محور حديثنا.

١ - الأنظمة المختلطة المبالغة إلى نظام الأغلبية :

أخذت به اليابان بداية القرن الماضي حيث جعلت المناطق الانتخابية واسعة ومهيئة لانتخاب عدة نواب ، ولكن الناخب لا يصوت سوى لمرشح واحد ويتم توزيع المقاعد فيما بعد عن طريق الأغلبية.

مثال: لنفترض أن منطقة انتخابية فيها ثلاث مقاعد وعدد الأصوات الصحيحة التي ادلى بها الناخبون هي مائة ألف واحد موزعة على خمسة مرشحين وجاءت نتيجة فرز الأصوات كما يلي:

المرشح أ حصل على ٣٠٠٠٠ صوت

المرشح ب حصل على ٢٠٠٠٠ صوت

المرشح ج حصل على ٢٠٠٠٠ صوت

المرشح د حصل على ١٥٠٠٠ صوت

المرشح هـ حصل على ١٠٠٠٠ صوت

فتوزع المقاعد الثلاثة على المرشحين أ و ب و ج لأنهم حصلوا على أصوات أكثر المرشحين الآخرين ، كما أن الأصوات التي حصل عليها المرشحان د و هـ ومجموعهما ٢٥٠٠٠ صوت بقيت بدون تمثيل ، وهذا جوهر نظام الاغلبية^(١) ، غير أن النظام الياباني يعد نظاماً مختلطاً لأنه يجعل المنطقة واسعة وفيها عدة مقاعد نيابية وبإمكان كل حزب أن يخوض الانتخابات في تلك المنطقة بعدة مرشحين ، دون أن تضم قائمة واحدة بالضرورة ، لكن يمكن أن نجد أنفسنا أمام قوائم حزبية ، وهي القاعدة الملازمة لنظام التمثيل النسبي ، غير أن التصويت يكون فردياً وتوزيع المقاعد يتم على أساس الاغلبية ، حيث لكل منطقة انتخابية عدة مقاعد وبإمكان الناخب أن يصوت لواحد أو اثنين أو ثلاثة من المرشحين ، غير أن الاغلبية هي التي تقرر نتيجة التنافس بين المرشحين.

٢- الأنظمة المختلطة الميالة إلى نظام التمثيل النسبي :

يُقال دائماً أن قانون الانتخاب الفرنسي لعام ١٩١٩ قد أدخل نظام التمثيل النسبي غير أن التدقيق في هذا القانون يظهر جلياً أنه أوجد نظاماً مختلطاً أساسه التمثيل النسبي ولكنه يقترن بنظام الأغلبية أيضاً .

وقد جاء قانون الانتخاب الفرنسي عام ١٩٥١ ليتعزز هذا الاتجاه المختلط ، فلقد أخذ هذا القانون بالتمثيل النسبي لكنه أخذ بنفس الوقت بنظام

(١) انظر : د. صالح جواد الكاظمي — د. علي غالب العاني، مرجع سابق، ص ٥٨.

الأغلبية حيث انه عندما تتجاوز قائمة الاغلبية المطلقة اي اكثر من نصف الاصوات فإنها تتال جميع المقاعد المخصصة للمقاعد الانتخابية وعندما تكون الاغلبية المطلقة لمجموعة من القوائم وليس لقائمة واحدة توزع المقاعد على القوائم باستخدام (المعدل الاقوى) اما اذا لم تحصل اي قائمة أو مجموعة قوائم على الاغلبية المطلقة يصار إلى تطبيق التمثيل النسبي وتتبع طريقة المعدل الاقوى في التوزيع وقد الغي هذا النظام وحل محله نظام الاغلبية ذي الدورين في عام ١٩٨٨ ومازال معتمدا حتى اليوم^(١).

ولكن ما يهمنا في هذا البحث هو النظام المختلط المتوازن وهو النظام المختلط الحقيقي والواقعي والأكثر وضوحا وبيانا في الخلط بين الاغلبية والتمثيل النسبي وهو النظام المطبق في المانيا

٣ - النظام الانتخابي المختلط المتوازن :

يجمع هذا النظام بين نظامي الأغلبية التعددية والتمثيل النسبي بشكل متوازن فنرى نصف المقاعد تنتخب بواسطة نظام الأغلبية التعددية والنصف الاخر بواسطة نظام التمثيل النسبي وهو النظام الذي اعتمدته ألمانيا كما سنرى لاحقا.

ثانياً - حالة تطبيقية {ألمانيا} :

الألمان لديهم ميل بطبيعتهم إلى الانضباط وحب خاص للسلطة، لذلك حاول دستور فيمر Weimar لعام ١٩١٩ عقلنة النظام البرلماني للحد من جموح السلطة، من خلال إيجاد ثنائية في السلطة التنفيذية. فلقد قسم اختصاصات السلطة التنفيذية بين المستشار المسؤول أمام البرلمان ورئيس الدولة، وبين رئيس الجمهورية المنتخب مباشرة من قبل الشعب لولاية مدتها سبع سنوات. هذا الأخير، أي رئيس الجمهورية، يملك سلطات واسعة: حق عزل المستشار، حق

^(١) انظر : د. صالح جواد الكاظمي — د. علي غالب العاني، مرجع سابق، ص ٥٩.

حل البرلمان، حق إخضاع القوانين التي يقرها البرلمان ولا توافقه إلى الاستفتاء الشعبي. ولكن أخطر ما في هذا الدستور هو ما جاء في المادة ٤٨/ منه (التي أطلق عليها اسم الفقرة الديكتاتورية) التي تسمح لرئيس الجمهورية في حالة الأخطار المحدقة، أو التي تهدد الأمة تعليق القوانين والضمانات الدستورية.

في الواقع إن السير غير المنتظم للنظام السياسي المقام وخاصة بسبب تصرفات الرئيس التي أدت إلى انقسامات داخل الشعب الألماني، سهلت تنامي الحركة النازية ووصولها إلى الحكم. لذلك بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية وبعد موافقة سلطات الاحتلال الغربية، اجتمع ممثلو أحد عشرة إقليمًا^(١). ألمانيا في بون عام ١٩٤٩ وأسسوا الدولة الألمانية الجديدة تحت اسم جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية سابقاً).

هؤلاء الممثلون رفضوا بشكل قاطع النظام القديم وأقاموا نظاماً برلمانياً لا يملك رئيس الدولة فيه سوى وظائف شرفية، وركزوا السلطة بين يدي المستشار المنتخب من قبل البرلمان والمسؤول أمامه.

وضع القانون الأساسي أو الدستور الجديد المعلن في ٢٣ أيار ١٩٤٩ (الذي عدل بشكل جزئي بعد الوحدة الألمانية)، بعد دراسة مستفيضة ودقيقة لإيجاد صيغة جديدة وقوية لنظام برلماني معقلن، وذلك من أجل تجاوز أخطاء الماضي ومواجهة التحديات المستقبلية. لذلك انطلق واضعو الدستور الألماني الجديد من ثوابت هي رفض للأمور الثلاثة التالية: النازية، الشيوعية، وبرلمانية دستور فيمر Weimar. وانسجاماً مع هذه الثوابت وضرورة عقلنة النظام البرلماني قرروا:

(١) في عام ١٩٤٥ وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قسمت ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وفرنسا. وفي عام ١٩٤٩ اجتمع ممثلون عن المناطق المحتلة من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وأسسوا جمهورية ألمانيا الفيدرالية (في حين شكلت المناطق المحتلة من قبل الاتحاد السوفيتي ما كان يسمى جمهورية ألمانيا الديمقراطية). كان عدد الأقاليم التي شكلت ألمانيا الفيدرالية في البداية ١١/.

١ - تجنب وجود رئيس قوي للدولة منتخب مباشرة من الشعب ومتمتع بسلطات واسعة.

٢ - تجنب الاستعمال السهل للاستفتاء الذي استغل كثيراً في العهد الهتلري.

٣ - تجنب عدم الاستقرار الحكومي الذي يمكن أن يولده نظام الانتخاب النسبي والتعددية الحزبية.

تعتبر السلطان التشريعية والتنفيذية، هما السلطتين الأساسيتين اللتين أقامهما الدستور الجديد. حيث يمارس السلطة التشريعية برلمان اتحادي مؤلف من مجلسين، ويمارس السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية، والحكومة ممثلة بالمستشار.

السلطة التشريعية (البرلمان الاتحادي) :

الدولة الألمانية هي دولة اتحادية، كما أشرنا سابقاً. لذلك من الطبيعي أن نجد البرلمان الاتحادي مؤلفاً من مجلسين: مجلس الاتحاد المسمى بالبنديستاغ Bundestag ومجلس الأقاليم المسمى البنديسرات Bundesrat. حيث يمثل البنديستاغ الشعب الألماني، في حين يمثل البنديسرات أقاليم الاتحاد الستة عشر.

١ - مجلس الاتحاد (البنديستاغ) :

ينتخب أعضاء البنديستاغ، البالغ عددهم ٦٦٢/، بالاقتراع المباشر لمدة أربع سنوات وتكون نسبة تمثيل كل إقليم من أقاليم الاتحاد وفقاً لحجمه الديموغرافي. وينتخبون وفقاً لنظام انتخابي معقد، يجمع بين الانتخاب الفردي بالأغلبية البسيطة، ونظام الانتخاب النسبي. فالناخب الألماني عند الاقتراع ينتخب النواب على طريقتين بنفس الوقت. فهو يملئ ورقتين انتخابيتين الورقة الأولى تسمح له بانتخاب نائب واحد حسب نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية البسيطة، وينتخب بهذه الطريقة ٣٣١/ نائب (أي النصف)، والورقة الثانية

تمكنه من انتخاب وفق نظام التمثيل النسبي، من القوائم المقدمة من قبل الأحزاب على مستوى الإقليم / ٣٣١ / نائباً. فهذا النظام الانتخابي المبتدع حاول الجمع بين العدالة في التمثيل التي يحققها النظام النسبي، وبين تشخيص التمثيل الذي تعبر عن إرادة الناخب في كل دائرة انتخاب فردية. في الواقع إن هذا النظام الانتخابي المعقد سمح دائماً بوجود أغلبية (ائتلاف في الغالب) قادرة على الحكم، على الرغم من الأخذ بنظام الانتخاب النسبي.

منذ وحدة ألمانيا سنة ١٩٩٠ أصبحت كل ولاية من الولايات الست عشر دائرة كبيرة تمثلها قائمة ويوجد عدد من الدوائر الصغيرة يبلغ ٣٣١. نصف أعضاء البندستاغ ٣٣١ عضوا يمثلون ٣٣١ دائرة صغيرة بالانتخاب الفردي على دور واحد على النمط الانكليزي بحيث يفوز بالمقعد من يحصل على اكبر عدد من الأصوات دون اشتراط أي أغلبية لا بالنسبة للناخبين ولا بالنسبة للأصوات الصحيحة ونصف اعضاء البندستاغ الاخرين وعددهم ايضا ٣٣١ يتم انتخابهم عن طريق الانتخاب بالقائمة المقدمة من الأحزاب في الولايات الستة عشر وفق نظام التمثيل النسبي .

فعلى مستوى الولايات ال ١٦ تقدم الأحزاب قوائم والناخب له صوت للقائمة إلى جانب الصوت الذي يعطيه للمرشح للمقعد الفردي ،وعلى مستوى الولاية يعطي الناخب صوته لقائمة أحد الأحزاب ، ويكون توزيع المقاعد على أساس التمثيل النسبي ، إذ يحصل كل حزب على عدد من المقاعد يتناسب مع عدد الاصوات التي يحصل عليها ، ويتم توزيع المقاعد النهائية بطريقة وضعها العالم الالماني نايمير وهي إحدى الطرق التي تضمن أن يتناسب عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب مع عدد الأصوات التي حصل عليها ويشترط للدخول في عملية توزيع المقاعد أن يحصل على ٥٪ من مجموع الاصوات أو أن يحصل

على ٣ مقاعد فردية في الدوائر على الأقل. والهدف من هذا الشرط هو استبعاد الأحزاب القليلة الأهمية لدى الناخبين لضمان ثبات الحكومة ويبدأ الفرز وإعلان نتائج انتخاب المقاعد الفردية لمعرفة أحد الأحزاب التي لها حق دخول توزيع مقاعد الولايات . كما يلزم إعلان النسبة التي حصل عليها كل حزب على مستوى الولايات لتحديد الأحزاب التي لها حق دخول عملية توزيع المقاعد على أساس التمثيل النسبي. فإذا تم تحديد عدد الأحزاب التي لها حق دخول التوزيع النسبي فإن الطريقة المتبعة هي طريقة نايمير الرياضية لتوزيع المقاعد على القوائم.

تبعاً لطريقة نايمير يتم ضرب عدد المقاعد المخصصة للولاية في عدد الأصوات التي حصلت عليها القائمة ثم يقسم هذا على عدد الأصوات التي حصلت عليها جميع الأحزاب التي جمعت ٥٪ على الأقل أو ٣ مقاعد فردية.

ويتم توزيع المقاعد بنسبة عدد المرات التي استجمعت فيها كل قائمة هذا القاسم أما المقاعد المتبقية فتوزع على أكبر الحاصلين على الكسر المؤي بالترتيب ويجب القيام بعملية رياضية أخرى طبقاً لطريقة نايمير لتحديد العدد الإجمالي للمقاعد التي يحصل عليها الحزب على المستوى الفيدرالي. وذلك لمعالجة مسألة حصول مرشح على مقعد بالانتخاب الفردي ومقعد في القائمة الحزبية على مستوى الولايات ، ويتم حل هذه المسألة بخصم المقعد الذي حصل عليه الحزب في الدائرة الفردية ويعطى المقعد في القائمة للاسم التالي بحسب الترتيب الذي وضعه الحزب .

كيف يتم توزيع المقاعد طبقاً لطريقة نايمير:

نذكر هنا أن التوزيع لتحقيق التمثيل النسبي على مستوى الولايات والتي تتقدم فيها الأحزاب بقوائم يهدف إلى تحقيق عدالة ويتناسب بين عدد الأصوات التي يحصل عليها الحزب وعدد المقاعد التي يحصل عليها البرلمان.

سنأخذ مثلاً لولاية مخصص لها ٣١ مقعد

الأحزاب	عدد الأصوات التي حصلت عليها في قوائم الأحزاب
حزب أ	١٨٩٠٠ صوت
حزب ب	١٢٩٠٠ صوت
حزب ج	١٩٠٠ صوت
حزب د	٣٢٠٠ صوت
المجموع	٣٦٩٠٠ صوت

بتطبيق طريقة نايمير السابق شرحها:

$$\text{الحزب أ} = \frac{31 \times 18900}{36900} = 15,878 = 1 + 15 = 16 \text{ مقعد}$$

$$\text{الحزب ب} = \frac{31 \times 12900}{36900} = 10,837 = 1 + 10 = 11 \text{ مقعدا}$$

$$\text{الحزب ج} = \frac{31 \times 1900}{36900} = 1,596 = 1 + \text{صفر} = 1 \text{ مقعد}$$

$$\text{الحزب د} = \frac{31 \times 3200}{36900} = 2,688 = 1 + 2 = 3 \text{ مقعد}$$

إن هذا النظام يبدو معقدا في شرحه ويسير بسهولة في ألمانيا منذ ٥٠ عاما

اهم واجبات البندستاغ: تشريع القوانين وانتخاب المستشار الاتحادي ومراقبة اعمال الحكومة.

٢ - مجلس الأقاليم (البندسرات) :

يمثل البندسرات الأقاليم الستة عشر المكونة لجمهورية ألمانيا الاتحادية. وهو مؤلف من ٦٨ / عضواً. والأقاليم ليست متمثلة في هذا المجلس بعدد متساوٍ من الأعضاء (كما هو حال مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية)، بل كل إقليم ممثل بعدد من الأعضاء يتناسب مع حجمه الديموغرافي (من ٣ إلى ٦ أعضاء) أعضاء هذا المجلس يعينون من قبل حكومات الأقاليم، أي أنهم في الحقيقة مجرد موظفين. هذا الأمر يتجلى من خلال عملية التصويت في هذا المجلس، حيث إن ممثلي كل إقليم مجبرون على التصويت وفقاً للتعليمات المعطاة لهم من قبل حكومتهم، كذاك يتجلى من خلال عدم تمتعهم بالحصانات البرلمانية التقليدية، والتي يتمتع بها أعضاء البندستاغ.

٣ - السلطة التنفيذية :

كما هو الحال في الأنظمة البرلمانية التقليدية، يمارس السلطة التنفيذية في ألمانيا الاتحادية مؤسستين دستوريتين رئيسيتين هما: الرئيس الفيدرالي والمستشار والحكومة الفيدرالية.

أ - الرئيس الفيدرالي :

ينتخب الرئيس الفيدرالي لولاية مدتها خمس سنوات بطريق الانتخاب غير المباشر قابلة للتجديد مرة واحدة ولايسمح له بعضوية الحكومة الاتحادية أو الهيئة التشريعية للاتحاد أو ولاية من الولايات ، ينتخب الرئيس الفيدرالي من قبل مؤتمر خاص يسمى بالمؤتمر الفيدرالي ، هذا المؤتمر مؤلف من مجموع أعضاء البندستاغ البالغ عددهم ٦٦٢ كما أشرنا سابقاً ، إضافةً لعدد مساوٍ لهم ينتخب من قبل برلمانات الأقاليم على اساس التمثيل النسبي . ويفوز من يحصل على أغلبية أصوات أعضاء المؤتمر الاتحادي ، فاذا لم يحصل اي مرشح على

هذه الاغلبية بعد اخذ الاصوات مرتين ، فأكثرية الاصوات في الجولة الثالثة تكفي للفوز ، حيث انه في انتخابات عام ١٩٩٨ فاز (رومان هير) ممثل حزب الديمقراطي المسيحي ضد منافسه ممثل حزب الاشتراكي الديمقراطي (يوهانس رو) حيث فاز الأول بـ ٦٩٦ صوتاً مقابل ٦٠٥ في الجولة الثانية من اجمالي اصوات الجمعية الاتحادية البالغ ١٣٢٤.

ويعتبر الرئيس الاتحادي ضامناً للدستور، وبهذه الصفة يمكنه رفض توقيع أي قانون أو مرسوم يعتبره مخالفاً للقانون الأساسي (الدستور)، وذلك تحت رقابة المحكمة الدستورية الاتحادية. فيما عدا ذلك وفي الظروف العادية لا يلعب رئيس الجمهورية إلا دوراً ضعيفاً في الحياة السياسية. أهم ما يمكن أن يمارسه هو تقديم مرشح لمنصب المستشار أمام البندستاغ. ولكن البندستاغ يمكنه رفض هذا الترشيح وانتخاب شخصية أخرى. من الناحية العملية لا يمارس رئيس الدولة هذا الحق إلا بطريقة نظرية بحتة. فالأحزاب التي تملك الأغلبية في البندستاغ تتفق على فرض مرشحها لمنصب المستشار وهو عملياً الوحيد الذي له الحظ بالفوز بهذا المنصب.

بيد أن سلطات الرئيس الفيدرالي تتوسع في حال حدوث أزمة سياسية سببها تقاعس البرلمان إذا رفض البندستاغ مرشح الرئيس لمنصب المستشار ولم يتمكن من انتخاب شخصية أخرى لهذا المنصب بأغلبيته المطلقة خلال ٤ / أيام، يمكن للرئيس إما أن يحل البندستاغ أو أن يعين في منصب المستشار الشخصية التي حصلت على أعلى الأصوات فيه.

والرئيس الفيدرالي لا يمكنه ترؤس جلسات مجلس الوزراء، وليس له صفة القائد الأعلى للجيش. وأغلب القرارات التي يتخذها تكون مذيلة بتوقيع المستشار أو الوزير المختص، باعتبار أنه غير مسؤول سياسياً.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن هذا الدور الدستوري المحدود للرئيس الفيدرالي، لم يمنع من وجود تأثير هام لبعض الرؤساء على الحياة السياسية وذلك من خلال الأحزاب التي تعتبر المحرك الأساسي للحياة السياسية في ألمانيا، ولكن هذا التأثير يبقى تأثيراً معنوياً ويتعلق أساساً بالشخصية التي تحتل منصب الرئيس.

ب- المستشار والحكومة الفيدرالية:

أراد واضعو القانون الأساسي إقامة نظام برلماني، تعهد فيه السلطة التنفيذية إلى هيئة جماعية هي الحكومة، بيد أنهم أخذوا بعين الاعتبار أن أي فريق حكومي جماعي لا يعني شيئاً إلا إذا كان نشاطه منسقاً بشكل كبير. لذلك أعطوا المستشار مكانة خاصة في عمل الحكومة أو مجلس الوزراء. فالمستشار الذي هو بمثابة رئيس الحكومة، يعتبر عملياً الرجل القوي في النظام السياسي الألماني^(١). ويُعيَّن (أو يُنتخب) المستشار وفقاً لإجراءات خاصة كما يلي:

يقوم الرئيس الفيدرالي باقتراح اسم شخص (هو في الغالب زعيم الأغلبية) كمرشح لمنصب المستشار أمام البوندستاغ^(٢). هذا الأخير يمكنه الموافقة، بدون مناقشة، بالأغلبية المطلقة لأعضائه. إذا لم يحصل مرشح الرئيس على الأغلبية المشار إليها، يمكن للبوندستاغ أن ينتخب بالأغلبية المطلقة شخصاً آخر لهذا المنصب خلال ١٤ / يوماً من تاريخ الاقتراع الأول. وفي حال عدم تمكن البوندستاغ من تسمية شخص لمنصب المستشار يمكن للرئيس

^(١) لذلك يصف البعض النظام الألماني بالمستشارية الديمقراطية *Kanzleedemocratie*. انظر : د. سام دله

، مرجع سابق ، ص ٤٨٥ .

^(٢) انظر :

Georges Burdeau: *Droit Constitutionnel Institution politiques* , (paris , Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1976) , p.242.

كما أشرنا سابقاً، إما أن يعين في منصب المستشار الشخصية التي حصلت على أعلى الأصوات في عملية الاقتراع أو أن يحل البندستاغ^(١).

والمستشار المُعَيَّن أو المُنتخَب من قبل البندستاغ، يملك كامل الحرية فيما يتعلق بتشكيل الحكومة (بالطبع يأخذ بعين الاعتبار تكوين الأغلبية التي يستند إليها في البرلمان): توزيع الحقائق، قبول استقالة وإقالة أعضائها. وبموجب المادة ٦٥ من القانون الأساسي المستشار الفيدرالي هو الذي يحدد الخطوط التوجيهية للسياسة العامة ويتحمل مسؤوليتها.

ولكن إذا كانت نصوص الدستور تعطيه وضعاً خاصاً ونوعاً من السلطة على بقية الوزراء فإن سلطاته تبقى في نطاق مفهوم النظام البرلماني التقليدي الذي يعتبر فيه مجلس الوزراء هو محور السلطة التنفيذية، حيث إن المادة ٦٥/ من القانون الأساسي، المشار إليها أعلاه، تضيف أنه في حدود هذه الخطوط التوجيهية، كل وزير فيدرالي يدير أعمال وزارته بشكل مستقل، وتحت مسؤوليته الشخصية. والمنازعات التي قد تنشأ بين الوزراء تفصل بها الحكومة الفيدرالية.. كذلك فإن النظام الداخلي للحكومة المنصوص على وجوده في الدستور، يدعم سلطة المستشار في مواجهة وزرائه فيعطيه سلطة توجيه تعليمات إليهم والتحكم في المنازعات الناشئة بينهم قبل عرضها على الحكومة. ولكنه لا يمكنه بأي حال من الأحوال الحلول مكانهم في ممارسة اختصاصاتهم، ولا حتى تعديل قراراتهم. فسلطته الوحيدة هي توجيه تعليمات إليهم وإذا رفضها أحد الوزراء فإن المستشار لا يملك سوى إقالته من منصبه، وهذا ما يؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث أزمات حكومية.

(١) هذا الأمر لم يحدث حتى تاريخه، حيث إن عملية تعيين المستشار لم تتجاوز المرحلة أو الفرضية الأولى.

ويعتبر أغلب الدارسين للنظام الألماني أنه نوع من الأنظمة الرئاسية التي يحتل فيها المستشار منصب الرئيس^(١). في الحقيقة إن صحة هذا القول تتوقف إلى حد كبير على شخصية المستشار الذي شغل هذا المنصب. فهذه المقولة كانت صحيحة خلال الأربع عشرة سنة (١٩٤٩-١٩٦٣) التي تلت إعلان الدستور الجديد، حيث شغل خلال هذه الفترة منصب المستشار الدكتور أديناور. ففي هذه الفترة كان المستشار يعتبر المحرك الوحيد للحياة السياسية في ألمانيا. فقد كان يعالج بنفسه، وبدون عودة إلى مجلس الوزراء المسائل التي كان يعتبرها من اختصاصه، خاصة تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية وإعادة التسليح، تاركاً المسائل الأخرى كالإقتصاد والمال إلى الوزراء المختصين بحيث تشكل كلمته الفيصل في حل المنازعات الناشئة بينهم.

أما الذين خلفوا المستشار أديناور في هذا المنصب، فقد كان الميل أو بالأحرى القاعدة عندهم في اتخاذ القرارات هو الجماعية وذلك في مجلس الوزراء. ولكن بالرغم من ذلك وباستثناء فترة المستشار (١٩٦٣ - ١٩٦٦) فإن سلطة المستشار أخذت في التعاظم باستمرار. هذا التعاظم لسلطة المستشار ناجم في الحقيقة عن تضافر عدة عوامل.

بالدرجة الأولى تعتبر المغالاة في تشخيص الحملات الانتخابية أهم العوامل في تقوية سلطة المستشار. نظراً لكون برامج الأحزاب السياسية الكبيرة في ألمانيا متقاربة، فإن هذه الأحزاب تركز في حملاتها الانتخابية على شخصية زعمائها الذين سيتولى أحدهم منصب المستشار في حال فوز

(١) انظر :

Bernard Chantebout : *Droit Constitutionnel et Science Politique* (paris , Armand Colin 1996), P13.

حزبه في الانتخابات^(١). فالملاحظ في الحملات الانتخابية البرلمانية الألمانية التركيز على صفات ومزايا زعيم الحزب وتنتشر صورته في كل مكان فالتركيز لا يكون على شخصية المرشحين لمنصب النيابة في كل دائرة انتخابية بقدر ما يكون على شخصية الزعيم الذي يرأس حزب هؤلاء المرشحين. لذلك يمكننا القول: إن شخصية زعيم الحزب تعتبر العامل الأهم في فوز حزبه في الانتخابات ووصوله إلى السلطة.

من ناحية ثانية، يجمع المستشار بشكل عام بين منصبه هذا وبين منصب رئيس الحزب الأهم في الائتلاف الحكومي الحاكم. فوزراء حزبه الذين يشغلون عادةً الوزارات الهامة، يعطون المثل في الولاء لشخص المستشار ويشكلون كتلة واحدة حوله، إذا ما دعت الحاجة، في مواجهة الوزراء من الحزب الآخر المشارك في الائتلاف الحكومي الحاكم^(٢).

من ناحية ثالثة، فإن الإمكانية أو الحرية المعطاة للمستشار بتنظيم الحكومة وتحديد اختصاصات كل وزير، تسمح بأن يكون له اليد الطولى

(١) فالشعار الانتخابي مثلاً لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي كان في انتخابات ١٩٦٩ "كل شيء متعلق بالمستشار *Auf den Kanzler Kommt es an*"، وأصبح في ١٩٩٠ "مستشار واحد من أجل ألمانيا *Kanzler für Deutschland*"

(٢) - تجدر الإشارة هنا إلى أن الجمع بين مناصبي المستشار ورئاسة الحزب الحاكم ليس بالضروري (على عكس ما هو عليه الحال في بريطانيا حيث أن الجمع بين مناصبي الوزير الأول ورئاسة حزب الأغلبية هو أمر تلقائي أو أوتوماتيكي). فمثلاً بعد استقالة المستشار أديناور *Konard Adenauer* في عام ١٩٦٣ بقي في رئاسة الحزب المسيحي الديمقراطي، وقدم الدعم للمستشار *Ludwig Erhard* رغم أنه لا يقدره شخصياً. كذلك الأمر بعد استقالة المستشار *Willy Brandt* في عام ١٩٧٤ الذي رغم ذلك احتفظ برئاسة الحزب الاشتراكي الديمقراطي في حين خلفه في منصب المستشار *Helmut Schmidt*. وعلى الرغم من بعض النقاط المختلف عليها بين *Helmut Schmidt* وبين *Willy Brandt* لم يحاول هذا الأخير، بصفته رئيساً لحزب الأغلبية الحاكمة، عرقلة عمل خلفه.

في اتخاذ القرارات في المسائل الهامة والدقيقة. فمثلاً المستشار أدين أونار Konard Adenauer احتفظ لنفسه بمنصب وزير الخارجية من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٥. وبشكل عام يمكن القول: إنّ المسائل الهامة أو الأساسية بنظر المستشار يحتفظ بها لنفسه. لهذا السبب تظهر المستشارية الألمانية ^(١) وكأنها وزارة ممتازة مكلفة بمعالجة المسائل الهامة ^(٢)

الفرع الثاني

الاستقرار الحكومي في ظل النظام المختلط الألماني

إنّ ظاهرة تركز السلطة في يدي المستشار أو رئيس الحكومة (السلطة التنفيذية) موجود أيضاً في ألمانيا كما أشرنا ، ولو بدرجة أقل مما هو عليه الحال في الولايات المتحدة وبريطانيا. ولكن كما هو الحال في الولايات

^(١) يساعد المستشار في القيام بمهامه فريق Bundeskanzleramt عمل يضم نحو ٥٠٠ موظف.

^(٢) بالنسبة لعملية التنسيق بين عمل الوزارات فإنّ الأساليب تختلف من مستشار إلى آخر: ففي عهد المستشار (Kurt Kiesinger 1966-1969) والذي كان على رأس ائتلاف حكومي يضم حزبي الاتحاد الديمقراطي ال مسيحي Union DémocrateChrétienne وحزب الاشتراكيين الديمقراطيّين mocrate éParti du Social-D كان يجمع الوزراء وكبار الموظفين ذوي العلاقة، إضافةً لرؤساء الكتل البرلمانية للأغلبية في جلسات عمل مختصة، ويقوم معهم بإعداد سياسة معينة في هذا الشأن. في حين كان المستشار Willy Brandt يفضل ترك هذه المسألة إلى موظفين تقنيين. وفي عهد Helmut Schmidt، حيث كانت مشكلة مكافحة الإرهاب إحدى أولويات السياسة الألمانية، أعطت الفرصة للمستشار لتركيز السلطة في أيدي المسؤولين الرئيسيين في الحكومة حيث شكل ما يسمى بمجلس الأزمة Cabinet de crise، كذلك الأمر كان يقوم المستشار -على الطريقة البريطانية- باستشارة زعماء المعارضة بهدف تبني سياسة يجمع عليها كل الأطراف (أي الأغلبية والمعارضة معاً). أما المستشار Helmut Kolh فقد ذهب في هذا المجال إلى أبعد من ذلك: ففي آذار ١٩٩٣ ويهدف حل مشكلة تمويل إعادة بناء ألمانيا الشرقية، تفاوض مع كل الأوساط السياسية في البلاد على ميثاق تضامن éPacte de solidarit.

المتحدة وبريطانيا فإن تصرفاته تبقى خاضعة لرقابة ديمقراطية بشكل مستمر.

ومن أجل تجنب عدم الاستقرار السياسي الذي أحدثه دستور فيمر Weimar فإن القانون الأساسي (الدستور الألماني الجديد لعام ١٩٤٩) عمل سابقاً، على إيجاد ضمانات للاستقرار الحكومي، على الرغم من محافظته على الصفة البرلمانية للنظام والمسؤولية الوزارية الناجمة عنها. لذلك وضع بعض الآليات الدستورية المستحدثة من أجل تحقيق هذا الهدف، بيد أن هذه الآليات التي استحدثتها تجعل الرقابة الديمقراطية صعبة ومحملة ببعض المخاطر. و لكن على الرغم من أن هذه الآليات المستحدثة لم تستخدم حتى اليوم، فإن الاستقرار الحكومي مؤمن نتيجة العدد المحدود للأحزاب الممثلة في البرلمان و سهولة تحقيق الائتلاف بين بعضها البعض حيث أن الحزب الفائز في الانتخابات يعمل بشكل دائم على تشكيل ائتلاف انتخابي لأنه لا يوجد في ألمانيا حزب كبير يسيطر على الحياة السياسية بل توجد أحزاب كبيرة نسبياً تشارك أحزاب صغيرة في تشكيل الحكومة الائتلافية.

يُعيّن أو يُنتخب المستشار الفيدرالي، من حيث المبدأ وكما أشرنا سابقاً، من قبل البندستاغ بحصوله على الأغلبية المطلقة لأعضائه. هذه القاعدة الدستورية تعطي للمستشار منذ البداية أغلبية برلمانية قوية. بالتأكيد، وكما نوهنا سابقاً، إنه في حالة تعثر وجود أغلبية مطلقة قادرة على انتخاب مستشار يمكن للرئيس أن يعين في منصب المستشار الشخصية التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع لمنصب المستشار ولكن نظراً لأن الرئيس يمكنه في هذه الحالة اللجوء أيضاً إلى حل البرلمان، فإن أعضاء البرلمان ليس في مصلحتهم هذا الحل وتحمل مخاطر انتخابات مبكرة فإنهم دائماً يستطيعون إيجاد أغلبية مطلقة لانتخاب المستشار الفيدرالي.

الحكومة ، كما في بقية الأنظمة البرلمانية وكما أشرنا سابقاً ، تعتبر مسؤولية سياسياً أمام البرلمان (البندستاغ) ، تحت طائلة حجب الثقة. ولكن في النظام السياسي الألماني يعتبر المستشار هو محور هذه الثقة.

أولاً - الأحزاب السياسية الفاعلة في ألمانيا :

يوجد خمسة أحزاب سياسية ممثلة حالياً في البندستاغ. هناك حزبان كبيران هما الاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الاجتماعي (وسابقا كان اسمه الاشتراكي الديمقراطي) اللذان يتقاسمان نحو ٨٠٪ من نسبة الأصوات في الانتخابات ، على الرغم من أن نسبة أعضائهم بين الناخبين لا تتجاوز ٤٪. ويوجد في البندستاغ أيضاً حزب صغير هو الحزب الليبرالي الذي يحصل على حوالي ١٠٪ من أصوات الناخبين ، وبالتالي يستطيع لعب دور الحكم (أو بالأحرى المساوم) بالنسبة للحزبين السابقين في تشكيل أية حكومة. وايضا تتمثل في البندستاغ حزب الخضر *Die Grünen* الذي دخله عام ١٩٨٣ لأول مرة ، و حزب الاشتراكيين الديمقراطيين *Partei Demokratischen Sozialismus* (الذي يضم الشيوعيين السابقين في ألمانيا الشرقية سابقا والذي غير اسمه من الحزب الشيوعي إلى حزب الاشتراكيين الديمقراطيين انسجاما مع الواقع الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتوحيد ألمانيا وذلك بغرض زيادة المؤيدين وكسب اصوات الناخبين إضافة لهذه الأحزاب الممثلة في البرلمان هناك أحزاب أخرى غير ممثلة في البرلمان مثل الحزب الكاثوليكي في شمال ألمانيا الذي يأخذ على عاتقه حماية مصالح الكاثوليك في ألمانيا ويقابله في الجنوب الحزب البروتستانتي الألماني فهي أحزاب وطوائف لا قيمة لها في البرلمان ولا تملك منهاج عمل.

١- حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الالماني :

هو أقدم الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية في أوروبا ، ويعتبر من أحزاب اليمين الوسط (يضم هذا الحزب فرع له في إقليم بافاريا *Bayern* الذي يشكل بحد ذاته حزباً يسمى بالاتحاد الاجتماعي المسيحي (*Christlich-Soziale in Bayern*)).

وقد بقي هذا الحزب في السلطة عشرين عاماً بشكل متتال ١٩٤٩-١٩٦٩. حيث حكم بالائتلاف مع الحزب الليبرالي (وهو ما يسمى بالائتلاف الصغير أي بين حزب كبير وحزب صغير لتأمين الأغلبية البرلمانية لتشكيل الحكومة) في الفترة ١٩٤٩-١٩٥٧ ، وحكم وحده في الفترة ١٩٥٧-١٩٦١ بعد حصوله على الأغلبية المطلقة ، ثم حكم بالائتلاف مع الحزب الثاني المنافس له الحزب الاشتراكي الديمقراطي (وهو ما يسمى بالائتلاف الكبير أي بين حزبين كبيرين لتأمين الأغلبية البرلمانية لتشكيل الحكومة). وقد عاد إلى الحكم عام ١٩٨٢ وبقي حتى أيلول ١٩٩٨ بالائتلاف مع الحزب الليبرالي. بعدها حكم الديمقراطي الاجتماعي بقيادة (غيرهارد شرويدر) حتى عام ٢٠٠٥ ومنذ عام ٢٠٠٥ حتى اليوم لازال الديمقراطي المسيحي في الحكم بقيادة المستشارة انجيلا ميركل.

٢- الحزب الديمقراطي الاجتماعي (سابقا الحزب الاشتراكي الديمقراطي) :

هو أيضاً أقدم الأحزاب الاشتراكية في أوروبا حيث أسس سنة ١٨٧٥. ولا يعتبر نفسه من الأحزاب الماركسية (فقد هجر المبادئ الماركسية منذ زمن طويل)، فهو يدافع عن الملكية الفردية ويعتبرها الوسيلة الوحيدة التي يملكها الإنسان لإثبات وجوده في مواجهة السلطة ، ولكنه هو ضد التجمع المفرط لرأس المال الذي يمكن أن يؤدي إلى مخاطر إخضاع الدولة إلى مجموعة من الأشخاص من الصعب الرقابة عليها. فشعاره الأساسي هو العبارة التي قالها أحد زعمائه *Carlo Schmid* (نحن لا نريد تحويل الإنسان إلى اشتراكي ولكن

نريد أنسنه المجتمع). وقد حكم في الفترة ١٩٦٩-١٩٨٢ بالائتلاف مع الحزب الليبرالي الديمقراطي^(١). وعاد إلى الحكم بقيادة غيرهارد شرويدر في الانتخابات التي جرت في أيلول ١٩٩٨ ، بالتحالف مع حزب الخضر^(٢).

٣- الحزب الليبرالي أو الاحرار:

هو في الأصل حزب رجال الأعمال ويعمل على تحقيق نوع من التوازن بين الحزبين الكبيرين المشار إليهما سابقاً. فهو عادة يشكل ائتلاًفاً حكومياً مع حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (الفترات: ١٩٤٩-١٩٥٧ ، ١٩٦١-١٩٦٦ ، ١٩٨٢-١٩٩٨) ، ولكن لا شيء يمنعه من تشكيل ائتلاف حكومي مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي (١٩٦٩-١٩٨٢). هذا الحزب هو في تراجع مستمر في الانتخابات ، ومهدد بالخروج من البرلمان (حصل على ٥,٩ ٪ في انتخابات ١٩٩٤ بينما حصل على ١١ ٪ في انتخابات ١٩٩٠ ، ولم يحصل سوى على ٦ ٪ في الانتخابات في أيلول ١٩٩٨). هذا التراجع سببه هو تصرفات الحزب. فالرأي العام الألماني لا يقدر تصرفات هذا الحزب الذي يمكنه أن يتحالف مع الشيطان للبقاء في الحكم. فمثلاً في عام ١٩٨٢ انسحب من الائتلاف الحاكم مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، ليتحالف مع الاتحاد الديمقراطي المسيحي مما مكن المستشار هلمت كول Helmut Kohl من الوصول إلى السلطة. فهذا الحزب يلعب حتى الآن الورقة الأساسية في تشكيل الحكومة مما يبقى السياسة الحكومية الألمانية معتدلة أي في الوسط (لا يمينية و لا يسارية) و لكن هذا لا يمنع مستقبلاً من خروج هذا الحزب من الائتلافات الحاكمة خاصة إذا أمكن من إحداث ائتلاف حكومي بين الحزبين

(١) انظر : وائل حامد، الانتخابات الألمانية ومستقبل كول، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٤ ، (القاهرة،

الأكتوبر / تشرين الأول ، ١٩٩٨ ، ص ٢٤٠.

(٢) انظر : سام دله، مرجع سابق، ص ٤٩٤.

الكبيرين (الاتحاد الديمقراطي المسيحي و الحزب الاشتراكي الديمقراطي) كما حدث سابقاً في الفترة ١٩٦٦-١٩٦٩، وهذا ما حدث في الانتخابات الأخيرة التي جرت في أيلول ١٩٩٨، حيث شكل الحزب الاشتراكي الديمقراطي حكومة بالائتلاف مع الخضر و الشيوعيين الجدد.

بسبب النظام الانتخابي المختلط فإنَّ عدد الأحزاب السياسية في البرلمان محدود مما يسمح في نفس الوقت بعدم حصول أحد الأحزاب (نظرياً نادراً) على الأغلبية التي تمكنه من الحكم بمفرده، والحصول دائماً على أغلبية يمكنها أن تحكم عن طريق الائتلاف بين حزبين. هذا الأمر حقق في ألمانيا نوعاً من النظام قريب من الثنائية الحزبية طرفاها: الاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي. والسبب في عدم كثرة الأحزاب الممثلة في البرلمان يعود أيضاً إلى آلية دستورية تمنع الدخول إلى البندستاغ الأحزاب التي لا تحصل على الأقل على ٥٪ من الأصوات المدلى بها على المستوى الفيدرالي، أو على ثلاثة مقاعد في الدوائر الفردية.

ثانياً - المسؤولية السياسية للحكومة في ألمانيا :

١- حالة طلب الثقة بمبادرة من المستشار:

بموجب المادة ٦٨/ من الدستور يمكن للمستشار أن يتقدم بطلب للثقة من البندستاغ فإذا رفض هذا الأخير منحه الثقة ولم يتمكن من اختيار خليفة له، يمكن للمستشار أن يطلب من الرئيس الفيدرالي حل البندستاغ. أي أن حجب الثقة لا يرتب أو يجبر المستشار على الاستقالة.

وفي الواقع إن طلب الثقة بمبادرة من المستشار لم يطرح إلا بشكل استثنائي منذ ١٩٤٩. حيث لم تفقد الحكومة الثقة نتيجة هذا الأمر سوى مرتين: في ٢٠ أيلول ١٩٧٢ و ١٧ كانون الأول ١٩٨٢. وفي المرتين لم يتقدم المستشار (برانت Brandt وكول Kohl على التوالي) بالاستقالة على الرغم من

حجب الثقة، بل عمل على حل البندستاغ والدعوة لانتخابات مبكرة. وفي الواقع إن هذا الإجراء لا يستخدم من قبل المستشار إلا من أجل الطلب من رئيس الدولة حل البندستاغ، حيث يعمل المستشار بالاتفاق مع أنصاره على حجب الثقة عن حكومته، حيث إنه في كلتا المرتين، المشار إليهما، حقق حزب المستشار انتصاراً كبيراً في الانتخابات المبكرة التي تلت حل البندستاغ.

٢ - حالة طرح الثقة بمبادرة من البندستاغ:

تتمتع الحكومة التي يقودها المستشار بقرينة ثقة البندستاغ باعتبار أنه يشارك في تعيينه، وبإمكانه أن يبقى في منصبه ما دام البندستاغ لم يحجب الثقة عنه ولم يعين خليفة له. فالمادة ٦٧/ من القانون الأساسي تنص على أن: البرلمان الفيدرالي لا يمكنه حجب ثقته عن المستشار إلا إذا انتخب خليفة له بأغلبية أعضائه وطلب من الرئيس الفيدرالي عزل المستشار من منصبه. الرئيس الفيدرالي يجب أن يخضع لهذا الطلب ويعين في منصب المستشار الشخصية المنتخبة. هذا النظام المبتدع والمسمى بسحب الثقة البناء، هو من ابتكار البرفسور Hans Nawiasky الذي أراد من خلاله، تجنب، ما حدث في ظل دستور فيمر Weimar إمكانية إسقاط الحكومة من قبل أي ائتلاف متطرف قادر على التجمع ليس من أجل الوصول إلى الحكم ولكن فقط من أجل إعاقه عمل المؤسسات وترك البلاد بدون حكومة، وبالتالي بدون استقرار سياسي، وما يتبع ذلك من مخاطر قد تحدث بالبلاد وخاصة الأزمات الوزارية. هذه الآلية الدستورية لم تستخدم سوى مرة واحدة في الأول من تشرين الأول ١٩٨٢، عندما انهار تحالف الحزب الاشتراكي الديمقراطي مع الحزب الليبرالي، وشكل هذا الأخير تحالفاً جديداً مع حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي. فبعد حجب الثقة عن حكومة المستشار هلمت شميت، تم انتخاب هلمت كول لمنصب المستشار.

وبالتالي فإن ألمانيا تفادت خطر عدم الاستقرار السياسي الذي يعاني منه النظام السياسي الإيطالي من خلال اعتماد النظام السياسي الألماني على الية (حجب الثقة البناء) والذي يعد اليوم اساس الاستقرار السياسي في ألمانيا فعبر هذه الطريقة قد يسهل توفير الاغلبية المطلوبة لسحب الثقة من الحكومة الا انه يمسي من الاصعب تشكيل اكثرية لانتخاب بديل جديد عن صاحب المنصب الحالي.

كتب ديفرجيه: ان الميزة الاكثر خصوصية للدستور الألماني هو ان البندستاغ لا يستطيع عزل الوزارة إلا بعد انتخاب (بالأغلبية المطلقة لأعضائه) خلف للمستشار، وإذا طرح هذا الأخير مسألة الثقة ولم يحصل على الاغلبية المطلقة لأعضاء البندستاغ، يستطيع الرئيس الفيدرالي، بناء على طلب المستشار حل البندستاغ في مدة ثلاثة اسابيع، ولكن يكفي ان ينتخب البندستاغ خلفا للمستشار كي يغدو حل البندستاغ غير ممكن وبالتالي تسقط الحكومة وتشكل حكومة جديدة مع المستشار الجديد المنتخب من قبل البندستاغ^(١).

٣- دور الأحزاب السياسية في الرقابة :

في الواقع إنّ الرقابة السياسية على المستشار في ألمانيا لا تنتج، كما هو الحال في الأنظمة البرلمانية، عن طريق ضغط الكتل البرلمانية على زعماء حزبهم الحاكم، فليس للبرلمان الألماني دور هام في هذا الشأن. بيد أن هذه الرقابة تنتج في الحقيقة من انقسام الرأي العام الذي ينقسم إلى أربع قوى سياسية رئيسية غير متساوية وعن طريق الائتلاف فيما بينها تتداول السلطة.

إنّ الطبيعة الاتحادية للدولة والأهمية الكبيرة للاختصاصات المتروكة للأقاليم تدفع بالشخصيات السياسية الهامة إلى الاكتفاء بإدارة هذه الأقاليم

(١) انظر : موريس ديفرجيه، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

وهجر المناصب السياسية على مستوى الدولة الاتحادية. لهذا السبب فإن البندستاغ لا يضم بين أعضائه شخصيات سياسية من الدرجة الأولى. إضافة إلى ذلك فإن الكتل البرلمانية منظمة بشكل تدرجي حيث يخضع أعضاؤها إلى نوع كبير من الانضباط في مواجهة رؤساء هذه الكتل الذين وحدهم يتمتعون بثقل سياسي حقيقي. ولذلك أيضاً فإن المناقشات في البندستاغ تدور في جو كبير من الرتبة والتصويت فيه لا يخفى أية مفاجآت^(١).

وفي الواقع، إن حقوق المعارضة مصونة بشكل كبير: فمثلاً رئاسة اللجان البرلمانية ليست حكراً على أحزاب الائتلاف الحاكم، ولكنها موزعة بين جميع الأحزاب بشكل يتناسب مع عدد مقاعدها في البندستاغ.

كذلك فإن الراديو والتلفزيون ينقلون المناقشات التي تدور في البندستاغ بدرجة كبيرة من الحيادية^(٢). (ولكن الناخب الألماني لا يهتم كثيراً بهذه المناقشات نظراً لعدم أهميتها في الحياة السياسية).

على العكس من ذلك فإن المناقشات الدائرة في البندسرات تتمتع بالحيوية، حيث إنّ أعضاء هذا المجلس، ذي العدد القليل، هم حكام الأقاليم الذين كل في إقليمه يتمتعون باختصاصات كبيرة. ولكن هذا المجلس لا يملك إمكانية سحب الثقة من الحكومة كذلك فإن موافقته ليست ضرورية لإقرار أكثر من نصف القوانين.

(١) لذلك فإن عدداً من النواب أبدوا عدم رضاهم عن الظروف والشروط التي يعملون بها خلال الأعوام ١٩٦٥ — ١٩٦٩. عدم الرضا هذا تراجع منذ عام ١٩٦٩ حيث تحقق لهم بعض المطالب: جدول

أعمال يقر قبل ثلاثة أشهر عن كل دورة لهم، منح مساعد ومكتب شخصي لكل نائب... الخ

(٢) محطات الراديو والتلفزيون تتبع في ألمانيا لسلطة الإقليم الذي تتمركز فيه، وحيادية هذه المحطات مؤمنة من خلال اقتسام الوظائف الأساسية فيها بين جميع الأحزاب السياسية. ولكن هذا الأمر الأخير لا يسهل عملية إدارة هذه المحطات مما يؤثر خاصة على النشرات الإخبارية التي يؤخذ عليها أنّ الرتبة هي الصفة الغالبة عليها.

لذلك فإن الحياة السياسية الألمانية تدور خارج البرلمان الفيدرالي، من خلال الأحزاب السياسية المتمثلة في البرلمان، والتي يمكنها التأثير على الحكومة، وتأمين نوع من الرقابة الفعلية عليها.

مستشارو المانيا بعد توحيد المانيا الغربية والمانيا الشرقية في عام ١٩٩٠ وهم^(١) :

أ. هلموت كول : (حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي :

يحمل هلموت كول درجة دكتوراه في العلوم السياسية وفي عام ١٩٨٢ أصبح هلموت كول مستشاراً لألمانيا الغربية. خلفا لهلموت شمييت، وهو ديمقراطي اشتراكي أقصى عن منصبه حينما واجهت حكومته اقتراحاً بحجب الثقة في البندستاغ (البرلمان). وصوت أعضاء حزب صغير هو الحزب الديمقراطي الحر مع حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الذي كان يرأسه كول لعزل شمييت عن منصبه وتعيين كول مستشاراً. وظل كول مستشاراً لألمانيا الغربية بعد الانتخابات التي أجريت عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٧ لألمانيا الموحدة عام ١٩٩٠ إلا أنه فشل في الحصول على الأغلبية اللازمة في انتخابات عام ١٩٩٨ والتي فاز بها خلفه غيرهارد شرودر.

ب. جيرهارد شرودر (الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني) :

٢٧ / ١٠ / ١٩٩٨ حتى ٢٢ / ١١ / ٢٠٠٥

يحمل شهادة في الحقوق وكان يمارس عمله كمحامي وفاز حزبه الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني في انتخابات ألمانيا النيابية عام ١٩٩٨ بعد ١٦ عام من حكم حزب المسيحيون الديمقراطيون بزعامة هلموت كول وأصبح شرودر مستشار ألمانيا الجديد، وعدم تمكن الحزب من الحصول على أغلبية مطلقة في الانتخابات، أدى إلى دخوله في حكومة ائتلاف مع حزب

^(١) انظر : ويكيبيديا الموسوعة الحرة بعنوان قائمة مستشاري ألمانيا بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٥ وعنوانه:

https://ar.wikipedia.org/wiki/ألمانيا/قائمة_مستشاري

الخضر، الذي بدوره يصل لأول مرة في تاريخه الحديث إلى سدة الحكم في ألمانيا. كانت أهم التحديات التي واجهة حكومة شرودر الأولى هي نسبة البطالة العالية والكساد الاقتصادي في البلاد. أضيف إلى ذلك عبء إعادة بناء اقتصاد الجزء الشرقي من ألمانيا (ألمانيا الشرقية سابقا). دعمت حكومته بقوة نمو الاتحاد الأوروبي، كما عارض التدخل العسكري الأمريكي في العراق وركز على الحل السلمي للمشكلة.

بعد سيطرة حزب الديمقراطيين المسيحيين على ١١ ولاية ألمانية من أصل ١٦، وخاصة بعد هزيمة حزب ألمانيا الديمقراطي الاجتماعي في آخر انتخابات في ولاية شمال الراين - وستفاليا أكبر ولايات ألمانيا سكانا عام ٢٠٠٥ قرر(شرودر) وبطريقة مفاجئة تعجيل اجراء انتخابات نيابية قبل موعدها الرسمي بعام، علل شرودر خطوته هذه بأنه يريد أن يتأكد من ثقة الشعب الألماني فيه وفي سياسته الإصلاحية وإلا فإنه لا يستحق هذا المنصب.

حصل حزب شرودر الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني على المركز الثاني بنسبة ٣٤,٢٪ في هذه الانتخابات (انتخابات ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥) بعد الحزب المنافس حزب الديمقراطيين المسيحيين بزعامة أنجيلا ميركل بنسبة ٣٥,١٪. أتت النتيجة مفاجئة وعلى عكس التوقعات بهزيمة حزب شرودر بنسبة كبيرة. قال شرودر في أول رد بعد إعلان نتائج الانتخابات بأن الألمان اختاروه مجددا وأنهم غير راضون على ميركل كي تصبح هي مستشارة ألمانيا.

اعتزاله:

بعد مفاوضات شاقة مع الحزب المنافس حزب الديمقراطيين المسيحيين بزعامة أنجيلا ميركل، قرر الحزبان الدخول في حكومة ائتلاف بدون شرودر وتحت رئاسة ميركل. تسلمت ميركل المستشارية كأول مستشارة لألمانيا في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥. أعلن شرودر اعتزاله الحياة السياسية وتفرغه

للعمل من جديد كمحامي وتحرير كتاب عن حياته. من ٢٧/١٠/١٩٩٨ -
حتى ٢٢/١١/٢٠٠٥)

ج. انجيلا ميركل : (الاتحاد الديمقراطي المسيحي) :

المستشارة الحالية وأول سيدة تتولى المنصب في ألمانيا من ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥ حتى
الآن

تحمل انجيلا ميركل درجة الدكتوراه في الفيزياء وانضمت بعد الوحدة
الألمانية لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي. بعد إجراء أول انتخابات حرة في
عموم ألمانيا الموحدة (الغربية والشرقية) عام ١٩٩٠ ، أصبحت وزيرة لشؤون
المرأة والشباب تحت حكومة هلموت كول (١٩٩٠ - ١٩٩٤) وكانت
الصحافة الألمانية تسميها في ذلك الحين " فتاة كول" لأنها كانت قريبة منه
حزبياً وفكرياً ولأنه قام بتشجيعها. وفي عام ١٩٩٤ أصبحت وزيرة البيئة
وحماية الطبيعة والأمان النووي من ١٩٩٤ - ١٩٩٨ أيضاً في حكومة هلموت
كول.

بعد هزيمة كول في انتخابات عام ١٩٩٨ أمام الحزب المنافس الحزب
الديمقراطي الاجتماعي بزعامة غيرهارد شرودر ، استقال كول ، وصعدت
ميركل لتصبح أمينة عامة لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي. بعد سلسلة
من الفضائح المالية التي هزت حزب الاتحاد ، فسح العديد من ساسة الحزب
أهمهم فولفغانغ شويبله ، المجال لميركل بالصعود إلى سدة الحزب. انتخبت في
سابقة تاريخية في ١٠ أبريل ٢٠٠٠ كرئيسة للحزب ، كأول امرأة وأول
بروتستانتية تتولى مثل هذا المنصب في حزب له جذور مسيحية كاثوليكية
متشددة. فسحت المجال في انتخابات عام ٢٠٠٢ لإدموند شتويرر رئيس ولاية
بافاريا كي يرشح نفسه عن حزب الاتحاد في الانتخابات النيابية العامة. خسر

شتوبير بفارق بسيط عن المستشار السابق شرودر. بعد ذلك أصبح الطريق خالياً تماماً لميركل لأن تكون الشخصية الأولى في حزب الاتحاد.

في انتخابات عام ٢٠٠٥ حصل حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي بزعامة ميركل على أعلى نسبة في الانتخابات النيابية بفارق بسيط أمام الحزب المنافس الحزب الديمقراطي الاجتماعي بزعامة غيرهارد شرودر في الانتخابات النيابية التي حصلت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. أتت النتيجة مفاجئة، حيث توقع المحللون حصول ميركل وحزبها على نسبة أعلى. بالرغم من ذلك، شددت ميركل على أحقيتها بحصولها على منصب مستشار ألمانيا بينما زعم شرودر أحقيته بالبقاء في هذا المنصب. لم يتمكن أي حزب من الحصول على أغلبية تمكنه من تشكيل الحكومة. الدلائل تشير إلى دخول الحزبين الرئيسيين في ائتلاف كبير، نقطة الخلاف الرئيسية هي أحقية أي حزب في الحصول على منصب المستشار.

بعد المفاوضات الشاقة مع الحزب الرئيسي الآخر في البلاد الحزب الديمقراطي الاجتماعي بزعامة غيرهارد شرودر، تمكن الحزبان في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٥ من الاتفاق على تشكيل حكومة ائتلاف تقودها ميركل لتصبح يوم ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥ أول مستشارة لألمانيا وأول مستشار لجمهورية ألمانيا الاتحادية من شرق ألمانيا، حينما انتخبها البندستاغ أو البرلمان الألماني بأغلبية. تناصف الحزبين باقي المناصب الوزارية فيما بينهم. ورغم أن أنجيلا ميركل من الحزب المحافظ المعروف بكونه ضد الإنفاق الحكومي الباذخ ومع تضيق الخناق على العاطلين عن العمل، إلا أن سياستها تتميز بتسامح نسبي ومراعاة للطبقات الفقيرة وللعاطلين عن العمل. كما أن خططها الإصلاحية في الاقتصاد تراعي الطبقات الفقيرة أيضاً.

في موضوع الهجرة، عبرت أنجيلا ميركل عن أراءها في عدة مناسبات. في فترة مستشاريتها الثالثة، وبالتحديد في أكتوبر ٢٠١٠ قالت إن تجربة التعددية الحضرية فشلت فشلاً ذريعاً في ألمانيا. وقالت لاحقاً في مؤتمر لحزبها أنها تأخذ على محمل الجد الدائر حول الإسلام والهجرة، وقالت "أننا لا نعاني من وفرة في الإسلام، بل نعاني من قلة في المسيحية، لا توجد في ألمانيا حالياً نقاشات جدية حول الرؤية المسيحية للإنسانية".

نتيجة:

من خلال ما تقدم نرى ان الديمقراطيون المسيحيون والاشتراكيون يمارسون السلطة بالتداول رغم انهم يلجؤون إلى تشكيل الحكومة بالائتلاف مع حزب وسيط صغير سواء كان الحزب الحر أو حزب الخضر.

ألمانيا المكبله باتفاقيات الحرب العالمية الثانية ومانتج عنها من محدودية دور الدولة الألمانية على الأصعدة الداخلية والخارجية، لم تغير سياستها على الإطلاق سواء كانت السيادة للديمقراطيين المسيحيين من أديناور إلى كول أو للاشتراكيين من فيلي برانت إلى هلموت شميت وجيرهارد شرويدر ولكنها اليوم في عهد ميركل وبحكم قوتها الاقتصادية العملاقة باتت الرافعة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي واصبحت متحررة أكثر في سياستها وهذا ما نلاحظه مثلاً من دورها الأساسي في المحادثات النووية مع إيران.



خاتمة

الديمقراطية أفضل أسلوب للحكم عرفه العالم حتى اليوم ، والانتخاب هو أحد أهم أركان وأسس الديمقراطية ، لأن جوهر الانتخاب هو الإرادة الشعبية للأمة كلها ، وأياً كانت السيئات التي تترتب على اعتناق مبادئ الديمقراطية بما فيها الانتخاب والتعددية السياسية فإن ذلك أصلح للشعب والأمة ، فهو تعويد للمواطنين على اتخاذ زمام المبادرة واختيار من يحكمهم ومشاركة في إدارة شؤون حياتهم ولو شاب عملية الانتخاب بعض العيوب لأن ذلك يكرس الوعي السياسي لدى المواطنين ولو بشكل تدريجي ويمكنهم من مراقبة عمل الحكام بشكل غير مباشر من خلال ممثليهم في البرلمان حيث أن البرلمان يملك آلية حجب الثقة وسحبها من الحكومة ، أو مباشرة من خلال عملية الانتخاب ومعاينة الحكام بعدم إعادة انتخابهم ، لذلك فإن اختيار النظام الانتخابي هو المؤثر الرئيسي والأساس في بناء المؤسسات الأخرى وهو في النهاية يؤدي إلى استقرار حكومي في البلاد أو إلى عدم استقرار حكومي ، لأن النظام الانتخابي هو المسؤول عن تشكيل البرلمان في الدولة من الأحزاب السياسية القائمة من خلال اجراء العملية الانتخابية وضبطها وتنظيمها وفرز نتائجها ، والبرلمان بنفسه هو المسؤول عن رقابة عمل الحكومات في معظم دول العالم فإذا ما كان النظام الانتخابي يُمكن حزب أو حزبين من تحقيق أغلبية واسعة وقوية ضمن البرلمان فإننا سنكون أمام حالة الاستقرار الحكومي كما هو الحال في بريطانيا ، وإذا كان النظام الانتخابي يسمح بتعدد أحزاب منضبط من شأنه خلق تيارات ائتلافية واسعة يمين ووسط ويسار فإننا نكون أمام حالة من الاستقرار الحكومي ولكنها أضعف من الأولى كما هو الحال في فرنسا ، وفي حال كان النظام الانتخابي يشجع تعدد الأحزاب وتشتتها فإنه من الطبيعي ان نكون أمام حالة من عدم

الاستقرار الحكومي كما هو الحال في إيطاليا ، وبعض النظم الانتخابية تسمح بوجود أحزاب قوية تتحالف مع أحزاب صغيرة وتعمل معها على تشكيل الحكومة كما هو الحال في ألمانيا التي تتمتع باستقرار حكومي من خلال اعتماد آلية دستورية ذكية تسمى (حجب الثقة البناء) تتمثل في ضرورة انتخاب مستشار جديد من قبل البرلمان قبل حجب الثقة عن المستشار الموجود في السلطة.

وإذا كان الانتخاب هو أحد أهم أركان الديمقراطية فإن هناك ركن لا يقل أهمية عن الانتخاب وهو الأحزاب السياسية ، فالأحزاب السياسية هي مادة الديمقراطية ولا يمكننا الحديث عن الديمقراطية في ظل غياب الأحزاب ، والتعددية السياسية وتداول السلطة بين الأحزاب والتيارات السياسية هو جوهر العملية الديمقراطية ، والأحزاب السياسية تقوم بوظائف عديدة منها تعبئة المواطنين في تيارات سياسية ، وتوجيه الرأي العام ، وتنمية الوعي والرقابة التي تمارسها أحزاب المعارضة على حزب أو أحزاب السلطة هي التي تجعل الحكومات منضبطة في تصرفاتها وتمنعها من ممارسة الاستبداد وبالتالي تحقيق غاية الديمقراطية وذلك من خلال الية حجب الثقة من الحكومة التي تملكها المعارضة ضمن البرلمان.

وحجب الثقة ليس الغرض منه إسقاط الحكومة لمجرد إسقاطها والحلول مكانها من قبل المعارضة ، فهو ضروري لتقويم عمل الحكومات التي تتحرف عن مصالح المواطنين فالحكومات التي تخدم مواطنيها بنزاهة وشرف ستتمتع بثقة الناخبين قبل البرلمانين وبالتالي فإن أحزاب الحكومات يزيد رصيدها وبالتالي تكون مهيئة للبقاء في الحكم أطول فترة ممكنة وكلما ابتعدت الحكومات في ممارساتها عن مصالح المواطنين كلما خسرت الأحزاب المكونة للحكومة من رصيدها وبالتالي فإنها قد تتعرض للعقاب من قبل البرلمان بحجب الثقة عنها أو من قبل الناخبين في الدورة الانتخابية القادمة

وهذا هو سبب نهضة الدول الأوروبية التي تتمتع بالحريات السياسية والتعددية السياسية وتداول السلطة .

وعليه نقول إن النظام الانتخابي والأحزاب السياسية هما أهم أساسات البيت الديمقراطي، وعليه يكون هذا البيت الديمقراطي قوي أو ضعيف بحسب التأثير المتبادل بين النظام الانتخابي والأحزاب السياسية.

التوصيات والمقترحات:

١ - إن وضع النظام الانتخابي لأي دولة يجب أن يحظى بعناية فائقة لا تقل عن العناية التي يحظى بها وضع الدستور لأنه الأساس في بنية الدولة السياسي فهو الذي يخلق النظام الحزبي وهو الذي يساهم في شكل الحكومات ويسهم في وصول الأشخاص الذين يستحقون أو لا يستحقون إلى مواقع الحكم والقرار لذلك يجب أن يحظى بكل العناية.

٢ - إن التعددية السياسية والحزبية حالة ضرورية لأي مجتمع ديمقراطي يقوم على حرية الرأي واحترام الاختلاف بين التيارات الموجودة في المجتمع وعدم طغيان أحدها على الآخر بشكل غير قانوني لذلك فإن الدستور والنظام الانتخابي يجب أن يؤكدوا ويعملا على حالة التعددية السياسية بما يساهم في احتواء كل الآراء دون أن يؤدي ذلك إلى حالة من التمزق وعدم الاستقرار السياسي في البلاد .

٣ - نظم الأغلبية التعددية الانتخابية من شأنها أن تخلق أحزاباً كبيرة وقوية وتساهم في سيطرتها على الحياة السياسية وتحقيق حالة من الاستقرار الحكومي حيث نشاهد في الدول التي تعتمد هذه الأنظمة وجود حزب أو حزبين كبيرين أو ائتلافين يسيطران على الحياة السياسية، أما نظم التمثيل النسبي فإنه من شأنها أن تخلق نظام حزبي كثير الأحزاب يحتوي كل الاتجاهات السياسية ويساهم في دخولها تحت قبة البرلمان مع تحمل خطورة

عدم الاستقرار السياسي ، أما النظام المختلط الألماني فإنه يحقق حالة من التوازن فيسمح بخلق أحزاب قوية من جهة ومن جهة ثانية يُمكن من تمثيل عدد لا بأس به من الأحزاب في قبة البرلمان بشروط محددة وعليه يمكن القول أن النظام الانتخابي المختلط الألماني يعد من أفضل الأنظمة للدول التي تتعدد فيها الاتجاهات والآراء والمصالح وتتعدد فيها ثقافات الشعوب ، أما الدول التي يسيطر عليها ثقافات محددة وتجد انسجاماً كبيراً بين شعوبها فإنه من الأفضل لها اعتماد احد نظم الأغلبية التعددية التي لا تسمح بكثرة الأحزاب والتيارات داخل البرلمان والتي تملك التأثير على مجريات الحياة في البلاد .

٤ - إن المعارضة السياسية أحد أهم ركائز الديمقراطية في العصر الحديث ويجب ان يكون عملها منظم بموجب القوانين بحيث يحفظ حقوقها في ممارسة اعمالها بشكل سلمي بعيدا عن العنف واثارة الفرقة في المجتمع.

٥ - يجب أن يكون هناك جرأة في تغيير وتعديل وتبديل النظام الانتخابي إذا لزم الأمر لأنه الأساس في بناء مؤسسات الدولة الأخرى.

٦ - الانتخاب والتعددية السياسية وتداول السلطة هم عصب الديمقراطية والتطور في كل بلاد العالم . والبلد الذي يسعى إلى ان يكون ديمقراطيا قويا متحضرا عليه ان يعتني بهذه العناصر كل العناية.

٧ - يمكن للمشرع السوري فيما يتعلق بقانون الانتخابات ان يستفيد من التجربة الألمانية في هذا المضمار وتطبيق النظام المختلط .

بحيث أن نصف أعضاء مجلس الشعب يتم انتخابهم بموجب نظام الانتخاب الفردي على دور واحد على النمط الانكليزي فيفوز بالمقعد من يحصل على اكبر عدد من الأصوات دون اشتراط أي أغلبية لا بالنسبة للناخبين ولا بالنسبة للأصوات الصحيحة ونصف اعضاء مجلس الشعب الاخرين يتم انتخابهم عن طريق الانتخاب بالقائمة المقدمة من الأحزاب في المحافظات (التي تشكل كل منها دائرة انتخابية) وفق نظام التمثيل النسبي .

فعلى مستوى المحافظات تقدم الأحزاب قوائم والناخب له صوت للقائمة إلى جانب الصوت الذي يعطيه للمرشح للمقعد الفردي .

فالناخب عند الاقتراع ينتخب النواب على طريقتين بنفس الوقت. فهو يملئ ورقتين انتخابيتين الورقة الأولى تسمح له بانتخاب نائب واحد حسب نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية البسيطة، وينتخب بهذه الطريقة نصف الأعضاء والورقة الثانية تمكنه من الانتخاب وفق نظام التمثيل النسبي، من القوائم المقدمة من قبل الأحزاب على مستوى المحافظة.

هذا النظام الانتخابي يحاول الجمع بين العدالة في التمثيل التي يحققها النظام النسبي بحيث كل قائمة تحصل على عدد من المقاعد يتناسب مع نسبة الاصوات التي حصلت عليها، وبين تشخيص التمثيل الذي يعبر عن إرادة الناخب في كل دائرة انتخاب فردية باختيار الشخص الذي يمثل تطلعاته وافكاره ، وهذا النظام لايسمح للأحزاب الضعيفة بالدخول الى البرلمان لأنه يشترط حصول الحزب على نسبة معينة من الاصوات قد تكون ٥٪ او ١٠٪ او الحصول على عدد معين من المقاعد الفردية في المحافظات حتى يتمكن من دخول البرلمان.

ولانجد في ختام هذا البحث شيئاً نقوله أفضل مما ذكره العماد الاصفهاني من أنه :

>>لايَكُتُبُ أَحَدٌ كِتَابًا فِي يَوْمِهِ إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ : لَوْ غَيْرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ ، وَلَوْ زِيدَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ ، وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ ، وَلَوْ تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرِ ، وَهُوَ دَلِيلُ اسْتِیْلَاءِ النِّقْصِ عَلَى جَمَلَةِ الْبَشَرِ <<.....والله ولي التوفيق

حسن عيسى



قائمة المراجع

أولاً - باللغة العربية :

(١) الكتب والمؤلفات العامة والمتخصصة :

د. إبراهيم درويش :

النظام السياسي، دراسة فلسفية تحليلية، الجزء الأول (القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية ، عام ١٩٦٩)

د. إبراهيم عبد العزيز شيجا :

النظم السياسية والقانون الدستوري "تحليل النظام الدستوري المصري" (الإسكندرية ، منشأة المعارف ، طبعة سنة ٢٠٠٠)

د. اسامة الغزالي حرب :

الأحزاب السياسية في العالم الثالث (الكويت، مطابع الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٧٨).

د. اسكندر جرجيس غطاس :

اسس التنظيم في الدول الاشتراكية (القاهرة ، طبعة سنة ١٩٧٢)

د. إسماعيل الغزال :

القانون الدستوري والنظم السياسية (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢).

د. السيد صبري :

— مبادئ القانون الدستوري، (القاهرة، المطبعة العالمية، الطبعة الرابعة، عام ١٩٤٩).

— حكومة الوزارة، بحث تحليلي لنشأة وتطور النظام البرلماني في إنكلترا (القاهرة ، المطبعة العالمية ، طبعة سنة ١٩٥٣).

د. الياس فرح :

تطور الأيدولوجية العربية الثورية - الفكر القومي(بيروت، المؤسسة العربية
للدراسات والنشر، الطبعة السابعة، ١٩٧٩).

د. بطرس بطرس غالي & محمود خيرى عيسى :

مدخل إلى علم السياسة، (القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، سنة ١٩٦٦)

د. ثروت بدوي :

النظم السياسية، (القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، عام ١٩٤٩)

د. حافظ علوان الدليمي :

النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية (عمان -
الاردن، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠١).

د. حسان محمد شفيق العاني :

الأنظمة السياسية والدستورية" دراسة مقارنة" (بغداد، مطبعة جامعة بغداد
الطبعة الأولى، عام ١٩٨٦)،
المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر وإيطاليا وفرنسا (بغداد
مطابع التعليم العالي، ١٩٨٨)

د. حسن مصطفى البحري :

- الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية (دمشق، بلا ناشر
الطبعة الأولى عام ٢٠١٤).

- النظم السياسية، (دمشق، بلاناشر، الطبعة الثانية، ، ٢٠١٥).

د. رمزي طه الشاعر :

الإيديولوجيات وأثرها في الانظمة السياسية المعاصرة (القاهرة، مطبعة جامعة
عين شمس، طبعة سنة ١٩٨٨)

د. سام دله :

القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية (دمشق، مطبعة المحبة، الطبعة
الأولى، سنة ٢٠٠٢)

د. سعاد الشرقاوي :

- الأحزاب السياسية (اهميتها - نشأتها - نشاطها)، (القاهرة، اعداد مركز البحوث البرلمانية، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٥)
- النظم السياسية في العالم المعاصر (القاهرة، مطبوعات كلية الحقوق - جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧)

د. صالح سميع :

- ازمة الحرية السياسية في الوطن العربي (القاهرة، الزهراء للإعلام العربي الطبعة الأولى ، عام ١٩٨٨)

د. شمران حمادي :

- الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، (بغداد، مطبعة الإرشاد، الطبعة الثانية عام ١٩٧٥)

د. صالح جواد الكاظم & د. علي غالب العاني :

- الأنظمة السياسية (بغداد ، مطبعة دار الحكمة، الطبعة الأولى، عام ١٩٩١)

د. عادل ثابت :

- النظم السياسية "دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة" (القاهرة، مطبوعات دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٧)

د. عبد الغني بسيوني :

- النظم السياسية (اسس التنظيم السياسي)، (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٤)

د. عبد الوهاب الكيالي :

- موسوعة السياسة، الجزء الثاني، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى ، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦)

د. (عبدو سعد & علي مقلد & عصام نعمة اسماعيل):

- النظم الانتخابية، (بيروت ، إعداد قسم الدراسات الانتخابية في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٥)

د. عصام سليمان :

مدخل إلى علم السياسة (بيروت، دار النضال للطباعة والنشر، الطبعة الثانية عام ١٩٨٩)

د. فاضل حسين - د. كاظم هاشم نعمة :

التاريخ الأوروبي الحديث "١٨١٥ - ١٩٣٩"، (بغداد ، الطبعة الأولى، ١٩٨٢)

د. عفيفي عفيفي كامل :

الانظمة النيابية الرئيسية، نشأتها - تطورها - تطبيقاتها، دراسة تحليلية مقارنة (الإسكندرية، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٢).

د. فتح الله الخطيب :

دراسات في الحكومات المقارنة (القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى عام ١٩٦٦).

د . قائد محمد طربوش:

تطور النظم الانتخابية في الجمهورية اليمنية من ١٩٤٨- ١٩٩٢ (صنعاء، منشورات ٢٦ سبتمبر، الطبعة الأولى، ١٩٩٣).

د. كمال غالي:

مبادئ القانون الدستوري، (دمشق، منشورات جامعة دمشق، الطبعة التاسعة عام ٢٠٠٠).

د . محمد الشافعي أبو الراس :

نظم الحكم المعاصرة (دراسة مقارنة في اصول النظم السياسية، الجزء الأول - النظرية العامة في النظم السياسية، القاهرة، عالم الكتب، طبعة سنة ١٩٧٧)

د. نعمان الخطيب :

الأحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصر (القاهرة، مطبوعات دار الثقافة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣).

٢) الرسائل العلمية :

د. أحمد محمد إبراهيم :

المسؤولية السياسية للحكومة في النظام البرلماني "دراسة مقارنة" ، (رسالة
دكتوراه ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩١)

د . حسن مصطفى البحري :

الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة
الدستورية "دراسة مقارنة" ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة
عين شمس بالقاهرة سنة ٢٠٠٥/٢٠٠٦

د. عبد الله إبراهيم ناصف:

مدى توازن السلطة السياسية مع المسؤولية في الدول الحديثة ، رسالة دكتوراه
مقدمة إلى كلية الحقوق في جامعة القاهرة ، سنة ١٩٨١ .

٣) الدوريات والمقالات :

د. حسن مصطفى البحري :

بحث بعنوان {تداول السلطة في النموذج الأوربي} ، منشور في مجلة ارتقاء التي
يصدرها مجمع السيدة رقية بدمشق التابع لمعهد الشام العالي للعلوم الشرعية
واللغة العربية والدراسات الإسلامية ، العدد ٢/ آذار ٢٠١٣ م ، ص ٩٧ - ١١٠)

سوسن حسن :

— إيطاليا ومرحلة تاريخية جديدة ، (القاهرة مجلة السياسية الدولية ، العدد
١١٧ ، يوليو/ تموز ، ١٩٩٤).

- بريطانيا والعد التنازلي لسقوط الحزب الحاكم (مجلة السياسة الدولية
العدد ١٢٧ ، يناير/كانون الثاني ، ١٩٩٥)

— اليمين الايطالي والطريق الصعب ، (القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، يناير ،
كانون الثاني ، ١٩٩٥)

عبد العليم محمد :

إيطاليا عامان بعد الانتخابات ، (القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٤
أكتوبر/ تشرين الأول ، عام ١٩٧٨ .

وائل حامد :

الانتخابات الألمانية ومستقبل كول ، (القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد
١٣٤ / أكتوبر / تشرين الأول ، ١٩٩٨)

٤ (المعاجم اللغوية والموسوعات :

- ١ - المعجم الوسيط ، (القاهرة ، مكتبة الشروق ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤)
- ٢ - المعجم الوجيز ، (القاهرة ، مطابع الدار الهندسية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠)
- ٣ - المعجم الكبير ، الجزء الخامس (القاهرة ، مجمع اللغة العربية ، ط ١ ، ٢٠٠٠)

٥ (مؤلفات مترجمة للعربية :

- اندرو رينولدز - اندرو ايليس وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA) ، تعريب أيمن أيوب ، (السويد - ستوكهولم ، الطبعة الثانية ، عام ٢٠١٠)
- أندريه هورويو ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ” ، الجزء الثاني ، ترجمة علي مقلد وشفيق حداد وعبد المحسن سعد ، (بيروت ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، عام ١٩٧٧ .)
- بالميرو تولياتي : النهج الإيطالي نحو الاشتراكية ، ترجمه من الإيطالية عفيف الرزاز (بيروت ، مؤسسة الابحاث العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠).
- جان ماري دانكان ، علم السياسة ، ترجمة محمد عرب صاصيلا (بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢)
- جوندولين كارتروجون هيرز ، نظم الحكم والسياسة في القرن العشرين ، ترجمة ماهر نسيم ، (القاهرة ، دار الكرنك الطبعة الأولى ، ١٩٦٢)
- روبرت. ماكيفر ، تكوين الدولة ، ترجمة د. حسن صعب (بيروت ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية ، عام ١٩٨٩)

- روجيه غارودي، **منعطف الاشتراكية الكبير**، ترجمة أديب اللجمي - د. كمال الغالي، (دمشق، ط٢، تاريخ الطبعة الفرنسية ١٩٧٠).

- موريس ديفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**، ترجمة جورج سعد، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عام ١٩٩٢)

- موريس ديفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد (القاهرة، مطبعة الهيئة العامة لقصور الثقافة، الطبعة الأولى، ٢٠١١)

- وليم زارتمان، "المعارضة كدعامة للدولة، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي" (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الثاني، ط١، ١٩٨٩)

٦) المواثيق الدولية :

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (*Universal Declaration of Human Rights*) اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في ١٠ كانون الأول /ديسمبر عام ١٩٤٨.

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (*International Covenant on Civil and political Rights*) اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في ١٦ كانون الأول عام ١٩٦٦ تاريخ بدء النفاذ: ٢٣ آذار ١٩٧٦ وفقا لأحكام المادة ٤٩.

ثانيا - باللغة الأجنبية :

١ - مراجع اللغة الإنكليزية :

1- **Alex Carroll**; *Constitutional and Administrative Law*(London :Longman, second Edition,2002).

2- **Bradly ,A. W and Ewing ,K. D**; *Constitutional and Administrative Law* (London ,Longman, 11th Edition,1993).

3-**Geoffrey K Roberts**; *A Dictionary Of Political Analysis*,(London, Longman,1971).

4-**Geoffrey-Wilson**; *Cases and Materials on Constitutional and Administrative Law* (London, Cambridge University Press, 1966).

5-**Ghita Ionescu and Isabel De Modariaga**; *Opposition:past and Present of Political Institution*, (London,C,A,Watts and Co.Ltd,1968).

- 6-**Harold-Laski**; Parliamentary Government in ENGLAND "A commentary,(London, George Allen And Unwin Ltd. 1950, Fourth edition,1950).
- 7- **Jean Blondel and E .Drexel Godfrey Jr** ;The Government of France (London: Methuen &Co Ltd,1968).
- 8- The political writings of Jean – Jacques Rosseau ,Volume II, Contract social,Livre IV, Chapter1,1915.
- 9- **John Plamenatz**; Man and Society:(longman,s,LONDON,1969)
- 10-**Peter-Cambell**:French Electoral System and Elections since 1789,(London, Faber & Faber, 1958).
- 11-**pippa-Noris**;Electoral Engineering ,voting Rules &political Behavior(Cambridge university press,2004)
- 12- **Robert A. Dahl**; Polyarchy Participation and Opposition (New Haven: Yale University Press, 1971).
- 13- **Robert A. Dahl**; Pluralist Democracy in the United States: Conflict and Consent (Chicago: Rand-McNally, 1967).
- 14- **Simon James**; BRITISH Cabinet Government(London ,Routledge ,second Edition1999).
- 15-**Thomas Erskine**;The constitutional history of England since the accession of George the Third ,1760-1860 (London Longmans, Green & Co, 11th Edition,1896).
- 16-**Thomas Powell**;The Collective responsibility of ministers –an outline of the issues (London, Parliament House of commons Library ,2004).

٢ - مراجع اللغة الفرنسية :

- 1- **Andre Hauriou**;Droit constitutionnel et institutions politiques, (paris ,Edition Montechrestion,1975).
- 2- **Bernard Chantebout** ; Droit Constitutionnel et Science Politique (paris , Armand Colin ,1996).
- 3- **Dimitri Georges; Lavroff** ; Le Systeme PolitiQue Francais ,(Paris ,Dalloze,1972).
- 4- **Georges Burdeau** ;La Democratie, (paris ,ED.DU SEUIL , 1978).
- 5- **Georges Burdeau**: Droit Constitutionnel Institution politiques , (paris , Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1976)
- 6- **Jean Charlot**; Les Partis Politiques En France ,Paris,1978.
- 7- Les Ekections Legislatives de juin 1981,"**Le Monde Dossures El Documents**., 1981.
- 8- **Mourice Duverger**;institutions politiques et Droit constitutionnel, Éditions du Seuil, Paris.1980.

9-Mourice-Duverger; *le partis politiques*. ed.librairie Amand colin.paris,1973.

10-Pierre-Pactet;*les Insitutions Francaises*, (Paris, Presses Universitaires De France, 1976).

11- Moisei Ostrogorski; *La démocratie et les partis politiques*, (Paris,du. Seuil,1979).

12- Pierre Lalumière &André Demichel:*LES regimes Parlementaires Europeen*,(Paris P.U.F,1978).

المواقع والملفات الالكترونية :

1_ www.iragdemocracypapers.org/volume/o6.html

2_ www.parliament.gov.lb

3_ <http://www.ichr.ps/pdfs/legal28.pdf>

4_ <http://www.lp.gov.lb/>

5_ Single-party state, From Wikipedia, the free encyclopedia

<http://www.en.wikipedia.org/wiki/talk:single>

6_ [قائمة رؤساء وزراء بريطانيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/قائمة_رؤساء_وزراء_بريطانيا)

7_ [قائمة رؤساء وزراء فرنسا](https://ar.wikipedia.org/wiki/قائمة_رؤساء_وزراء_فرنسا)

8_ [قائمة رؤساء وزراء إيطاليا](https://ar.wikipedia.org/wiki/قائمة_رؤساء_وزراء_إيطاليا)

9_ [قائمة مستشاري ألمانيا](https://ar.wikipedia.org/wiki/قائمة_مستشاري_ألمانيا)



الفهرس

رقم الصفحة

الموضوع

١.....مقدمة

الفصل الأول

التأثير المتبادل بين النظم الانتخابية والأحزاب

١٣.....تمهيد وتقسيم

المبحث الأول: تأثير النظام الانتخابي على العمل الحزبي

١٦.....المطلب الأول : ماهية الانتخاب

١٦.....الفرع الأول : تعريف الانتخاب

١٧.....أولاً - الانتخاب لغةً

١٧.....ثانياً - الانتخاب اصطلاحاً

١٨.....الفرع الثاني : تاريخ الانتخاب وتطوره

٢١.....الفرع الثالث: التكييف القانوني للانتخاب

٢١.....أولاً - الانتخاب حق ذاتي أو شخصي

٢٣.....ثانياً - الانتخاب وظيفة

٢٤.....ثالثاً - الانتخاب حق ووظيفة

٢٥.....رابعاً - الانتخاب سلطة قانونية مقررة للناخب لمصلحة المجموع

٢٧.....الفرع الرابع : هيئة الناخبين

٢٧.....أولاً - تعريف هيئة الناخبين

٢٧.....ثانياً - تكوين هيئة الناخبين

٣١.....المطلب الثاني : تأثير نظم الأغلبية التعددية على العمل الحزبي

٣٧.....الفرع الأول : الآثار الإيجابية لنظم الأغلبية التعددية على العمل الحزبي

٣٧.....أولاً - الآثار الإيجابية لنظام الفائز الأول

٤١.....ثانياً - الآثار الإيجابية لنظام الكتلة

٤١.....ثالثاً - الآثار الإيجابية لنظام الكتلة الحزبية

٤٢.....رابعاً - الآثار الإيجابية لنظام الصوت البديل

٤٣.....خامساً - الآثار الإيجابية لنظام الجولتين

٤٤.....الفرع الثاني: الآثار السلبية لنظم الأغلبية التعددية على العمل الحزبي

٤٤.....أولاً - الآثار السلبية لنظام الفائز الأول على العمل الحزبي

٤٦.....	ثانياً - الآثار السلبية لنظام الكتلة على العمل الحزبي.....
٤٧.....	ثالثاً - الآثار السلبية لنظام الكتلة الحزبية على العمل الحزبي.....
٤٧.....	رابعاً - الآثار السلبية لنظام الصوت البديل على العمل الحزبي.....
٤٨.....	خامساً - الآثار السلبية لنظام الجولتين على العمل الحزبي.....
٥٠.....	المطلب الثالث: تأثير نظم التمثيل النسبي على العمل الحزبي.....

٥٧.....	الفرع الأول: الآثار الايجابية لنظم التمثيل النسبي على العمل الحزبي.....
٥٧.....	أولاً - الآثار الإيجابية لنظام القائمة النسبية.....
٦٩.....	ثانياً - الآثار الايجابية لنظام الصوت الواحد المتحول.....
٧٢.....	الفرع الثاني: الآثار السلبية لنظم التمثيل النسبي على العمل الحزبي.....
٧٢.....	أولاً - الآثار السلبية لنظام القائمة النسبية.....
٧٤.....	ثانياً - الآثار السلبية لنظام الصوت الواحد المتحول.....

المبحث الثاني: تأثير الأحزاب على النظام الانتخابي والعملية الانتخابية

٧٦.....	المطلب الأول : ماهية الأحزاب السياسية
٧٧.....	الفرع الأول : نشأة الأحزاب السياسية.....
٨٤.....	أولاً - أحزاب نشأت داخل البرلمانات وهيئات الناخبين.....
٨٥.....	ثانياً - أحزاب نشأت من الكنائس والجماعات الدينية والسرية.....
٨٦.....	الفرع الثاني : مفهوم الحزب السياسي
٨٦.....	أولاً - تعريف الحزب السياسي.....
٨٧.....	ثانياً - مقومات الحزب السياسي.....
٨٩.....	المطلب الثاني: تأثير الأحزاب على بيئة النظام الانتخابي

٩٠.....	الفرع الأول: دور الأحزاب السياسية في تصميم النظام الانتخابي.....
٩٢.....	أولاً - في حالة تفكك دولة إلى عدة دول.....
٩٢.....	ثانياً - في حالة اندماج دولتين أو أكثر في دولة واحدة.....
٩٢.....	ثالثاً - في حالة تحول دولة من دولة موحدة إلى دولة فيدرالية
٩٧.....	الفرع الثاني: دور الأحزاب في تعديل وتبديل النظام الانتخابي.....
١١٩.....	المطلب الثالث: تأثير الأحزاب على سير العملية الانتخابية.....
١١٩.....	الفرع الأول: تأثير الأحزاب على الناخبين.....
١١٩.....	أولاً- تنظيم الرأي العام.....
١٢٥.....	ثانياً - اختيار مرشحي الحزب.....
١٢٦.....	ثالثاً - تحقيق الاتصال الدائم بين الناخبين ونوابهم.....

- رابعاً - التعليم السياسي.....١٢٧
- خامساً - تشويه الرأي العام١٢٨
- الفرع الثاني - التأثير المتبادل بين الأحزاب نفسها١٢٩
- أولاً - سعي الأحزاب الكبيرة للحصول على أغلبية الأصوات الانتخابية.....١٢٩
- ثانياً - سعي الأحزاب الصغيرة للحصول على نتيجة تمكنها دخول
- الحكومة.....١٣٠

الفصل الثاني

الاستقرار الحكومي وعلاقته بالنظم الانتخابية والأحزاب

- تمهيد وتقسيم.....١٣٣
- المبحث الأول: الاستقرار الحكومي في ظل نظم الأغلبية التعددية
- المطلب الأول: الأغلبية التعددية والثنائية الحزبية والاستقرار الحكومي.....١٤٢
- الفرع الأول: الثنائية الحزبية والاستقرار الحكومي١٤٣
- أولاً - حجب الثقة - المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان.....١٤٤
- ثانياً - أوجه الاختلاف بين المسؤولية السياسية والمدنية والجنائية للوزارة.....١٤٦
- الفرع الثاني: حالة تطبيقية (بريطانيا).....١٥١
- أولاً - نشأة البرلمان الإنكليزي.....١٥١
- ثانياً - الأحزاب السياسية.....١٥٤
- ثالثاً - النظام الانتخابي.....١٧٦
- رابعاً - الحكومة - تشكيلها ومسؤوليتها١٧٨
- المطلب الثاني: الأغلبية التعددية والتعدد الحزبي والاستقرار الحكومي١٩٩
- الفرع الأول: التعدد الحزبي والاستقرار الحكومي.....٢٠١
- أولاً - رقابة الأغلبية البرلمانية الداعمة للحكومة على الحكومة.....٢٠١
- ثانياً - رقابة المعارضة على سياسية الحكومة وتهديد استقرارها.....٢٠٤
- الفرع الثاني: حالة تطبيقية (فرنسا).....٢٠٥
- أولاً - البرلمان الفرنسي.....٢٠٨
- ثانياً - الأحزاب السياسية٢١٤
- ثالثاً - مسؤولية الحكومة ومدى تأثير ذلك على استقرارها٢١٨

٢٢٠.....	رابعاً - المساكنة أو التعايش في النظام الفرنسي.....
	المبحث الثاني: الاستقرار الحكومي في ظل نظم التمثيل النسبي ونظام الانتخاب المختلط
٢٢٧.....	المطلب الأول: التمثيل النسبي والتعدد الحزبي والاستقرار الحكومي.....
٢٢٨.....	الفرع الأول: التعدد الحزبي والاستقرار الحكومي.....
٢٢٨.....	أولاً - التمثيل النسبي يؤدي إلى التعدد الحزبي.....
٢٢٩.....	ثانياً - التمثيل النسبي يؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي.....
٢٣٠.....	الفرع الثاني: حالة تطبيقية (إيطاليا).....
٢٣٠.....	أولاً - الأحزاب السياسية في إيطاليا.....
٢٣٣.....	ثانياً - الاستقرار الحكومي في إيطاليا.....
٢٤١.....	المطلب الثاني: النظام المختلط والاستقرار الحكومي.....
٢٤٢.....	الفرع الأول : النظام المختلط.....
٢٤٢.....	أولاً - مفهوم النظام المختلط.....
٢٤٤.....	ثانياً - حالة تطبيقية (ألمانيا).....
٢٥٦.....	الفرع الثاني: الاستقرار الحكومي في ظل النظام المختلط الألماني.....
٢٥٨.....	أولاً - الأحزاب السياسية الفاعلة في ألمانيا.....
٢٦١.....	ثانياً - المسؤولية السياسية للحكومة في ألمانيا.....
٢٧١.....	خاتمة البحث.....
٢٧٣.....	التوصيات والمقترحات.....
٢٧٧.....	قائمة المراجع.....
٢٨٧.....	الفهرس.....